

# أُصُولُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

دكتور

عبد الوود محمد السريحي  
أستاذ ورئيس قسم الشريعة  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور

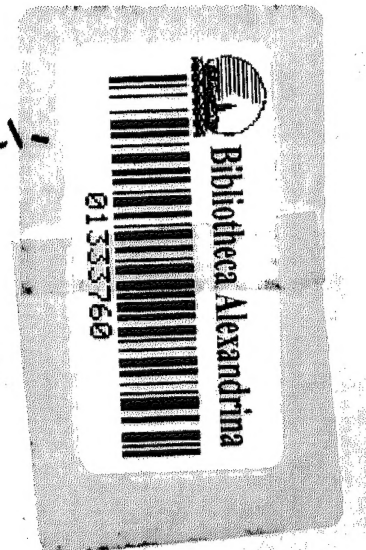
أحمد فراج حسين  
أستاذ وعلمية الحقوق  
جامعة بيروت العربية

١٤١ هـ - ١٩٩٠ م

مكتبة الثقافة الجامعية

١٠ شارع الدكتور علي شرف الدين ٢٠٢٢

الإسكندرية





# أُصُولُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

دكتور

عبد الوود محمد السريحي

أستاذ ورئيس قسم الشريعة  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دكتور

أحمد فراج حسين

أستاذ وعميد كلية الحقوق  
جامعة بيروت العربية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

مكتبة الثقافة الجامعية

٤٠ شارع الدكتور مصطفى مشرف ٢٥٢٢٤

الإسكندرية





## بسم الله الرحمن الرحيم

---

الحمد لله رب العالمين، نستعينه ونستهديه، ونشكركه  
على جزيل نعمه، وعظيم آلائه، ونشهد أن لا اله الا الله  
وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير واليه المصير، ونشهد أن سيدنا محمدا عبد الله  
ورسوله امام المتقين ورسول رب العالمين، وحسرة على  
الكافرين، وحجة على العباد أجمعين، صلوات الله وسلامه  
عليه، وعلى اله وأصحابه والتابعين ومن أهدى بهديهم  
الى يوم الدين وبعد ...

فهذا كتاب في علم أصول الفقه وضعناه لطلبة السنة  
الرابعة في كفية الحقوق جامعة الاسكندرية راعينا فيه  
أن يكون سهل العبارة ليعم النفع به ويسهل الاتخذ منه  
والله نسأل أن يوفقنا الى الصواب ويهدينا سبيل  
الرشاد.

ولا حول ولا قوة الا به، ولا توفيق الا منه أنه أكرم  
مستول، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المؤلفان

نبذة مختصرة عن نشأة علم أصول الفقه .

### نشأة علم الأصول :

لما كان القرآن الكريم الذى هو أساس الدين والعمدة فى التشريع ، قد نزل بلغة العرب، وبها جاءت السنة النبوية التى هى بمثابة الشرح والبيان لكتاب الله عز وجل، وكان المتصدرون للفتوى والقضاء من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على علم تام بتلك اللغة ومعرفة بأسباب نزول القرآن وموارد السنة، وبصيرة كاملة بأسرار التشريع ومقاصده ومراميها، وذلك لصحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، زيادة على ما اشتهروا به من صفاء الخاطر، وجودة الفهم وحدة الذهن فلم يكونوا بحاجة الى قواعد يسيرون على هديها فى استنباط الأحكام من مصادرها وأدلتها الشرعية فكانوا اذا أرادوا الوقوف على حكم من الأحكام التى يحتاجون اليها فى شئونهم الدينية أو الدنيوية، لجأوا الى كتاب الله تعالى، فإن لم يجدوا فيه حاجتهم لجأوا الى سنة رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم، فإن لم يجدوا فيها اجتهدوا، وبحثوا عن التشابه والأمثال، واضعين نصب أعينهم المصالح التى راعتها الشريعة فى تشريع الأحكام وعلى هذا الهدى سار التابعون.

فلما انقضى ذلك الزمن، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العرب بغيرهم من الأمم الدخيلة فى العربية، وكثر الخلاف بين المجتهدين فى الأحكام وتنوعت طرائقهم فى الاجتهاد وسلك كل منهم ما استقر فى نفسه أنه الحق، وصارت العلوم،

صناعة ، احتاج الفقهاء والمجتهدون الى تحصيل القواعد والقوانين التى تعتبر اساسا لاستنباط الاحكام من مصادرها مستمرين ذلك مما قرره ائمة اللغة العربية ومما فهموه من روح الشريعة الاسلامية ، ثم دونوا تلك القواعد وجعلوها علما مستقلا وسموه " اصول الفقه " .

### اول من دون علم الاصول :

وكان اول من دون هذه القواعد مجموعة مستقلة هو الامام محمد بن ادريس الشافعى رحمه الله تعالى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، لما رآى الحاجة ماسة الى تدوين قواعد الاصول لبعده العهد بزمن النبوة ، وفساد اللسان العربى ، وكثرة الحاجة الى القياس ، فوضع رسالته الاصولية المشهورة ، تكلم فيها على القرآن الكريم وبيانه وعن السنه ومقامها بالنسبة للقرآن وعن الناسخ والمنسوخ ، وعلل الاحاديث ، وخبر الواحد والاجماع والقياس والاستحسان ، ومالا يجوز الاختلاف فيه ومايجوز .

ثم تتابع العلماء من بعده فى تدوين مسائل هذا العلم ، فكتب احمد بن حنبل كتاب طاعة الرسول وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب العلل .

ثم كتب فقهاء الحنقية فى هذا الفن وحققوا قواعده سواء منها ما يرجع الى احوال الادلة ، او ما يرجع الى كيفية دلالة اللفاظ على معانيها اللغوية .

وكتب المتكلمون<sup>(١)</sup> أيضا فى هذا الفن وقد رأى هؤلاء  
وأولئك أن الغرض من هذا العلم هو الوصول الى استنباط  
الاحكام من الأدلة، فهناك حكم، ودليل، واستنباط، ومستنبط  
ونظموا أبحاثهم فى الأمور الآتية :-

- (١) الاحكام من الوجوب، والحظر.
- (٢) الأدلة : وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس.
- (٣) طرق الاستنباط : وهى وجوه دلالة الأدلة.
- (٤) المستنبط وهو المجتهد.

الا أن هؤلاء الباحثين لم يتفقوا على الطرق التى  
يسلكونها فى مباحثهم لتفرق أقطارهم، واختلاف الغرض الذى  
يرمى اليه كل منهم، فكان من وراء ذلك وجود طريقتين  
فى التأليف :-

"الاولى" طريقة المتكلمين "والثانية" طريقه الحنكية.

طريقة المتكلمين :-

أما طريقة المتكلمين فإنها تمتاز بتحقيق المسائل  
وتمحيص ما فيها من خلاف، والتوسط فى الجدل والمناظرة كشأنهم  
فى المباحث الكلامية، أما الفروع الفقهية وبنائها على هذه  
المسائل فإنهم لا يتعرضون لها الا على سبيل التمثيل  
والتوضيح.

---

(١) وهم ينتسبون الى مذاهب شتى، فمنهم المعتزلى، والشافعى  
والمالكى

### طريقة الحنفية :

وأما طريقة الحنفية فأنها عنيت بتحقيق الفروع الفقهية وابتنائها على القواعد الأصولية كما عنيت بتحقيق تلك القواعد وتمحيصها ، حتى أن الناظر في كتبهم يرى كأنه يطالع فقها مبنيا على أصوله وقواعده ، بل قد نراهم يقررون قواعد على مقتضى ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية ، وإذا وجدوا القاعدة يترتب عليها مخالفة لفرع فقهى شكلوها بالشكل الذى يتفق معه فكأن الحنفية إنما دونوا الأصول التى ظنوا أن آئمة المذهب اتبعوها فى تفريغ المسائل وإبداء الحكم فيها ولهذا كثرت الفروع الفقهية فى كتبهم لأنها فى الحقيقة هى الأصول لتلك القواعد .

### الكتب المؤلفة على طريقة المتكلمين :

من خير ما ألف على طريقة المتكلمين ثلاثة كتب :  
"الأول" كتاب العمدة لعبد الجبار وشرحه المسمى بالمعتمد لآبى الحسين محمد بن على المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .  
"الثانى" كتاب البرهان لآبى المعاد عبد الملك بن عبد الله الجوينى الشافعى المعروف بإمام الحرامين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .  
"الثالث" كتاب المستصفى لآبى حامد محمد بن محمد الغزالى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .  
وقد كانت هذه الكتب أركان هذا الفن وقواعده ، وقد جاء بعد هذه الطائفة ما لمان جليلان اطلعا على هذه الكتب ولخصها كل منهما على حدة .

"أولهما" فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ في كتابه "المحصل".

"وثانيهما" أبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الأمدى المتوفى عام ٦٣١ هـ في كتابه "الأحكام".

وكلا الكتابين مبسوط العبارة لايحتاج الى شرح يفسر معناه، الا أن المحصول أوضح عبارة من الأحكام وأميل الى الأكثر من الأدلة والاحتجاج، والأمدى مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل.

وقد توالى الاختصارات على هذين الكتابين:-

فأما المحصول :

فقد اختصره عالمان .. أحدهما تاج الدين محمد بن الحسن

الأرموي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ، اختصره في كتاب "الحاصل".

والثاني محمود بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٧٢ هـ اختصره

في كتاب "التحصيل".

واقطف شهاب الدين القرافي منهما مقدمات وقواعد

في كتاب صغير سماه "التنقيحات" وكذلك فعل البيضاوي في

كتابه المسمى "بمنهاج الوصول الى علم الأصول"، وعن

المبتدئون بهذين الكتابين، وشرحهما كثير من العلماء.

وأما كتاب الأحكام :

فقد اختصره أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن

الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، في كتابه المسمى

"منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والجدل" ثم اختصر هذا

فى كتاب آخر سماه "مختصر المنتهى" وهو المشهور الآن وعبارته تشبه عبارة المنهاج وكل هذه الكتب موءلفة على طريقة المتكلمين من اقامة الادلة على القواعد التى يقررونها وموءلفوها لا يقتصرون على النقل عن قبلهم، بل لهم آراء قد يخالفون فيها من يختصرون كتابه .

#### الكتب الموءلفة على طريقة الحنفية :

أما طريقة الحنفية فقد اُلف فيها كثيرون من فطاحلهم قديما وحديثا، فكتب فيها من المتقدمين أبو بكر أحمد بن على المعروف بالجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وأبو زيد عبيد الله بن عمر القاضى الدبوس المتوفى سنة ٤٣٠ هـ الذى كتب فى القياس بأوسع من الجميع ، وشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى المتوفى سنة ٤٢٨ هـ وأحسن هذه الكتب كتاب الأصول لفخر الإسلام على بن محمد البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ وقد شرحه شرحا وافيا عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ وكتب من المتأخرين عبد الله ابن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧٩٠ هـ كتابه المعروف بالمنار وهو مختصر جدا .

#### الكتب الموءلفة على الطريقتين :

ثم جاءت طائفة من متأخرى الحنفية وغيرهم رأوا أن يكتبوا كتباً تجمع بين الأصولين : أصل الحنفية ، وأصل المتكلمين، فكتب مظفر الدين أحمد بن على الساعاتى الحنفى المتوفى سنة ٦٩٤ هـ كتابه المسمى بديع النظام الجامع بين كتاسى البزدوى والأحكام وكتب

صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى سنة ٧٤٧هـ كتابه المسمى تنقيح الأصول، ثم شرحه بشرح سماح التوضيح، وقد لخص فى كتابه أصول البزدوى والمحصل للرازى ومختصر بين الحاجب<sup>(١)</sup> وقد كتب سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى الشافعى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ على التوضيح حاشية سماها التلويح.

وكتب كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١ هـ كتابه المسمى "بالتحريير" وشرحه تلميذه محمد بن محمد بن امير حاج الحلبي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

وآلف تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي الشافعى المتوفى سنة ٧٧١ هـ كتابه المسمى "جمع الجوامع" وقد قال فى اوله انه جمعه من زهاء مائة مصنف، وهذه الكتب قد عنيست بان تجمع كل شيء الا انها استعملت الايجاز فى عباراتها حتى خرجت الى حد الالغاز والاعجاز، ومن اراد الوقوف على هذه الحقيقة فليطلع على كتاب "التحرير لابن الهمام" او كتاب جمع الجوامع لابن السبكي.

وبعد هذه الطائفة اقتصر الكاتبون فى هذا العلم على شرح الكتب السابقة لا يزدون شيئا من عند انفسهم وكل عملهم ينحصر فى الاطلاع على المؤلفات التى لخص منها ما يشرحونه من الكتب ليحطوا بها عباراتها ويفتحوا مغلقتها.

---

(١) راجع التوضيح جزء ١ ص ٧



ولا يفوتنا ان نذكر كتاب مسلم الشوت لمحـب الله بـن  
عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩ فهو من ادة كتب المتأخرين.  
واخيرا ومع هذا لا ننكر لهؤلاء العلماء فضلهم  
ولا الجهود المضنية التى بذلوها فى خدمة الشريعة والعناية  
بعلومها والمحافظة عليها ولا نبخسهم حقهم فى ذلك ، فلولا ان  
الله قيضهم للقيام بهذا العمل الجليل لفقدنا شروة نحن الآن  
فى اشد الحاجة اليها (١).

---

(١) تاريخ التشريع الاسلامى للشيخ الخضرى ص ١٣ وما بعدها -  
مقدمات اصولية للدكتور حسن مرعى الطبعة الاولى سنة  
١٤٠١ هـ ١٩٨١ م ص ٤٤ وما بعدهـا .

### تعريف أصول الفقه

أصول الفقه مركب إضافي، والمركب الإضافي لا يفكـن معرفته إلا بعد معرفة اجزائه التي تركيب منها وهي لفظ أصول وهو المضاف ولفظ فقه وهو المضاف اليه والإضافة<sup>(١)</sup> لذا وجب علينا أن نعرف الأصول والفقه والإضافة وننتهي الى تعريفه بالمعنى الإضافي ثم ننتقل بعد ذلك الى تعريفه بالمعنى اللقبى وهو كونه علما على هذا العلم المخصوص .

#### تعريف الأصول :

الأصول جمع أصل ، والأصل فى اللغة ما يبنى عليه غيره<sup>(٢)</sup> ، والأصل فى الاصطلاح يطلق على أربعة معان :  
المعنى الأول :

الدليل فيقولون : الأصل فى هذه المسألة الكتاب والسنة . ويريدون بذلك أن الدليل عليها هو القرآن الكريم والسنة النبوية .

#### المعنى الثانى :

الراجع فيقولون الأصل فى الكلام الحقيقة لا المجاز ، بمعنى

---

(١) مقدمات اصولية للدكتور حسن مرعى ص ٥ ثم يقول نقلا عن شرح الأشمونى بحاشية الصبان جزء ١ ص ١٣٤ ، المركب الإضافي كل اسمين جعل اسم واحد .

(٢) انظر المصباح المنير جزء ١ ص ٢١ .

أنه إذا دار اللفظ بين حمله على حقيقته وحمله على مجازه كان الحمل على الحقيقة هو الراجح.

#### المعنى الثالث :

القاعدة الكلية المستمرة فيقولون .. أكل الميتة على خلاف الأصل إذ القاعدة المستمرة تحريم الميتة لقول الله تعالى "حرمت عليكم الميتة والدم"<sup>(١)</sup>، وجاء إباحة أكل الميتة حال الاضطرار استثناء من هذه القاعدة بقول الله تعالى فـ في ختام الآية السابقة "فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لأثم فإن الله غفور رحيم".

#### المعنى الرابع :

المقيس عليه في باب القياس كمالو قسنا النبيذ على الخمر في الأسكار فيكون الخمر أصلاً والنبيذ فرعاً في هذا القياس<sup>(٢)</sup>، والمعنى المراد بالأصل هنا هو الدليل لأنه لا خلاف بين علماء الأصول في أن الأصل في اللغة ما يبنى عليه غيره وأنه نقل إلى المعاني السابقة، وأن المراد في هذا التركيب وهو أصول الفقه "الدليل" وأنه مستعمل في معناه اللغوي وهذا المعنى اللغوي يوصلنا إلى المعنى المراد وهو الدليل.

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) مقدمات أصولية للدكتور حسن مرعي ٦ .

فان معنى اصول الفقه بناء على المعنى اللغوى ما يبنى عليه الفقه ولا معنى لما يبنى عليه الفقه الا الدليل وعلى ذلك فيكون معنى اصول الفقه دلائل الفقه (١) .

تعريف الفقه :

الفقه لغةً مطلق الفهم يقال فقه يفقه أى فهم يفهم (٢) ومنه قوله تعالى "فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً" (٣) وقوله على لسان شعيب "ما نفقه كثيراً مما تقول" والفقه فى الاصطلاح : هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية .

والمراد بالقلم بالاحكام المذكورة : العلم بجملتها منها فلا يشترط العلم بكل الاحكام الشرعية اذا لو اريد العلم بكلها يلزم منه الا يكون العلم بما دون ذلك فتها ، وليس كذلك والعلم بحكم مسألة واحدة او مسألتين لا غير لا يسمى فقهاً .

وقيد العلم بالاحكام فى تعريف الفقه الاصطلاحى احتراز عن العلم بالذوات والصفات كالسواد والبياض والافعال كالضرب والكتابة والقراءة فلا يسمى ذلك فقها فى الاصطلاح .

وخرج بقيد الاحكام بالشرعية الاحكام غير الشرعية كالاحكام الثابتة بالحس كالعلم بان النار محرقة .

---

(١) اصول الفقه للمرحوم الدكتور محمد زكريا المرديسى ص ٢٣

(٢) المصباح المنير جزء ٢ ص ٦٥٦

(٣) سورة النساء آية ٧٨

وكالاتحكام الثابتة بالعقل المحض كالعلم بأن الفدين لا يجتمعان، وبأن النقيضين لا يرتفعان وكالعلم بأن العالم حادث، وبأن الكل أعظم من الجزء وبأن الواحد نصف الاثنين. وكلمة العملية فى التعريف جىء بها للاحتراز عن العلم بالاحكام الشرعية العلمية، أى النظرية، وتسمى اعتقادية وأصلية، كوجوب الايمان بالله سبحانه وتعالى وبرسله وكتبه وباليوم الآخر ومثل كون الكتاب حجة أو الاجماع حجة، فلن العلم بما ذكر ليس فقها فى عرف الأصوليين، لأن المعلوم حكم شرعى نظرى، أى اعتقادى لا عملى، اذا المقصود منه الاعتقاد دون العمل فالعلم بذلك ليس متعلقا بكيفية عمل من أعمال المكلفين.

وعلم الله تعالى بالاحكام الشرعية العملية وكذا علم جبريل عليه السلام، وعلم النبى صلى الله عليه وسلم لا يسمى فقها فى الاصطلاح، لأن علم الله تعالى أزلى أبدي ثابت لذاته ليس بمكتسب وعلم جبريل عليه السلام طريق الوحي والتلقى من الله تعالى، فهو وأن كان حادثا فليس بمكتسب من الأدلة التفصيلية ولا من النظر والاستدلال.

وعلم النبى صلى الله عليه وسلم كذلك بطريق الوحي والاعلام من الله تعالى لا بطريق الكسب، وأن كان علمه حادثا من الأدلة التفصيلية والنظر والاستدلال فان الله سبحانه وتعالى هو الذى بعث بتلك الأدلة، قال تعالى " ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شىء " (١).

وقال تعالى "وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما" (١) وقال تعالى "وما ينطق من الهوى ان هو الا وحي يوحى علمه شديد القوى" (٢).

واما اجتهاده عليه الصلاة والسلام ، واتخذ الاحكام من الادلة فهو تشريع وبيان لجواز الاجتهاد ، فهو فعل من افعاله ودليل من الادلة السمعية ، كتقريره اجتهاد غيره من اصحابه ، وقد خرج كل ذلك عن التعريف بقيد العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية .

وخرج ايضا علم المقلدين بالاحكام الشرعية العملية ، فلا يكون ذلك فقها ، لان علم المقلد ليس ناشئا عن النظر والاستدلال منه ، بل هو ناشئ عن اخبار من قلده من الفقهاء المتهتمين ونظيره واستدلاله فعلم المقلد بالحكم مستند الى قول المجتهد الذى قلده ، وقوله مستند الى علمه المستند الى دليل الحكم فلم يحصل علم المقلد بالحكم من النظر فى الدليل .

والمراد بالاحكام الشرعية العملية فى تعريف الفقه الاصطلاحى : الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين سواء اكانت تلك الافعال عبادات ام معاملات ام حنايات ام غير ذلك ، ومن المقرر فقها ان كل مكلف لا تخلو افعاله التى تصدر منه عن حكم شرعى من وجوب ونذر وحرمة وكراهة ، وسميت هذه الاحكام عملية ، لتعلقها باعمال المكلفين .

---

(١) سورة النساء آية رقم ١١٢

(٢) سورة النجم آية رقم ٣ ، ٤ ، ٥ .

والأدلة التفصيلية عبارة عن النصوص الجزئية من الكتاب والسنة التي يدل كل نص منها على حكم بعينه، وعن الأجماع الخاص الدال على حكم جزئى معين، وكذا القياس الخاص الدال على حكم جزئى معين، وكقوله تعالى "وآتوا الزكاة" فإنه نصوص جزئى دل على وجوب الزكاة، وكقوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" فإنه يفيد أن البيع حلال وأن الربا محرم، وكقوله عليه الصلاة والسلام "لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت أختها" فإنه يفيد حرمة الجمع بين امرأة وعمتها أو خالتها فى الزواج وكالأجماع على أن ميراث الجدة السدس، وقياس ما فوق الاثنين من الأخوات لأبوين أو لأب على ما فوق الاثنين من البنات ففى أن فرضهن فى الميراث الثلاثمائة.

وأما الإضافية:

وهى الجزء الثالث، فهى وأن كانت جزءاً سوريا لكن لا بد من تعريفه حتى نصل الى تعريف المركب .  
والإضافة لغة .. الأسناد

وفى اصطلاح النحويين .. نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابداء والمراد بها هنا اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتباره مفهوم المضاف اليه، ومن هنا نصل الى المعنى الإضافى لأصول الفقه .

فأصول الفقه بالمعنى الإضافى: أدلة الفقه من حيث

كون الفقه مبنياً عليها ومستنداً اليها (١).

(١) مقدمات أصوليه للدكتور حسين مرعى ص ١١ .

### المعنى اللقبى :

وأما معنى أصول الفقه باعتباره اسماً علماً على هذا الفن، أى باعتباره اسماً لعلم مخصوص من العلوم الشرعية، وبعبارة أخرى، تعريف علم أصول الفقه، فهو القواعد الكلية والأدلة الالهامية التي يتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية العملية واستنباطها من أدلتها التفصيلية.

### شرح التعريف :

القاعدة عبارة عن قضية كلية تنطبق على ما ينسـدرج تحتها من جزئيات كثيرة عند تعرف أحكام المسائل الجزئية. ومن أمثلة ذلك ..

قاعدة الأمر ، يفيد الوجوب ، إلا إذا صرّفته قرينة عن ذلك فهذه القاعدة ينطبق حكمها على جميع النصوص الجزئية التي تندرج تحت هذه القاعدة مثل قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا آوفوا بالعقود"<sup>(١)</sup> وقوله تعالى "واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الرسول"<sup>(٢)</sup> فجميع صيغ الأمر المجردة تندرج تحت هذه القاعدة ، ويعرف بذلك وجوب ما تعلقت به صيغه الأمر كوجوب الوفاء بالعقود ووجوب الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(١) سورة المائدة آية ١

(٢) سورة النور آية ٥٦



ومثل قاعدة : النهى يفيد التحريم ، إلا إذا وجدت قرينة تصرفه من التحريم فهذه القاعدة تنطبق على النصوص الناهية المجردة ، ويعرف بهذا الانطباق حرمة ما تعلقت به صيغ النهى مثل قوله تعالى "ولا تقربوا الزنى" (١) وقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (٢) فيكون حكم الزنى الحرمة وحكم أكل أموال الناس بالباطل الحرمة أيضًا.

وقاعدة : الشك لا يعارض اليقين ، تنطبق على ما إذا شك الإنسان في أنه متوضئ وقد تيقن بالحدث - أي صدر منه - ما ينقض الوضوء ، فإنه يجب عليه الوضوء عند إرادته الصلاة وإذا كان الأمر بالعكس فلا يجب عليه الوضوء إذا أراد الصلاة. ومثل قاعدة : اللفظ العام يشمل جميع أفراد مالم يخص، تنطبق على كل لفظ عام ، كقوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (٣) فتقطع يد كل سارق أو سارقة ، وعلى قوله تعالى "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" (٤) فيجب على من شهد شهر رمضان من المكلفين أن يصوم شهر رمضان.

وبهذه القواعد : يتوصل المجتهد إلى استنباط الفقه أي إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، فإذا أراد المجتهد مثلاً أن يعرف حكم الصلاة قرأ قوله تعالى "أقيموا الصلاة" فيقول "أقيموا" صيغه أمر مجردة .

---

(١) سورة الأسراء آية ٣٢

(٢) سورة النساء آية ٢٩

(٣) سورة المائدة آية ٣٨

(٤) سورة البقرة آية ١٨٥

وقاعدة الأمر للوجوب إلا لقرينة صارفة تنطبق عليها، فينتج  
عن ذلك أن القيام بالصلاة واجب .

والمراد بالأدلة الأجمالية : مصادر الأحكام الشرعية  
وهي الكتاب العزيز والسنة والأجماع والقياس وكل مصدر يستنبط  
منه حكم من الأحكام الشرعية من غير نظر إلى حكم معين  
بخصوصه .

وأما الأدلة التفصيلية لأحكام المسائل الجزئية  
فليست من مباحث علم الأصول وإنما هي من مباحث علم الفقه  
كالاستدلال على وجوب الصلاة بقوله تعالى "واقيموا الصلاة" وعلى  
وجوب الصوم بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم  
الصيام" (١) وعلى إباحة البيع وتحريم الربا بقوله تعالى  
"واحل الله البيع وحرم الربا" (٢).

فالأصولي : يبحث عن الأدلة الأجمالية وعن القواعد  
الكلية من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية العملية .  
والفقيه : يبحث في الأدلة الجزئية ليستنبط الأحكام  
الجزئية منها مستعينا بالقواعد الأصولية ، والأحاطة بالأدلة  
الأجمالية ومباحثها .

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٣

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥

## الغرض من دراسة أصول الفقه

### ومدى الحاجة اليه

الغرض من وضع أصول الفقه ، هو الوصول الى الأحكام الشرعية العملية ، بوضع القواعد والمناهج الموصلة اليها على وجه يسلم به المجتهد من الخطأ حينما يجتهد فالفقه والأصول : يتفقان على أن غرضهما التوصل الى الأحكام الشرعية إلا أن الأصول : تبين مناهج الوصول وطرق الاستنباط . والفقه : يستنبط الأحكام فعلا على ضوء المناهج التى رسمها علم الأصول وبتطبيق القواعد التى قررها . ولا يقال : لم تعد هناك حاجة الى هذا العلم بعد القول بسد باب الاجتهاد ، لأننا نقول : أن الاجتهاد باق الى يوم القيامة ، ولكن بشروطه ، ومن أفتى بسد باب الاجتهاد ، قاله اجتهدا عندما رأى جراحة الجهال على شرع الله ، وتشريع الأحكام بالهوى وادعاء الاجتهاد من قبل الناس لا يعرفون منه إلا الاسم ، ومن لم يصل الى مرتبة الاجتهاد فهو بحاجة ايضا الى معرفة هذا العلم والوقوف على قواعده ، حتى يعرف ما أخذ أقوال الأئمة وأساس مذهبهم ، وقد يستطيع المقارنة والترجيح بين هذه الأقوال ، وتخريج الأحكام على ضوء مناهج الأئمة التى اتبعوها فى تقرير الأحكام واستنباطها . وكما أن المعنى بالأحكام الشرعية لاغنى له عن هذا العلم ، فإن المعنى بالقوانين الوضعية من محام أو قضاة أو مندرسين يحتاج هو الآخر الى هذا العلم لأن القواعد

والأصول التي قررها علم الأصول، مثل القياس وأصوله والقواعد  
الأصولية لتفسير النصوص، وطرق دلالة الألفاظ والعبارات على  
معانيها ووجوه هذه الدلالة، وقواعد الترحيح بين الأدلة، كل  
ذلك وغيره تلزم الأمانة به من قبل من يتمدى للقوانين الوضعية  
ويريد الوصول إلى تفسيرها ومعرفة ما انطوت عليه من أحكام  
ولهذا فقد اعتنت كليات الشريعة والحقوق في مصر وغيرها  
قديمًا وحديثًا بتدريس هذا العلم لطلابها (١).

---

(١) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان

## القسم الأول

### أدلة الأحكام الشرعية

#### تمهيد :

المراد بأدلة الأحكام المصادر التشريعية التي تؤخذ وتعرف منها الأحكام الشرعية والدليل في اللغة : ما فيــــه دلالة وإرشاد إلى آى أمر من الأمور.

وفى اصطلاح الأصوليين : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى والمطلوب الخبرى هو الحكم الشرعى.

وقد اشترط بعض الأصوليين فى الدليل : أن يكون موصلا إلى حكم شرعى على سبيل القطع فأن كان على سبيل الظن فهو أمارة لا دليل ، ولكن المشهور عند الأصوليين أن هذا ليس بشرط ، فالدليل عندهم ما يستفاد منه حكم شرعى عملى على سبيل القطع أو على سبيل الظن.

والأدلة الشرعية لا تنافى العقول ، لأنها منصوبة فى الشريعة لتعرف بها الأحكام ، وتستنبط منها فلو نافتها لفات المقصود منها ، كما أن الاستقراء دل على جريان الأدلة على مقتضى العقول ، بحيث تقبلها العقول السليمة وتنقاد لمقتضاها.

#### تقسيمات الأدلة :

تنقسم الأدلة إلى تقسيمات مختلفة بالنظر إلى اعتبارات مختلفة ، آى بالنظر إلى الجهة التى ينظر منها إليها ، ونذكر فيما يلى تقسيمين من هذه التقسيمات .

### التقسيم الأول :

من جهة مدى الاتفاق والاختلاف فى هذه الأدلة وهى بهذا الاعتبار الأنواع التالية :-

#### النوع الأول :

وهو محل اتفاق بين أئمة المسلمين ويشمل هذا النوع القرآن الكريم والسنة .

#### النوع الثانى :

وهو محل اتفاق جمهور المسلمين وهو الأجماع والقياس فقد خالف فى الأجماع النظام من المعتزلة وبعض الخوارج ، وخالف فى القياس الجعفرية والظاهرية .

#### النوع الثالث :

وهو محل اختلاف بين العلماء حتى بين جمهورهم الذين قالوا بالقياس ، وهذا النوع يشمل ، العرف والاستصحاب والاستحسان والمصالح المرسله وشرع من قبلنا ومذهب الصحابى فمن العلماء من اعتبر هذا النوع من مصادر التشريع ومنهم من لم يعتبره .

### التقسيم الثانى :

الأدلة من حيث رجوعها الى النقل أو الراى ، تنقسم الى قسمين : نقلية وعقلية .

#### النوع الأول :

الأدلة النقلية : وهى الكتاب والسنة ويلحق بهذا النوع الأجماع ومذهب الصحابى وشرع من قبلنا على راي من

يأخذ بهذه الأدلة ، ويعتبرها مصادر للتشريع ، وإنما كان هذا النوع من الأدلة نقليا ، لأنه راجع الى التعبد بأمر منقول عن الشارع لا نظر ولا رأى لأحد فيه .

النوع الثانى :

الأدلة العقلية : أى التى ترجع الى النظر والرأى ، وهذا النوع هو القياس ويلحق به : الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب ، وإنما كان هذا النوع عقليا ، لأن مرده الى النظر والرأى لا الى أمر منقول عن الشارع .

وهذه القسمة التى ذكرناها إنما هى بالنسبة الى أصول الأدلة ، أما بالنسبة الى الاستدلال بها على الحكم الشرعى ، فكل نوع من النوعين مفتقر الى الآخر ، لأن الاستدلال بالمنقول عن الشارع لا بد فيه من النظر واستعمال العقل الذى هو أداة الفهم كما أن الرأى لا يكون صحيحا معتبرا الا اذا استند الى النقل ، لأن العقل المجرد لا دخل له فى تشريع الأحكام (١) .

مرجع الأدلة بأنواعها الى الكتاب :

قلنا : أن الأدلة نوعان : عقلية وعقلية ، وعند النظر نجد أن الأدلة الشرعية محصورة فى الكتاب والسنة ، لأن الأدلة الثابتة لم تثبت بالعقل ، وإنما تثبت بالكتاب والسنة ،

(١) الوجيز فى أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان

ص ١٤٧ وما بعده .

بهما قامت أدلة صحة الاعتماد عليها ، فيكون الكتاب والسنة مرجع الأحكام ومستندها من جهتين :-

#### الأولى :

جهة دلالتها على الأحكام الجزئية الفرعية كاحكام الزكاة والبيوع والعقوبات ونحوها .

#### الثانية :

دلالتها على القواعد والاصول التي تستند اليها الاحكام الجزئية الفرعية ، كدلالتها على ان الاجماع حجة واصول للاحكام ، وكذا القياس وشرع من قبلنا ونحو ذلك. ثم ان مرجع السنة الى الكتاب وذلك من جهين :

#### الوجه الاول :

ان العمل بالنسبة والاعتماد عليها واستنباط الاحكام منها . انما دل على ذلك القران الكريم قال تعالى "يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم" (١) ، وقوله تعالى في مواضع كثيرة "اطيعوا الله والرسول" وتكراره يدل على عموم طاعته ، سواء كان ما اتى به مما في الكتاب ، او مما ليس فيه الى نصوص اخرى تفيد هذا المعنى مثل قوله تعالى "وامنهاكم عنه فانتهوا" (٢) ،

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) سورة الحشر آية ٧



وقوله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة  
أو يصيبهم عذاب اليم" (١).

#### الوجه الثانى :

أن السنة إنما جاءت لبيان الكتاب الكريم وشرح معانيه  
بدليل قوله تعالى "وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل  
اليهم" (٢) وقال تعالى "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك  
من ربك" (٣) والتبليغ يشمل تبليغ الكتاب وبيان معانيه فالسنة  
بيان للكتاب وشارحه لمعانيه ومفصلة لمجمله كما سيأتى  
توضيح ذلك فى بحث السنة .

وعلى هذا فكتاب الله تعالى ، هو الأصل الأصول ومصدر  
المصادر ومرجع الأدلة جميعا .

#### ترتيب الأدلة :

ذكرنا الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها وقلنا . . أن  
الكتاب هو مرجع الأدلة جميعا ومصدر المصادر فمن البديهي أن  
يكون مقدما عليها فى الرجوع اليه عند ارادة معرفة الحكم  
الشرعى .

فإذا لم يوجد الحكم فيه وجب الرجوع الى السنة ، لأن  
السنة مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه ، فكان من البديهي الرجوع

(١) سورة النور آية ٦٣

(٢) سورة النحل آية ٤٤

(٣) سورة المائدة آية ٦٧

اليها عند عدم وجود الحكم في الكتاب فإذا لم يوجد الحكم في السنة لزم الرجوع الى الاتّماع ، لأنّ مستند الاتّماع نصوص من الكتاب أو السنة فإن لم يكن اتّماع في المسألة وجب الرجوع الى القياس ، وعلى هذا اتّفق جمهور الفقهاء القائلين بحجية الاتّماع والقياس وقد دل على الترتيب الذي ذهب اليه الجمهور آثار كثيرة منها (١).

(١) أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ عندما ارسله الى اليمن : كيف تقضى اذا عرض لك قضاء؟ قال : اقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : اقضى بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : اجتهد برأىي ولا اكسر ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره ، وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .

فالنبي صلى الله عليه وسلم اقراه على الاجتهاد بالرأى اذا لم يجد الحكم في الكتاب والسنة وما القياس الا ضرب من ضروب الاجتهاد بالرأى.

(٢) عن ميمون بن مهران قال : كان ابو بكر الصديق اذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى به ، وان لم يجد في كتاب الله ، نظر في سنة رسول الله فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به ، فإن اعياه ذلك جمع

---

(١) الوجيز في اصول الفقه ص ١٤٩ وما بعده.

روءساء الناس فاستشارهم فاذا اجتمع را يهم على شيء قضى به  
وكان عمر بن الخطاب يفعل ذلك .

(٣) قال عمر بن الخطاب لشريح قاضيه فى الكوفة اقضى بكتاب  
الله ، فان لم تجد فبقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
اى سنته ، فان لم تجد فاقضى بما استبان لك من ائمة  
المهتدين فان لم تجد فاجتهد رايك واستشر اهل العلم  
والصلاح (١).

## الدليل الأول القرآن الكريم

### تعريف القرآن الكريم :

القرآن في اللغة العربية "مصدر قرأ" كالغفران مص  
غفر ، يقال قرأ قرأة وقرأنا ، ومنه قوله تعالى "لا ت  
به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرأناه ، فاذا قرأناه  
فأتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه" (١) .  
وإنما في عرف أهل الشرع :

فهو كلام الله تعالى المنزل على قلب محمد بن عبد الله  
بالفاظه العربية ومعانيه الحقّة ليكون معجزة للرسول صلى  
عليه وسلم المبدوء بالحمد لله رب العالمين ، المختوم بس  
الناس المنقول إلينا تواترا جملة وتفصيلا المتحدى بأقص  
سورة منه .

ومن هذا التعريف يتفرع عدة أمور :

- (١) أن ما ألهمه الله تعالى للرسول صلى الله عليه وسلم م  
المعاني وعبر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظ من عند  
لا نكون قرآننا بل هي ما يسمى بالأحاديث النبوية ، كقوله ص  
الله عليه وسلم "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده" .
- (٢) ما ألهمه الله تعالى للرسول صلى الله عليه وسلم من الأ

والمعانى وعبر بها عن ربه كقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه " عبادى لم تشكرونى ان لم تشكر من أجرى لك النعمة على يديه " وكقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه " عبادى كلكم فقير الا من أغنيته " وهى ما تسمى بالاحاديث القدسية فهذه لا تسمى قرآنا لانه وان كان اللفظ والمعنى منه تعالى الا انه لا يتعبد بتلاوته ولم ينجد به ، ولا تجوز الصلاة به .

والاحاديث سواء كانت نبوية<sup>١</sup> أو قدسية<sup>٢</sup> لا تكون فى مرتبة القرآن فى الحجية .

(٣) ان ما فسر به القرآن الكريم من الفاظ عربية ولو كانت مرادفة لا تسمى قرآنا ولا يتحدى بها ولا يتعبد بها مهما كانت مطابقة<sup>٣</sup> للأصل .

(٤) ما ترجم من القرآن الى لغة أجنبية لا يعد قرآنا مهما روى من دقة الترجمة فلا تجوز الصلاة بها .

وما نقل من أبى حنيفة<sup>٤</sup> رضى الله عنه من القول بجواز الصلاة بالترجمة ، فقد ثبت أنه رجع عنه ، وعلى فرض أنه لم يرجع عنه فانه يمكن أن يقال " انه عجز عن النطق بالعربية ، فيكون النطق بالترجمة ذكرا لله تعالى بلسانه " .

وقد ذهب جميع الأئمة الى أن من عجز عن النطق بالعربية صلى من سكوت كمن عجز عن الصلاة من قيام صلى من قعود ، لكن اذا فسر القرآن من يوثق به ثم ترجم التفسير يجوز أن يرجع اليه من لا يعرف العربية لمعرفة الأحكام الشرعية وتقوم به الحجة عليهم .

ه) كل ما ينقل لا على سبيل التواتر ، وهو ما يسمى بالقراءة الشاذة أو المشهورة لا يسمى قرأنا ، ولا يتعبد بتلاوته ولا تصح الصلاة بقراءته ولا يحكم بكفر من أنكر قرأنيته ، وذلك كقراءة عبد الله بن مسعود في كفارة اليمين "فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، بزيادة متابعات وقراءته قوله سبحانه الوارد في نفقة الوالدات ، "وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك"، بزيادة ذى الرحم المحرم فى الآية، الكريمة .

وهذا أمر لا خلاف فيه بين العلماء ، وإنما الخلاف فى صحة الاحتجاج بغير المتواتر والاعتماد عليه فى استنباط الأحكام .

فذهب الحنفية الى صحة الاحتجاج به وذهب المالكية والحنابلة وبعض الشافعية الى عدم صحة الاحتجاج به . وقد استدل الحنفية على ما ذهبوا اليه فقالوا ، ان المنقول بغير التواتر لا بد أن يكون مسموعا من النبي صلى الله عليه وسلم ، والا لما ساغ للصحابى العدل كتابته وإثباته فى مصحفه فمآله الى أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واردة على سبيل البيان والتفسير لكتاب الله عز وجل ، والسنة مما يصح الاحتجاج بها والاعتماد عليها فى استنباط الأحكام واستدل المالكية ومن معهم على ما ذهبوا اليه فقالوا أن المنقول بغير التواتر ليس قرأنا بالاتفاق لعدم تواتره ، وليس من قبيل السنة لأن الراوى لم ينقله على أنه سنة ،

واذا لم يكن قرأنا ولا سنه فلا يصح أن يجعل حجة في الاستنباط ويمكن الرد على ذلك : بأنه لا يشترط في اعتبار المنقول سنة أن يصرح الراوى بأن ما نقله سنة ، بل المعول عليه في ذلك أن يكون المنقول صادرا من النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متحقق في غير المتواتر ، ومن هذا يتبين لنا رجحان ما ذهب اليه الحنفية .

هذا .. وقد انبنى على الخلاف المتقدم أن الحنفية قالوا باشتراط التتابع في الصيام الواجب في كفارة اليمين عملا بكلمة "متتابعات" الواردة في قراءة ابن مسعود المتقدمة ، ولم يقل المالكية ومن معهم باشتراطه لعدم اعتدادهم بهذه القراءة في الاستنباط .

هذا وقد تكفل الله تعالى لهذا الكتاب بالحفظ ، قال تعالى "انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون" فنقل الينا محفوظا في الصدور والسطور جيلا عن جيل لم يسقط منه حرف ولم يزد فيه حرف ، ولا تقدمت كلمة عن موضعها ، ولا تأخرت عن مكانها الذي وضعها الله فيه ، وقد صانه الله تعالى عن التحريف والتغيير والتبديل رغم ما بذل في سبيل نحريه من جهود سريّة وعلمية ، ولا نرى كتابا حفظ أمة ولغة الا هذا الكتاب ، ولو لا القرآن الكريم لكانت اللغة العربية الآن كلغة قدماء المصريين وغيرهم من الأمم القديمة ، ولكن هذا الكتاب هو سبب صيانة هذه اللغة وهو الرابطة الباقية الوحيدة بين تلك الشعوب التي تنتسب الى العرب .

ومن يقل انه سقط منه شيء أو أخفى منه شيء فقد كذب الله ورسوله ، وخرج عن جماعة المسلمين ، ومهما تكن مكانة من يقول بهذا القول فهو عدو للإسلام مرتد ، زنديق، لا يهدف الا الى محاربة الاسلام والكيد له والظعن فى الأساس الذى بنى عليه .

فالقرآن الكريم هو الحجة علينا وعلى الناس جميعا الى يوم الدين ، قوله الفصل ، وحكمه العدل ، وهو العروة الوثقى التى لا انفصام لها (١) .

#### حجية القرآن الكريم :

أجمع المسلمون على أن القرآن الكريم المنقول البينا واثرا حجة علينا ، لأنه ثبت بطريقه قطعى لا ريب فيه أنه من عند الله ، بدليل اعجازه الناس عن أن يأتوا بسورة من مثله مع التحدى الشديد .

والاعجاز معناه فى اللغة نسبة الغير الى العجز واشباته له ، ويتحقق الاعجاز بثلاثة أمور .

الاول : التحدى ، وهو طلب المباراة والمنازلة .

الثانى : وجود المقتضى الى مدافعه المتحدى .

الثالث : عدم وجود مانع من المباراة .

---

(١) نيسر أصول الفقه للسيخ بدر المتولى عند الباسط



أما الأمر الأول : فموجود بالنسبة للقرآن الكريم  
فقد تحدى الرسول صلى الله عليه وسلم ، به العرب فقال : انسى  
رسول الله اليكم ، ودليلي على ذلك كلام الله تعالى الذى أتى به  
بينكم فان كنتم فى ريب من ذلك فأتوا بمثل له أو بأقصر سورة منه  
ان كنتم صادقين.

وأما الأمر الثانى : فمتوفر ايضا فالمقتضى الذى يدفع  
الى المعارضة موجود لأن محمدا صلى الله عليه وسلم ، جاء ببطلان  
دين العرب وتسفيه أعلامهم والسخرية من آوثانهم فما كان  
أحوجهم ، والحالة هذه الى ادحاض حجة محمد ليبطل دينه وبذلك  
ينجو الجميع من الحروب وويلاتها .

وأما الأمر الثالث : فوجوده محسوس ملموس لأن القرآن نزل  
بلغة العرب وجرى فى أسلوبه على أسلوبهم وهم ملوك البلاغة ،  
وأمرأء الفصاحة وقادة البيان ، فليس ثمة بعد هذا كله ما  
يمنع من المعارضة وما يحول دونها .

فهذه أمور الإعجاز وهى متوافرة جميعها فى القرآن  
الكريم فهو معجز ، قال تعالى "قل لئن اجتمعت الانس والجن  
على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثل له ولو كان بعضهم  
لبعض ظهيراً" (١) .

وقال تعالى "وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا  
فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم  
صادقين . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها  
الناس والحجارة أعدت للكافرين" (١).

### وجوه اعجاز القرآن الكريم :

أما وجوه اعجازه فكثير منها :-

(١) بلاغته التى بهرت العرب وجعلتهم مشدوهين على نحو لم تعهد  
فى كلام العرب من قبل ، لا فى منظوم ولا منثور مع بقائها فى  
مستوى عال فى جميع أجزاء القرآن ، وبالرغم من تناوله  
مواضيع شتى ، وأحكاما مختلفة ، وبالرغم من نزوله فى فترات  
متباعدة .

(٢) اخباره بوقائع تحدث فى المستقبل ، وقد حدثت فعلا ، من ذلك  
قوله تعالى " ألم غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم  
سيغلبون فى بضع سنين " (٢) .

(٣) اخباره بوقائع الامم السابقة المجهولة أخبارها عند العرب  
جهلا تاما ، لعدم وجود ما يدل عليها من آثار ومعالم ، والى  
هذا النوع من الاخبار أشار قوله تعالى " تلك من أنباء الغيب  
توجيها اليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا " (٣) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣ ، ٢٤

(٢) سورة الروم آية ١ ، ٤

(٣) سورة هود آية ٤٩

٤) اشارته الى بعض الحقائق الكونية التى أثبتتها العلم الحديث  
والتي لم تكن معروفة من قبل ، من ذلك قوله تعالى "أو لـم  
ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما  
وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون" (١) ومن ذلك أيضا  
قوله تعالى "وأرسلنا الرياح لراءح" (٢).

الأغراض التي جاء بها القرآن الكريم :

الأغراض العامة التي جاء بها القرآن الكريم هي :-

أولا :

\_\_\_\_\_ الدعوة الى توحيد الله عز وجل وافراده بالعبادة :  
وهذا هو الغرض الأول الذي نزل له الكتاب العزيز وأرسل  
لائحه الرسل وأنزلت الكتب السماوية كلها .

ثانيا :

\_\_\_\_\_ الدعوة الى الإيمان باليوم الآخر ، حتى يكون الإنسان  
بين الخوف والرجاء فلا تطغيه نعمة ولا تئسسه نقمة ، وحتى يأخذ  
كل إنسان ما يستحقه مما قدم من خير أو شر .

ثالثا :

\_\_\_\_\_ الدعوة الى الإيمان بما أنزل الله من كتب  
وما أرسل من رسل .

رابعا :

\_\_\_\_\_ الأخبار عن بعض الأمم السابقة ليكون ذلك عبرة وعظة  
لغيرهم فان سنن الله تعالى في خلقه لا تتخلف ، فلن تجد لسنة  
الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا .

(١) سورة الانبياء آية ٣٠

(٢) سورة الحجر آية ٢٢

خامسا :  
\_\_\_\_\_ الدعوة الى التحلى بمكارم الاخلاق والتخلى عن رذائل  
الافعال ، فان الاخلاق هى عماد حياة الامة .  
وهذه الامور الخمسة نزلت أكثر ما نزلت بمكة لانها الاساس  
الذى يبنى عليه صرح الدين .

سادسا :  
\_\_\_\_\_ بيان الاحكام العملية التى تصدر من المكلفين من أقوال  
وعقود وتصرفات ، وهذا النوع هو فقه القرآن وهو المقصود  
فهمه من الكتاب بواسطة علم أصول الفقه والاحكام العملية  
فى القرآن الكريم تنتظم أنواعا ، فمنها ما ينظم العلاقة  
بين العبد وربّه وهو المسمى فى عرف الفقهاء بالعبادات ومنها  
ما ينظم العلاقة بين الانسان وأسرته وهى المسمى الآن ، بالاحوال  
الشخصية ، ومنها ما ينظم معاملة الافراد بعضهم ببعض من  
بيع وشراء واحارة ورهن وهبة وكفالة وشركة ومدائنة وهو المسمى  
الآن بالقانون المدنى ، ومنها ما يهدف الى تأديب العصاة  
والخارجين على الآداب الهامة وهو ما يسمى الآن بالقانون الجنائى  
ومنها ما ينظم علاقة الدولة الاسلامية مع غيرها من الدول فى  
حال حربها وسلمها وهو المسمى بالقانون الدولى .

ومنها ما ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم والمحكوم بالحاكم  
وهو المسمى بالاحكام الدستورية ثم ان من استقرأ آيات  
القرآن الكريم وتتبع ما جاء به من الاحكام ، يجد أنه فصل  
الامور التى فيها صيانة النفس والاغراض والاموال تفصيلا  
شافيا وهدد لها حدودا مرسومة وأما الامور التى علم الله  
تعالى أنها تدور مع الزمن وتختلف باختلاف الازم والاحوال ،

فقد رسم الله لها الخطوط الرئيسية وترك تفصيلها ليتخذ الناس في كل عصر وزمان ما يتفق ومصلحهم في حدود ما أنزله من كتاب وما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من أحكام .

دلالة القرآن على الأحكام :

القرآن الكريم من ناحية ثبوته عن الله تعالى ونقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم قطعى فكل نص نتلوه هو بعينه النص الذى أنزله الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم وبلغه الرسول المعصوم الى الأمة كاملا لم يستر منه كلمة ولا أخفى منه حرفا ، قال تعالى "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته" (١) ولم ينتقل الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى حتى كان عدد وفير من الصحابة رضوان الله عليهم يحفظون القرآن الكريم وحتى كتب القرآن كله على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وتناقل المسلمون القرآن الكريم خلفا عن سلف وجماعة عن جماعة في جميع الأعصار والإعصار مما يقطم بصحة ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، المعصوم الذى أخبرنا أنه نزل عليه به الروح الأمين من الله تعالى رب العالمين . وأما نصوص القرآن الكريم من ناحية دلالتها على معانيها فمنها ما هو قطعى الدلالة ، ومنها ما هو ظنى الدلالة .

---

(١) سورة المائدة الآية ٦٧

فالنص القطعي الدلالة هو ما دل على معنى واحد ، لا يحتمل غيره ولا سبيل الى فهم غيره بوجه من الوجوه ، وذلك كقوله تعالى " انما الخمر والميسر والاتصاب والاتزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه " (١) فانه نص قطعي على حرمة الخمر والميسر وما بعدهما وكقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى " (٢) فانه نص قاطع على وجوب القصاص ، وكقوله تعالى " الزانية والزاني فاحلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٣) فهذا نص قاطع على وجوب ضرب الزناة مائة جلدة لا تزيد ولا تنقص ، واما النص الظني الدلالة ، فهو ما يحتمل أكثر من معنى وفيه محال لترجيح بعض المعاني على معنى كقوله تعالى " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة عروء " (٤) فان لفظ قروء جمع لقرء والقرء في اللغة العربية يطلق على معنيين ، يطلق على الحيض ويطلق على الطهارة ، ولهذا اختلف الفقهاء في عدة المطلقة ، أهى ثلاثة أطهار أم ثلاث حيض ، وكل منهم رجع رأيهم بوجه من الترجيح يرجع اليها في كتب الفقه . وكقوله تعالى في آية الوصوء " وامسحوا برؤوسكم " (٥) بدل دلالة مطعية على أن مسح الرأس من فرائض الوصوء ، وهذا لا خلاف في شأنه .

- (١) سورة المائدة آية ٩٠  
(٢) سورة البقرة آية ١٧٨  
(٣) سورة البقرة آية ٢  
(٤) سورة البقرة آية ٢٢٨  
(٥) سورة المائدة آية ٦

ولكن لما كانت "الباء" في اللغة العربية تستعمل لاكثر من معنى ، فهي تستعمل للتأكيد وللتبعية ومن هنا اختلف الفقهاء في المقدار الذى يجب مسحه من الرأس فقال بعض الفقهاء انه يجب مسح جميع الرأس لأن الباء موءكدة زائدة . والمعنى رؤوسكم وقال البعض الآخر انه يكفى لاداء الفريضة مسح جزء من الرأس ، لأن الباء للتبعية والمعنى بعض رؤوسكم ، ولكن أجمع الفقهاء على أن من يمسح رأسه كله فقد أحسن ، فالدلالة الظنية هنا ترجع الى استعمال الباء (١) .

#### أسلوب القرآن الكريم فى بيان الأحكام :

للقرآن الكريم أساليب مختلفة فى بيان الأحكام اقتضتها بلاغته وكونه معجزا ، وكتاب هداية وارشاد ، فهو يعرض الأحكام وضا فيه تشوية، للامثال وتنفير عن المخالفة والعناد ، ولهذا نجد ما هو واجب قد ينص على وجوبه بصيغة الأمر كما فى قوله تعالى "واقيموا الشهادة لله" (٢) .

أو بأن الفعل مكنوب كما فى قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كنب عليكم الصيام" (٣) ، وقد يكون بيان الواجب بذكر الحزاء الحسن والثواب لفاعله . قال تعالى "ومن يطعم الله ورسوله يدخله جنات" (٤) .

(١) أصول الأحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص ٩٢ .

(٢) سورة الطلاق آية ٢ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٤) سورة النساء آية ١٣ .

والمحرم : قد يكون بيانه بصيغه النهى مثل قوله تعالى  
"ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق" (١) وقوله تعالى  
"ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكه" (٢).

وقد يكون بالتعهد على الفعل أو بترتب العقوبة عليه  
مثل قوله تعالى "ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما  
يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا" (٣)، وقوله تعالى  
"ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا" (٤)،

وعلى هذا فيجب على كل من يريد استنباط الاحكام من  
القرآن الكريم ، أن يعرف هذه الاساليب فى القرآن ، وكيفيه  
بيانه للاحكام ومايقترن بالنصوص مما يدل على الوحوب أو الحرمة  
أو الاباحية .

ومن الضوابط والقواعد النافعة فى هذا الباب ما يأتى :-  
(١) يكون حكم الفعل : الوحوب أو النذب ، اذا جاء بالصيغة  
الدالة على الوحوب أو النذب أو اذا ذكر فى القرآن واقترن به  
مدح أو محبة أو ثناء له أو لفاعله ، أو اذا اقترن به الحزاء  
الحسن والثواب لفاعله .

(٢) ويكون حكم الفعل الحرمة أو الكراهة ، اذا جاء ذكره بصيغة  
تدل على طلب الشارع لتركه والابتعاد عنه ، أو اذا ذكر على وجه

---

(١) سورة الانعام آية ١٥١ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٣) سورة النساء آية ١٠ .

(٤) سورة النساء آية ١٤ .



الذم له ولفاعله ، أو أنه سب للعذاب أو لسخط الله أو مقتته  
أو دخول النار أو لعن فاعله ، أو وصف الفعل بأنه رجس  
أو فسق أو من فعل الشيطان .  
(٣) ويكون حكم الفعل ، الإباحة إذا جاء بلفظ يدل على ذلك  
كالاتِّحلال والاتِّين ونفى الحرج أو نفى الحناح أو الإنكار على من  
حرم الشيء ونحو ذلك .

## الدليل الثانى

### السنة

السنة هي المصدر الثانى من مصادر التشريع الاسلامى  
وهى تلى الكتاب العزيز فى الرتبة من حيث الاستدلال بها على  
الاحكام الشرعية واستنباطها منها .  
والسنة فى أصل اللغة العربية :

معناها الطريقة المتبعة السلوكه سواء كانت حسنة  
أو سيئة ، من ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من سن  
سنة حسنة فله أجرها وآخر من عمل بها الى يوم القيامة ، ومن  
سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة .  
وفى اصطلاح علماء الأصول :

هى ما صدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قول  
أو فعل أو تقرير .  
فالسنة القولية :

هى أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ، كقوله انما  
الاعمال بالنيات وقوله صلى الله عليه وسلم " من نفس عن  
مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم  
القيامة ، ومن سر على معسر سر الله عليه فى الدنيا والاخرة  
والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه ، ومن سلك  
طريقا يتلمس فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة " .

### والسنة الفعلية :

هي أفعاله عليه الصلاة والسلام مثل صومه شهر رمضان وأدائه الصلوات الخمس المفروضة بهيئتها وعدد ركعاتها، وأدائه مناسك الحج، وكيفية وضوئه عليه الصلاة والسلام.

### والسنة التقريرية :

هي أن يعلم الرسول صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل ولا ينكره لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشريعة الإسلامية وإبطال ما يخالفها فإذا صدر من بعض الناس قول أو فعل وعلم به وسكت عن إنكاره كان ذلك تقريراً منه لذلك القول أو الفعل وأنه مشروع وجائز.

وهذا النوع من السنة تارة يكون بسكوته صلى الله عليه وسلم وعدم إنكاره من غير أن يبدو منه ما يدل على استحسان القول أو الفعل أو الرضا به، وتارة يكون بعدم الإنكار مع الاستبصار وظهور ما يدل على الاستحسان والرضا.

### فالأول مثالاه :

ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، "مر بامرأة تبكى عند قبر فقال لها، اتقى الله واصبرى، فقالت الممرأة اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتي، ولم تعرفه، فقليل لها : انسه السبى صلى الله عليه وسلم، فذهبت الى بيته فلم تجد عنده بوابين، فقالت لم أعرفك، فقال: اما الصبر عند الصدمة الأولى"، فالرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر على الممرأة خروجها من بيتها الى القبر فكان تقريراً دالاً على جواز زيارة

النساء القبور وأنهن كالرجال في هذا الحكم .

والثاني مثاله :

---

ما روى أن المنافقين كانوا يطعنون في نسب أسامة بن زيد بسبب التخالف بينهما في اللون حيث كان أسامة شديداً السواد ، وأبوه زيد شديداً البياض ، وبينما أسامة وأبوه زيد نائمان في المسجد وقد تغطيا بثوب من القطيفة ، ولم يظهر منهما سوى أقدامهما ، رأهما القائف<sup>(١)</sup> فقال هذه الأقدام بعضها من بعض ، فظهر السرور على النبي صلى الله عليه وسلم لقول القائف ، فكان ذلك اقترارا بأن القيافة طريق من طرق ثبوت النسب وهذا أخذ جمهور الفقهاء .

ومثاله أيضا ، ما روى عن عمرو بن العاص أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل ، قال : "احلمت في ليلة ساردة شديدة البرد فأشفقت أن أعتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكروا ذلك له ، فقال : يا عمرو أصليت بأصحابك وأنت حن؟ فقلت ذكرت قول الله تعالى "ولا تفتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" فتيممت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا" فان ضحكه عليه السلام يعتبر تقريرا لآساحة التيمم عند شدة البرد ولو كان الماء موحودا .

---

(١) القائف ، هو الذي ستتع الآثار ، ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه ، وقد كان علم القيافة معروفا بين العرب ، ولهم فيه باع طويل ومعرفة عجيبة .

ومن هذا القبيل أيضا ، اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن فقال له : "ماذا تقضى ؟ قال أقضى بكتاب الله تعالى ، قال فان لم تجد ؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فان لم نجد ؟ قال أحتهد رأيي لا آلو (أى لا أقصر فى اجتهدى) ف ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم على صدره ، وقال الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله " ، فهذا اقرار من الرسول صلى الله عليه وسلم لقول معاذ .

#### أقسام السنة :

قد سبق أننا قسمنا السنة باعتبار متنها ، أى نص الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الى قول - وفعل - وتقريب .

وتنقسم السنة باعتبار سندها ، وهو سلسلة الرواة الذين نقلوها اليينا عن الرسول صلى الله عليه وسلم الى ثلاثة أقسام :-

سنة مواترة - سنة مشهورة - سنة آحاد

#### السنة المتواترة :

المراد بالمتواتر لغة ، تتابع أمور واحدا بعد واحد ، مأخوذ من الوتر ، يقال تواترت الأخبار ، اذا جاء بعضها اثر بعض ، ومن هذا قول الله تعالى "ثم أرسلنا رسلنا تترى " (١) ،

---

(١) سورة المؤمنون آية ٤٤ .

أى متتابعين واحدا بعد واحد ، وقولهم جاء القوم تتسرى أى  
متتابعين واحدا بعد واحد .  
والسنة المتواترة فى الاصطلاح :

هى ما رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع  
من الصحابة يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة ، ثم رواها عن هذا  
الجمع ، جمع من التابعين يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة ثم  
رواها عن هذا الجمع ، جمع من تابعى التابعين يمتنع اتفاقهم  
على الكذب عادة فالمعتبر فى التواتر هو تحقق الجمع الذى يمتنع  
اتفاقهم على الكذب عادة فى كل عصر من هذه العصور الثلاثة  
وهى عصر الصحابة والتابعين وتابعى التابعين ، أما بعد هذه  
العصور فلا عبرة به ، لأن أكثر أخبار الآحاد نقلت بعدهم  
سالتواتر والشهرة لتوافر الدواعى على نقل السنة وتدوينها .

ولا بشرط فى هذا الجمع الذى يمتنع اتفاقه على الكذب  
عدد معين على الراح بل العبرة فى ذلك بحكم العقل ، فإذا مضى  
العقل بأن رواية هذا الحديث جمع يمتنع اتفاقه على الكذب عادة  
فى العصور الثلاثة كان هذا الحديث متواترا من غير تقييد بعدد  
معين كخمسة أو عشرة مثلا .

أنواع التواتر :

للتواتر نوعان ، أحدهما التواتر اللفظى والثانى  
التواتر المعنوى .

### (١) التواتر اللفظي :

وهو ما اتفق فيه جميع رواة الحديث على لفظه ومعناه ،  
مثل قوله صلى الله عليه وسلم "من كذب على متعمدا فليتبسوا  
مقعده من النار" فقد روى هذا الحديث بلفظه ومعناه عن الرسول  
صلى الله عليه وسلم جمع من الصحابة يمتنع اتفاهه على الكذب  
عادة ورواه عن هذا الجمع جمع من التابعين يمتنع اتفاهه على  
الكذب عادة ورواه عن هذا الجمع جمع من تابعى التابعين يمتنع  
اتفاهه على الكذب عادة .

### (٢) التواتر المعنوي :

وهو أن يكون ما يرويه بعض أفراد الجمع الراوى مختلفا  
مع ما يرويه الآخر فى اللفظ ولكنه متفق فى المعنى مثل  
حديث " رفع اليدين فى الدعاء" .

### ما تكثر فيه السنه المتواترة :

تكثر السنه المتواترة فى أفعال الرسول صلى الله عليه  
وسلم ، كالذى روى عنه صلى الله عليه وسلم فى كيفية الوضوء  
والصلاة والحج ، فقد نقل فعله صلى الله عليه وسلم ، فى هذه  
العبادات جمع يمتنع اتفاهه على الكذب عادة فى العصور الثلاثة  
الأولى .

ولا تكثر السنه المتواترة فى أقواله صلى الله عليه  
وسلم .

هذا وقد زعم قلة من العلماء أنه لا وجود للسنة المتواترة القولية .

والراجح وجودها ، إلا أنها ليست كثيرة فمن تتبع السنة يجد في القولية منها الأحاديث المتواترة مثل حديث "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" ، وحديث "ويل للأعقاب من النار" ، فالأول رواه مائة صحابي والثاني رواه اثنا عشر صحابياً .

#### حكم السنة المتواترة :

وحكم السنة المتواترة أنها شاتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، قطعاً فيجب العمل بها وبكفر جاحدها ، ولا محال للاختلاف في الأحكام التي تدل عليها إلا إذا كان اللفظ الوارد فيها ظني الدلالة .

#### السنة المشهورة :

هي ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدد من الصحابة ، واحد أو اثنان ، أى عدد لم يبلغ حد التواتر ثم تواترت في عصر الناعين وعصر تابعي التابعين ، بأن كان روايتها جموعاً لا بتوهم نواظوهم على الكذب ، فالسنة المشهورة كانت في الأصل من سبب الاتحاد أى ما نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دون عدد النواتر ، ثم اشتهرت وتواترت في القرن الثاني والثالث ، وهما عصر التابعين وتابعي الناعين ، ومن هذا التعريف يتضح لنا حلاء ، أن السنة



المشهوره غير مقطوع بصحة نسبتها الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكنها مقطوع بصحة نسبتها الى الراوى ومن هذا النوع حديث "انما الاعمال بالنيات، وانما لكل امرئ ما نوى" فقد رواه عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم رواه جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب بمسادة .

فالفرق بين السنة المتواترة والمشهورة أن جمع التواتر متحقق فى كل من الطبقة الاولى والثانية والثالثة فى السنة المتواترة . أما فى السنة المشهورة فان جمع التواتر ليسم يتحقق فى الطبقة الاولى فقط .

#### حكم السنة المشهورة :

وحكم السنة المشهورة أنها تفيد الطمأنينة والظن القريب من اليقين ، ولهذا حاز تقييد المطلقة وتخصيص العام من الكتاب الكريم بها حاز ذلك فى السنة المتواترة (١) ولا يكفر حادثة .

ومن أمثلة تقييد المطلقة ، قول الله تعالى "من بعد وصية يوصى بها أودين" فان الوصية وردت فى الآية الكريمة مطلقة غير مقيدة بمقدار معلوم من مال الموصى ، فقيدها الحديث المشهور ومنع الوصية بأكثر

---

(١) أصول الفقه الاسلامى للشيخ زكى الدين شعبان ص ٥٦

من الثلث فقد روى أن سعد بن أبي وقاص قال "جاء نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني من وجع اشتد بي فقلت: يا رسول الله انى قد بلغ بي من الوجع ماترى وأنا ذو مال ولا يرثنى الا ابنة لى، أفأتصدق بثلاثى مالى؟ قال: لا، قلت: فالشطر يا رسول الله، قال: لا قلت: فالثلاث، قال الثلث والثلث كثير، انك أن تضر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس " وقد روى هذا الحديث بطرق متعددة، وفى بعضها "أفأوصى" بدل "أفأتصدق".

ومن أمثله "تخصيص العام من الكتاب الكريم بالسنة" قول الله تعالى "يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" فكلمة أولادكم لفظ عام لكونها جمعا مضافا فتشمل الأولاد القتاتلين وغير القتاتلين، فخصمت السنة هذا العموم بغبر القتاتل، وهى قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يرث القتاتل" وهو حديث مشهور.

#### سنة الآحاد :

هى ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدد لا يبلغ حد التواتر ثم رواها عن هذا العدد عدد لا يبلغ حد التواتر من التابعين، ثم عن هؤلاء عدد لا يبلغ حد التواتر من تابعى التابعين

### حكم سنة الاححاد :

وحكم سنة الاححاد أنها لا تفيد اليقين وانما تفيد الظن، ولا يعمل بها فى الاحكام الاعتقادية وانما يعمل بها فى الاحكام العملية اذا تحققت الشروط المعتبرة فيها التى سنستوعبها بالذكر فيما بعد .

موازنة بين الكتاب الكريم والسنة من حيث الثبوت والدلالة :

يتبين لنا مما قدمنا أن السنة ليست كلها قطعية الثبوت كالقرآن الكريم، بل منها ما هو قطعى الثبوت أو قريب من ذلك وهو السنة المتواترة والمشهورة ومنها ما هو ضئى الثبوت وهو سنة الاححاد، هذا من حيث ورود السنة .

أما من حيث دلالتها على الاحكام، فطورا تكون دلالتها على الحكم المأخوذ منها قطعية وذلك فى الإلفاظ التى لا تحتل تأويلا، مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "فى خمس من الابل شاة"، الى أربع وعشرين فـإذا بلغت خمسا وعشرين فيها بنت مخاض" فان لفظ خمس وأربع وعشرين وخمس وعشرين فى هذا الحديث قطعى الدلالة لأنه لا يحتل الا معنى واحدا .

وتارة تكون السنه' ظنية' الدلالة اذا كانت محتملة التأويل وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم "لا نكاح الا بولي" .

فان هذا الحديث يحتمل أن النكاح لا يكون صحيحا الا بولي ، وبهذا التأويل أخذ الشافعية فلا يصح النكاح عندهم الا بمباشرة الولي .

ويحتمل أن النكاح لا يكون كاملا الا بولي ، وبهذا التأويل أخذ علماء الحنفية فللمرأة البالغة العاقلة الرشيدة أن تباشر عقد زواجها بنفسها ، عند الحنفية ويكون العقد صحيحا دون احتياج الى مباشرة الولي .

فالسنه' من ناحية الدلالة' كالقرآن الكريم كلاهما قد يكون قطعي الدلالة ، وقد يكون ظني الدلالة . أما من ناحية الثبوت فانها تختلف عن القرآن الكريم فالقرآن الكريم كله قطعي الثبوت أما السنه' فبعضها قطعي الثبوت وبعضها ظني الثبوت .

#### حجية السنه :

السنه' هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم .

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالسنه' على

قولين :-

القول الأول : يقول بحجية السنه' .

القول الثاني : يقول بعدم حجيتها .

ولكل أدلة :

أدلة القول الأول :

استدل من يقول بحجية السند بما يأتي :

أولا .. قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا" (١) .

وقال تعالى "من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا" (٢) .

وقال تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة" أو يصيبهم عذاب أليم" (٣) .

فالآية الأولى تلزم الناس باتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم والثانية تفيد أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم من طاعة الله عز وجل والثالثة تحذرهم من مخالفته ، فالرسول صلى الله عليه وسلم كما تنص الآيات واجب الاتباع في كل ما يصدر عنه صلى

---

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢) سورة النساء آية ٨٠ .

(٣) سورة النور آية ٦٣ .

الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير فكل أولئك  
يعتبر حجة" يرجع اليها في تشريع الأحكام .

ثانياً . قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
"تركتم فيكم أمرين لن تضلوا بعدهما أبدا كتاب الله  
وسنة نبيه" ، فهذا الحديث دليل قاطع على أن السنة  
كالكتاب الكريم يجب الرجوع اليها في كل شيء ومنه  
استنباط الأحكام ، ويدل على ذلك أيضا حديث معاذ بن  
جل حينا بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم  
الى اليمن .

ثالثاً . الأحكام العملية من عهد الرسول صلى الله  
عليه وسلم الى يومنا هذا ، على اعتبار السنة دليلاً  
تستمد منه الأحكام ، فان المسلمين في جميع العصور  
استدلوا على الأحكام الشرعية بما صح من آحاد  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يختلفوا في وجوب  
العمل بما ورد في السنة .

وعلى العموم . . . فالحديث اذا ثبت نقله عن الرسول  
صلى الله عليه وسلم فهو حجة يجب اتباعه في التشريع  
كالقرآن الكريم ، لأن ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه  
وسلم من قول أو فعل أو تقرير مقتضى رسالته الى  
الناس لهدايتهم ونشرية الأحكام لهم لا يكون الا بطريق  
الوحي الالهى .

### أدلة القول الثانى :

واستدل من يقول بعدم حجية السنه" بما يأتى:

أولاً.. استدلووا بقوله تعالى "وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم مما فرطنا فى الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون" (١).

ووجه الدلالة من الآية كما يقولون أن الكتاب قد حوى كل شيء ففيه بيان تام لكل ما نحتاج اليه فلسنا فى حاجة الى مايكلمه من سنه أو غيرها والا كان الكتاب مفرطاً وغير مبين.

ويمكن الرد على هذا بأن الآية ، السياق فيها يدل على أن الكتاب فيها ليس القرآن الكريم وانما هو اللوح المحفوظ لأن نص الآية "وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شيء" ، أى أن أحوال كل ما دب على وجه الأرض موجودة فى اللوح المحفوظ.

وعلى فرض التسليم بأن الكتاب يقصد به القرآن الكريم ، فحمل العموم فيه على الظاهر غير مراد ، لأن كثيراً من الامور الدنيوية لم يذكر فيه ، وكثيراً مما ذكر فيه جاء مجملًا ويحتاج الى بيان والبيان يكتفى بالسنة وكذلك لم يذكر فيه كثير من التكاليف كأعداد

---

(١) سورة الانعام آية ٣٨.

الركعات فى الصلاة والقدر الواجب فى الزكاة، فالآية مؤولة على أن المراد بالشئ فيها أحكام الدين التى ترجع الى أصول العقائد من وجوب الصلاة والزكاة واحلال الطيبات وتحريم الفواحش ماظهر منها ومابطن وحينئذ فلم يبين فيه كل شئ، والسنة كفيلا بمالهم يبينه القرآن الكريم فى غير الاحكام التى ترجع الى أصول العقائد.

ثانيا.. كما استدلوا بقوله تعالى "انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون" (١).

وجه الدلالة من الآية كما يقولون، أن المراد بالذكر القرآن الكريم، وقد تكفل الله تعالى بحفظه من التغيير والتبديل، ولم يتكفل بحفظ سواه، يدل على ذلك الحصر الموحود فى الآية، المستفاد من تقديم الحار والمجرور وهو له، ولو كانت السنة النبوية مرجعا فى استنباط الاحكام لتكفل الله بحفظها ولم يقتصر حفظه على القرآن الكريم، ويمكن الرد على هذا بأن جعل الذكر على القرآن الكريم خاصة، حمل دون دليل، لذلك وحى صرف الذكر على العموم، فيكون المراد منه الشريعة الشاملة للقرآن الكريم والسنة، فالضمير فى (له) يرجع الى الذكر بالمعنى العام الشامل للقرآن الكريم والسنة النبوية، فالله تعالى متكفل بحفظهما.



وعلى فرض التسليم بأن المراد بالذكر القرآن الكريم خاصة<sup>١</sup>، فالحصر غير حقيقى حتى تثبت دعوى عدم الحجية، وانما هو اضافى، لأن الله تعالى حفظ أشياء أخرى غير القرآن الكريم، قال تعالى "والله يعصمك من الناس"<sup>(١)</sup>، أى يحفظك وقال تعالى "أن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا"<sup>(٢)</sup>، وذلك محافظة عليهم<sup>٣</sup>.

والراحح فى نظرى، القول الأول، القائل بحجية السنة، لأن القائلين بعدم الحجية هدمت أدلتهم، فبقيت دعواهم عارية عن الدليل، ودعوى القائلين بالحجية مدعومة بالدليل، وما دعم بالدليل خير مما عسى<sup>(٢)</sup> عنه.

---

(١) سورة المائدة آية ٦٧.

(٢) سورة فاطر آية ٤١.

(٣) أصول الفقه للمرحوم محمد زكريا البرديس ص ١٩١ وما بعده<sup>٤</sup>.

(٣) ماصدر منه صلى الله عليه وسلم على وجه التبليغ عن الله تعالى بصفته رسولا يجب الاقتداء به والعمل بما سنده من الأحكام مثل تحليل شيء أو تحريمه ، والأمر بفعل أو نهى عنه ، وبيان العبادات وتنظيم المعاملات والحكم بين الناس.

وهذا القسم تشريع عام ولا خلاف فيه ويجب على كل مكلف العمل به ، وماورد في هذا القسم من أحاديث تسمى بأحاديث الأحكام .

فأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقديراته إنما تكون دليلا من الأدلة ومصدرا مسن المصادر التشريعية التي تستمد منها الأحكام الشرعية إذا صدرت منه بمقتضى رسالته لسن القوانين وتشريع الأحكام أو بيانها (١) .

---

(١) سلم الوصول لعلم الأصول للمرحوم عمر عبد الله

شروط العمل بسنة الاحاد :

سبق أن قلنا أن حكم سنة الاحاد أنها لا تفيد اليقين وانما تفيد الظن ولا يعمل بها في الاحكام الاعتقادية، وانما يعمل بها في الاحكام العملية بشروط وبقيود لابد من توافرها عند علماء الصحابة<sup>ؓ</sup> وأئمة المذاهب المختلفة، واليك هذه الشروط.

شروط العمل بسنة الاحاد عند علماء الصحابة :

كان الصحابة رضوان الله عليهم لا يقبلون سنة الاحاد، والمراد بها خبر الواحد، الا اذا اطمأنوا أن هذا الخبر صادر من الرسول صلى الله عليه وسلم سيد أن لهم في هذا الاطمئنان طرقا مختلفة وشروطا متباينة<sup>ؓ</sup> نذكرها فيما يأتي :

طريقة أبي بكر وعمر :

كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لا يقبلان "خبر الواحد" ولا يثقان فيه ولا يطمئنان اليه ولا يستنبطان الحكم منه الا اذا شهد اثنان أنهم سمعاه من الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد روى أن الجدة ذهبت الى أبي بكر رضي الله عنه تبغى لها ميراثا فقال لا أحد لك في كتاب الله شيئا، ولا أذكر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ثم سأل

الناس فقام المغيرة بن شعبة وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال أبو بكر هل معك من يشهد بذلك فقام محمد بن مسلمة وشهد معه فأثبت لها الصديق السدس في الميراث وكما روى هذا عن أبي بكر رضي الله عنه روى عن عمر رضي الله عنه، فقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرسل إلى أبي موسى الأشعري أن يأتيه، فلما جاء إلى منزل عمر استأذن ثلاثاً فلم يوءذن له فرجع، ولما رآه عمر قال له: مامنك أن تأتينا، فقال أبو موسى: اني آتيت فسلمت على بابك ثلاث مرات فلم ترد على فرجعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذا استأذن أحدكم ثلاثاً، فلم يوءذن له فليرجع، فقال عمر: لتأتني على هذا بالبيضة، فذهب أبو موسى إلى مجلس من مجالس الأنصار وهو فزع مضطرب، فقالوا: ما أفزعك؟ قال أمرني عمر أن آتية فأتيته فاستأذنته فلم يوءذن لي فرجعت، فقال لبي، مامنك أن تأتينا؟ فقلت اني آتيت فسلمت على بابك ثلاثاً فلم تردوا علي، فرجعت، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يوءذن له فليرجع، قال عمر: لتأتني على هذا بالدينه، فقالوا: لا يقوم الا أصغر القوم، فقام أبو سعيد معه فشهد له فقال عمر لأبي موسى، اني لم أتهمك ولكنه الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

### السنة تشريع وغير تشريع :

هذا وليس كل ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريراته تشريعا يطالب به المكلفون، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بشـر كسائر الناس اصطفاه الله رسولا لهداية الناس، قال تعالى " قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى الي " فما صدر منه عليه الصلاة والسلام ينتظم الأقسام الآتية :

(١) ما صدر منه بحسب طبيعته البشرية كالأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك من الأمور التي مرجعها طبيعة الإنسان وحاجته وهذا القسم لا يعتبر تشريعا لأن مرجعه الطبيعة والحاجة البشرية .

(٢) ما صدر منه بحسب خبرته وتجاربه في الحياة وفسي الأمور الدنيوية، وذلك مثل شئون التجارة والزراعة والمسائل المتعلقة بالتدبيرات الحربية من اختيار أماكن الجيوش في المواقع وتنظيمها وتوزيعها في المواقع الحربية وما إلى ذلك .

وهذا القسم لا يعد تشريعا أيضا، لأن مرده إلى الخبرة والتجارب في الحياة والتقدير الشخصي للظروف الخاصة من غير أن يكون هناك دخل للوحى الإلهي ولا للنبوة والرسالة .

طريقة على رضى الله عنه :

أما على بن أبى طالب فكان يثبت عن طريقه  
تحليف الراوى، فقد روى أن عليا رضى الله عنه قال  
كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حديثا نفعتنى الله بما شاء منه، واذا حدثنى غيره  
حلفته فاذا حلف صدقته .

طريقة عائشة رضى الله عنها :

كانت عائشة رضى الله عنها لا تعمل بالحديث  
ولا تستند له فى استنباط الأحكام إلا اذا استوثقت أنه  
لا يعارضه ما هو أقوى منه، ولهذا يروى عنها أنها لم  
تعمل بحديث "اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده  
قبل أن يضعها فى الأناء فإنه لا يدري أين باتت يده"  
لأنه يوعدى الى الضيق والحرَج فيكون هذا الحديث  
معارضاً لما هو أقوى منه من النصوص التى تدل على رفع  
الحرَج، قال تعالى "وما جعل عليكم فى الدين من حرج"

طريقة كثير من الصحابة :

كان الكثير من الصحابة لا يستنبطون الحكم من  
الحديث ولا يقررون له بالصحة الا اذا عرفوا أن هذا  
الحديث لا ناسخ له، فاذا عرفوا الناسخ طرحوا المنسوخ  
ومن ذلك ما روى أن عبد الله بن مسعود كان يطبق يديه

فى الركوع ويضعهما بين فخذه ويقول هكذا كان يفعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء سعد ابن أبى  
وقاص ووضع يديه على ركبتيه ولم يطبقهما لاطلاعة على  
أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن كان يطبق يديه  
ويضعهما بين فخذه أخذ يرفع يديه على ركبتيه فكان ما  
فعل أخيراً ناسخاً لما فعل أولاً، وبذلك لم يعمل الكثير  
من الصحابة بما كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم  
أولاً، لعلمهم بما نسخ هذا الفعل وإلى هذا مال جمهور  
الفقهاء فالمصلى عندهم يضع يده على ركبتيه فسمى  
المصلاة .

#### شروط العمل بسنة الأحاد عند أئمة المذاهب:

لم تجتمع كلمة أئمة المذاهب الأربعة على رأى  
واحد فى العمل بخبر الواحد فلكل طريقته الخاصة، وهذا  
ما نوضحه فيما يلى :

#### طريقته الحنفية :

اتفق الحنفية على أنهم لا يستنبطون الحكم من  
خبر الواحد إلا إذا احتمعت فيه شروط ثلاثة :

#### الشرط الأول:

ألا يعمل الراوى بخلاف ما روى، لأن السراوى  
لا يخالف ما رواه إلا إذا قام لديه ما يدل على نسخه

ولذلك لم يأخذ الحنفية بما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إذا ولغ الكلب فمى أناء أحذكم فاغسلوه سبعا أحداهن بالتراب" لمخالفة أبي هريرة لهذا الحديث فكان إذا ولغ الكلب فى الإناء غسله ثلاثا، كما روى ذلك الدار قطنى، فهذا دليل على أن هذا الحديث لا اعتبار لــــه .

#### الشرط الثانى :

ألا يكون الحديث وارد فيما يتكرر وقوعه وهو ما يعبر عنه فى كتب الأصول بعموم البلوى أى كثرة تكرار الحادثة واحتياج الناس الى معرفة حكمها لأن ما يكون كذلك لابد وأن ينقل بطريق التواتر أو الشهرة فإذا ورد بطريقة الاحاد، كان ذلك أمانة على عدم محتمه وبناء على هذا لم يعمل الحنفية بما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقالوا ان رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه من الأمور التى يكثر وقوعها ويحتاج الناس الى معرفة الحكم فيها فلو كانت السنة الواردة فيه ثابتة لنقلها عدد كبير وحرص الناس على روايتها .

وكذلك لم يعملوا بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه "كان يحهر بيسم الله الرحمن الرحيم عند قراءة الفاتحة فى الصلاة" لأن القراءة فى الصلاة



من الآمور المشهورة التي يطلع عليها العدد الكثير  
فلو كانت السنة الواردة في الجهر بالبسملة ثابتة  
لاشتهرت روايتها ونقلها الكثير من الرواة، لأن شهرة  
الحادثة تقتضي شهرة الحديث الذي يدل على حكمها فإذا  
لم يشتهر كان ذلك دليلا على عدم صحته، ومن ثم كنيان  
الحكم عند الحنفية عدم رفع اليدين عند الركوع وعند  
الرفع منه والاسرار بالبسملة في الصلاة.

#### الشرط الثالث:

ألا يكون الحديث مخالفا للقياس والإتسـول  
الشرعية إذا كان الراوى له غير فقيه، لأن الراوى إذا  
لم يكن فقيها، ربما ضاع منه شيء من المعنى الذى  
يؤخذ منه الحكم.

وبناء على هذا لم يعمل الحنفية بحديث المصراة<sup>(١)</sup>  
وهو ما روى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال "لا تصروا الابل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك  
فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضبها أمسكها،  
وإن سخطها ردها ورد معها صاعا من تمر" وعللوا ترك  
العمل بهذا الحديث بأنه من رواية أبى هريرة قالوا:  
وأبو هريرة لم يكن فقيها وقد جاء فيه الأمر برد صاع

---

(١) المصراة<sup>١</sup> هي الشاة أو الناقة التي يحمم اللبن في  
ضرمها بالشد وترك الحلب ليظنها المشتري غزيرة اللبن  
فيقبل على شراؤها.

من التمر بدل اللبن، وهذا مخالف للقياس والقواعد المقررة فهو أولا يخالف قاعدة "الضمان" التي تقول ان الضمان يكون بالمثل في المثليات والقيمة في القيميات، لأن التمر بالنسبة الى اللبن ليس مثالا له ولا قيمة، وهو ثانيا مخالف لقاعدة الخراج بالضمان فانها تجعل الفلة الناتجة من العين ملكا لمن يكون ضمان العين عليه، ومقتضاها أن اللبن للمشتري مجانا لأن العين في ضمانه فيكون أمر المشتري سرد صاع من التمر مخالفا لها هذا ماقرره الحنفية وأثبتوه في كتبهم الأصولية وهو غير صحيح لا مريسن:

#### الامر الأول :

أن عمل أبي حنيفة وأصحابه قد جرى على خلاف ما قالوه، فقد أخذوا حديث رواه أبو هريرة، الذي قالوا عنه انه غبر فقيه، وهو "من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه فان الله أطعمه وسقاه" وهذا الحديث مخالف للقياس، إذ القياس يقتضي فساد الصوم لزوال ركنه وهو الإمساك وقد روى أبو حنيفة هذا الحديث وقسبال لولا الرواية لقلت بالقياس ومعنى هذا أنه لولا الحديث الذي رواه أبو هريرة لقال بفساد الصوم عملا بالقياس الذي يقضى بفساد الصوم بالاكل أو الشرب ولونسياننا لفوات ركنه، وهذا يدل دلالة واضحة على أن هذا الشرط ليس معتبرا عندهم.

### الآمر الثاني :

أن حديث المصراة رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود، وعبد الله هذا لا يمكن لأحد أن ينكر فقاوته ومن ثم يكون شرط العمل بالحديث على فرض أنه شرط عند أئمة الحنفية قد تحقق فكان مقتضى ذلك أن يعمل الحنفية بهذا الحديث.

والصحيح في هذا الموضوع، أن يقال ان تترك أئمة الحنفية العمل بحديث المصراة برجع الى أن هذا الحديث لم يصل اليهم أو وصل اليهم من طريق لسم يشقوا بهـ (١).

### طريقة المالكية في العمل بخبر الإحداد:

لم يشترط الإمام مالك في العمل بخبر الإحداد إلا شرطاً واحداً وهو ألا يخالف حديث الإحداد عمل أهل المدينة فإن خالف رده، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان إذا أراد الخروج من الصلاة سلم عن يمينه ثم سلم عن شماله فنظرا لمخالفة هذا الحديث عمل أهل المدينة الذين كانوا يكتفون بتسليمة واحدة لم يلتفت اليه الإمام مالك ورده ولم يعمل به فعمل أهل المدينة به عنده مقدم على خبر الواحد لأن عمل أهل المدينة بمنزلة روايتهم جميعاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواية جماعة عن جماعة خير من رواية

---

(١) أصول الفقه للمرحوم زكي الدين شعبان ص ٦٦

فرد عن فـرد .

### طريقة الشافعية في العمل بخبر الواحد :

اشترط الامام الشافعي في العمل بخبر الواحد صحة السند والاتصال، فلا يعمل بالمرسل من الأحاديث وهو الذي لم يذكر فيه المحابي الذي روى عنه التابعي إلا المرسل الذي توافرت فيه الشروط الآتية :  
(١) أن يعضض المرسل بحديث متصل السند في معناه، والحجة هناللمتصل دون المرسل .

(٢) أن يقوى المرسل بمرسل آخر قبله أهل العلم .

(٣) أن يوافق المرسل قول المحابي .

(٤) أن يتلقى أهل العلم المرسل بالقبول .

فإذا وحدث هذه الشروط الأربعة مع كون الراوي من كبار التابعين الذين اتقوا بكثير من المحاسبة قبل المرسل .

وهذه الشروط قد توافرت في مراسيل سعيد بن المسيب والحسن البصري ولهذا قبلها الشافعي، فقد قبل ما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب، من أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن ممن رهنه، له غنمه وعليه غزمه " ومعنى هذا أن الرهن لا يملكه المرتهن إذا عجز الراهن عن الوفاء بالدين، بل يكون باقياً على ملك الراهن له غنمه أي منافعه وزياداته وعليه غزمه أي هلاكه ونقصانه، ولهذا كان حكم الرهن عند

الامام الشافعى أنه أمانة عند المرتهن فاذا هلك بدون تعدد منه أو تقصير فى حفظه لا يسقط شيء من الدين بهلاكه .

فالشافعى لم يعمل بالحديث المرسل، وهو كما قلنا ماسقط من مسنده الصحابى الا مرسل سعيد بن المسيب، فقد قبله وذلك لأنه تتبع أحاديثه المرسلات فوجدها جاءت متصلة من طرق أخرى، أو لأنه كان لا يروى الا عن ثقة، ولهذا نراه يرفض ما روى عن عائشة قالت أهدى لحفصه طعام وكنا صائمتين فأفطرنا، ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله اننا أهديت لنا هدية واشتهيناها فأفطرنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا عليكم صوما مكانه يوما آخر " لأنه حديث مرسل لأن الزهرى رواه عن عائشة وهو لم يسمعه منها وانما سمعه من عروة بن الزبير ولهذا كان الحكم عنده أن من شرع فى صيام يوم تطوعا ولم يتمه لم يجب عليه قضاؤه .

#### طريقة الحنابلة فى العمل بخبر الواحد:

طريقة الحنابلة فى العمل بسنة الاحسان كالشافعية ولا مخالفة بينهما الا فى الحديث المرسل فانهم يرون العمل به ويقدمونه على القياس كالحنفية والمالكية .

ما يشترط فى راوى الخبر الواحد:

يشترط فى الراوى الذى يروى خبر الواحد خمسة

شروط :

- (١) العقل : فلا يقبل خبر الواحد اذا كان الراوى محنونا أو معتوها، لأن الشارع لم يجعلهم أهلا للتصرف فى أمور أنفسهم وفى أمر الدين أولى.
- (٢) البلوغ : حين الاداء، فلا يقبل خبر الصبى لأنه وأن كان ضابطا ربما لا يتجنب الكذب لعلمه بأنه لا أثم عليه، وهذا اذا كان السماع والرواية قبل البلوغ، أما اذا كان السماع قبل البلوغ والرواية بعده يقبل قوله اذا لا خلل فى تحمله لكونه مميزا ولا فى روايته لكونه عاقلا.
- (٣) الاسلام : فلا تقبل رواية الكافر لأنه يسعى دائما فى هدم الدين تعصبا فيرد قوله فى أموره فلا تقبل روايته .
- (٤) الضبط : وهو فى اللغة الحزم، وفى الاصطلاح صرف الهمّة الى سماع الكلام لئلا يفوت منه شيء وفهم معناه الذى قصد به مع حفظه للكلام والشبهات على الحفظ الى حين الاداء بأن يعمل بموجبه ببدنه مع مذاكرته بلسانه، فان ترك المذاكرة يسوئ النسيان ولا يعتمد على نفسه كأن يقول أنا لا أنساه بل يكون سوء الظن بنفسه فلا تقبل رواية السدى

اشتهرت غفلته بأن غلب نسيانه على حفظه لعدم الضبط  
وخلاصة ما قيل في الضبط أنه يتحقق بمعان أربعة .

(أ) سماع الكلام حق السماع بحيث لا يفوته شيء منه لا في  
أوله ولا في وسطه ولا في آخره .

(ب) فهم معنى الكلام على سبيل الكمال، لأن النقص  
بالمعنى حائز للعالم باللغة .

(ج) الحفظ بغاية الطاقة، فالمبالغة في الحفظ كافية .

(د) المراقبة والثبات إلى حين الأداء، فمن قصر في  
شيء من ذلك لا تقبل روايته، واشترط الضبط ليترجح  
جانب الصدق، وكمال الضبط يكون بالوقوف على  
المعاني الشرعية، ويظهر أثره في تقديم رواية من  
عرف بالفقه على رواية غيـره .

(هـ) العدالة : والمعتبر فيها، مالا يؤدي إلى الحر  
وهو رجحان جانب الدين والعقل على جانب الهوى  
والشهوة، ويتحقق ذلك باحتساب الكبائر وعدم الإصرار  
على المغائر، وترك ما يدل على الخسة والدنساء  
كسرقة التافة والبول في الطريق، هذه هي العدالة  
الظاهرة أما مستور الحال وهو من كانت عدالته  
غير ظاهرة فروايته غير مقبولة عند أكثر العلماء  
لعدم الجزم بعدم الفسق في المجهول، وروى عن أبي  
حنيفة قبول روايته اكتفاء بسلامته من الفسق  
ظاهره .

هذا ، وإذا كان المعتبر في قبول الرواية هذه الشروط، فإننا نجد أنها متوفرة في الأعمى والمبرأة والعبد فتقبل روايتهم، وكذلك من تاب من الفسق والكذب تقبل روايته إلا التائب من الكذب المتعمد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه لا تقبل روايته أبداً .

ما يشترط في لفظ الخبر :

يشترط في لفظ الخبر ما يأتي :

(١) أن ينقل الراوى الحديث بلفظه على الوجه الذى سمعه من غير تغيير فيه ، وإذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قال ، قوله ، جواباً عن سؤال فاما أن يكون الجواب مستغنياً عن ذكر السؤال كما فى حديث "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" فى البحر ، فهذا الجواب مستغن عن ذكر سؤال الناس "أنا نركب البحر ونخشى أن توفأنا عطشنا" فالراوى فى هذه الحالة مخير بين ذكر السؤال وتركه .

وأما أن يكون الجواب غير مستغن عن ذكر السؤال كما فى سؤاله صلى الله عليه وسلم عن يبيع الرطب بالتمر فقال : أينقص إذا حف؟ فقل نعم فقال فلا إذن ، فلا بد فى هذه الحالة من ذكر السؤال .

(٢) إذا زاد الراوى شيئاً على ما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت هذه الزيادة متضمنةً ببيان سبب الحديث أو تفسير معناه فهذا جائز بشرط أن



قوله تعالى "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" (١)،  
وكالحديث الذى بين المراد من الخيطين فى قوله تعالى  
"وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من  
الخيط الأسود من الفجر" (٢)، فإنه بياض النهار وسواد  
الليل، وذلك أنه لما نزلت هذه الآية فهم بعض الصحابة  
أن المراد بالخيطين فيها العقل الأبيض والعقل  
الأسود، فأخذ عقالين أحدهما أبيض والآخر أسود  
ووضعهما تحت الوسادة وما زال يأكل ويشرب حتى تبين  
له روءيتهما، ولما سأل النبى صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك بين له أن المراد بهما بياض النهار وسواد  
الليل.

(ب) سنة مخصصة لعام القرآن الكريم، المقصود من تخصيص  
العام يتلخص فى أن حكما يرد عاما فى القرآن  
الكريم، فتأتى السنة فتبين أن هذا الحكم يدخله  
التخصيص من بعض الوجوه، أى أنه يرد عليه استثناء  
بوجه من الوجوه، وهذا الاستثناء له ما يبرره من  
حيث الشرع والعقل فهو اذن ليس مشابها أسدا  
لاستثناءات الأغراض الدنيوية إنما هو تخصيص  
توجيه الحكمة الإلهية (٣).

---

(١) سورة النساء آية ٧٧.

(٢) سورة البقرة آية ١٨١.

(٣) أصول الأحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم

مثال ذلك قول الله تعالى "يوصيكم الله فسى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين" (١) ، فهذا حكم علم في كل حالات المواريث التى يوجد فيها للمتوفى أولاد وارثون من الذكور والاناث حيث تقسم التركة أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض بين الذكور والاناث سهمان للذكر وسهم للانثى.

غير أن هذا الحكم دخله التخصيص، فبينت السنة أن القاتل لا يرث فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم "ليس لقاتل ميراث" (٢) ، ويمكن التمثيل لذلك أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم "لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها فانكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم"، فانه مخصص للعموم فى قول الله تعالى "وأحل لكم ما وراء ذلكم" (٣)

ج) سنة مقيدة لمطلق القرآن الكريم، المراد من تقييد المطلق، هو أن القرآن الكريم قد يذكر حكما مطلقا أى تسوقه الآية على اطلاقه دون شروط أو قيود أو ضوابط فتأتى السنة بهذه القيود والشروط والضوابط.

---

(١) سورة النساء آية ١١.

(٢) الجامع الصغير جزء ٢ ص ١٤٣.

(٣) سورة النساء آية ٢٤.

والمشال على ذلك قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " (١)، فالآية الكريمة ذكرت السرقة على إطلاقها فالذى يسرق خاتما من حديد يسمى سارق، والذى يسرق خاتما من ذهب هو سارق أيضا، لكن الفرق كبير بين من يسرق خاتما حديدا وبين من يسرق خاتما من ذهب، كما هو الفرق كبير أيضا بين من يسرق عشرة قروش ومن يسرق عشر ألف جنيه، فهل تقطع يـــــــد السارق فى جميع الحالات ؟

الآية القرآنية تكلمت عن مطلق السرقة والحق، أن السرقة محرمة فى الحالين، ولكن السنة بينت، حيث قيدت السرقة التى توجب قطع يد السارق، بتلك التى يبلغ فيها المسروق مقدار النصاب، وقد حددته السنة بربح دينار من الذهب أو عشرة دراهم من الفضة .

ومن ناحية أخرى، فإن الآية الكريمة تقــــــول " فاقطعوا أيدهما " فهل تقطع اليــــدان " اليمنى واليسرى " ؟ أم تقطع يد واحدة فقط ؟ ثم ان اللغة العربية تطلق كلمة يد على الذراع - وعلى نصف الذراع الى المرفقين كما أن الكف يسمى يدا فى لغة العرب، فهل يقطع الذراع بأكمله ؟ أم أن الفطع يكون من المرفق ؟ أم من الرسغ (٢) .

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) الرسغ هو المفصل الذى بين الكف والساعد وبين

القدم والساق ويسمى أيضا الكوع .

الآية ذكرت كلمة "أيديهما" على إطلاقها فجاءت السنة المطهرة فقيدت المطلق، حيث بينت أن السبذي يقطع هو اليد إلى الرسغ فقط، أي الكف دون الساعد والعضد<sup>(١)</sup> وهذا القدر هو الذي يقطع من اليد اليمنى دون سواها—.

(٣) سنة ناسخة للأحكام الثابتة بالقرآن الكريم :

كقوله صلى الله عليه وسلم "لا وصية لوارث" فان هذا الحديث نسخ الوصية للوارث الواردة في قوله تعالى "كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين"<sup>(٢)</sup> وهذا بناء على القول الذى يحيز نسخ القرآن الكريم بالسنة—.

(٤) سنة مثبتة، لحكم سكت عنه القرآن الكريم :

والأمثلة على هذا كثيرة، منها الأحاديث الدالة على جواز الرهن فى غير السفر، فقد دل عليه ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبی صلى الله عليه وسلم، اشترى من يهودى طعاما الى أجل ورهنه درهما له من حديد وأخرج هذا الحديث النسائى عن ابن عباس قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودرع— مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير، والحكم بشاهد

(١) العضد ما بين المرفق الى الكتف.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠.

ويمين المدعى، وثبوت ميراث الحدة، ورجوب صدقة الفطر  
وصلاة الوتر، ورجم الزانى المحصن ورجوب الدية على  
العاقلة (١).

#### منزلة السنة فى الاستدلال :

السنة وان كانت أصلا من أصول التشريع الا أن  
رتبتها فى الاعتبار بعد رتبة القرآن الكريم فهى فى  
المقام الثانى منه فى الاحتجاج بها وتعرف الأحكام  
فلا يصار اليها الا اذا لم يوجد فى القرآن الكريم  
نص يفى بما نريد وانما كانت السنة كذلك لأن القرآن  
الكريم قطعى الثبوت، أما السنة فهى فى الغالب ظنية  
الثبوت، ولا شك أن القطعى مقدم على الظنى.  
ومما يدل على أنها فى المرتبة الثانية حديث  
معاذ والذى جاء فيه "كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟ قال  
أقضى بكتاب الله، قال: فان لم تجد، قال: فبسنة رسول  
الله".

ومما يدل على ذلك أيضا، ما روى عن عمر بن  
الخطاب أنه كتب الى شريح القاضى "انظر ماتبين لسك  
فى كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا، وما لم يتبين لسك  
فى كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم".

---

(١) عاقلة الرجل عصبته وهم القرابة من قبل الأب  
الذين يتحملون عن القاتل دية من قتله خطأ.

وبناء على هذا أنه إذا تعارض الكتاب والسنة  
فان أمكن التوفيق بينهما وفق، والا قدم الكتاب.  
مثال الأول.. قوله صلى الله عليه وسلم "ان الميت  
يعذب بكاء أهله" فهذا الحديث معارض لقوله تعالى  
"ولاتزر وازرة وزر أخرى" (١)، وعلى ذلك يحمل الحديث  
على أمر الميت أهله بالبكاء عليه توفيقا بينه وبين  
الكتاب وقد كان من عادة العرب في الحاهلية أن المريض  
إذا أحس بقرب موته أمر أهله وحرصهم على البكاء عليه  
حتى قال أحد الشعراء، إذا مت فانعينى بما أنا أهله  
وشقى على الحبيب يابنت معبد، وعلى هذا لا يكون عقابه  
بسبب بكاء أهله عليه وإنما عقابه بسبب أمره لهم  
بالبكاء عليه فلا تعارض.

ومثال الثانى.. قال صلى الله عليه وسلم، للمدعى  
"شهادك أو يمينه" فان الظاهر من هذا الحديث عدم  
قبول شهادة المرأتين مع الرجل وهذا يخالف ما دللت  
عليه الآية الكريمة من قبول شهادتهما مع الرجل  
فى قوله تعالى "واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم  
يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء  
أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى" (٢).

---

(١) سورة الاسراء آية ١٥ - والآية ١٨ من سورة فاطر  
والآية ٧ من سورة الزمر.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢.

فالتوفيق بين الحديث والآية هنا غير ممكن  
لذلك وجب تقديم الكتاب واعتباره واهدار السنة وعدم  
الاعتداد بهـا.

### الدليل الثالث

#### الاجماع

الاجماع هو الدليل الثالث من أدلة التشريع الاسلامى وهو من الأدلة التى اتفق عليها جمهور العلماء، ورتبته فى الاستدلال به ومعرفة الأحكام منه بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة .

#### تعريف الاجماع :

التعريف اللغوى : يطلق الاجماع فى اللغة

على معنيين :

الأول . العزم والتصميم على الأمر، قال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" (١) أى أعزموا عليه .

وقال صلى الله عليه وسلم "لا صيام لمن لا يجمع

الصيام من الليل" أى يعزم ويصمم عليه .

الثانى . الاتفاق على الأمر "يقال أجمع القوم على كذا، إذا اتفقوا عليه .

والفرق بين المعنيين أن الاجماع بالمعنى الأول

يتصور من الواحد، وبالمعنى الثانى ، لا يتصور الا من

اثنين فأكثر .

---

(١) سورة يونس آية ٧١ .



### التعريف الاصطلاحي :

وأما في الاصطلاح، فهو اتفاق المجتهدين من أئمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي.

فإذا وقعت حادثة في عصر من العصور ولا حكم لها في الكتاب أو السنة، وعرضت على جميع مجتهدي هذا العصر الذي وقعت فيه، فأجمعت كلمتهم فيها على حكم واتفقوا عليه سمي هذا الاتفاق اجماعاً، واعتبر اجماعهم على حكم واحد فيها دليلاً على أن هذا هو الحكم الشرعي في الواقعة قال صلى الله عليه وسلم "لاتحتمم أمتي على ضلالة".

### أركان الاجماع :

لابد لتحقيق الاجماع من أركان خمسة وهي :

الركن الأول . أن يكون الاتفاق من المجتهدين جميعاً دون نظر إلى سواهم فلا اعتبار لرأي العام سواء كان موافقاً لهؤلاء المجتهدين أو مخالفاً لأنه ليس أهلاً للنظر في مدارك الأحكام الشرعية

وعلى هذا لو خلا بعض العصور من المجتهدين لسم يتحقق الاجماع، وإذا وجد عدد منهم في أي زمن تحقق الاجماع باتفاقهم مهما كان عدد المجتهدين عند الجمهور.

الركن الثانى.. أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين فى العصر الذى وقعت فيه الحادثة على حكم واحد، فلو اتفق مجتهدو مصر والعراق والحجاز على حكم واحد فى حادثة من الحوادث ولم يوافقهم على هذا الحكم مجتهدو الحزائر مثلاً لا ينعقد الاجماع شرعاً لان الاجماع لا ينعقد الا بالاتفاق العام من جميع المجتهدين الموحدين فى جميع الاقطار فى عصر الحادثة التسمى بمراد وجود الحكم لها.

فمهما قل عدد المخالف لا ينعقد الاجماع لائن الصواب كما يحتمل أن يكون فى جانب الكثرة يحتتمل أن يكون فى جانب القلة فلا يكون ما اتفق عليه الكثير حجة قطعية لاحتمال الخطأ.

ومن العلماء من يرى تحقق الاجماع باتفاق أكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل، ومنهم من يرى حقيقته ولكنه لا يسميه اجماعاً (١).

الركن الثالث.. أن يكون المجتهدون من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فلا يعد اتفاق المجتهدين من أمة غيره من الانبياء السابقين اجماعاً شرعاً، وهذا على فرض وجود المجتهدين فى اتباع أولئك الانبياء عليهم

---

(١) الاحكام للمبدى جزء ١ ص ١٢٠.

الصلاة والسلام، وذلك لقيام الأدلة على اختصاص الأمة  
المحمدية بالعصمة من الخطأ عند الاتفاق بخلاف غيرهم  
من الأمم (١).

الركن الرابع . . أن يكون الاتفاق بعد وفاسة  
الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لا وجود للاجماع فى  
حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن الرسول صلى  
الله عليه وسلم أما أن يوافق الصحابة المجمعين أو  
يخالفهم فإن وافقهم على الحكم الذى أجمع عليه  
الصحابة ثبت الحكم بالسنة لا بالأجماع، وإن خالفهم  
فلا عبرة باتفاقهم ولا يكون اجماعاً فلا يثبت به حكم .

الركن الخامس . . أن يكون الحكم الذى اتفق عليه  
جميع المجتهدين حكماً شرعياً، كالصحة والفساد والوجوب  
والحرمة، فإذا اتفقوا على حكم لغوى أو عقلى لا يكون  
ذلك اجماعاً شرعياً، فالاتفاق اللغوى، اتفاقهم على أن حرف  
الفاء يفيد الترتيب والتعقيب وأن "ثم" تفيد الترتيب  
مع الشرعى، والاتفاق العقلى اتفاقهم على حدوث العالم  
وما أشبه ذلك.

أنواع الاجماع :

للاجماع نوعان :

(أ) الاجماع الصريح (ب) الاجماع السكوتى

---

(١) أصول الفقه الاسلامى للمرحوم زكى الدين شعبان ص ٨٠

### الاجماع الصريح :

هو اتفاق جميع المجتهدين على حكم واحد فـسـى  
المسألة المطروحة بابداء كل فرد منهم رأيه بالقول  
أو الفعل.

أما القول فالأمر فيه واضح، وذلك كأن يجتمع  
أهل الاجتهاد فى مجلس واحد وتطرح عليهم المسألة التى  
يراد معرفة الحكم فيها فتتفق كلمتهم على حكم فى تلك  
المسألة صراحة ، وأما الفعل، فهو قضاء المجتهد فى  
الحادثة المطروحة بقضاء أو بفتوى، ثم يجيء مجتهد  
آخر تعرض عليه نفس الحادثة أو مثلها فيقضى فيها  
بما قضى الأول، أو يفتى فيها بفتيا الأول ثم يحىء  
مجتهد ثالث فيفعل ذلك وهكذا حتى يتفق على رأى فيها  
جميع المجتهدين فى ذلك العصر.

### الاحماع السكوتى :

هو أن يبدى بعض المجتهدين رأيه فى مسألة من  
المسائل ويعلم به باقى المجتهدين فى عصره، فيسكتون  
ولا يكون منهم اعتراف ولا انكار صراحة .

### حجية الاجماع الصريح :

اختلف الفقهاء فى حجية الاجماع الصريح على

مذهبين :

أحدهما.. وهو مذهب الجمهور وهوؤلاء قد ذهبوا الى أنه حجة، ويجب العمل بمقتضاه .  
وثانيهما.. وهو مذهب النظام والخوارج والشيعة وهوؤلاء قد ذهبوا الى أنه ليس بحجة .

#### الأدلة :

استدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بما يأتى :  
أولاً.. قول الله تعالى "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولسـه ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيرا" (١) .  
ووجه الاستدلال من الآية الكريمة، أن الله تعالى جمع بين مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم واتبـساع غير سبيل المؤمنين فى الوعيد حيث قال "نوله ماتولى ونصله جهنم" فيلزم أن يكون اتباع غير سبيل المؤمنين محرماً، مثل مشاقة الرسول، لأنه لو لم يكن محرماً لما جمع فى الوعيد بينه وبين المحرم الذى هو مشاقـة الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه لا يحسن الجمع بين حلال وحرام فى الوعيد وإذا حرم اتباع غير سبيل المؤمنين وجب اتباع سبيلهم، إذ لا واسطة بينهما، ويلزم من اتباع سبيلهم أن يكون الاجماع حجة، لأن سبيل الشخص هو ما يختاره من القول أو الفعل أو الاعتقاد

---

(١) سورة النساء آية ١١٥ .

قال، تعالى "قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة  
أنا ومن اتبعننى".

ثانياً.. قوله تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعاً  
ولا تفرقوا" (١).

ووجه الاستدلال من الآية الكريمة، أن الله  
سبحانه وتعالى، نهى عن التفرق بقوله تعالى "ولا تفرقوا"  
ومخالفة الاحماع تفرق فتكون مخالفته منهيها عنهما  
وإذا كانت المخالفة منهيها عنها تكون حراماً، لأن النهى  
يقتضى الحرمة وإذا كانت حراماً كان الاحماع حجة، لأنه  
لو لم يكن حجة لما كانت مخالفته حراماً.

ثالثاً.. استدلال الجمهور على ما ذهبوا اليه بالسنة  
فقالوا: ثبت من طريق التواتر المعنوي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم، ما يفيد عصمة الأمة عن الخطأ وأنها لا  
تجتمع على ضلالة، وهذا موجب لصدقها قطعاً فيكون قولها  
حجة من ذلك.

قوله صلى الله عليه وسلم، لا تجتمع أمتي على  
خطأ - لا تجتمع أمتي على ضلالة - سألت الله تعالى أن  
لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها - يد الله مع الجماعة  
من شذ إلى النار، ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله  
حسن، وغير ذلك كثير فهذه الأحاديث وأن لم تكن متواترة  
باعتبارها آحاداً - إلا أن القدر المشترك بينهما وهو

عصمة الامة عن الخطأ متواتر والمتواتر المعنوي  
كالمتواتر اللفظي في افادة العلم لما يدل عليه .  
وأما النظام ومن معه فاستدلوا بما يأتي:-

أولاً.. قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله  
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ  
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله  
واليوم الآخر" (١).

وجه الدلالة من الآية ظاهر فان الله تعالى أمر ببرد  
المتنازع فيه الى الله ورسوله، ولم يأمر برده الى  
الامة، فكان ذلك دليلاً على أن قولها غير معتبر فلا  
يكون حجة ويجاب عن ذلك، بأن الآية حجة عليكم وليست  
حجة لكم لأن حجة الاحماع من المتنازع فيها، فيحسب  
ردها الى الله ورسوله، وبالرد اليهما يتبين أن  
الاجماع حجة، فنحن قد عملنا بالآية وأنتم لم تعملوا  
بها .

ثانياً.. تصويب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد حين  
بعثه الى اليمن، مع أنه لم يذكر الاجماع من المراجع  
التي يرجع اليها في الحكم وذلك مما يدل على أن الاجماع  
ليس حجة، والا لقال الرسول عليه الصلاة والسلام لمعاد  
"لقد تركت الاجماع فعليك الرجوع اليه" .

ويجاب على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
انما صوبه لأنه أتى بالأدلة التي يمكن العمل بها  
في ذلك الوقت والتي تعتبر حجة في زمنه عليه الصلاة  
والسلام، والاجماع لا ينعقد في حياته فلا يكون حجة لأن  
الحجية وصف له والوصف لا يتحقق بدون الموصوف.  
ثالثاً.. بأن الأمة الإسلامية أمة كغيرها من الأمم  
وقول غيرها لا يعتبر حجة فقولها لا يكون حجة كذلك لعدم  
الفارق.

ويجاب عن ذلك بإيجاد الفارق وهو أن الأمم  
السابقة لم يوحد من الأدلة ما يوجب صدقها، بخلاف الأمة  
المحمدية فإن الدليل على صدقها وعصمتها من الخطأ  
موجود، وقد سبق بيانه (١).

بعد هذا يتبين لنا، أن المخالفين في حجية  
الاجماع لم يتمسكوا بشيء يصلح للاستدلال به على ما ذهبوا  
اليه، وأن ما تمسك به الجمهور صالح للاحتجاج به على  
ما ذهبوا اليه فيكون هو الراجح الذي يجب الاعتقاد  
عليه وعدم الالتفات الى ما يخالفه.

---

(١) أصول الفقه للمرحوم محمد أبو النور زهير جزء ٣



### حجية الاجماع السكوتى :

قلنا أن الاجماع السكوتى هو أن يبدى بعض المجتهدين رأيه فى مسألة من المسائل ويعلم به باقى المجتهدين فى عصره ، فيسكتون ولا يكون منهم اعتراف ولا انكار صراحة .

ولا يعتبر هذا اجماعا سكوتيا الا اذا توافرت الامور الآتية .

(١) أن يكون السكوت مجردا عن علامة تدل على الموافقة أو المخالفة ، فان وجد ما يدل على الموافقة على الحكم لم يكن اجماعا سكوتيا بل اجماعا صريحا وان وجد ما يدل على المخالفة لم يتحقق الاجماع أصلا .

(٢) أن يكون ذلك السكوت بعد مضي فترة كافية للبحث فى المسألة وتكوين الرأى فيها عادة .

(٣) أن تكون المسألة من المسائل التى يجوز الاجتهاد فيها وهى التى يكون الدليل الوارد فيها ظاهريا أما اذا كانت من المسائل التى لا يجوز فيها الاجتهاد ، وهى التى يكون الدليل الوارد فيها قطعيًا فان افتاء بعض العلماء فيها برأى على خلاف الدليل الوارد فيها وسكوت باقى المجتهدين لا يعتبر دليلا على الموافقة على ذلك الحكم ، وانما يعتبر من قبيل الاهمال لقول ذلك القائل وعدم

الاعتداد برأيه .

هذا وقد اختلف العلماء فى حجية الاجماع

السكوتى على ثلاثة أقوال :

القول الاول :

أن الاجماع السكوتى حجة ، لأن السكوت فى مقام  
البيان وما ينبغى لمجتهد يسمع بحكم مخالف للشريعة  
فى نظره أن يسكت ، بل لابد له أن يعترض ، وإذا لم  
يعترض فمعنى ذلك أنه موافق على هذا الحكم ، وقد جرت  
العادة أن يتصدى للافتاء أكبر القوم ، فسكوت الباقيين  
محمول على الموافقة .

القول الثانى :

أنه ليس بحجة ، لأن الساكت لا ينسب له قول كما  
أن السكوت ، قد تكون له أسباب لا نعرفها ، واذن فلا يصح  
أن يبنى على هذا السكوت حكم شرعى تكون له حجية  
ويصير واجب الاتباع خاصة أن الحكم الشرعى فى هذه  
المسألة قد يكون محتاجا الى ترو و اعمال فكر واعادة  
نظر ، فالسكوت هنا ليس موافقه بل ل اظهار المخالفة  
بعد البحث الهادى وفى الوقت الملائم .

### القول الثالث :

أنه حجة ولا يكون اجماعاً، لأن الاجماع هو اتفاق كل المجتهدين ولم يتحقق الاتفاق من الكل، لأن السكوت ليس رضا من الساكت لاحتمال أن يكون منشأ السكوت خوف الضرر أو مهابة القائل أو أنه لم يجهل في المسألة المطروحة فالسكوت لا يدل على الرضا والموافقة ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه لا ينسب لساكِت قول فينتفىي الاجماع ولكن نفى الاجماع لا ينفى الحجة لأن الاجماع خاص والحجة عام ، ونفى الخاص لا يوجب نفى العام فيكون قولهم حجة من حيث انه رأى مشتهر لم يوجد من ينكره ، والعلماء كثيراً ما يحتجون بمثله فانهم يحتجون بقول الصحابة اذا لم يعرف له مخالف وليس هذا أقل شأنًا من خبر الواحد أو القياس.

والرأى الراجح في هذه المسألة ما قاله الدكتور يوسف قاسم، وقد أعربني رأيه فقال "والذى يظهر لى والله أعلم - أن الحكم فى المسألة المعروضة أن كان صادرا من أحد كبار الصحابة فى حضرتهم فانه ممكن اعتبار السكوت موافقة فيكون اجماعاً منهم رضى الله عنهم، وأما بعد عصر الصحابة والمجتهد أبدي رأيه فى المسألة المعروضة وليس هنالك من وسائل النشر ما يفيء سرعة وصول الحكم لباقي المجتهدين .

فان هذا يجعلنى أتوقف كثيرا عن القول بما يسمى بالاتّجاع السكوتى، خاصة وقد أسرف البعض فى الاستدلال به وهو محل خلاف كبير (١).

#### امكان الاجماع ووقوعه :

اختلف العلماء فى امكان الاجماع ووقوعه

على قولين :

#### القول الاول :

وهو للنظام من المعتزلة وبعض الشيعة وهؤلاء

يرون أن انعقاد الاجماع غير ممكن.

#### القول الثانى :

وهو لجمهور العلماء وهؤلاء يرون امكان انعقاد

الاجماع وأنه وقع بالفعل.

#### الدلالة :

#### أدلة القول الاول :

استدل أصحاب القول الاول على عدم امكان

انعقاد الاجماع بما يأتى :

(١) الاجماع لا يتصور الا باتفاق جميع المجتهدين فى عصر

---

(١) أصول الاحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص ١٣٥ ،

من العصور على حكم شرعى وذلك الاتفاق لا يتحقق، الا  
بمعرفة كل واحد من المجتهدين ومعرفة كل واحد من  
المجتهدين متعذرة فالمجتهدون كثيرون متفرقون فى  
البلاد النائية والاماكن البعيدة .

على أنه لو فرضنا أنه تيسر الاجماع بكل مجتهد  
وتيسر سماع قوله ورواية فعله فقد لا يفيد ذلك اليقين  
بأن ماسمع منه ومافعله يعتقده لحوار أن يكون هذا  
صادرا على خلاف ما يعتقد لغرض من الأغراض .

ولو فرضنا اعتقاد ماسمع منه ومافعله فما الذى  
يمنع من الرجوع عن هذا رأى قبل أخذ رأى الباقيين  
لشبهة عرضت له وبذلك يكون مخالفا للباقيين وفى حالة  
وجود الاختلاف لا يتحقق الاجماع .

(٢) الاجماع لا بد له من دليل يدل عليه وهذا الدليل اما  
أن يكون قطعى الدلالة على الحكم أو ظنى الدلالة .

فان كان قطعى الدلالة، فمن المستحيل عسادة أن  
يخفى على المسلمين دليل قطعى شرعى وعلى ذلك يكتفون  
الاعتماد على ذلك الدليل القطعى الشرعى، وليس ثمة  
حاجة الى الاجماع وان كان الدليل ظنيا، فمن المستحيل  
أن يصدر اجماع عن الدليل الظنى، لأن الدليل الظنى  
لا بد وأن يكون مثارا للاختلاف .

### أدلة القول الثانى :

استدل الجمهور على ماذهبوا اليه بالواقف  
فقالوا .

لقد وقعت اجتماعات كثيرة كالآحمة على اعطاء  
الحدة السدى فى الميراث والاجماع على تحريم الجمع  
بين المرأة وعمتها وخالتها، والاجماع على بطلان تزوج  
المسلمة بغير المسلم .

فهذه الاجتماعات الواقعة بالفعل دليل قاطع على  
امكان انعقاد الاجماع لذلك كان القول بامكان انعقاد  
الاجماع هو الراجح .

لان دليل القول الاول لا ينطبق على جميع العصور  
ففى عصر الصحابة كان المحدثون معروفين مشهورين  
لقلتهم واجتماعهم فى مكان واحد تقريبا فيسهل الحالة  
هذه العلم بأشخاصهم والوقوف على آرائهم .

الا ترى أن أما بكر وعمر رضى الله عنهما حرما  
على كبار الصحابة الخروج من المدينة إلا للحاجة  
الشديدة ومثل هذا العصر لا ينبغي لمنصف أن ينكسر  
الاجماع فيه ، أما بعد هذا العصر فمن الممكن الوقوف  
على آراء المحدثين، خصوصا فى هذه الأيام بواسطة  
السفارات الموجودة فى كل بلد من البلاد .

أما دليلهم الثانى فلا يتفق مع الحق فى شىء  
لأن قولهم ان الدليل القطعى يمنع عن الاجماع قسول  
لا يستند الى دليل.

فرضنا أن الدليل قطعى، أفلا يحوز أن يكون  
الاجماع آتيا على وقفه ومؤكدا له ومغنيا عن البحث  
والالتفات اليه بعد ذلك.

أما قولهم ان الدليل الظنى لابد أن يكون  
مثارا للخلافات، فهذا غير مسلم، لأن كثيرا من الأدلة  
الظنية ماهو واضح الدلالة بحيث لا يترك مجالا لاختلاف  
الرأى فيه.

#### سند الاجماع :

ذهب عامة العلماء الى أن الاجماع لابد له من  
مستند (١) يعتمد عليه، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم  
لا يقول ولا يحكم الا عن وحى قال تعالى "وما ينطق عن  
الهوى ان هو الا وحى يوحى" (٢).

فاذا كان هذا شأن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم، اذ كان لا يصدر حكما ولا يقول قولا الا عن وحى  
يستند اليه فالامة أولى بذلك فيحب ألا تجمع على حكم  
الا عن دليل من كتاب أو سنة تستند اليه، لأنها ليست  
أكد من النبى صلى الله عليه وسلم ولا أدرى بـروح

---

(١) مستند الاجماع هو الدليل الذى يعتمد عليه المجتهدون

فيما أجمعوا عليه.

(٢) سورة النجم آية ٣ ، ٤ .

### الشريعة منهـ .

وذهب عدد قليل من العلماء الى أن الإجماع  
ينعقد من غير مستند، وذلك بتوفيق الله المحتهدين الى  
اختيار الصواب من غير مستند، ولأداء على ذلك من وقسوع  
الإجماع على أجرة الحمام وأجرة الخلا، من غير دليل .  
والراجع رأي العامة من العلماء، لأن الدليل  
الإجماع على أجرة الحمام والإجماع على أجرة الحلاق  
لم ينقلا إلينا استغناء عنهما بالإجماع، ولأن الإجماع  
بدون المستند يؤدى الى القول بالرأى فى دين الله  
والى احداث تشريع حديد بعد الرسول صلى الله عليه  
وسلم وذلك غير جائز (١) .

### إجماع سنده الكتاب والسنة :

لا خلاف بين العلماء القائلين بأن الإجماع لا يبد  
له من سند، فى جواز كون السند كتاب الله وسنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم .

أما الكتاب . كإجماع الصحابة على من تقسيم الأراضى  
التي استولى عليها المسلمون بالقهر والغلبة فهذا  
الإجماع سنده قوله تعالى "ما أفاء الله على رسوله من  
أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامسى  
والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء  
منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا

(١) أصول الفقه للمرحوم محمد زكريا البرديسى ص ٢١٨ .



واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين جاءوا من بعدهم" (١).

يروى أن عمر رضى الله عنه لما رأى عبيداً قسمه الأراضى التى فتحت عنوة، جمع الصحابة رضوان الله عليهم واستشارهم فيما يرى فاحتدت المناقشة بينهم فى اقرار هذا الرأى أو عدم اقراره واستمروا يتناقشون يومين، وفى اليوم الثالث خرج اليهم عمرو قال، وحدث فى كتاب الله تعالى ما أستغنى به عن رأيكم وتلا الآيات السابقات الى قوله تعالى "والذين جاءوا من بعدهم" ولا تكون الغنيمة للذين جاءوا من بعدهم الا بوضع الخراج على الارض والحزبة على الناس، فلو قسمت بين الفاتحين لم يكن ثمت شيء للذين جاءوا من بعد وعندئذ أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على رأى عمر ولم يخالف الا نفسر قليل كبلال وسلمان على أن المبسوط يتقل أنهما ندما على المخالفة ورجعا الى رأى عبيد" (٢).

(١) سورة الحشر الآيات ٧ - ١٠.

(٢) انظر فتح القدير باب الغنائم وقسمتها.

ومن الاحماع الذى سنده الكتاب تحريم الجدة  
فقد انعقد الاجماع على تحريم الجدة، واستند فى ذلك  
الى قوله تعالى "حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم  
وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم"، فالمراد بالأم فى  
الآية الكريمة الأصل والجدة أصل كالأم.

#### احماع سنده السنة :-

وكما يكون سند الاجماع الكتاب يكون سند  
الاحماع السنة، فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم  
على اعطاء الجدة السدس فى الميراث، مستندين فى ذلك  
الى ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس  
فقد قال المغيرة بن شعبه سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يعطيها السدس وشهد معه على ذلك محمد بن  
مسلمة ومن ذلك اجماع الصحابة رضوان الله عليهم على  
تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، فان سند هذا  
الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم "لاتنكح المرأة على  
عمتها ولا على خالتها ولا ابنة أخيها ولا على ابنته  
أختها".

#### هل يصلح القياس أن يكون سندا للاحماع :

لقد اختلف العلماء فى ذلك فقد ذهب البعض الى  
عدم صلاحية القياس لأن يكون سندا للاحماع، واستدلوا على  
ذلك بأن القياس ليس أمرا مجمعا عليه فكيف يكون أصلا

للاجتماع، ولأنه لم يرد أن الصحابة رضوان الله عليهم  
بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أجمعوا على أمر بنى  
على غير الكتاب والسنة .

وذهب أكثر العلماء الى صلاحية القياس مطلقا  
لأن يكون سندا للاجماع، لأن القياس دليل من الأدلة  
الشرعية فيجوز أن يكون سندا للاجماع شأنه شأن بقية  
الأدلة .

ولأن الصحابة رضوان الله عليهم قد أجمعوا  
على خلافة أبى بكر قياسا على تقديمه فى الصلاة حتى  
قال جماعة منهم : رضيه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لأمر ديننا، أفلا نرضاه لدنيانا؟ كما أجمعوا فى  
زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه على جلد شارب الخمر  
ثمانين جلدة قياسا على حد القذف، حتى قال على فى  
ذلك " انه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى  
وعلى المفترى ثمانون" .

هذا ومثل القياس فى ذلك المصلحة المرسله  
عند من يقول بحجتها، فانه يحوز أن تكون سندا للاجماع  
وقد وقع ذلك فعلا واليك بعض الامثلة على ذلك .

(١) أن عمر بن الخطاب أشار على أبى بكر رضى الله عنه  
تعالى عنهما بجمع القرآن الكريم فى مصحف واحد  
فتردد أبو بكر أول الأمر وقال ، كيف نفعل شيئا لم  
يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: أنه  
والله خير ومصلحة للاسلام وما زال أبى بكر حتى اقتنع  
وأمر بجمع القرآن الكريم فى مصحف واحد، ووافقهما على  
ذلك سائر الصحابة فهذا الاجماع من الصحابة ليس له  
سند الا المصلحة، ولا أدل على ذلك من قول عمر رضى الله  
عنه " انه والله خير ومصلحة للاسلام" بعد أن قال أبو  
بكر رضى الله عنه " كيف نفعل شيئا لم يفعله الرسول  
صلى الله عليه وسلم" .

٢) أن الآذان للصلاة الجمعة كان آذاناً واحداً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبى بكر وعمر، وكان يفعل بين يدي الخطيب أو على باب المسجد، ولما كثُر المسلمون في عهد عثمان رضي الله عنه واتسع العمران بالمدينة زاد آذاناً آخر وجعله على دار له بمسوق المدينة، وهو الآذان الذي يفعل الآن فوق المآذن عند دخول وقت الصلاة، وذلك لعلمه بأن الآذان إنما شرع لأعلام الناس بالصلاة ولو اقتصر على الآذان الذي كان يفعل في عهد الرسول وأبى بكر وعمر لما أدى الآذان المقصود منه ولفاتت الصلاة على كثير من المسلمين البعيدين عن المسجد، وقد وافق الصحابة عثمان على ذلك، وليس لهم مصلحة في ذلك إلا المصلحة ودفع المفسدة التي كانت تترتب على بقاء الأمر على ما كان عليه قبل ذلك.

حكم الإجماع المستند إلى المصلحة :

وأذا صح أن تكون المصلحة سنداً للإجماع فإن الإجماع الذي يكون مستنداً إليها لا يكون دليلاً مستمراً بل ينقطع بانقطاع المصلحة، فهو حجة مادام محصلاً للمصلحة فإذا أصبح لا يحصلها تجوز مخالفته وعدم الرجوع إليه، فهانحن أولاء نرى الأئمة الأربعة المجتهدين لا يجيزون شهادة القريب على قريبه والزوج على زوجته والعكس محافظة على حقوق الناس من الضياع وقد كان ذلك حائزاً بإجماع الصحابة رضوان الله عليهم فالأئمة الأربعة خالفوا هذا الإجماع ولم يرجعوا إليه لأنه أصبح لا يحصل المصلحة التي اعتمد عليها.

وهذا سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وغيرهما من الفقهاء السبعة يفتنون بحواز التسعير محافظة على أموال الناس ومصلحتهم مع سبق الإجماع من الصحابة على ترك التسعير.

## الدليل الرابع القياس

### تعريف القياس :

القياس فى اللغة : يطلق على تقدير شئ بشئ آخر، فيقال قست الارض بالمتر أى قدرتها به .

ويطلق أيضا على التسوية بين الشيئين سواء كانت حسية، كقول القائل: قست هذه الورقة بهذه الورقة بمعنى سويتها بها، أو معنوية كقول القائل، فلان لايقياس بفلان، أى لايسوى به فى الفضل والشرف.

### وفى اصطلاح الأصوليين:

الحاق أمر لم ينص على حكمه فى الكتاب أو السنة أو الاجماع بأمر نص على حكمه فى أحدهما لا شتراكهما فى علمه الحكم .

### بيان هذا :

أنه اذا دل الكتاب أو السنة أو الاجماع على حكم وعرف المجتهد العلة التى لأجلها شرع هذا الحكم بطريق من الطرق التى تعرف بها علل الأحكام، ثم رأى شيئا آخر لم يرد حكمه فى واحد من الأدلة الثلاثة ولكن توجد فيه تلك العلة، فإنه يغلب على ظنه اشتراك المنصوص عليه وغيره فى الحكم بناء على اشتراكهما فى العلة، وعندئذ يلحق ما لم يرد فيه نص بما ورد فيه النص ويسوى بينهما فى الحكم، فهذا اللاحاق يسمى قياسا فى اصطلاح الأصوليين، وما وزد النص بحكمه يسمى عندهم بالاصل أو المقيس عليه، وما لم يرد النص بحكمه يسمى بالفرع، أو المقيس، والمعنى الذى لأجله شرع الحكم فى المنصوص عليه يسمى بالعلة واليك بعض الأمثلة

التي توضح ذلك :-

(١) قال الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصباب والآلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون" (١).

فهذا النص الكريم يدل على تحريم الخمر مسج بيان المعنى الذى يدعو الى هذا التحريم وهو ما يترتب على شربها من المفساد الدينية والدنيوية ، وأى مفسدة أعظم من ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس ، وهما السلاح القاتل للراحة فى هذه الحياة والخمر عنسـد بعض الفقهاء اسم لشراب خاص وهو المتخذ من عصير العنب من غير طبخ بالنـار .

وعلى هذا لا تكون الآية متناولة لغيره من الاشرية الاخرى كالنبيذ ونحوه ولكن هذه الاشرية يترتب على شربها ما يترتب على الخمر من المفساد التى بينها القرآن ، فتكون ملحقه بالخمر فى حكمه وهو الحرمة بطريق القياس .

فالخمر فى هذا المثال أصل أو مقيس عليه والنبيذ فرع أو مقيس ، وإيقاع العداوة والبغضاء بين الناس علة ، وتحريم الخمر حكم دل النص عليه ، وتحريم النبيذ هو الحكم الثابت بالقياس .

(٢) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يـسـرـث القتاتل"، فهذا الحديث يدل على حرمان القتاتل مـنـ الميراث والعلة فى هذا الحكم أن القتاتل قصد استعجال شئ قبل أوأنه فيرد عليه قصده ويعاقب بحرمانه .

فاذا قتل الموصى له الموصى كان قاصدا لاستعجال الشئ قبل أوأنه كالوارث اذا قتل مورثه فيحرم من الوصية بالقياس عليه لاشتراكهما فى علة الحكم، فقتل الوارث المورث أصل أو مقيس عليه، وقتل الموصى له الموصى فرع أو مقيس على ذلك الأصل، واستعجال الشئ قبل أوأنه هو العلة التى لآحلها شرع الحكم فى الأصل وهو الحرمان من الميراث وحرمان الموصى له فى هذه الصورة هو الحكم الثابت بالقياس.

(٣) قال صلى الله عليه وسلم "الموءمن أخو الموءمن فلا يحل للموءمن أن يخطب على خطبة أخيه أو يبتاع على بيع أخيه حتى يذر أى يترك"، فهذا النص الشريف يحرم على الشخص أن يخطب امرأة قد سبقه غيره الى خطبتها أو يشتري شيئا قد رغب فيه فى شرائه، والعلة فى هذا التحريم ظاهرة، وهى أن هذا العمل يؤذى ذلك الغير ويؤدى الى القطيعة والعداوة وخلق الضغينة فى النفوس واستئجار الشخص على استئجار غيره لم يرد النص حكمه لكن توجد فيه علة الحكم المنصوص عليه فىكون حكمه مثل حكمه لاشتراكهما فى العلة التى لآحلها شرع الحكم فى المنصوص.

فخطبة المرأة التى خطبها الغير أو شراء الشئ الذى رغب فيه فى شرائه أصل أو مقيس عليه والاستئجار على استئجار الغير فرع أو مقيس والايذاء والقطيعة وخلق الضغينة فى النفوس هى العلة التى لآحلها شرع الحكم فى الأصل، وتحريم الاستئجار على استئجار الغير هو الحكم الثابت بالقياس.

٤) فى القوانين الوضعية ثبت أن الورقة الموقعة  
بإمضاء شخص تعتبر حجة، عليه لعللة هى دلالة التوقيع  
على الشخص وهذه العلة موجودة فى الورقة الموقعة  
عليها ببصمة الإبهام لعدم مشابهة بصمة انسان لغيره  
فتأخذ حكمها.

فأنت ترى أن الواقعة التى لا نص فيها قد  
وحدت فيها العلة التى هى مناط الحكم فى الواقعة  
التي ورد فيها النص فنقلنا الحكم من الواقعة المنصوص  
عليها الى الواقعة التى لانص فيها لتساوى العلة  
فى كل منهما.

حجية القياس :

اختلف العلماء فى حجية القياس على قولين :

القول الأول :

وهو لجمهور العلماء وهؤلاء قد ذهبوا الى أن  
القياس أصل من أصول التشريع ودليل على الأحكام الشرعية  
العملية.

القول الثانى :

وهو للنظام والظاهرية وبعض الشيعة وهؤلاء قد  
ذهبوا الى أن القياس ليس بحجة، فلا يسوغ استنباط  
الأحكام منه.

ولكل من القولين أدلة على ماذهب اليه  
نذكرها فيما يلى :

أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول وهم الجمهور على  
ماذهبوا اليه بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول .



أما الكتاب.. فقد استدلووا بآيات كثيرة منها .  
(١) قال تعالى "هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل  
الكتاب من ديارهم لأول الحشر ماظننتم أن يخرجوا  
وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله  
من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون  
بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين فاعتبروا يا أولي  
البصائر" (١) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية ، أن الله تعالى بعد  
أن قص علينا ماكان من بنى النضير الذين كفروا ، وبين  
مآلم بهم وماضرب نطقة عليهم من حيث لم يحتسبوا  
قال "فاعتبروا يا أولي البصائر" أى تأملوا يا أصحاب  
العقول السليمة فيما نزل بهؤلاء القوم من العقاب وفى  
السبب الذى استحقوا به ذلك العقاب واحذروا أن تفعلوا  
مثل فعلهم فتعاقبوا بمثل عقوبتهم لأنكم أناس مثلهم  
وما جرى على المثليل يجرى على مثيله وفى هذا دليل  
على أن المسببات تابعة لأسبابها توجد أينما وجدت  
والقياس الشرعى لا يخرج عن ذلك فهو ترتيب المسبب على  
سببه أينما وجد ذلك السبب ، والحكم على النظر بما حكم  
به على نظيره .

(٢) قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء  
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله  
واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً" (٢) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية ، أن الله تعالى أمر  
المؤمنين اذا تنازعوا فى أمر أن يردوه الى الله  
والرسول بأى طريق من طرق الرد ، ولا شك أن القياس الحاق

---

(١) سورة الحشر آية ٢٠ .

(٢) سورة النساء آية ٥٩ .

أمر متنازع فيه لعدم النص بأمر ورد فيه نص من الله أو رسوله .

(٣) قال الله تعالى "وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم، الذى جعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا أنتم منه توقدون، أو ليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخسوف العليم" (١).

وجه الاستدلال بهذه الآية، أن الله سبحانه وتعالى، استدل على منكرى البعث بالقياس، فإنه سبحانه وتعالى قاس إعادة الخلق بعد أن صاروا رميما على بدء الخلق وإنشائه أول مرة فإن من أنشأ الخلق لا على سبق مثال قادر على أن يعيدهم على وفق نشأتهم الأولى بل هو أهون فى محط أنظارنا .

هذا ومهما قيل فى الاعتراض على الاستدلال بهذه الآيات، فإنه مما لا شك فيه للمنصف أنها تفيد ظنا قويا بأن القياس حجة يحوز العمل بها متى استوفى شروطه ولم يكن اتبعا للهوى أو استحابة لنداء التعصب الممقوت والامور العملية يكتفى بها بالظن، لأن القياس حجة شرعية فى المسائل العملية لا الاعتقادية عند الجمهور .

وأما السنة .. فقد استدلوا منها بما يأتى .

أولا :

ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قاس فى كثير من المسائل فمن ذلك ما روى، أن رجلا من خثعم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال، ان أبى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج

مكتوب عليه أفأحج عنه؟ قال، أنت أكبر ولده، قال: نعم  
قال: آيت - وكان على ثيابك دين فقضيته عنه أكان يحزني  
ذلك عنه؟ قال: نعم، قال: فأحجج عنــــة .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بين لنا الحكم بطريقة القياس، وهو  
قياس دين الله تعالى وهو الحج على دين الخلق في صحة  
القضاء واجزائه عن الغيــــر .

ثانياً :

\_\_\_\_\_ روى أن عمر رضى الله عنه، سأل الرسول صلى  
الله عليه وسلم عن قبلة الصائم دون انزال فقال: لله  
الرسول صلى الله عليه وسلم، رأيته لو تمضمضت من الماء  
وأنت صائم، قال عمر لا بأس بذلك، فقال الرسول صلى الله  
عليه وسلم " فمه " أى أكتف بهذا، فهاهو صلى الله عليه  
وسلم يقيس قبلة الصائم على مضمضته، فكما أن مضمضــــة  
الصائم لا تفسد صومه فكذلك قولته ولقد كان لنا فى  
رسول الله أسوة حسنة" وقد قاس فيجب علينا أن نقتدى  
به ونقيس ما لا نص فيه على ما فيه نص .

ثالثاً :

\_\_\_\_\_ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما  
أراد أن يبعث معاذاً قاضياً الى اليمن قال له : كيف  
تقضى اذا عرني لك قضاء ، قال : أقضى بكتاب الله ، قال فان  
لم تجد فى كتاب الله ، قال فبسنة رسول الله ، قال فان  
لم تجد فى سنة رسول الله ولا فى كتاب الله ، قال أحتهد  
رأى ولا ألو أى لا أقصر فى الاجتهاد والبحث فضرب رسول  
الله صدره بيده وقال : الحمد لله الذى وفق رــــسول  
رسول الله لما يرضى الله ورسولــــه .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث، أن النبى صلى الله  
عليه وسلم أقر معاذاً على الاجتهاد برأيه اذا لم يجد  
نصاً يقضى به فى الكتاب أو السنة ، وما القياس الا نوع  
من الاجتهاد بالرأى فيكون حجة ودليلاً على الاحكام الشرعية .

### وأما الاجماع :

فان صدر الامة رضوان الله عليهم، قد نقل عنهم ما بلغ حد التواتر المعنوي أنهم كانوا يستدلون بالقياس في كثير من المسائل التي لانص فيها، بل لقد نقل عن كثير من المحققين من علماء الأصول أن المدار على اثبات القياس إنما هو الاجماع نقل هذا عن الرازي في المحصول، وابن دقيق المعيد وابن عقيل الحنبلين وغيرهم، وان انكار الاخذ بالقياس كلية إنما هو قول مستحدث في الدين أول من قال به النظام من المعتزلة ثم تابعه غيره، وأما انكار من أنكر من الصحابة فإنما كان انكارا للقياس في العقائد أو القياس المبني على الهوى أو القياس مع الفارقة بين المقيس والمقيس عليه والا فالكل قد احتجوا به، وسنورد لك جملة من آقيسة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

(١) خلافة الصديق الاكبر أبي بكر رضى الله عنه، فقد قاسوا الخلافة على الصلاة، وقالوا رضي الله عنه، فقاموا عليه وسلم امامة الصلاة، أفلا نرضاه لدنيانا؟ فقاموا امامة العظمى على امامة الصلاة لأن العلة التقديس في أمر خطير من أمور الدين .

(٢) قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأبي موسى الأشعري رضى الله عنه "ثم الفهم فيما أدلى اليك بما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ثم قاييس بين الأمور عند ذلك وأعرف الامثال ثم أعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق" .

(٣) ورد عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قوله "ويعرف الحق بالمقايسة عند ذوى الالباب، ومن ذلك ما روى عنه رضى الله عنه أنه قال في شأن حد الخمر، من سكر هذا ومن هذا افتري فأرى أن يحد حد القذف" .

(٤) يروى أن عمر رضى الله عنه كان يشك فى قود (١) القتل الذى اشترك قتله سبعة، فقال له على يا أمير المؤمنين أرايت لو أن نفرا اشتركوا فى سرقة أكنست تقطعهم قال نعم قال فبذلك وقياس القتل على السرقة.

وأما المعية — قول :

فأظهر الادلة على ذلك ثلاثة :

(١) أن الله سبحانه وتعالى انما شرع الاحكام لمصالح العباد من جلب منفعة، أو دفع مضرة أو تقليلها قدر الامكان، فاذا ساوت الواقعة التى لانص فيها واقعة أخرى فيها نص فى علة الحكم التى هى مظنته، قضت الحكمة أن يتساوى فى الحكم تحقيقا لتلك المصلحة التى مقصود الشارع من الاحكام، فمثلا حكمه الله تعالى فى تحريم الخمر المحافظة على عقول عباده التى تذهب بالسكر الذى هو علة الحكم، فاذا كان هناك مشروب آخر اثره كآثر الخمر فهل من الحكمة أن يكون حلالا لعدم النص على تحريمه؟ لو لم نقل بالقياس لكان الله سبحانه وتعالى، مشرعا لتحريم الخمر لضررها، مبيحا لغيرها مع ما فيها من ضرر محقق كالخمر، وحاشا ذلك على حكمه الله تعالى وعدله ولطفه بعباده.

(٢) أن نصوص القرآن والسنة والمسائل المجمع عليها محدودة ومتناهية، وأقضية الناس وحوادثهم غير متناهية فلا يمكن أن تكون النصوص المتناهية مصدرا لاحكام غير متناهية، ولا سبيل الى مجازة المستحدث من المسائل الابالقياس الذى يكشف عن حكم الشريعة فيما يقع من حوادث لكونه مظنة الحكم.

---

(١) القود بفتحيتين : القصاص يقال أقاد الأمير للقاتل بالقتل قتله بسبه قودا.

(٣) ان القياس دليل تؤيده الفطرة السليمة والمنطقية الصحيح - متى استوفى شرائطه فانه لا يعرف اختلاف بين العقلاء من الناس، أن ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر، والقياس الأصولي هو أساس تقدم العلوم الكونية المبنية على التجارب والاستقراء، وهو أساس العلم التجريبي الذي يتمشدة إلا فربيون بأنهم استحدثوه والحق أن فقهاء الاسلام سقوهم اليه، فالطب أساسه القياس الأصولي وكذا الكيمياء وغيرهما من العلوم التي سبيلها قياس أمر على أمر، فلماذا نحرمة فسي الدين؟ وسنن الله تعالى لا تتخلف فسنته في التشريع كسنته في الخلقة أنه متى وجدت العلة وجد المعلول ومتى انتقت انتفى وأن الأمر متوقف على اكتشاف العلة. وقد وضع العلماء قوانين لذلك ستعرفها في موضعها عند الكلام على مسالك العلة (١).

#### أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا اليه بأدلة كثيرة من المنقول والمعقول، وأظهر هذه الأدلة ما يأتي :

(١) قال تعالى "ولا تقف ما ليس لك به علم" (٢) وقوله جل جلاله "وما يتبع أكثرهم إلا ظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئا" (٣) والقياس ظن من الظنون لأن مبناه على الظن بأن العلة التي لا أجلها شرع الحكم في المنصوص عليه هي كذا فيكون منهيا عن اتباعه والعمل به، والمنهسي عن اتباعه والعمل به لا يكون حجة في اثبات الاحكام الشرعية.

(١) تيسير أصول الفقه للدكتور بدر المتولي عبد الباسط

جزء ٢ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) سورة الاسراء آية ٣٦ .

(٣) سورة يونس آية ٣٦ .

ولكن يمكن الرد على هذا، بأن الظن الذى نهى الله تعالى عن اتباعه هو الظن فى الأحكام المتعلقة بالاعتقاد وأصول الدين لأن هذه الأحكام، لا بد فيها من القطع واليقين، أما الأحكام العملية فالظن فيها كاف باتفاق الفقهاء، ألا ترى أننا مكلفون بالعمل فيها بأخبار الاحاد وظاهر الكتاب وظاهر السنة، وبقبول شهادة الرجلين والرجل والمرأتين ونحو ذلك هى لتفديد الا الظن.

(٢) كما استدلووا بما روى عن الصحابة من ذم القياس وهو كثير مشهور عنهم، منها .

(أ) روى أن أبا بكر رضى الله عنه سئل عن معنى الكلالة المذكورة فى قول الله تعالى "وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت" (١) فقال أى سماء تظلمنى وأى أرض تظلمنى اذا قلت فى كتاب الله برأى يعنى القياس.

(ب) روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال اياكم وأصحاب الراى فانهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالراى فضلوا وأضلوا والراى هو القياس اتفاقاً .

(ج) روى عن ابن عباس أنه قال : يذهب قراؤكم وصلحاؤكم ويتخذ الناس رؤساء جهلاً يقيسون الأمور بالراى .

(د) روى عن على بن أبى طالب أنه قال : لو كان الدين بالراى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره .

فهؤلاء أكابر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ينكرون القياس والعمل به ، ولم يعارضهم أحد فى ذلك فكان اجماعاً من الصحابة على أن القياس لا يجوز العمل به .

---

(١) سورة النساء آية ١٢ .

ويمكن الرد على ذلك كله بما يأتي :

أولاً : هذه الروايات التي رويت عن الصحابةؓ تخالف المشهور عن هؤلاء الصحابة من القول بالرأى والعمل به فأبو بكر رضي الله تعالى عنه قد صح عنه أنه قال في الكلالة أقول فيها برأى فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان، الكلالة ما عدا الوالد والولد، يعنى أن الكلالة الورثة الذين لا يكون فيهم والد ولا ولد والمراد بالرأى في كلامه القياس، فقد قس أبو بكر الأب على الابن وجعله مانعاً للأخوة من الميراث مثل الابن الذي دل الكتاب على حكمه بقوله سبحانه "يستفنونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت" (١) والجامع بينهما أن كلا منهما عاص للبيت قوى القرابة منه، وبني على القياس تفسير الكلالة بقوله : الكلالة ما عدا الوالد والولد.

وأمّا عمل بعمل بالرأى وأمره أبو موسى الأشعري بالعمل به أشهر من الشمس، وكذلك على بن أبي طالب وابن عباس وهذا يدل على ضعف هذه الروايات وعسـد صحتها.

ثانياً : أنه على فرض صحة هذه الروايات عن هؤلاء الصحابة فإنها تكون معارضة لاجماعهم على العمل بالقياس واذن فلا بد من التوفيق بينهما جميعاً بين الدليلين المتعارضين في الظاهر، وطريق التوفيق بينهما أن نحمل مامدحوه وعملوا به على القياس الصحيح المستحسن لشروط الصحة الصادر ممن هو أهل للنظر والاستدلال ونحمل ما أنكروه على القياس الفاسد الذي لم تتوافر فيه شروط الصحة والاعتبار، كالقياس المخالف للنسب أو الصادر ممن ليس أهلاً للنظر والاستدلال، أو الصادر عن هوى النفس والمقصود به مصالح خاصة وما أشبه ذلك.

---

(١) سورة النساء آية ١٧٥.



(٣) كما استدلوأ بالمعقول فقالوا: ان القياس يودى الى الاختلاف والتنازع بين الامة، لانه لابد فيه من اثبيات حكم الاصل ومعرفة العلة التى لا تجلها شرع هذا الحكم واثبات أن هذه العلة متحققة فى الفرع الذى يسراد قياسه على الاصل، وهذه كلها أمور ظنية والظنيات مثار لاختلاف الافهام والانظار، والاختلاف والتنازع بين الامة لاتقره الشريعة الاسلامية ولا ترتضيه، قال تعالى "ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" (١) أى قوتكم ودولتكم، وقال الله تعالى "ولاتكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات" (٢).

ويمكن الرد على استدلالهم بالمعقول، بأن الاختلاف والتنازع الذى تنهى عنه الشريعة ولا ترتضيه هو ما كان فى العقائد وأصول الدين، أوفى شئون الحرب وسياسة الدولة، لا ما كان فى الأحكام العملية كما يرشد الى ذلك التشبيه فى قوله سبحانه "ولاتكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا" (٣) فان المشبه بهم انما اختلفوا فى أصول العقائد والديانات لا الأحكام العملية، وترتيب الفشل وذهاب القوة على التنازع فى قوله جل شأنه "فتفشلوا وتذهب ريحكم" فان التنازع الذى يوجب الفشل وذهاب القوة والدولة هو التنازع فى العقائد والشئون الحربية لافى الأحكام العملية والفروع الفقهيية والاختلاف الناشئ عن العمل بالقياس ليس اختلافا فسى العقيدة أوفى شأن من شئون الدولة وسياستها وانما هو اختلاف فى أحكام جزئية فرعية لايودى الاختلاف فيها الى أية مفسدة، بل قد يكون فيه رحمة وتوسعة من الله على عباده.

---

(١) سورة الانفسال آية ٤٦.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٠٥.

وبعد هذا العرض يتبين لنا بجلاء واضح أن ما ذهب اليه الجمهور من أن القياس حجة شرعية وأصل من أصول التشريع الاسلامى هو القول الراجح الذى لاتشوبه شائبه ولا تحوم حوله ريبة والذى حرى عليه عمل المحاسبين وانعقد عليه الاجماع فى العصور المتقدمة قبل أن يوجد النظام وشيعته (١).

### أركان القياس :

ركن الشئ فى اللغة<sup>٢</sup> حانته القوى الذى يعتمد عليه ، يقال ركنت الى زيد اعتمدت عليه . أما ركن الشئ فى الاصطلاح ، هو الذى لا تتحصل حقيقة الشئ بدونه ، فلا وجود للصلاة شرعا من غير ركوع أو سجود أو قراءة ، ولا وجود للصوم شرعا من غير امساك الا فى حال النسيان لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لمن أكل أو شرب ناسيا أتم صومه ، فانما أطعمك الله وسقاك" فلهذا الحديث عدل عما يقتضيه القياس وهو فساد الصوم ، لأن الشئ لا يبقى بعد زوال ركنه ، الى بقاء الصوم وعدم فساده اذا قياس فى مقابلة النحول والحوادث للنكاح شرعا من غير ايجاب وقبول ، ولا وجود للقياس من غير الاربعة الآتية فهى أركان القياس .

(١) الاصل : وهو ما ثبت الحكم فيه بالنص أو الاجماع ويسمى المقيس عليه والمشبه به .

(٢) الفرع : وهو ما لم يرد بحكمه نص ولا اجماع ويسمى المقيس والمشبه .

(٣) حكم الاصل : وهو الحكم الشرعى الثابت للاصل ، ويراد اثباته للفرع بطريق القياس .

---

(١) انظر أصول الفقه للمرحوم زكى الدين شعبان

٤) العلة: وهى المعنى الذى لا تجله شرع الحكم فى الأصل.

أما الحكم الذى يثبت فى الفرع بالقياس فهو نتيجة القياس وثمرته. وليس ركنا من أركانه ولا شرطاً من شروطه.

ولتوضيح هذا الكلام بالأمثلة:

١) الخمر ورد نص على تحريمها، وقد عرفنا أن علة هذا التحريم هو الاسكار، لما فيه من اتلاف للعقول، وقد وجدت هذه العلة فى مشروبات أخرى كالنبيذ، فنعلم من هذا أن الله تعالى حرم النبيذ كذلك إذ لا يعقل أن يحرم الله تعالى الخمر لما فيها من اسكار متلف للعقول ثم يحصل النبيذ وفيه ما فى الخمر من اسكار.

فالخمر أصل، والنبيذ فرع، والحرمة الثابتة فى الخمر ويراد تعديتها الى النبيذ حكم الأصل، والاسكار هو العلة.

٢) السرقة حرام وموجبة لقطع اليد بالنص لعلة هى أنها أخذ للمال خفية وقد وجدت هذه العلة فى نيسبش القبور فيثبت فيه ما ثبت فى السرقة من حرمة وقطع.

فالسرقه أصل - والنيسبش فرع - والحكم الحرمة وقطع اليد - والعلة أخذ المال خفية لما فيه من ضياع مال الغير وإشاعة الفوضى فى الأمة.

شروط القياس:

يقوم القياس كما قلنا على أركان أربعة: هى الأصل - الفرع - وحكم الأصل - وعلة الحكم وهناك شروط يجب تحققها حتى يكون القياس صحيحاً غير فاسد ومن هذه الشروط ما يشترط فى حكم الأصل، ومنها ما يشترط فى الفرع، ومنها ما يشترط فى العلة.

### شروط حكم الأصل :

يشترط في حكم الأصل ما يأتي :

أولا : أن يكون حكم الأصل حكما شرعيا ثابتا بالكتاب أو السنة .

أما الكتاب .. كحرمة الخمر الثابتة بقوله تعالى "إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون"، فيقاس النبيذ على الخمر في الحرمة كما سبق .

وأما السنة .. مثل حرمان القاتل من الميراث الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم "لا يرث القاتل" فيقاس الموصى له إذا قتل الموصى على الوارث القاتل ويحرم من الوصية لاشتراكهما في علة الحكم وهي القتل .

أما إذا كان الحكم ثابتا بالإجماع، فقد اختلف الأصوليون بشأنه .

فذهب فريق منهم إلى أن الحكم الثابت بالإجماع يصح تعديته إلى الفرع، لأن الإجماع أصل في اثبات الأحكام كالنص فإذا جاز القياس على الثابت بالنص جاز على الثابت بالإجماع، كالولاية على مال المصغر فإنها ثابتة بالإجماع فتقاسى الولاية على النفس على الولاية على المال وتكون ثابتة لاشتراكهما في علة الحكم وهي المصغر .

وذهب فريق آخر إلى أن الحكم الثابت بالإجماع لا يمكن القياس عليه، لأن المحمدين لا يلتزمون بذكر مستند إجماعهم فلا يمكن التعرف على العلة، لأنها في نظرهم لا تعرف إلا من النص .

والراجح في نظري هو الرأي الأول، لأن الإجماع دليل على الأحكام الشرعية كالكتاب والسنة فيصح أن يعدى الحكم الثابت به، كما يصح تعدى الحكم الثابت سواحد منهما، ويمكن ادراك العلة وإن لم ينص على سند

الاجماع، لأن لها طرقاً أخرى تستفاد منها كالمناسبة بين الحكم وبين أمر من الأمور الموجودة في المحلل وذلك بالبحث في محل الحكم على معنى بناسبه ويلائم تشريعه، فإذا وجدنا معنى من المعاني المناسبة جعلناه علة الحكم مثل ثبوت الولاية للأب في التزويج بالنسبة لابنته البكر الصغيرة، فإنه حكم ثابت بالاجماع ولسم يذكر الدليل الشرعي لهذا الاجماع، ومع هذا أمكن أدراك العلة وهي الصغر بطريق المناسبة الموجودة بين الصغر وولاية التزويج وبناء على هذا يصح أن يقال الثيبب الصغيرة يزوجه أبوها كما يزوج البكر الصغيرة بجامع الصغر في كل .

أما إذا كان الحكم الأصلي ثابتاً بالقياس فلا يصح القياس عليه، لأن في ذلك تطويلاً لاداعي لـ حيث يمكن القياس على الأمر الأصلي الذي ثبت حكمه بالنص أو الاجماع إذا كانت علة الحكم مشتركة بينهما فإن لم توجد هذه العلة كان القياس فاسداً .

وتوضيح ذلك أن الفرع ان كان يساوى الأمر الذي ثبت حكمه بالقياس في العلة فإنه يساوى الأمر الأصلي الذي ثبت حكمه بالنص والاجماع فيها حتماً فنقيسه على هذا الأمر الأصلي من غير حاجة إلى إجراء قياسين، أحدهما لاثبات حكم بالقياس في الأمر الأول وثانيهما لاثبات حكم بالقياس في الأمر الثاني أن كان هذا الأمر الثاني لا يساوى الأمر الأول في العلة فلا يصح تسويته به في الحكم لعدم اشتراكهما في العلة .

وعلى هذا لا يصح مثلاً قياس نبيذ الشعير على نبيذ التمر الثابت تحريمه بالقياس على الخمر التي ثبتت حرمتها بالنص، لأن نبيذ الشعير ان كان يساوى نبيذ التمر في الاسكار فإنه يساوى الخمر فيه، ويكون التحريم ثابتاً بالقياس على الخمر نفسها دون حاجة إلى قياس

على نبيذ التمر، وان كان نبيذ الشعير لايساوى نبيذ التمر في الاسكار لم توجد العلة المشتركة بينهما فلايساويه في التحريم ولايصح القياس.

ثانيا . . أن يكون للحكم علة يستطيع العقل ادراكها . لأن مبنى القياس على وجود علة لحكم الأصل وادراك العقل لهذه العلة حتى يمكن أن يعدى الحكم الى الفرع الذى يشترك مع الأصل فى هذه العلة ، فإذا لم يكن للعقل سبيل الى ادراك العلة التى لأجلها شرع الحكم فى الأصل امتنع القياس وعلى هذا ، لا يصح القياس فى الأحكام التى استأثر الله تعالى بعلم العلل التى شرعت لأجلها تلك الأحكام ، ولم يجعل للبشر سبيلا للوصول الى معرفتها على وجه التفصيل ليختبر عباده هل يمتثلون ولولم يدركوا العلة التى بنى عليها الحكم ، وهى التى تعرف عند العلماء بالأحكام التعبدية .

ومن هذه الأحكام ، تحديد أعداد ركعات الصلوات من كون الفحر ركعتين والظهر أربعاً والمغرب ثلاثاً وهكذا وأعداد أشواط الطواف بالبيت الحرام ومسرات السعى بين الصفا والمروة وكون كل منهما سبعا وتقبيل الحجر الأسود ونحو ذلك لم يمكن القياس على هذه الأمور لأن أساس القياس معرفة العلة وهى غير معروفة .

أما إذا كان للحكم علة يستقل العقل بادراكها فإنه يكون مجالا للقياس ، ويمكن اثباته لكل ما يشترك مع الأصل فى علة الحكم ، سواء أكان حكما مبتدأ لم يستثن من أصل كلى أم كان حكما شرع على سبيل الاستثناء من أصل كلى .

مثال الأول . . حرمة الخمر وحرمة خطبة الانسان على خطبة غيره ، فإنها أحكام شرعت ابتداء ولم تستثن مسن قاعدة كلية أو أصل كلى ، ويمكن للعقل ادراك العلة فيها فلهذا يصح أن يقاس على محل كل منها ما يشاركه فى علة الحكم ، فيقاس النبيذ على الخمر لاشتراكهما فى علة

الحكم وهى الاسكار ويقاس الاستشجار على استشجار الغير على الخطبة على خطبة الغير لاشتراكهما فى علة الحكم وهى الايذاء والاضرار.

والمثال الثانى.. بيع العرايا، وهى أن يباع الرطب وهو على رؤوس النخل بالتمر خرصا<sup>(١)</sup> من غير مساواة بينهما بالكيل أو الوزن فانه مشروع على سبيل الاستثناء من قاعدة كلية وهى تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلا فى الأموال الربوية، اذا التمر واحد منها بنص الحديث "والتمر بالتمر مثلابمثل والفضل ربا"، وهذه المشروعة معقولة المعنى وهى احتياج الناس الى هذا النوع من التعامل، فان الشخص قد يحتاج الى الرطب فى أوانسه ولا يجد المال اللازم لشراؤه، ويكون عنده التمر الذى قد يحتاجه من يكون عنده الرطب فرخص الشارع الحكيم للناس فى بيع الرطب وهو على رؤوس النخل بمثله ممن التمر دفعا لهذه الحاجة فيصح أن يقاس العنب على الرطب فيجوز بيعه على الشجر بمثل وزنه من الزبيب خرصا لاشتراكهما فى علة الحكم وهى الحاجة.

ثالثا.. ألا يكون حكم الأصل مختصا به - يشترط فى حكم الأصل أن يكون حكما عاما ينطبق على الحالة التى ورد فيها وعلى غيرها، أما اذا كان حكم الأصل خاصا بهذا الأصل وحده دون غيره، فانه لا يحرى فيه القياس حيث لا يمكن أن يعدى هذا الحكم الى غير هذا الأصل.

ويكون حكم الأصل مختصا بهذا الأصل فى حالتين: أولاهما.. أن تكون علة الحكم مقصورة على الأصل بحيث لا يتصور وجودها فى غيره فقد رخصت الشريعة للمسافر

---

(١) الخرص هو الحزر والتخمين وذلك بأن يباع الرطب وهو على النخل بما يساويه من التمر بطريق التخمين والظن بدون كيل أو وزن للبديلين.

أن يقصر الصلاة الرباعية، وهذا الحكم معقول المعنى فالسفر لا يخلو من مشقة غالباً، وقصر الصلاة لدفع المشقة وعلّة الحكم هنا السفر وليست المشقة، ومن هنا كانت رخصة القصر في السفر خاصة به فقط لا يتصور وجودها في غير المسافرين ولذلك فلا يحوز قصر الصلاة الا في السفر أما غير المسافرين فلا يقصر ولو كانت به بعض المشاق، إذ الحكمة من القصر هي السفر وليست المشقة.

ثانيهما.. أن يرد النص بتخصيص حكم الأصل فإذا ورد النص الدال على أن حكم الأصل خاص به فقط دون غيره فإن هذا الحكم لا يعدى، بل يظل خاصاً بأصله دون سواه. مثاله.. ذلك النص القرآني الكريم الدال على تحريم أمهات المؤمنين رضي الله عنهن على سائر المؤمنات وذلك في قول الله تعالى "وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً" (١) والقاعدة الشرعية العامة أن المتوفى عنها زوجها يحل لها أن تتزوج بعد انقضاء عدة الوفاة، ولكن الحكم الشرعي الوارد في النص القرآني السابق خاص بأمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات، وهو يحرم الزواج منهن تحريماً موبداً فهذا الحكم من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، تمييزاً لشرفه وتنبيهاً على عظم مرتبته صلى الله عليه وسلم فلا يصح أن يقاس عليه غيره في هذا الحكم مهما كانت منزلته.

ومن أمثلة ما ورد فيه النص الدال على خصوصية الأصل بالحكم قوله صلى الله عليه وسلم "من شهد له خزيمة فهو حسبه" فالأصل أن الشهادة في الظروف العادية من رجلين أو رجل وامرأتين، ولكن ورد الحديث في شأن



شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أنها تعدل شهادة رجلين، وذلك لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا من أعرابي، فاستتبعه النبي صلى الله عليه وسلم ليقضيه ثمن فرسه فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي يسأولونه في الفرس، ولا يشعرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعه، فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والا سعتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم: حين سمع نداء الأعرابي: أوليس قد ابتعته منك؟ قال الأعرابي: لا والله ما بيعتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بلى قد ابتعته منك فطفق الأعرابي يقول هلم شهيدا، فقال خزيمة: أنا أشهد أنك قد ابتعته، فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال: بيم تشهد، ولم تكن حاضرا؟ فقال خزيمة: صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لاتقول الا حقا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة فهو حسبه فان هذا الحديث يدل على أن شهادة خزيمة تقوم مقام شهادة رجلين خصوصية له وتكريما لاختصاصه بفهم شيء لم يفهمه غيره وهو حل الشهادة للرسول صلى الله عليه وسلم بناء على اخباره من غير معاينة للمشهود عليه ولا حضور فلا يصح أن يقاس عليه غيره من الأمة وان كان أفضل منه كالأخفاء الراشدين.

### شروط الفرع :

أما الفرع فيشترط فيه ما يأتي:

(١) أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه، لأن القياس يرجع إليه اذا لم يوجد في المسألة نص، ومن المقرر عند الأصوليين لاحتياط في معرض النص، فاذا وجد النص فلا معنى للقياس، وعلى هذا فقول القائل: ان عتق الرقبة غير الموءمنة لاتجزئ في كفارة اليمين قياسا على كفارة

القتل الخطأ الواردة في قوله تعالى "ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة" (١) قياس غير صحيح لمخالفته للنص الوارد في كفارة اليمين وهو قوله تعالى "لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة" (٢) فالرقبة في هذا النص مطلقة غير مقيدة بوصف الأيمان، فلا يجوز تقييدها بالأيمان قياساً على كفارة القتل الخطأ.

(٢) ان تكون علة الأصل موجودة في الفرع لأن شرط تعدى الحكم للفرع تعدى العلة، فلا بد أن تكون العلة في الفرع نفس العلة الموجودة في الأصل، التي ابتنى عليها الحكم لأن الفرع إذا لم يكن مساوياً للأصل في العلة امتنعت تسويته في الحكم، لأن هذه التسوية، أي تعديه الحكم من الأصل إلى الفرع، تقوم على أساس المماثلة بينهما في العلة، فإذا امتنعت امتنعت التسوية في الحكم.

والقياس الذي لا يتحقق فيه هذا الشرط يقال له

قياس مع الفارق، ومثاله:

مسألة قسمه العقار المشفوع فيه بين الشركاء الذين لهم حق الشفعة، أي قسم بينهم على عدد رؤوسهم ولا اعتبار لمقادير سهامهم، أم يقسم بنسبة سهامهم؟ قال الحنفية يقسم بينهم بالمسوية بغض النظر عن مقادير سهامهم وقال غيرهم يقسم بينهم بقدر حصصهم مستدلين بالقياس باعتبار أن المال المأخوذ بالشفعة يشبه علة المسال المملوك على وجه الشركة وحيث أن الغلة تقسم على الشركاء بنسبة حصصهم في هذا المال المشترك بخلاف بين الفقهاء فيقياس عليه تملك المشفوع فيه من قبل الشركاء بطريق الشفعة، فيقسم عليهم بنسبة حصصهم في الملك، فرد الحنفية

(١) سورة النساء آية ٩٢.

(٢) سورة المائدة آية ٨٩.

على هذا القول: بأن هذا قياس مع الفارقة، لأن الغلظة متولدة من الشيء المملوك فيكون لكل شريك من هذه الغلة بقدر ماتولد من ملكه، أما المأخوذ بالشفعة فليس متولداً من ملكهم، إذ أن ملك الغير لا يمكن أن يكون ثمرة أو غلة لأحد.

هذه أهم الشروط المعتمدة في كل من حكم الأصل والفرع، أما العلة فإنها لما كانت أهم أركان القياس اذهى الأساس الذي يبنى عليه، وكان للأصوليين فيها كلام طويل، وفي بعضها مخالفة لما جرى عليه الأئمة أصحاب المذاهب الفقهية، مع أن أكثر القواعد الأصولية إنما أخذت من فقههم، لهذا كله رأينا أن نتكلم عنها بشيء من التفصيل، واليك الكلام عن العلة.

#### تعريف العلة لغة :

العلة في اللغة اسم لما يتغير حال الشيء بحصوله فيه ومن هذا قيل للمريض علة لأن الحسم يتغير حاله بحصوله فيه (١).

وفي اصطلاح الأصوليين، تطلق على أمور ثلاثة :-  
الأمر الأول :

المعنى المناسب لتشريع الحكم كالمشقة في السفر فإنها معنى يناسب إباحة الفطر في رمضان للمسافر وكاحتياج الناس إلى تبادل الأملأك فإنه معنى يناسب تشريع البيع وجوازه، وكضياع النفوس المترتب على القتل العدوان فإنه معنى يناسب تحريم القتل ووجوب القصاص من القاتل المعتدى.

### الأمر الثاني :

الثمرة أو المصلحة التي تترتب على تشريع الحكم كدفع الحرج والمشقة المترتب على إباحة الفطر في رمضان للمسافر، وكحصول المنفعة لكل من المتبايعين المترتب على إباحة البيع وحوازه، وحفظ النفوس المترتب على تحريم القتل العدوان ووجوب القصاص من القاتل المعتدي.

### الأمر الثالث :

الوصف الظاهر المنضبط الذي يشتمل على المعنى المناسب للحكم، بمعنى أن وجوده مظنة لوجوده وعدمه مظنة لعدمه، وللعلة أسماء كثيرة، فيقال لها السبب والمسار والداعي، والمناط والدليل، والمقتضى، والموجب، والمؤثر وكل هذه الأسماء مراعى فيها بعض معاني العلة وبعض التآمل يمكنك أن تدرك المناسبة بين هذه الأسماء وبين العلة.

فالسفر أمر ظاهر يمكن التحقق من وجوده وعدم وجوده، ومنضبط لأن له حقيقة معينة لا تختلف باختلاف الأفراد والأحوال، ويشتمل على المعنى المناسب للحكم وهو المشقة، فإن المشقة يلائمها التخفيف، وفي إباحة الفطر في رمضان للمسافر تخفيف عنه، وكالبيع فإنه أمر ظاهر ومنضبط ويشتمل على المعنى المناسب للحكم وهو الحاجة إلى تبادل الأموال فإن وجود البيع يدل على وجود الحاجة إلى التبادل.

وعدمه يدل على عدم وجود هذه الحاجة غالباً وكالقتل العدوان فإنه أمر ظاهر منضبط ويشتمل على المعنى المناسب للحكم وهو ضياع النفوس والأرواح.

فكل واحد من هذه الأمور الثلاثة يطلق عليه اسم العلة في الاصطلاح، إلا أن الأصوليين خصوا الوصف الظاهر المنضبط الذي يشتمل على المعنى المناسب للحكم باسم العلة.

وسموا كلا من المعنى المناسب للحكم والشمرة التي تترتب على تشريع الحكم بالحكمة ومعنى هذا. أنه إذا أطلقت كلمة العلة فالمراد بها عند الأصوليين الوصف الظاهر المنضبط الذي يشتمل على المعنى المناسب للحكم.

وإذا أطلقت الحكمة فالمراد بها عندهم أحد أمرين :-

#### الأمر الأول :

المعنى المناسب للحكم كالمشقة في السفر.

#### الأمر الثاني :

الثمرة أو المصلحة التي تترتب على تشريع الحكم كدفع المشقة الذي يترتب على إباحة الفطر في رمضان للمسافر.

بعد هذا العرض السريع نستطيع أن نبين ما يحوز التعليل به لأجل القياس وما لا يجوز، فنقول الممتنع لكلام الأصوليين في العلة، يجدهم يتفقون على حـواز التعليل بالوصف الظاهر المنضبط الذي يشتمل على المعنى المناسب.

ويختلفون في التعليل بالحكمة على أقوال ثلاثة.

#### القول الأول :

وهو قول جمهور الأصوليين وهذا القول يرى أن التعليل بالحكمة غير جائز، سواء كانت العلة ظاهرة أو خفية، منضبطة كانت أو غير منضبطة.

### القول الثانى :

وهو قول الامام الرازى والبيضاوى، وهذا القول يرى جواز التعلييل بالحكمة مطلقة.

### القول الثالث :

وهو قول الامدى، وهذا القول يرى أن التعلييل بالحكمة جائز أن كانت الحكمة ظاهرة منضبطة أما أن كانت خفية أو مضطربة فلا يجوز التعلييل بها (١).

هذه هي الاقوال التى وردت عن الأصوليين فى التعلييل بالحكمة، ومع هذا الاختلاف نراهم يتفقون على أن التعلييل بالحكمة لم يقع فعلا فى الشرع، فالتعلييل الذى وقع فى الشرع إنما هو بالأوصاف الظاهرة المنضبطة، المناسبة للحكم.

ونحن اذا تتبعنا النصوص الشرعية نجد الكثير من الأحكام قد علل بالحكمة وهذا ما يدحض ما اتفقوا عليه الأصوليون من أن التعلييل بالحكمة غير واقع فى النصوص الشرعية. من ذلك.

(١) قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمير والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون" (٢) فقد علل الله سبحانه وتعالى الأمر باجتنب الخمر بما يترتب على شربها من المفساد الدينية والاجتماعية ولا شك أن ذلك تعلييل بالحكمة.

---

(١) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٨٢ - الاحكام للامدى

جزء ٣ ص ١٢٠

(٢) سورة المائدة آية ٨٩.

(٢) قال تعالى "فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا" (١)، فهانحن أولاء نرى الشارع الحكيم يعلل أمر زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب زوجة زيد بن حارثة الذي كان متبنيا للرسول صلى الله عليه وسلم بدفع الحرج والضيق عن المؤمنين، وذلك ما يشير إليه قوله تعالى "لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم" فقد جرت عادتهم على تحريم أزواج أبنائهم الذين ليسوا من أصلابهم كأزواج أبنائهم الذين من أصلابهم، ولا شك أن دفع الحرج والضيق هو الثمرة المترتبة على إباحة الزواج من زوجة الابن المتبنى فهو تعليل بالحكمة لأن الحكمة هي الأساس المترتب على الحكم.

(٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة اختها انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم" (٢)، فقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها بما يترتب على ذلك من المفسدة وهي قطعية الرحم لما ينشأ بين الضرائر من التشاحن والتخاصم ولا شك أن قطعية الرحم هو الباعث على التحريم فهو حكمة.

ومن ذلك أيضا، أننا لو رجعنا إلى أقوال الصحابة وأئمة المذاهب الفقهية وفتاوى كل، لاثبت أن نجد الكثير من الأقوال والفتاوى المعللة بالحكمة والبيك الأمثلة على ذلك.

---

(١) سورة الاحزاب آية ٣٧.

(٢) صحيح البخارى جزء ٧ ص ١٢ المطبعة الأميرية.

(١) على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، النهى عن قطع الأيدي في الغزو الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم "لا تقطع الأيدي في الغزو" بما يترتب على القطع من الضرر فربما سولت نفس المقطوع يده أن يهرب إلى العدو ولا شك أن ذلك تعليل بالحكمة، وبناء على ذلك يجوز أن يقال، حد الزنا في دار الحرب كقطع الأيدي فيها بجامع ما يترتب على كل من الضرر فكما لا تقطع الأيدي في دار الحرب، لا يقام حد الزنا في دار الحرب. ومن هنا نأخذ أن حكم الأصل تعدى إلى الفرع بواسطة الحكمة المشتركة بينهما.

(٢) ذهب الإمام مالك بن أنس إلى تضمين الصناعات ما يكون في أيديهم من اهتعة الناس، وعلى ذلك مراعاة المصلحة إذ لاغنى للناس عنهم كما ذهب إلى جواز الجهاد مع أمراء الجور وعلى ذلك بدفع الضرر عن المسلمين ولا شك أن التعليل في كلا الحالتين تعليل بالحكمة.

(٣) ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى كراهة بيع السبايا من أهل الحرب فقال "إذا كان السبي رجلاً ونساء وأخرجوا من أرض العدو إلى دار الإسلام فأنسى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فبتقووا" فإنه على كراهة بيع السبي لأهل الحرب بما يترتب على البيع من المفسدة وهي تقوية أهل الحرب التي تعود على المسلمين بالضرر.

وهذا أبو يوسف يقول للراجل سهم وللفارس سهمان من الغنيمة ويعمل ذلك بالآثر المترتب على هذا الحكم وهو ترغيب الناس في اقتناء الخيل واعداد العدة الموقية للمسلمين ضد أهل الحرب.

ومن هذا القبيل أجاز الحنفية والمالكية دفع الزكاة لبني هاشم والعلة في ذلك دفع الضرر عن هذه الطائفة وحفظهم من الفقر والحاجة، ولا شك أن دفع الضرر



أثر مترتب على دفع الزكاة لهم فهو تعليل بالحكمة .  
وأزاء هذا الذى قدمناه من التعليل بالحكمة  
فى الشرع كيف يتفق الأصوليون على عدم وقوع ذلك فى  
الشرع مع أن الواقع ينفى هذا وينقضه .

### شروط العلة :

ذكر الأصوليون شروطا كثيرة للعلة وهذه الشروط  
بعضها اتفقت كلمة الأصوليين على اشتراطه وبعضها  
اختلفت كلمتهم فيه ، وسنذكر لك الشروط المتفق عليها  
وهى أربعة .

### الشرط الأول :

أن تكون العلة ظاهرة جلية يمكن التحقق من  
وجودها وعدم وجودها ومعنى كون العلة ظاهرة ، أن تدرك  
بأحدى الحواس الخمس ، وذلك لأن العلة هى الوصف  
المعروف للحكم فى الفرع فلا بد من ادراكه بأحدى الحواس  
فى الأصل حتى ننقل الحكم الى الفرع .

ولهذا صح أن يكون الاسكار علة لتحريم الخمر  
ووجوب الحد لأن الاسكار وصف ظاهر يمكن ادراكه بالحواس  
ويمكن التحقق من وجوده وعدم وجوده ، ولا يصح تعليل  
حكم بأمر خفى وذلك كالتراضى بين المتبايعين ، لا يصلح  
أن يكون علة لنقل الملكية لأن التراضى أمر قلبى  
خفى لا يتسنى لكائن ما أن يتحقق من وجوده أو عدم وجوده  
بل يتعين أن يكون العلة فى ذلك الإيجاب والقبول الذى  
هو مظنة التراضى وعنوان علية .

### الشرط الثانى :

أن تكون العلة منضبطة ومعنى هذا أن تكون لها حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الافراد والاحوال لأن القياس ينبنى على التساوى فى العلة بين الاصل والفرع فإذا اختلفت العلة باختلاف الافراد والاحوال لم يتأت ذلك التساوى الذى ينبنى عليه القياس، وعلى هذا لا يصح أن تكون المشقة علة فى اباحة الفطر فى رمضان للمسافر، لأن المشقة من الامور التى تختلف باختلاف الافراد والاحوال.

فالمشقة التى تحصل من السفر للشيخ الكبير غير المشقة التى تحصل للشاب، والمشقة التى تحصل من السفر فى الصيف غير المشقة التى تحصل فى الشتاء، والمشقة الناجمة عن السفر فى الوديان غير المشقة الناجمة عن السفر فى الجبال.

وبناء على ذلك فالعلة المنضبطة التى يصح الافطار عليها هى السفر، لأن السفر وصف ظاهر منضبط فمتى وجد أبيع الفطر فى رمضان حتى لو لم يلق المسافر عتلا ومشقة، كالمسافر المترف اذا سافر فى الطائسرة أوفى القطار لو حود علة الافطار وهى السفر لأن الحكم يدور مع علته وحودا وعدمه.

ومن العلة المنضبطة التى لها حقيقة واحدة غير مختلفة، السفر، بالنسبة لقصر الصلاة الرباعية فالمسافر يباح له قصر الصلاة الرباعية بمجرد محاوذة بيوت البلد، سواء لاقى فى سفره مشقة أم لم يلاق قال تعالى "واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتن أن يفتنكم الذين كفروا" (١).

### الشروط الثالث :

أن تكون العلة وصفا مناسبا للحكم، ومعنى ذلك أنه لابد وأن يترتب على بناء الحكم على العلة مصلحة للعبد، أو دفع مفسدة عنه، كالقتل العمد بالنسبة لايجاب القصاص فإن في ايجاب القصاص بناء على القتل العمد مصلحة للعبد وهي حفظ الحياة واخلاء العالم من الفساد أو دفع مفسدة وهي اهدار الدماء ووقوع العداوة والبغضاء بين الناس قال تعالى "ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون" (١) ، وكالسرقة فإن في ايجاب قطع يد السارق بناء عليها مصلحة للعبد وهي حفظ المال قال تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء بما كسبا نكالا من الله" (٢) ، وكالاسكار بالنسبة لتحريم الخمر، فإن في بناء التحريم على الاسكار مصلحة للعبد وهي حفظ العقل ودفع مفسدة عنه وهي زوال العقل ووقوع العداوة والبغضاء بين الناس قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاحتنبوه لعلكم تفلحون، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون" (٣) .

وبناء على هذا لا يصح التعليل بالآوصاف التي  
لامناسبة بينها وبين الحكم كتعليل القصاص بكـ  
القاتل رجلا أو امرأة أو مثقفا أو جاهلا وتعليل قطع  
يد السارق بكون السارق غنيا والمسروق منه فقيرا  
وتعليل تحريم الخمر بكون الخمر سائلا أحمر أو معبأ

(١) سورة البقرة آية ١٧٩.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٣٨ .

(٣) سورة المائدة آية ٩٠ ، ٩١ .

فى آوان زجاجة أو غيرها، وذلك لأنه لامناسبة بين العلة والمعلول فى هذه الحالات فلا مصلحة للعدد تتحقق ولا مفسدة تدفع عنه فى بناء هذه الاحكام على هذه العلة.

#### الشرط الرابع :

ألا تكون العلة وصفا قاصرا على الاصل، لأن أساس القياس مشاركة الفرع للأصل فى علة الحكم، اذ بهـذه المشاركة أو التسوية يمكن تعدية حكم الاصل للفرع فاذا علل بعلة قاصرة على الاصل، أى لاتوجد فى غيره، انتفى القياس لانعدام العلة فى الفرع، كالسفر علة لإباحة الفطر للمسافر أو المريض، وهذه العلة لاتوحد الا فى مسافر أو مريض فهى اذن قاصرة عليهما لاتتعداهما الى غيرهما كالعامل فى منجمه وان كان يتحمل المشقة العظيمة فى عمله، بخلاف الاسكار الذى هو علة تحريم الخمر، وهو وصف يوجد فى كل نبيذ مسكر فهو غير قاصر على الاصل.

### مسالك العلية

مسالك الشيء : هي الطريق الموصلة الى هذا الشيء (١).

ومسالك العلة هي الطرق التي يسلكها المجتهدون لمعرفة العلة التي بنى عليها الحكم الشرعي .  
وتتلخص الطرق الموصلة للعلة في المسالك الاتية :-

#### المسلك الاول : النص :

قد يدل النص على أن وصفا معيناً علة للحكم الذي ورد فيه فيكون ثبوت العلة بالنص من الكتاب والسنة ، وتسمى العلة في هذه الحالة بالمنصوص عليها .  
ثم ان دلالة النص على العلة قد تكون صريحة وقد تكون بالاشارة .

(١) فالدلالة على العلية صريحة : هي دلالة اللفظ الوارد في النص على العلية بالوضع بأن يكون اللفظ موضوعاً في اللغة لافادة العلية وذلك مثل قوله تعالى "رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" (٢) ، فالنص صريح في أن علة ارسال الرسل هي "لئلا يكون للناس على الله حجة" .

وهذه الدلالة الصريحة قد تكون قطعية وذلك اذا كان اللفظ لا يدل الا على افادة العلية فقط مثل قوله صلى الله عليه وسلم "كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي من أجل الدافة" (٣) التي دفت فكلوا وادخروا "

(١) جاء في المصباح المنير سلك الطريق سلوكاً من باب

قعد ذهبت فيه - جزء ١ ص ٣٨٨ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٥ .

(٣) الدافة بتشديد الفاء الجماعة من الناس تقبل من

بلد الى آخر والمراد بالدافة هنا جماعة من الاعراب

فقراء قدموا على المدينة في أيام عيد الاضحى .

فالدلالة فى هذا الحديث على العلية قطعية وذلك لأن كلمة "لاجل" فى الحديث الشريف تدل لغة على أن العلة التى من أجلها نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الاضاحى هى التوسعة على الطائفة الفقيرة التى وفدت على المدينة وقتئذ.

ومن ذلك قوله تعالى "من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (١) ، فهذه الآية تدل دلالة قطعية على أن العلة فى هذا الوعيد الشديد هو ذلك الجرم العظيم وهو القتل والعدوان الذى حصل بين ولدى آدم عليه السلام والذى أشار اليه بقوله تعالى فى كتابه الكريم "فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين فعمت الله غرابا يبحث فى الارض ليريه كيف يوارى سوء أخيه قال يا ويقتا أعجزت أن أكون مثل هذا الفساراب فأوارى سوء أخى فأصبح من النادمين" (٢).

وأنما كانت الدلالة على العلية قطعية لأن كلمة "من أجل" موضوعة فى اللغة لافادة العلة فقط.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى "ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى قبله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (٣) ، فكلمة "كى" موضوعة لغة لافادة العلية فقط، فالآية تدل دلالة قطعية على العلة فى تقسيم الغنى وهو المأخوذ من الاعداء أثناء الحرب على النحو المذكور فى الآية هو الا يكون المال متداولا بين الأغنياء خاصا بهم بعيدا عن الفقراء لاتصل اليه أيديهم .

---

(١) سورة المائدة آية ٣٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٠ ، ٣١ .

(٣) سورة الحشر آية ٧ .

(٢) وقد تكون الدلالة الصريحة على العلية ظنية .

وذلك اذا كان اللفظ يدل على العلية وعلى غيرها، وذلك مثل قوله تعالى "فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم" (١) ، فدلالة الآية على أن الظلم علة في تحريم الطيبات على الذين هادوا دلالة ظنية لأن الباء كماتستعمل في التعليل تستعمل في غيره .

ومن ذلك قال تعالى "ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين" (٢) .

فالفاء الواردة في لفظ "فاعتزلوا" تدل دلالة ظنية على أن العلة في وجوب الاعتزال هي الأذى، وإنما كانت الدلالة ظنية، لأن الفاء كماتستعمل في التعليل تستعمل في غيره وإن كان استعمالها في التعليل بالنسبة لهذا النص أظهر من استعمالها في غيره .

ومن ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن سور البقرة (٣) فقال "إنها من الطوافين عليكم والطوافات" (٤) ، فلفظ أنها في الحديث تدل دلالة ظنية على أن مخالفة البقرة للناس وعدم إمكان الاحتزار عنها علة في طهارة سورها، وإنما كانت الدلالة ظنية لأن كلمة أنها كماتستعمل في التعليل تستعمل في غيره .

---

(١) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(٣) السور ما يبق من الماء بعد الشرب .

(٤) سبل السلام جزء ١ ص ٢٤ .

### أما الدلالة الشائبة :

وهي التي تكون بالإشارة، فهي أن يدا، اللفظ على أن الوصف علة بقرينة من القرائن كترتيب الحكم على الوصف واقتراحه به بحيث يتبادر من هذا الاقتسار أن الوصف علة للحكم الذي اقتسرن به .  
ومثال ذلك قول الله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (١)، فإن ترتيب الحكم الذي هو وجوب القطع على الوصف الذي هو السرقة بالفاء يشير إلى أن السرقة علة في وجوب القطع .  
ومثال ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم "لا يرث القاتل" فإن ذكر القتل مع الحرمان في الحديث واقتراحه به يدل على أن القتل علة في الحرمان من الإرث بطريق الإشارة ، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا يقضى القاضى وهو غضبان" فإن اقتران النهي عن القضاء بالغضب إشارة إلى أن العلة في ذلك النهي هي الغضب .

### المسلك الثانى - الاجماع :

إذا أجمع المحتهدون من الامة فى عصر من العصور على أن وصفا معيننا هو علة لحكم شرعى، فإن عليه هذا الوصف تكون ثابتة بالاجماع، ومثال ذلك، أن الامة أجمعت على أن العلة فى تقديم الأخ الشقيق على الأخ لاب فى الإرث هي امتزاج النسبين بينهما، النسب من جهة الام والنسب من جهة الاب، فيقاس على ذلك تقديمه عليه فى ولاية الزواج .



المسلك الثالث: فعل النبي صلى الله عليه وسلم:

إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلا عقب وقوع شيء كان ذلك دليلا على أن هذا الفعل لأجل ذلك الشيء الذي وقع، بمعنى أن الذي وقع يعتبر علة فسي فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم علم من ذلك أن السجود كان لسهو وسهو منه، فسجود النبي صلى الله عليه وسلم لسهو طريق يوصل إلى معرفة علة السجود هي السهو وإذا رجم النبي صلى الله عليه وسلم انسانا بعد أن زنا كان ذلك الرجم طريقا موصلا إلى معرفة علة الرجم هي الزنا، وكذلك إذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وهو في حالة من الحالات كان ذلك دليلا على أن هذه الحالة تعتبر علة في الشيء الذي تركه صلى الله عليه وسلم، وذلك كتركه صلى الله عليه وسلم الصيد والطيب وهو في حالة الإحرام بالحجم، فإن من يشاهد ذلك يعلم أن العلة في ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصيد والطيب وهما حلالان هي الإحرام.

المسلك الرابع: وقوع الحكم موقع الجواب:

وقوع الحكم موقع الجواب يدل على أن الحادثة التي تضمنها السؤال علة الحكم، وذلك كما إذا حدثت حادثة فسأل صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم عقب هذا السؤال بحكم فان ذلك الحكم يدل على كون ما حدث علة له.

فقد روى أن أعرابيا ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتأل له هلكت وأهلك، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ماذا صنعت، فقال واقعت أهلي في رمضان عمدا، فقال عليه الصلاة والسلام، أعتق رقبة فالحكم وهو اعتاق الرقبة وقع موقع الجواب فحينئذ

يدل الحكم الذى أصدره الرسول صلى الله عليه وسلم على أن الحادثة وهى الوقاع فى رمضان بطريق العمد علة لذلك الحكم لأنه وقع موقع الجواب على الحادثة التى رواها الامرابسى انما سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن واقعته ليبين له حكمها، والنبى عليه الصلاة والسلام ذكر ذلك الحكم فى معرض الجواب له فيكون السؤال مقدرا فى الجواب فكان الرسول صلى الله عليه وسلم قال واقعت فكفر فقد رتب الحكم وهو التكفير باعتاق الرقبة على الوصف وهو الوقاع بالفاء تقديرا وترتيب الحكم على الوصف بالفاء تحقيقا يدل على أن العلة فكذلك ترتيب الحكم على الوصف بالفاء تقديرا يدل على علية الوصف للحكم.

فان ذكر الحكم ابتداء ولم يقع موقع الجواب فلا يدل ذلك على أن الكلام السابق علة لذلك الحكم.

وذلك كما اذا قال الخادم لسيده طلعت الشمس فقال له السيد "اسقنى الماء" فلا يكون "اسقنى الماء" علة طلوع الشمس لأن اسقنى لم تقع موقع الجواب حتى يكون طلوع الشمس علة فى سقى الماء، وانما الغرض من طلب سقى الماء بترك الخادم مالا يعنيه والاشتغال بما يعنيه وهو خدمة سيده، فسقى الماء لم يقع موقع الجواب بالنسبة لقول الخادم طلعت الشمس (١).

المسلك الخامس: السبر والتقسيم:

السبر معناه الاختبار، ومنه المسبار وهو ما تختبر به المواد، وهو هنا اختبار الوصف ومعرفة هل يصلح أن يكون علة أو لا يصلح.

---

(١) أصول الفقه للمرحوم زكريا البرديسى ص ٢٧٧.

واما التقسيم فهو تقسيم الاوصاف التى يحتمل أن تكون  
صالحة للعلية، وظاهر من هذا أن التقسيم يسبق السبر وهو  
كذلك على ما يبدو ولعل الأصوليين استعملوا هذا التعبير  
لسهولة النطق به .

وعلى ذلك فالمراد من السبر والتقسيم، حصر الاوصاف  
التى يحتمل أن تكون ملة لحكم معين، ثم بعد أن يحصرها  
المجتهد: ينظر فيها وصفا وصفا بحثا عن العلة فأن رأى وصفا  
معينا على ضوء اختباره، صالحا للعلة اعتمده وانتهت المشكلة  
وأن لم ير ذلك، استبعد هذا الوصف وبحث عن وصف آخر حتى  
يصل الى الوصف المناسب للحكم فيكون هو العلة .

ويلجأ المجتهد الى هذا المسلك، عندما لا تكون  
العلة ثابتة بنص أو اجماع .

فقد وردت النصوص ببعض أحكام شرعية لم يدل على ثبوت  
علتها نص ولا اجماع<sup>(١)</sup>، والمثال على ذلك أنه ورد نص بتحريم  
الخمر وليس فى النص ما يدل على العلة أو يشير اليها فنحصر  
الاوصاف التى يحتمل أن تكون مظنة الحكم ونختبرها بوصفا  
مراعين ما يشترط فى العلة، وأن الشارع لابد وأن يعتبرها بأى  
نوع من أنواع الامتناع .

فنجد فى الخمر أوصافا كثيرة منها كونها من العنب  
ومنها كونها مضرّة، ومنها كونها حمراء مثلا ومنها  
كونها مسكرة .

فأما كونها من العنب فلا يصلح للتعليل، لأن الزبيب  
من العنب وهو حلال، وكذا الخل المأخوذ من العنب وكونها  
مضرّة لاتصلح للتعليل لخفائها وعدم انضباطها وكونها حمراء  
كذلك لحل تناول الاطعمة الحمراء كالطماطم وكذا المشروبات  
الحمراء كالشاي مثلا وشراب الورد، فلم يبق الا الاسكار وهو  
وصف ظاهر منضبط يمكن أن يكون مظنة للحكمة وهى الشرط

---

(١) أصول الاحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص ١٦٧ وما بعدها .

التي ينبغي مراعاتها في القياس فيثبت الحكم في كل مسكر خمرا  
كان أو غيرها .

مثال ثان: ورد النص بتزويج الأب ابنته البكر الصغيرة  
ولم يدل نص أو اجماع على علة هذه الولاية، فالمجتهد يسلك  
طريق السبر والتقسيم فيردد العلة بين أن تكون البكارة أو الصغر  
ثم يستبعد البكارة لأن الشارع لم يعتبرها علة في أي حكم من  
الاحكام ويستبقى الصغر، لأن الشارع قد اعتبره علة في الولاية  
المالية، فأعطى للأب حق الولاية على مال الصغير لصغره والولاية  
المالية وولاية التزويج من جنس واحد، فما ثبت أن يكون علة  
لأحدهما يكون علة للآخر، وبذلك يثبت كون الصغر علة في ولاية  
التزويج فيقاس على البكر الصغيرة الشيب الصغيرة بجامع الصغر  
في كل، فكما أن الأب يزوج البكر الصغيرة يزوج الشيب الصغيرة .

وهذا المسلك تختلف فيه أنظار الفقهاء اختلافا كبيرا  
ويعتبر محكما لذكائهم وقوة تخريجهم وفي هذا تتفاوت عقول  
المجتهدين، ولذا كان في بعض الامثلة اختلاف بين الفقهاء يرجع  
اليه في كتب الفروع كما في المثال الثاني، نرى أن فقهاء  
المذهب الحنفي قالوا أن العلة في هذا الحكم هو الصغر  
واستدلوا على ذلك بأن الصغيرة ليست لها دراية بشيء فكما أن  
الاولى أن يزوجه أبوها ومن هنا قال هؤلاء الفقهاء أن الشيب  
الصغيرة تثبت عليها ولاية الأب أيضا .

أما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا الى أن العلة في الحكم  
هي البكارة واستدلوا على ذلك، بأن البكر ليست لديها دراية  
بشئون الزواج، وبالتالي ثبتت لأبيها تزويجها، ولذلك فإن  
الجمهور يذهب الى أن البكر البالغة تثبت لأبيها ولاية  
تزويجها لأن علة الحكم متوفرة .

وأخيرا اذا نظرت الى هذا المسلك من مسالك العلة تجد  
أنه أساس العلم التجريبي الذي تتمشقق أوربا بأنها هي التي  
اكتشفت قوانينه وعرفته قبل الناس أجمعين، بينما فقهاء  
المسلمين عرفوه وطبقوه منذ الصدر الاول، غاية الامر أن  
الأوربيين نقلوه الى المعمل وطبقوه على المسادة .

### المسلك السادس : تنقيح المناط

التنقيح فى اللغة ، التهذيب والتمييز<sup>(١)</sup> ، والمناط هو العلة أى تهذيب العلة وتمييزها .

وفى الاصطلاح ، تهذيب العلة وتخليصها مما اقترن بها من الأوصاف التى لا مدخل لها فى العلية ، وهذا المسلك من مسالك العلة على رأى بعض الأصوليين ، وليس بمسلك على رأى البعض الآخر منهم ، وسنسير على رأى الأول .

مثال ذلك . . قصة الأعرابى الذى جاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقال : هلك وأهلك يارسول الله ، قال له : ماذا صنعت؟ قال : واقعت أهلى فى نهار رمضان عمدا ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم "كفر"<sup>(٢)</sup> .

فهذا النص يدل بطريق الإيماء والإشارة على إيجاب التكفير على الأعرابى بعله ما وقع منه من الجماع لزوجته عمدا فى نهار رمضان .

فالمجتهد ينظر فى هذه الواقعة فيجد بعض الأوصاف لا مدخل لها فى العلية ، كوصف كون المجامع أعرابيا ، وكونه جامع زوجته بخصوصها ، وكون الجماع فى نهار رمضان فى هذه السنة بعينها . فيلقى المجتهد هذه الأوصاف التى لا مدخل لها فى العلية وبذلك يكون المؤثر فى إيجاب التكفير هو الجماع فى نهار رمضان عمدا فيكون الجماع فى نهار رمضان عمدا هو العلة فى إيجاب هذا الحكم وهو التكفير .

وهذا ما اتجه اليه الشافعية والحنابلة فى تنقيح العلة فى هذا الحكم فلا تنجب الكفارة عندهم الا على من أفطر فى نهار رمضان عمدا بالجماع .

---

(١) جاء فى المصباح المنير ، نقحت العود نقحا من باب نفع نقيته من عقده . ونقحت الشيء خلصت جيده من رديئه ، وتنقيح الكلام من ذلك . جزء ٢ ص ٨٥٢ .

(٢) أنظر سبل السلام جزء ٢ ص ١٦٣ .

أما الحنفية والمالكية، فقد ذهبوا الى مدى أبعد في تهذيب العلة، فليست العلة عندهم خصوص الجماع، وإنما العلة بعد تهذيبها كاملاً، هي انتهاك حرمة رمضان عمداً بتناول المفطر المفسد للصوم ومباشرته من جماع أو أكل أو شرب.

الفرق بين مسلكن السبر والتقسيم وتنقيح المناط :

تنقيح المناط غير السبر والتقسيم .

(١) تنقيح المناط يكون حيث دلّ نص على العلية ولكن اقترن بالعلة مالا مدخل له في العلية أصلاً ، أما السبر والتقسيم فلا يوجد فيه نص على العلة أصلاً .

(٢) عمل المجتهد في تنقيح المناط تهذيب العلة وتخليصها مما علق بها ومالا دخل له في العلية .

فأما عمل المجتهد في السبر والتقسيم التوصل الى معرفة ذات العلة لا الى التهذيب والتخليص .

المسلك السابع : تحقيق المناط :

أما تحقيق المناط، فهو التحقق من وجود العلة في الفرع فإذا ثبت ذلك ثبت للفرع حكم الأصل، وهذه هي ثمرة القياس فبعد أن يبحث المجتهد عن علة الحكم في الأصل وينتهي الى معرفتها والتأكد من شروطها ينتقل الى الفرع، ليعرف مسددي وجود العلة فيه، وعندما يتثبت من وجودها يثبت للفرع حكم الأصل .

مثال ذلك .. اذا ثبت أن علة تحريم الخمر الاسكار ونظرنا في النبيذ فوجدنا فيه الاسكار فديننا الحكم وهو التحريم اليه وفي المادة المخدرة اذا تحققنا من وجود الاسكار فيها، ثبت للمخدر حكم الخمر وهو التحريم .

مثال آخر .. اذا ثبتت علة اعتزال النساء في المحيط  
هي الادي، ونظرنا في النفاس فوجدنا هذه العلة وهي  
الاذى موجودة فيه ، عدينا حكم الاعتزال الى النفساء  
وغير ذلك من الصور التي يكون عمل المجتهد فيها  
قاصرا على التحقيق من وجود علة الاصل في الفروع  
ليعدى حكم الاصل الى الفروع.

### أقسام العلة

تقسيم العلة من ناحية اعتبار الشارع إياها وعدمه ،  
قدمنا في بحث شروط العلة أنه ليس كل وصف في الأصل يصلح  
أن يكون علة لحكمه ، وأنه لا يصلح التعليل بوصف إلا إذا كان  
ظاهراً منضبطاً مناسباً ، وبيننا أن المراد بمناسبة الوصف للحكم  
أن يكون مظنة لحكمته بحيث يكون بناء الحكم عليه وربطه به  
من شأنه أن يحقق المصلحة التي شرع الحكم من أجلها .

ونقرر هنا للاحتياط ، أنه يشترط أن يكون الوصف المناسب  
مع ظهوره وانضباطه قد اعتبره الشارع علة بأي نوع ممكن  
أنواع الاعتراف .

ومن ناحية اعتبار الشارع للمناسب وعدم اعتباره إياه  
قسم الأصوليون الوصف المناسب إلى أقسام أربعة .

- (١) المناسب المؤثر .
- (٢) المناسب الملازم .
- (٣) المناسب المرسى .
- (٤) المناسب الملفى .

واليك بيان هذه الأقسام وأمثلتها .

#### (١) المناسب المؤثر :

هو الوصف المناسب الذى رتب الشارع حكماً على وفقه  
وشبّه بالنص أو الاجماع اعتباره بعينه علة للحكم الذى رتب  
على وفقه .

وسمى هذا الوصف مناسباً لأن فى ابتناء الحكم عليه دفع  
مضرة . وسمى مؤثراً لأن الحكم أثر له .

ومثال ذلك .. قوله تعالى "ويسألونك عن المحيض قل هو  
أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا  
طهرن فاتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين



ويجب المتطهرين " (١).

فقد أمرنا الله تعالى في هذه الآية الكريمة باعتزال النساء في أثناء الحيض، وهذا الاعتزال الذى طلبه الشارع من الزوج نص على علة بقوله تعالى "هو أذى" فالأذى هو العلة التى بنى الشارع حكمه بالاعتزال عليها.

فهذه العلة المنصوصة التى رتب الشارع حكمه عليها تسمى بالمناسب الموءثر.

وهذا المناسب الموءثر لم يختلف العلماء فى اعتباره وابتناء الأحكام عليه، فكلما وجد الأذى وجد الاعتزال للنساء ولهذا أعطى العلماء المقاس حكم الحيض فى اعتزال النساء لوجود الأذى الذى هو وصف مناسب موءثر.

## (٢) المناسب الملائم :

وهو الوصف الذى لم يقيم دليل من الشارع على اعتباره بعينه علة لحكمه، وإنما قام دليل شرعى من نص أو إجماع على اعتباره بعينه علة لجنس الحكم، أو اعتبار جنسه علة لعين الحكم، أو اعتبار جنسه علة لجنس الحكم، فإذا عُلِّل المجتهد حكماً شرعياً بهذا النوع من المناسب يكون تعليله ملائماً لنهج الشارع فى التعليل وبناء الأحكام، فيكون تعليله سائفاً والقياس عليه صحيحاً.

ونضرب فيما يلى بعض الأمثلة على وجوه هذا النوع من المناسب :-

(١) مثال الوصف الذى اعتبر الشارع عينه علة لجنس الحكم، ثبوت الولاية للأب على تزويج ابنته البكر.

فقد ورد فى السنة، أن البكر الصغيرة يزوجه وليها فولاية التزويج على البكر الصغيرة حكم لم يبين الشارع علة هل هى المفسر أو البكارة؟

وبينما نجد الشارع لا يبين علة ولاية التزويج، نسـرـاه  
يبين علة الولاية المالية وينص على العلة فى الولاية المالية  
وهى الصغر قال تعالى "وابتلوا اليتامى حتى اذا ابلغوا النكاح  
فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوهـمـا  
اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان  
فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا  
عليهم وكفى بالله حسيبـا" (١).

فهذه الآية ناطقة بأن علة الولاية المالية هى الصغر  
وبما أن الولاية المالية وولاية التزويج من جنس واحد تكون  
العلة المعتبرة فى ثبوت أحدهما علة فى ثبوت الولاية الأخرى  
فالصغر الذى اعتبره الشارع علة فى الولاية المالية يكون علة  
فى ولاية التزويج.

وعلى هذا فان دل الشارع على حكم ولم يبين عـلـته ودل  
على حكم آخر من جنسه وبين عـلـته كانت هذه العلة هى عـلـته  
الحكم الأول كالصغر بالنسبة للولاية المالية فقد نص الشارع  
على أن علة الولاية المالية هى الصغر، فيكون الصغر علة فى ولاية  
التزويج لأن الولايتين من جنس واحد .

(٢) ومثال الوصف الذى اعتبر الشارع جنسه علة لعين الحكم  
جمع الصلاة فى اليوم المطير، فقد وردت السنة بجواز الجمع  
فى اليوم المطير، ولكن لم تبين صراحة علة هذا الحكم .  
ولكن وجد أن الشارع اعتبر وصفا من جنس هذا الوصف  
أى المطر - علة لحكم الجمع، وهو السفر، لأن كلامن السفر  
والمطر جنس واحد، وهو كونه مظنة المشقة التى يناسبها التيسير  
والتخفيف عن المكلفين، وان الحكم باباحة جمع الصلاة عند  
السفر هو عينه الوارد عند المطر، فاعتبار الشارع السفر علة  
لجمع الصلاتين تخفيفا عن المسافرين، يدل على اعتبار ما هو من  
جنسه - كالمطر - مبيحا للتخفيف، والجمع بين الصلاتين، فيكون

---

(١) سورة النساء آية ٦.

المطر علة الحكم بجواز الجمع ، فيقاس عليه جواز الجمع فى حالة سقوط الثلج والبرد .

وعلى هذا فان دل الشارع على أن وصفا بعينه علة لحكم كان هذا اعتبارا لكل وصف من جنس هذا الوصف علة لهذا الحكم كالسفر، فان الاجماع اعتبره علة الجمع بين الصلاتين فى وقت واحد فيكون الوصف الذى من جنسه كالمطر علة الجمع بين الصلاتين فى وقت واحد .

٣) ومثال الوصف الذى اعتبر الشارع جنسه علة لجنس الحكم الحيض فى اسقاط الصلاة عن الحائض، فالشارع قد نص على اسقاط الصلوات عن الحائض دون الصيام ، فيجب عليها قضاؤه اذا ظهرت والشارع لم ينص على أن العلة هى تكرار الصلوات، ولكن رضى أن تكرار الصلوات مظنة الحرج ووجدنا الشارع رتب أحكاما كثيرة على الحرج والمشقة ، كلها تهدف الى دفع الحرج كإباحة الإفطار فى رمضان للسفر والمريض، وكالتيمم عند فقد الماء أو عدم القدرة على استعماله ، وإباحة السلم مع أنه بيع المعدوم ، فكأن الشارع اعتبر كل نوع من أنواع دفع الحرج علة لكل نوع من الأحكام التى فيها تخفيف .

وعلى هذا فان دل الشارع على حكم مرخص فيه دفعا للحرج والمشقة عن المكلف كان كل ما هو مظنة الحرج والمشقة علة فى الترخيص والتخفيف عن العبادة كإباحة الفطر فى رمضان فسان الله تعالى شرعه للمسافر دفعا للحرج والمشقة فى ذلك، كإباحة تكرار أوقات الصلاة المؤدى الى الحرج والمشقة علة فى سقوط الصلاة من الحائض، لأن قضاء الصلاة بالنسبة للحائض أمر فيه حرج ومشقة نظرا لتكرار الأوقات وكثرتها ، وكل ما هو مظنة الحرج والمشقة علة فى الترخيص والتخفيف وسقوط الصلاة عن الحائض تخفيف وتيسير .

### ٣) المناسب المرسل :-

وهو الوصف الذى لم يشهد له دليل خاص بالاعتبار أو بالالغاء، ولكن ترتيب الحكم على وفقه، أى بناء الحكم عليه يحقق مصلحة تشهد لها عمومات الشريعة من حيث الجملة.

فهو من حيث أنه يحقق مصلحة من جنس مصالح الشريعة، يكون مناسباً، ومن حيث أنه خال من دليل يشهد له بالاعتبار أو بالالغاء يكون مرسلًا وهذا هو الذى يسمى بالمصلحة المرسلية وهو حجة عند المالكية والحنابلة ومن وافقهم وليس بحجة عند غيرهم، كالحنفية والشافعية (١).

ومثال ذلك .. جمع القرآن الكريم، فقد مات فى حروب الردة كثير من الصحابة الحافظون للقرآن الكريم، الواعون لأحكامه، فخاف المسلمون حينئذ من ضياع القرآن الكريم فقاموا على أثر ذلك بجمع ما تفرق من القرآن الكريم مجموعة واحدة، فجمع القرآن الكريم حكم اتفق عليه المسلمون، وعلته موت الصحابة فموت الصحابة وصف لم يرتب الشارع حكماً على وفقه ولم يدل دليل من الشرع على اعتباره ولا دليل منه على الغائسه ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ضرب النقود، واتخاذ السجون وتسجيل العقود.

### ٤) المناسب الملغى :-

وهو الوصف الذى قد يبدو أنه مناسب لبناء حكم معين عليه حسب ما يتوهمه الشخص، ولكن الشارع الغى اعتباره كما فى قول المتوهم، ان اشتراك الابن مع البنت فى البنوة من المتوفى وصف مناسب للتسوية بينهما فى الميراث، فهذا محض وهم وليس هو بالمناسب لأن الشارع الغى مناسبته بالنص على أن الذكر

---

(١) الوجيز فى أصول الفقه الدكتور عبد الكريم زيدان

يأخذ ضعف الأنتى، وهذا لا يجوز بناء الأحكام عليه لأنه خطأ وباطل قطعاً.

وكما فى الزام المفطر عمدا فى رمضان بعقوبة خاصة لردعه ، وهذا أيضا لا يصح بناء تشريع عليه ، فقد روى أن بعض ملوك الأندلس أفطر فى شهر رمضان بغير عذر فأفتاه يحيى بن يحيى الليثى ، تلميذ الامام مالك وفقه الأندلس فيما بهد بأنه لا كفارة له الا بصيام شهرين متتابعين ولم يفتـه بالتخيير بين الصوم والاعتاق والاطعام ، كما هو مذهب الامام مالك امامه ، وعمل هذه الفتوى بأن الصوم فيه مشقة على ذلك الملك ، وهو الذى يزجره ويمنعه من العودة الى الافطار ، أما الاعتاق فهو سهل عليه وليس فيه اضرار به فلا يكون زاجرا ولا مانعا له من العودة الى الافطار وانتهاك حرمة الصيام .

فان هذا الامام الجليل جعل سهولة العتق على ذلك الملك وعدم اضراره به علة لعدم صحة الاعتاق منه والزمه بالصيام فقط لمشقته عليه وتضرره به ، ولا شك فى أن ذلك مناسب للحكم لما يترتب عليه من المصلحة وهى الزجر عن ارتكاب المعاصى والمحافظة على حدود الله تعالى وفرائضه ولكن ، الشارع الحكيم ألغى اعتبار ذلك فى الكفارة ، لأنه لما وجبت عتق الرقبة ابتداء على الأعرابى الذى أفطر عمدا فى رمضان ، ولم ينظر الى أن العتق مما يسهل عليه أو لا يسهل ويتضرر به أو لا يتضرر فأكنه ألغى النظر الى سهولة العتق وعدم سهولته والسبب التضرر به وعدمه .

## الدليل الخامس

### الاستحسان

#### تعريف الاستحسان:-

الاستحسان فى اللغة : عد الشيء حسنا سواء كان الشيء ممن  
الأمور الحسية أو من الأمور المعنوية .  
يقال فى اللغة : استحسن فلان رأى أو القول أو الصورة  
أو الطعام إذا عده حسنا ومال إليه وان كان مستقبها عند  
غيره (١) .

وأما فى الاصطلاح : فهو عدول المجتهد عن قياس جلى الى قياس  
خفى أو عدول المجتهد عن حكم كلى الى حكم استثنائى لدليل  
رجح لديه هذا العدول (٢) .

وبناء على ذلك فان الاستحسان نوعان:

النوع الأول: ترجيح قياس خفى على قياس جلى بدليل .

النوع الثانى: استثناء جزئية من حكم كلى بدليل .

#### مثال النوع الأول :

حق المرور بالنسبة لوقف الأرض الزراعية فقد اختلف  
النظر فيه الى وجهتين مختلفتين، احدهما ظاهرة، وتقتضى  
عدم دخول حق المرور فى الوقف

(١) انظر المصباح المنير "الحاء مع السين والنون" .

(٢) الاحكام للامدى جزء ٤ ص ٢١١ - التوضيح جزء ٣ ص ٢

الموافقات جزء ٤ ص ١١٦ .

لأن الوقف يشبه البيع اذ كل منهما يخرج العين عن ملك صاحبها، وبما أن الأرض الزراعية اذا بيعت لا يتبعها حق المرور الا بالنص، فكذلك اذا وقفت الأرض الزراعية لا يتبعها حق المرور الا بالنص.

والوجهة الثانية وهى الخفية، وتقتضى دخول حق المرور فى وقف الأرض الزراعية لأن الوقف كالأجرة، اذ كل منهما يفيد ملك الانتفاع بالعين، فكما أن الأرض الزراعية إذا أجزت يدخل تبعاً لها حق المرور، فكذلك اذا وقفت الأرض الزراعية يدخل تبعاً حق المرور.

وانما كانت الوجهة الاولى ظاهرة والاخرى خفية لأن شبه الوقف بالبيع أظهر من شبهه بالأجرة، فهاتان وجهتان متخلفتان احدهما ظاهرة والاخرى خفية، وقد قام بنفس المجتهد دليل رجح الخفية على الظاهرة، وهو أن المقصود من الوقف انتفاع الموقوف عليهم، ولا يكون الانتفاع بالأرض الا بحق المرور فعُدل عن الوجهة الظاهرة الى الخفية، وقال بدخول حق المرور فى وقف الأرض الزراعية فالعدول عن عدم دخول حق المرور فى الوقف الى الدخول استحسان.

#### مثال النوع الثانى :

السلم - الذى هو بيع شيء مؤجل موصوف فى الذمة لم يكن موجودا وقت العقد بثمن عاجل، فان القياس يقتضى بطلانه لأن من شروط صحة العقد أن يكون محل العقد موجودا عند التعاقد ومقدور التسليم وهو مالا يتوفر فى السلم.

لكن لورود نص خاص يستثنى السلم وهو ما رواه الجماعة عن ابن عباس قال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين فقال : "من أسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم" (١).

فالسلم مباح استحسانا ومن ذلك الأكل ناسيا في رمضان  
فإن مقتضى القاعدة المقررة فساد الصوم لأن الإمساك عـــــــن  
المفطرات ركن الصوم وقد فات هذا الركن بالأكل، والشئ لا يبقـى  
مع فوات ركنه لكن استثنيت هذه الصورة التي معنا من القاعدة  
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أكل أو شرب  
ناسيا فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه" فعدول المجتهد  
عن فساد الصوم الى عدم فساده بهذا الدليل استحسان.

### حجية الاستحسان

اختلف العلماء في حجية الاستحسان الى قولين:

#### القول الأول :

وهو للحنفية والمالكية والحنابلة وهؤلاء قد ذهبوا  
الى أن الاستحسان حجة شرعية تثبت به الأحكام كسائر الأدلة  
الشرعية.

#### القول الثانى :

وهو للشافعية، وهؤلاء قد ذهبوا الى أن الاستحسان  
ليس دليلا شرعيا.

#### الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا اليه بما أتى:-  
قالوا، أن الشارع الحكيم عدل فى بعض الوقائع عن موجب القياس  
أو عن تعميم الحكم الى حكم آخر جلبا للمصلحة ودفعاً للمفسدة  
وكل حكم هو رخصة ما هو الا عدول عن الحكم الاصلى فان اضطرار  
العمل بالقياس أو تعميم الحكم فى بعض الوقائع قد يؤدى الى  
تفويت مصلحة الناس والاضرار بها فمن العدل والحكمة والتيسير  
ومراعاة مصلحة الناس ورحمة بهم الحد من غلو القياس وذلك  
بأن يفتح للمجتهد باب العدول عن حكم القياس أو الحكم الكلى





(٢) الاستحسان لاضابط له ولا مقاييس يقياس بها الحق من الباطل فلو أخذ به لاختلغت الأحكام فى المسألة الواحدة .

(٣) أن الآيات القرآنية الكثيرة تأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله وتنهى من اتباع الهوى وتأمرونا عند التنزاع أن نرجع الى الكتاب أو السنة قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " .

(٤) لم يرد أن النبى صلى الله عليه وسلم استعمل الاستحسان فى واقعة من الوقائع ، فقد كان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم يستفتونه فلا يفتى باستحسانه بل كان ينتظر الوحي ، ولو كان الاستحسان جائزاً لحدث من النبى صلى الله عليه وسلم ولافتى بمقتضاه من غير أن ينتظر وحياً من السماء ، فامتناعه عنه يوجب علينا الامتناع عنه فقد كان لنا فى رسول الله أسوة حسنة قال تعالى " لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كنتم تاملون " .

(٥) استنكار النبى صلى الله عليه وسلم على أصحابه الذين آفتوا باستحسانهم فقد أنكر عليهم قتل من قال " أسلمت تحت حـرر السيف " .

ويبدو لى أن الفريقين المختلفين فى حجة الاستحسان انما اختلفوا لأنهم لم يتفقوا على معناه فالذين أنكـروه يريدون به التشريع بالهوى والتلذذ ، أما الذين اعتبروه حجة فيريدون به العدول عن دليل ظاهر أو عن حكم كلى لدليل اقتضى هذا العدول ولا يريد منه التشريع بالهوى والتشهى وهو بهذا المعنى الأخير لا يسع لأحد أن ينكره ولا أن ينكر حجيته فهو بهذا المعنى حجة عند الكل غير صالح لأن يكون محلاً للنزاع (١) .

---

(١) أصول الفقه للمرحوم زكريا البردي ص ٣١٤

وأما ما روى عن الإمام الشافعى من أنه قال "من استحسن فقد شرع" فمعناه من استحسن بالهوى فقد شرع أو استحسن فقد صار بمنزلة نبي ذى شريعة، فمقصوده مدح المستحسن.

ومع هذا فقد نقل الآمدى وهو من الشافعية عن الشافعى أخذه بالاستحسان واعتباره مصدرا فى بعض الأحكام فقال فى السارق اذا أخرج يده اليسرى بذل اليمنى فقطعت، القياس أن تقطع يمناه والاستحسان لاتقطع (١).

وعلى ضوء ذلك يبتضح جليا أن الاستحسان بمعناه الاصطلاحي لا يكره أحد، وإنما الاستحسان الذى يستحق الإنكار من غير نزاع أحد هو الاستحسان المبني على الهوى والتشهى.

#### الفرق بين الاستحسان والقياس :

الفرق بين الاستحسان والقياس هو أن القياس اظهر حكم واقعة نص عليه فى الكتاب أو السنة أو الاجماع فى واقعة أخرى لانص على حكمها لاشتراكهما فى علة واحدة.

أما الاستحسان فالواقعة دل على حكمها نص أو اجماع ولكن موجب عموم النص أو القياس فيها يودى الى تفويت مصلحة أو جلب مفسدة فيعدل عن هذا الحكم الى حكم آخر لدليل يقتضى هذا المعدول.

فالقياس مظهر لحكم الأصل فى الفرع عند الاشتراك فى علة واحدة أما الاستحسان فهو يترك حكما يجب أن يطبق على واقعة لضرورة أو حاجة أو دليل يقتضى هذا الترك .

---

(١) الأحكام للآمدى جزء ٣ ص ١٣٧.

### أنواع الاستحسان :

يتنوع الاستحسان الى أنواع كثيرة تبعا للدليل السدى  
يثبت به نذكر أهمها فيما يلى :

#### النوع الأول : الاستحسان بالنسب :

وهو الاستحسان الذى يتحقق فى كل واقعه يرد فيها نسب  
معين يعطى لهذه الواقعة حكما يخالف الحكم الكلى الذى يجسب  
تطبيقه على هذه الواقعة بمقتضى الدليل العام أو القاهدة  
المقررة .

ومن أمثلة هذا النوع ما يأتى :

(١) السلم .. وهو بيع شئ آجل موصوفى الذمة بثمن عاجل فانه  
بيع مالى عند الانسان ، ومقتضى القياس أى الدليل الشرعى  
العام أنه لا يجوز ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال: "لحكيم بن حزام لا تبع مالى عندك" لكنه استثنى من ذلك  
استحسانا لورود النص الخاص الذى يدل على جوازه ، وهو ما روى  
أن النبى صلى الله عليه وسلم ، قدم المدينة ، وهم يسلفون فى  
الثمار السنة والسنتين فقال " من أسلف فليسلف فى كيل معلوم  
ووزن معلوم الى أجل معلوم " .

(٢) الحكم ببقاء الصوم مع الأكل أو الشرب نسيانا ، فان مقتضى  
القياس أى القاعدة المقررة ، فساد الصوم فى هذه الصورة لأن  
الامساك عن المفطرات ركن الصوم وقد فات هذا الركن بالأكل  
أو الشرب نسيانا ، والشئ لا يبقى مع فوات ركنه ولكنها استثنيت  
من ذلك للأثر الوارد فيها وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال " من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله  
أطعمه وسقاه " (١)

---

(١) منتقى الأخبار جزء ٤ ص ١٧٥ .

هذا وقد أشار الامام أبو حنيفة الى ذلك بقوله "لولا الرواية لقلت بالقياس" ومعنى ذلك أنه لولا الحديث الذى يبدل على صحة الصيام مع الأكل أو الشرب نسياناً لحكم بفساد الصوم عملاً بالقياس أى القاعدة المقررة ، الذى يقتضى فساد الصوم بوصول أى شيء الى المعدة سواء ، أكان عمداً أم نسياناً ، وذلك لمنافاته لركن الصيام وهو الإمساك عن جميع المفطرات

#### النوع الثانى .. الاستحسان بالاجماع:

ويتحقق هذا بإفتاء المجتهدين فى حادثة على خلاف الدليل العام أو القاعدة المقررة فى أمثالها ، أو بسكوتهم وعدم انكارهم لما يفعله الناس ، اذا كان مايفعلونه مخالفاً للقياس أى أصل من الاصول المقررة .  
والأمثلة على ذلك ..

(١) استصناع .. وهو أن يتفق شخص مع آخر على أن يحيك له ثوباً نظير مبلغ معين من المال ، فالقياس يقتضى عدم جواز هذا العقد لأن الشيء المطلوب صنعه معدوم وقت العقد ، والعقد على المعدوم لايجوز ولكن ترك القياس الذى يقتضى عدم الجواز ، وقيل بالجواز استحساناً بالاجماع لتعامل الناس بذلك من زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الى يومنا هذا من غير نكير .

(٢) دخول الحمامات بأجر معلوم ، فالقاعدة العامة تقضى بفساده لجهالة ما يستهلكه الداخل من الماء وجهالة المدة التى بهكتها فى الحمام ، ولكنه جاز استثناء من القاعدة العامة استحساناً لجريان العرف به دون انكار من أحد دفعا للحرص عن الناس فكان اجماعاً .

#### النوع الثالث .. الاستحسان بالضرورة :

ويتحقق هذا فى كل مسألة يترك العمل فيها بالقياس لحاجة الناس وضرورتهم .  
مثال ذلك .. طهارة البئر التى وقعت فيها النجاسة فالقياس

أو القاعدة الشرعية المقررة نجاسة هذه البثر، لأن إخراج بعض الماء لا يؤثر في طهارة ما بقى من الماء فيها كما أن إخراج كل الماء لا يفيد في طهارة ما ينبع من أسفل البثر لأنه ينجس بما يلاقىه من النجس وهو الجدران التي تنجست بتنجس الماء الذى وقعت فيه النجاسة .

والعمل بهذا القياس القاضى بعدم طهارة البثر التى وقعت فيها النجاسة، يودى الى تخرج الناس ووقوعهم فى الضيق والحرَج مرفوع شرعا، قال تعالى "ما جعل عليكم فى الدين من حرج" وقال صلى الله عليه وسلم "الدين يسر لا عسر"، لذلك استحسَن العلماء الحكم بطهارة البثر التى وقعت فيها النجاسة اذا نزح قدر ما فيها من الماء، وذلك بأن يقاس عمق البثر وعرضها وتحفر حفرة مماثلة فى المساحة ويخرج من البثر المتنجسة الماء ويلقى فى الحفرة المماثلة لها الى أن تمتلئ، وبعد ذلك تصير البثر المتنجسة طاهرة استحسانا لاقياسا، اذ لولا هذا الحكم المستحسن لوقع الناس فى الحرج المرفوع بمقتضى كثير من النصوص الشرعية (١) .

ومن هذا أيضا، الحكم بطهارة سور سباع الطير، كالصقر والنسر والغراب والحدأة لأن هذه الحيوانات تأكل النجاسات ومناقيرها لا تخطو منها عادة، كما أن لعابها يتصل بالماء عند الشرب، وهو متولد من لحمها النجس فيكون نجسا مثله، ومقتضى ذلك أن يتنجس الماء بشربها، كما يتنجس بشرب سباع البهائم كالأسد والفهد والنمر، لنجاسة اللعاب فى كل، الا أن سباع الطير لما كانت تنقض من الهواء ولا يمكن الاحتراز منها خصوصا بالنسبة لسكان الصحارى والفلوات، قال علماء الحنفية بطهارة سورها استحسانا، رعاية لهذه الضرورة على خلاف ما يقتضى به القياس على سور سباع البهائم .

---

(١) الهداية مع فتح القدير جزء ١ ص ٦٧ - الدر المختار مع

حاشية ابن عابدين جزء ١ ص ١٤٧ وما بعدهما .

#### النوع الرابع .. الاستحسان بالقياس الخفى :

ويتحقق هذا النوع فى كل مسألة يجتمع فيها قياسان أحدهما ظاهر جلى، والثانى خفى، فيترك الظاهر ويؤخذ الخفى اذا بدا للمجتهد دليل يحفزّه على هذا الترك.

ومن أمثلة هذا النوع :-

سور سباع الطيور (١)، ان سور سباع الطير يجتمع فيه قياسان أحدهما ظاهر جلى وهو قياسه على سور سباع البهائم كالأسد والفهد، فكما أن سور سباع البهائم نجس فكذلك سور سباع الطير لأن لعاب كل منهما يتولد من اللحم النجس ومقتضى هذا أن يكون سور سباع الطير نجسا كما هو الحكم فى سور سباع البهائم.

والثانى خفى .. وهو قياسه على سور الانسان فكما أن سور الانسان طاهر فكذلك سور سباع الطيور.

وانما عدل المجتهد عن القياس الظاهر الى الخفى وقال بطهارة سور سباع الطير استحسانا، لأن سباع الطير وان كان لحمها محرما الا أن لعابها المتولد من لحمها النجس لا يختلط بالماء الذى تشرب فيه لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر.

أما سباع البهائم فتشرب بلسانها المختلط بلعابها ولعابها نجس لأنه متولد من لحمها النجس فينجس تبعا لذلك الماء الذى تشرب فيه فيكون الماء الباقي بعد شربها نجسا.

---

(١) سباع الطير ، النسر والغراب وما يماثلهما ، والسور الباقي

من الشرب

### النوع الخامس .. الاستحسان بالعرف :

ويتحقق هذا في كل تصرف يتعارفه الناس ويعتادونه  
إذا كان ذلك التصرف يخالف قياساً من الأقيسة أو قواعد  
من القواعد المقررة .  
ومن أمثلة هذا النوع :-

(١) من حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لا يحنث، استحساناً، لجريان  
العرف العام أن السمك ليس بلحم فمن أجل هذا العرف ترك  
القياس الذي يقضى بالحنث كما نطق بذلك القرآن الكريم  
قال تعالى "وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا  
ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طريماً" (١) .

فهنا نرى القرآن الكريم سمى السمك لحماً طريماً  
فبمقتضى هذا الدليل يجب أن يحنث الحالف ولكن ترك هذا الدليل  
وقيل بعدم الحنث استحساناً لجريان العرف بأن السمك ليس بلحم  
فالعَدول عن الحنث الذي يقضى به القياس أى الدليل العام  
إلى عدم الحنث نظراً للعرف العام استحساناً بالعرف .

(٢) القاعدة المقررة في الوقف أن يكون مؤبداً، ومقتضى ذلك  
ألا يجوز وقف المنقول استقلالاً عن العقار لأن المنقولات على  
شرف الهلاك فلا تكون قابلة للتأيد، ولكن الإمام محمد بن الحسن  
أجاز وقف ما جرى به العرف منها كالكتب ونحوها استحساناً  
على خلاف القياس وهو كما ترى استحساناً ثابت بالعرف على خلاف  
القياس أى القاعدة المقررة الذي تمسك به الإمام أبو حنيفة  
ومنع وقف المنقول المستقل عن العقار سواء جرى العرف  
بوقفه أم لا .

---

(١) سورة فاطر آية ١٢ .



### النوع السادس .. الاستحسان بالمصلحة :

ويتحقق هذا النوع في كل مسألة ثبت لها حكم بمقتضى الدليل العام أو القاعدة المقررة ووجدت مصلحة مرسلتها تقتضى استثناءها من هذا الحكم الكلى واعطاءها حكما على خلافه .

ومن أمثلة هذا النوع ما يأتي :-

(١) عقد المزارعة ينتهي بموت العاقدين أو أحدهما كما في الاجارة ، وهذا هو الأصل المقرر عند الخنفيّة .

لكننا نراهم يستثنون من ذلك ، ما اذا مات صاحب الأرض والزرع لم ينضج بعد حيث حكموا ببقاء العقد في هذه الصبورة استحسانا مخالفين القياس أى الأصل العام حفظا لمصلحة العامل ودفعاً للضرر عن نفسه .

(٢) القاعدة المقررة في الضمان أن الأّمين لا يضمن الأّمانة الا بالتعدى عليها أو التقصير في حفظها ، ومقتضى هذه القاعدة ألا يضمن الصانع ، كالخياط والكواء ما يكون في يده من أمتعة الناس الا اذا وجد منه تعد أو تقصير في الحفظ .

ولكن أفتى أبو يوسف ومحمد بن الحسن بوجوب الضمان عليه ، الا اذا كان الهلاك من شيء لا يمكنه الاحتراز منه كالخريق الشامل أو النهب العام وهو استحسان على خلاف القياس روعى فيه المحافظة على أموال الناس من الضياع نظرا الى كثرة الخيانات وضعف سلطان الايمان على النفوس

## الدليل السادس

### المصلحة المرسله

---

#### تعريف المصلحة :

المصلحة فى اللغة هى الخير (١).

وأما فى الاصطلاح فهى جلب المنفعة ودفع المفسرة أى  
المفسدة (٢).

ولتوضيح ذلك نقول، أن الأحكام التى تضمنتها النصوص  
الشرعية اذا نظرنا اليها، نجد أن الشارع يهدف فيها  
الى تحقيق المصالح للناس ودفع المفساد عنهم، فلا  
يطلب منهم الا ما غلبت فيه منفعتهم، ولا يأمرهم  
بالكف الا عما غلبت فيه مضرتهم، فجلب المصالح  
ودرء المفساد أمر محسوس ملموس فى التشريعات  
الالهية الامر الذى يرشدنا الى أن التشريعات يجب أن  
تكون وفق مصالح الناس ويجب ان تتنزه عن أهوائهم ورغباتهم  
قال تعالى "وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع  
أهواءهم" (٣).

---

(١) المصباح المنير - الصاد مع اللام والحاء.

(٢) المتصفى جزء ٢ ص ١٣٩.

(٣) سورة المائدة آية ٤٩ .

### تقسيم المصالح :

المصالح التى ينبغى أن تعتبر الهدف الأول فى  
تشريع الأحكام تنقسم الى ثلاثة أقسام .

### القسم الأول :

مصالح معتبرة .. وهى التى قام الدليل الشرعى  
على اعتبارها ، وهذه المصالح تتنوع الى ثلاثة أنواع :-

- النوع الأول .. المصالح الضرورية .
- النوع الثانى .. المصالح الحاجية .
- النوع الثالث .. المصالح التحسينية .

واليك الكلام عن هذه الأنواع :

### النوع الأول :

#### المصالح الضرورية :

وهي التي يتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية

وتنحصر في :-

- ١) المحافظة على الدين .
- ٢) المحافظة على النفس .
- ٣) المحافظة على العقل .
- ٤) المحافظة على النسل .
- ٥) المحافظة على المال .

#### المحافظة على الدين :

مصلحة معتبرة لأن الدليل الشرعي دل على اعتبارها

فقد أوجب الله على المكلفين القادرين الدفاع عن الدين بغرضية الجهاد، محافظة منه على دينه الحنيف، ولتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى قال تعالى "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين" (١).

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٣.

### والمحافظة على النفس :

مصلحة معتبرة لأن الدليل الشرعي دل على اعتبارها  
فقد أوجب القصاص من القاتل لولى المقتول محافظة على النفس  
والإبقاء عليها قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم  
القصاص في القتل القتل بالحر والعبد بالعبد والأنثى  
بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف  
وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى  
بعد ذلك فله عذاب اليم" (١).

### والمحافظة على العقل :

مصلحة معتبرة لأن الدليل الشرعي دل على اعتبارها  
فقد حرم الله الخمر التي تذهب بالعقول ليكيف الناس  
عنها ويظلوا عاقلين، قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا  
إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان  
فاجتنبوه لعلكم تفلحون" (٢).

### والمحافظة على النسل :

مصلحة معتبرة لأن الدليل الشرعي دل على اعتبارها

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٠ .

فقد طلب الله تعالى من المكلفين أن يتناكحوا ليتناسلوا  
قال صلى الله عليه وسلم "تناكحوا تناسلوا تكثروا فانسى  
مباه بكم الائم يوم القيامة".

#### والمحافظة على المال :

مصلحة معتبرة لأن الدليل الشرعى دل على اعتبارها  
فقد أوجب الله تعالى حد السرقة محافظة على المال قال  
تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء بما كسبا  
نكالا من الله والله عزيز حكيم "(١).

#### النوع الثانى .. المصالح الحاجية :

وهى التى يحتاج اليها الناس فى رفع الحرج  
عنهم ودفع المشقة ومن أجل ذلك سميت حاجية  
لأنها تتعلق بحاجات الناس فرفع الحرج مصلحة معتبرة  
لأن الدليل الشرعى دل على اعتبارها، فقد شرع الله  
تعالى أحكاما ترفع عن العباد الحرج والمشقة منها  
إباحة الفطر فى رمضان للمريض والمسافر، دفعها  
للمشقة ورفعها للحرج قال تعالى " ومن كان مريضا أو على  
سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم  
العسر "(٢).

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥

وقصر الصلاة الرباعية في السفر، وأيضا في مجال العقوبات. • درء الحدود بالشبهات وتقرير الدية في حالة العفو عن الجاني في جريمة القتل العمد وقد أشار الله تعالى الى هذا الحكم بخصوصه ، والى الحكمة التشريعية من تقريره حيث قال سبحانه فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة" (١) ، كما بين سبحانه وتعالى، الأساس العام في تشريع الأحكام الخاصة بقضاء المصالح الحاجية تيسيرا على الناس وذلك في قوله تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" (٢) ، وقوله تعالى "يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا" (٣) .

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٣) سورة النساء آية ٢٨ .

### النوع الثالث .. المصالح التحسينية :

وهي التي لم يقصد بها المحافظة على الحياة الدنيوية ولا رفع الحرج، وإنما يقصد بها المصالح الكمالية، التي من شأنها زيادة الرفاهية بين أفراد المجتمع في أطوار ما أباحه الله لعباده، فهي من الأمور التي تقتضيها المروءة والآداب وسير الأمور على أقوم منهاج<sup>(١)</sup>، والامل في هــ هذه الأحكام قول الله تعالى " قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة " (٢) .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " (٣)، ومن الأحكام التي شرعها الله تعالى لتحقيق هذه المصالح آداب المأكل والمشرب وحسن المظهر عند دخول المسجد وهي الأحكام المشار إليها في قوله تعالى " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (٤) .

### القسم الثاني :-

مصالح ملغاة .. وهي التي قام الدليل على الغائها كزيادة التعبد فهذا وصف له شاهد من الشرع بالالغاء وهــ

(١) الموافقات جزء ٢ ص ١٠، ١١ .

(٢) سورة الأعراف آية ٣٢ .

(٣) الجامع الصغير جزء ١ ص ١٠٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ٣١ .



قوله صلى الله عليه وسلم " لا رهبانية فى الاسلام " .

ومن ذلك أيضا انتحار المريض الميئوس من شفاؤه  
أو انتحار من ضاقت به سبل المعيشة فهذا وصف قسام  
الدليل الشرعى على الغائه وعدم اعتباره قال تعالى  
" ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق " (١) .

ومن ذلك أيضا مصلحة الانثى فى مساوتها لآخيها  
فى الميراث فقد ألغاهما الشارع بدليل قوله تعالى "يوميكم  
الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين" (٢) ، ومن ذلك أيضا  
مصلحة المرابى فى زيادة ماله عن طريق الربا ، فقد ألغاهما  
الشارع بما نص عليه من حرمة الربا قال تعالى "وأحل الله  
البيع وحرم الربا" (٣) ، فلا يملح الربا طريقا لاستثمار المال  
أو زيادته وهذا النوع من المصالح ، قد اتفق الفقهاء  
قاطبة على أنه لايجوز اقامة الاحكام عليه ولهذا أنكر  
العلماء قديما تلك الفتوى التى أصدرها أحد فقهاء  
الاندلس بوجوب التكفير بالصوم شهرين متتابعين للملك السدى  
أفطر عامدا فى رمضان ، وقد تقدم قياسها .

---

(١) سورة الاسراء آية ٣٣ .

(٢) سورة النساء آية ١١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

### القسم الثالث :

مصالح مرسله .. وهى التى لم يقم دليل من الشرع على اعتبارها أو الغائها، وسميت هذه، المصالح المرسله لأنها مطلقة عن دليل اعتبارها أو الغائها، فهى أذن تكون فى الوقائع المسكوت عنها وليس لها نظير منصوص على حكمه حتى نقيسها عليه، وفيها وصف مناسب لتشريع حكم معين من شأنه أن يحقق منفعة أو يدفع مفسدة .

مثل المصلحة التى اقتضت جمع القرآن الكريم فى مجموعة واحدة .

فقد مات فى حروب الردة كثير من الصحابة الحافظون للقرآن الكريم الواعون لأحكامه فخاف المسلمون حينئذ من ضياع القرآن الكريم فقاموا على اثر ذلك بجمع ما تفرق منه فى مجموعة واحدة .

فجمع القرآن الكريم حكم اتفق عليه المسلمون دعوا اليه موت الصحابة ، فموت الصحابة وصف لم يقم دليل من الشرع على اعتباره أو الغائه .

ومثل المصلحة التى اقتضت قتل الجماعة بالواحد فإنه لم يرد دليل خاص باعتباره ولا دليل بالغائه ، فلولم يقتل الجماعة بالواحد عند اشتراكهم فى قتله لآدى ذلك الى اهدار الدماء .

ومثل ذلك أيضا ماروى عن الحنفية من الحجر على  
المفتى الماجن والطبيب الجاهل وماروى عن المالكية  
من اباحة حبس المتهم وتعزيره للتوصل الى اقراره .

ومن ذلك قضاء الصحابة رضوان الله عليهم بتضمين  
الصناع ، فاذا هلك عند الصانع ثوب ولم يقم البينة على  
أنه تلف بغير سبب منه يقضى على الصانع بالضممان  
عملا بالمصلحة ، فالناس محتاجون الى التعامل مع  
الصناع ، وهم يغيبون الاثمة عن أعين أصحابها وليس  
من شأنهم الاحتياط فى حفظها فمن المصلحة تضمينهم لئلا  
تضيع أموال الناس وفى هذا يقول على كرم الله وجهه  
"لا يملح الناس الا ذاك" ومن ذلك حق ولى الامر فى فسخ  
ضريبة على الأغنياء اذا اقتضت مصلحة الدولة ذلك .

### حجیة المصالح المرسله

لاخلاف بین العلماء فی أن العبادات لا یجرى فیها العمل بالمصالح المرسله، لأن أمور العبادة سبیلها التوقف فلامجال فیها للاجتهاد والرأى، والزیاده علیها ابتداء فی الدین، والابتداء مذموم فكل بدعه ضلاله وكل ضلاله وصاحبها فی النار.

أما فی باب المعاملات، فقد اختلف العلماء فی حجيتها وجعلها دلیلا من أدلة الأحكام على قولین :-

#### القول الأول :

وهو لجمهور العلماء، أن المصالح المرسله، حجیة شرعیة ومصدرا من مصادر التشريع وأشهر من عرف عنیه هذا الاتجاه الامام مالك ثم أحمد بن حنبل.

#### القول الثانى :

وهو قول الظاهرية وبعض الشافعية وهؤلاء قد ذهبوا الى أن المصالح المرسله لیست حجة شرعیة ولا یصح أن یبنى علیها حکم من الأحكام الشرعیة.

الأدلة :-

استدل الجمهور على ما ذهبوا اليه بما يأتى :-

أولا :  
— أن مصالح الناس وقضاياهم متجددة فلولم تشرع الاحكام  
الا على أساس اعتبار الشارع لتلك المصالح لعطلت  
كثير من مصالح الناس فى متخلف الأزمنة والامكنة وهذا  
لايتفق والمقصود الاول من التشريع وهو جلب المنافع  
للناس ودفع الضرر عنهم ، ولاصبحت الشريعة بالجمود  
والخمول.

ثانيا :  
— من يتتبع احكام الصحابة بعد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يظهر له أنهم كانوا يبنون  
الكثير من الاحكام على المصالح المرسله من غير انكار  
على أحد منهم فى ذلك فكان اجماعا منهم على العمل  
بالمصالح المرسله والاعتداد بها فى تشريع الاحكام .

من ذلك ...

أن عمر بن الخطاب أبقى الاراضى المفتوحة فى  
أيدي أهلها ولم يوزعها على الغانمين، ووضع الخراج  
على أهلها ليكون موردا للمسلمين وينتفع به أول  
المسلمين وآخرهم وقد وافقه عليه سائر الصحابة  
رضوان الله عليهم أجمعين بعد أن بين لهم ما يترتب

على ذلك من المصلحة للمسلمين.

ومن ذلك، أن أبا بكر استخلف عمر بن الخطاب عندما أحس بقرب وفاته وهو عمل مبنى على المصلحة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يستخلف أحدا بعده ولم يرد عنه شيء في ذلك، والمصلحة التي لاحظها أبو بكر في ذلك هي حفظ كلمة المسلمين من التفرق واختلافهم في اختيار الخليفة .

### ثالثا :

المصالح التي بنيت عليها الأحكام مصالح معقولة والله سبحانه وتعالى أوجب علينا ما تدرك عقولنا نفعه وحرم علينا ما تدرك عقولنا قبحه فإذا حدثت حادثة لاحكم للشارع فيها وبنى المجتهد حكمه فيها على ما أدركه عقله من نفع أو ضرر كان حكمه على أساس معتبر من الشارع .

### أدلة القول الثاني :

استدل الظاهرية وبعض الشافعية على ما ذهبوا

اليه بما يأتي :-

أولا :

قال الله تعالى "أيحسب الإنسان أن يترك سدى" (١)  
لم يترك الشارع الحكيم الناس سدى فلم يهتم  
بمصلحة من المصالح من غير إرشاد إلى التشريع  
لها، فلا مصلحة إلا ولها شاهد من الشرع بالاعتبار  
فالمصلحة الخالية من اعتبار الشارع مصلحة  
وهي لا يصح بناء التشريع عليها.

ثانيا :

أن الاعتداد بالمصالح المرسل في تشريع  
الأحكام طريق لذوى الآهواء ومن ليس أهلا  
للاجتهاد ينفذون منه إلى التصرف في أحكام  
الشرعية وبنائها على ما يوافق أهواءهم  
ومصالحهم الخاصة وفي هذا إهدار للشرعية  
وخرق عن قيودها وهو لا يجوز.

---

(١) سورة القيامة آية ٣٦.

### الرأى الراجع :

وبعد هذا العرض يتبين بجلاء واضح أن القول بحجية المصالح المرسلّة هو القول الراجع الذى تشهد له الأدلة والذى جرى عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة الاجتهاد فى العصور المختلفة، وأن انكار هذا الأصل مخالف للأدلة القائمة على حجّيته، وفيه فتح باب للطعن على الشريعة ورميها بالجمود وعدم مسايرتها لتطورات الحياة.

ثم كيف يسوغ انكار هذا الأصل وهو من أهم الأصول الشرعية والذى يمكن أن يأتى بثمر طيب اذا تناوله الراسخ فى علوم الشريعة البصير بتطبيق أصولها.

فعن طريق هذا الأصل يمكن لولاة الامم فى الأمة الخيرين بروح الشريعة ومبادئها العامة وقواعدها الأساسية أن يشرعوا لها الأحكام والقوانين التى تحقق مصلحتها وتلبى حاجاتها العارضة ومطالبها المتجددة اذا لم يجدوا لها دليلا خاصا من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس وذلك كاعطاء ولى الامر الحق فى فرض ضريبة على الأغنياء اذا اقتضت مصلحة الدولة ذلك.



### شروط العمل بالمصلحة المرسلية

خاف الذين يعتبرون المصلحة المرسلية مصدرا من مصادر التشريع أن يستغلها الناس فيشرعون حسب ما يريدون مدعين أن تشريعهم مبني على المصلحة المرسلية فاشتراط المعتبرون للمصلحة المرسلية شروطا اذا فقد واحد منها لم يعملوا بها، واليك هذه الشروط .

(١) أن تكون المصلحة من المصالح التي لم يقيم دليل شرعي يدل على الغائها، أما اذا قام دليل شرعي يدل على الالغاء لم يصح العمل بها، وعلى هذا لا يصح اعتبار المصلحة التي تقتضي جواز الاستسلام للعدو وعدم محاربة المعتدي.

ولا المصلحة التي تقتضي جواز مساواة البنات والابن في الميراث.

(٢) أن تكون المصلحة من المصالح المحققة أما إذا كانت من المصالح المتوهمة فلا يجوز العمل بها ومعنى هذا أن يتحقق من أن تشريع الحكم فى الواقعة يجلب نفعا أو يدفع ضررا أما مجرد توهم أن التشريع يجلب نفعا من غير موازنة بين ما يجلبه من ضرر أو نفع فهذا يعتبر بناء على مصلحة متوهمة ومثاله ذلك المصلحة التى تتوهم فى سلب الزوج حق تطليق زوجته وجعل الطلاق بيد القاضى فى جميع الحالات .

فقد يظن البعض أن فى هذا الأمر مصلحة للمرأة والأسرة والمجتمع ، وهذا مجرد توهم عند بعض الناس

والحق أنه مفسدة للمرأة وللأسرة وللمجتمع ولهذا فقد نصت الشريعة على أن الطلاق رخصة للرجل وحده فقط دون سواه وحيث وجد النص فلا مقال لأحد بعد الله ورسوله واذن فإشارة هذه المسألة بخصوص المصلحة غير وارد على الإطلاق .

لوجود النص، ومع ذلك فادعاء المصلحة  
باطل بل هو مبین المفسدة ولاعبرة بتوهم  
البعس<sup>(١)</sup>.

(٣) أن تكون المصلحة من المصالح العامة أما  
إذا كانت خاصة بشخص معين فلا يعمل  
بها، وتعتبر المصلحة عامة إذا كان بناء  
الحكم عليها يحقق منفعة لأكبر عدد من  
الناس أو يدفع ضرراً عنهم، وتعتبر المصلحة  
خاصة إذا كان بناء الحكم عليها يحقق  
منفعة لفرد أو أفراد قليلين وعلى هذا  
لا يشرع الحكم لأنه يحقق مصلحة خاصة  
بأمير أو عظيم أو بعض أفراد من الأمة  
بصرف النظر عن جمهور الناس ومعظمهم.

(٤) أن تكون المصلحة معقولة في ذاتها بحيث  
لوعرضت على أهل العقول السليمة تلقوها  
بالقبول.

---

(١) أصول الأحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص ١٩٣ هامش

### الفرق بين المصالح المرسلة والقياس

من يدقق النظر فى المصالح المرسلة والقياس يجد أنهما  
يتفقان فى أمرين :  

---

أحدهما :  
\_\_\_\_\_ أن العمل بهما إنما يكون فى الوقائع التى لا يوجد  
لها حكم خاص فى الكتاب أو السنة أو الاجماع .

ثانيهما :  
\_\_\_\_\_ أن الحكم الثابت بهما مبنى على رعاية المصلحة التى  
يغلب على الظن أنها تصلح أن تكون مناطا وعلة لتشريع الحكم .  
وانهما يختلفان فى أمرين أيضا :  

---

أحدهما . . أن الوقائع التى يحكم فيها بالقياس لها نظير  
فى الكتاب أو السنة أو الاجماع يمكن قياسها عليه بواسطة المصلحة  
التى لا تجلها شرع حكم فى المنصوص أو المجمع عليه .

أما الوقائع التى يحكم فيها بالمصالح المرسلة فليس  
لها نظير تقاس عليه ، بل يثبت الحكم فيها ابتداء بناء على ما يكون  
فيها من المعنى المناسب الذى يترتب على تشريع الحكم وبنائه عليه  
تحقيق مصلحة للناس أو دفع مفسدة عنهم .

ثانيها . . أن المصلحة التى بنى عليها الحكم فى القياس  
قام الدليل المعين على اعتبارها ، أما المصلحة التى بنى الحكم  
عليها فى المصالح المرسلة فلم يقم الدليل على اعتبارها أو الغائها  
بل سكت الشارع عنها (١) .

---

(١) أصول الفقه الاسلامى للمرحوم/ذكى الدين شعبان ص ١٧٣، ١٧٤ .

## سد الذرائع

### الذرائع :

الذرائع جمع ذريعة وهي لغة : كل مايتخذ وسيلة ويكون طريقا الي شيء غيره وسدها معناه : رفعها وحسم مادتها ، وذلك بمنع هذه الوسائل ودفعها وفي الاصطلاح الشرعي : تطلق علي معنيين عام وخاص .

### المعني العام :

يراد بالذريعة بالمعني العام : كل مايتخذ وسيلة وطريقا الي شيء آخر حلالا كان او حراما وهي بهذا المعني قد تسد اذا كانت طريقا الي مفسدة وقد تفتح اذا كانت طريقا الي مصلحة .

### ذلك لان موارد الاحكام قسمان :

- مقاصد وهي الامور المكونة للمصالح في انفسها ، اي التي هي مصالح او مفسد في ذاتها .

- وسائل وهي الطرق المفضية الي المقاصد .

وحكم الوسائل كحكم ما آفقت اليه من المقاصد ، فوسيلة الواجب واجبة ، كما أن وسيلة المحرم محرمة ، فالجمعة فرض والسعي اليها فرض ، والفاحشة حرام والنظر الي عورة الاجنبية او الخلوة بها حرام ، لانه يؤدي اليها ، وعلي ذلك : فاذا حرم الله تعالى شيئا وله طرق ووسائل تفضي اليه ، فانه يحرمها ويمنع منها

تحقيقا لتحريمه وتشبثا له ومنعا أن يقرب حماه ، ولو أباح  
الوسائل والذرائع المفضية اليه ، لكان ذلك نقضا للتحريم ،  
واغراء للنفوس به ، وحكمته تعالي وعلمه يأبي ذلك كل الباء .

ان الطبيب عند ما يريد حسم الداء يمنع المريض من الطرق  
والذرائع الموصلة اليه تحقيقا لمصلحة شفاؤه والا فسد عليه  
علاجه فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلي درجات  
الحكمة والمصلحة والكمال .

#### المعني الخاص للذريعة :

الذريعة بالمعني الخاص : هي كل وسيلة مباحة قصد التوصل  
بها الي المفسدة ، او لم يقصد بها الي المفسدة لكنها مفضية  
اليها غالبا ومفسدتها ارجح من مصلحتها وهذا المعني الخاص  
للذريعة هو المراد لدى الاصوليين والفقهاء .  
مواقف الائمة الاربعة من العمل بسد الذرائع :

المشهور أن المالكية والحنابلة هم الذين يقولون بسد  
الذرائع ، بينما يخالف في الاحتجاج به من عداهم ، مع ان من  
ستتبع تفريعات المذاهب يجدها لاتخلو من العمل بسد الذرائع ، غير  
انها تختلف قلة وكثرة . فالامام مالك هو الذي توسع فيه حتي عم  
اكثر ابواب الفقه عنده ، وتلاه في ذلك الامام احمد ، والذي  
تذكره كتب المالكية في الاصول : أن اصل الذرائع متفق عليه  
وانما الخلاف في التسمية ، ومجال التطبيق في الجزئيات .

يؤكد القرافي المالكي ذلك فيقول : ان الذرائع علي ثلاثة اقسام : قسم اجمعت الامة علي سده وحسمه كحفر الابار في طـسـرق المسلمين ، فانه وسيلة الي اهلاكهم فيها ، وكذلك القاء السم في اطعمتهم وسب الاصنام عند من يعلم من حاله انه يسب الله تعالى عند سبها ، وبيع السلاح وقت الفتنة وبيع العنب لمن يعصره خمرا وكذلك حفر الرجل بئرا في مدخل داره وهو يعلم أن شخصا يزوره في ظلام الليل ، فهذا الفعل وان كان في ذاته مباحا لكنه يفضي قطعاً أو ظناً قريبا الي المفسدة .

والظن في الاحكام العملية يجرى مجرى العلم، فضلا عن أن اجازة هذا القسم من الذرائع نوع من التعاون علي الاثم والعدوان وذلك لايـجـوز .

وقسم اجمعت الامة علي عدم منعه ، وانه ذريعة لاتسد ووسيلة لاتحسم كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر فانه لم يقل بـمـه احد لان في زراعة العنب نفعا كثيرا فلا يترك ذلك باحتمال اتخاذ الخمر منه .

وكالمنع من المجاوزة في البيوت خشية الزنا ، وهكذا الوسائل التي تفضي الي المفسدة نادرا ، لان العبرة بما فـسـي العمل من المصلحة الراجحة .

وقسم اختلف فيه العلماء ، هل يسد ام لا ، وهو الوسائل التي تتردد بين ان تكون ذريعة الي مفسدة وبين الا تكون . فذهب مالك واحمد الي سده ومنعه ، وذهب الشافعية والحنفية الي جوازه .

ومن ذلك بيع الاجال والبيع الربوية ، فاذا باع شخص سلعة لآخر بمائة مؤجلة الي اجل معين ، ثم اشتراها البائع بتسعين حالة ودفعها اليه فان هذا البيع لا يكون صحيحا شرعا ، بل هو بيع ممنوع عند الامام مالك سدا لذريعة الربا ، لان البائع توصل بهذا البيع الي اعطاء المشتري تسعين نقدا بمائة مؤجلة وذهب الشافعية الي صحة كل من العقدين لان كلا منهما قصد به ما ترتب عليه ، ومادام المشتري قد قبض السلعة فقد صارت ملكا له ، يتصرف فيها كيف شاء ولمن شاء ، وحال المسلم يحمل علي الصلاح .

وذهب ابو حنيفة الي القول بصحة العقد الاول دون الثاني لانه الذي يحقق الربا فيقتصر الفساد عليه . ( ١ )

هذا هو موقف الائمة الاربعة من العمل بسد الذرائع ، كما عرضه القرافي ومنه يتبين ان الائمة الاربعة يأخذون بمبدأ سد الذرائع في استنباطهم الاحكام وان الخلاف بينهم في التسمية لا في المسمى .

غير ان الذي يظهر من كلام الشافعي نفسه ، انه يرد القول

---

( ١ ) ينبغي كما يقول الساطبي ، ان يعبد قول الشافعي بما اذا لم يظهر قصد البائع الي اتخاذه وسيلة للربا ، ذلك لانه لو ظهر قصدهما بالدليل ، فلا خلاف في ان البيع ممنوع ، اذ من غير المتصور ان يقول امام الشافعي بجواز التحايل علي ارتكاب المحرم . .





الاسلام ، ولم يجعل له ان يقضي عليهم في الدسيا بخلاف  
ما أظهروا ، بل جعل حكمه عليهم ، عز وجل - علي سرائرهم وحكم  
نبيه علي علانيتهم ، وبذلك مضت احكام رسول اللد صلي الله عليه  
وسلم فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق ، واعلمهم  
ان جميع احكامه علي ما يظهرون وان الله يدين بالسرائر فمن حكم  
علي الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا علي ان ما أظهروا يحتمل غير  
ما أظهروا بدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل  
والسنة .

ثانيا - لا يفسد العقد الا ما قارنه :

هذا هو الاصل الثاني الذي يستدل به السافعي علي رده لسد  
الذرائع اذ يقول : انه يدل علي انه لا يفسد عقد ابدا الا بالعقد  
نفسه ، ولا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب ، وكذلك كل  
شيء نفسه الا بعقده ، ولا تنفس البيوع بأن يقال : هذه ذريعة  
وهذه نية سوء ، ولو جاز أن تبطل البيوع بأن يقال متي خـساف  
ان يكون ذريعة الي الذي لا يحل - كان أن يكون اليقين من البيوع  
بعقد ما لا يحل أولي ان يرد به من الظن .

وضرب لهذا امثلة :

١- ألا ترى ان رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه ان يقتل به ، كان  
الشراء خلاا وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها  
البيع ؟ قال : كذلك لو باع البائع سيفا من رجل يراه انه  
يقتل به رجلا كان هذا .

٢- ألا ترى لو ان رجلا شريفا نكح دينه اعجمية ، او شريفة نكحت

دينا اعجميا فتصادقا علي ان لم ينو واحد منهما ان يشبثا  
علي النكاح اكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية ؟ لان  
ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج مسكها وان شاء طلقها .  
ثم يقول الشافعي : فاذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم  
الاسلام علي أن العقود انما تثبت بالظاهر عندها ، لا يفسدها نية  
المتعاقدين ، كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولي  
الا تفسد بتوهم غير عاقدتها ، سيما اذا كان توهما ضعيفا .  
ثم يعمم الشافعي نظره هذا علي سائر العقود فيقول : وليس  
يفسد البيع أبدا ولا النكاح ولا شيء أبدا ، الا بالعقد ، فسادا  
عقد عقدا صحيحا لم يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه ، كما اذا عقد  
عقدا فاسدا ، لم يملحه شيء تقدمه ولا تأخر عنه الا بتجديد عقد  
صحيح .

هذا هو رأى الشافعي في القول بسد الذرائع ، رد له وانكار  
لحجيته ، لقيامه في اغلب صوره علي الظن والتوهم والتخمين  
وعلي ذلك فان مانسب اليه من القول به بناء علي ما وجد في فقهه  
مما يشير بذلك ، يكون من باب تحريم الوسائل التي تستلزم  
المتوسل اليه لامن باب سد الذرائع ، كما حققه اكثر من واحد  
من فقهاء الشافعية ، وقالوا ان كلام الشافعي في نفس الذرائع  
لقيامها علي اساس يقرب من اليقين لافي سدها واصل الخلاف واقع

في سدها لافي ذاتها ( ١ ) .

وقد اجاب فقهاء الشافعية علي دعوى الاجماع التي ذكرها القرافي في الاعتبار والالغاء بأنها ليست من مسمي الذرائع في شيء .

هذا ويعتبر العلماء ان الشافعي رحمه الله قد سلك في عدم اخذ الناس بالتهم وافساد تصرفاتهم بالظن مسلکا سليما وصحيحا يتفق مع مادلت عليه نصوص الشريعة السمحة من اخذ المكلفين بظواهرهم وترك سرائرهم الي الله تعالى وذلك كي تستقر للناس احوالهم ويطمئنوا الي تصرفاتهم طالما أنها لاتتصادم الشريعة في ظاهرها .

ادلة القائلين بسد الذرائع :

استدل القائلون بسد الذرائع بشواهد كثيرة من الكتاب والسنة وأثار الصحابة ومن ذلك :

---

( ١ ) وقد خرج اصحاب النافعي قوله في باب احباء الموات من الام ، عند السهي عن منع الماء ليمنع به الكلاء ان ماكان ذريعة الي منع ماأحل الله لم يحل وكذا ماكان ذريعة الي اخلال ما حرم الله ، علي ان النافعي اراد بهذا القول تحريم الوسائل لاسد الذرائع ، والوسائل تستلزم المتوصل اليه ، ومنع الماء يستلزم منع الكلاء الذي هو حرام . ومن ثم كان من حبس شخصا ومنعه من الطعام والشراب قاتلا له ، وما هذا من باب سد الذرائع في شيء .

### ١- الكتاب :

أ- قوله تعالى : " ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير عام " (١) نهى الله تعالى المؤمنين ان يسبوا الهة المشركين ، مع كون السب غيظا لهم وحمية لله واهانة لاصنامهم ، لكونه ذريعة الي ان يسبوا الله تعالى وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى ارجح من مصلحة سب آلهتهم ، وهذا دليل علي المنع من الجائر لئلا يكون سببا في فعل مالايجوز .

ب- قوله تعالى : " ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن " (٢) .

نهى الله تعالى في هذه الآية النساء ان يفريعن الارض بأرجلهن في مشيتهن ليعلم صوت زينتهن لان هذا ذريعة الي تطلع الرجال اليهن فتتحرك فيهم الشهوة لان اسماع الزينة أشد تحريكا للشهوة من ابداءها ، وعلي ذلك يقاس عليه كل فعل يثير الفتنة كالتزين الفاخر ، والتعطر عند الخروج .

### ٢- من السنة :

أ- قوله صلى الله عليه وسلم : ان من اكبر الكبائر أن يعلى الرجل والديه ، قالوا يارسول الله : كيف يلعن الرجل والديه قال : يسب الرجل ابا الرجل فيسب اياه ويسب امة " ، فقد جعل الرسول سب الرجل ابا غيره وامه سبا لوالديه ، لان الله وسيلة اليه .

---

( ١ ) الانعام : ١٠٨ .

( ٢ ) النور : ٣١ .

بد انه عليه الصلاة والسلام كان يكف عن قتل المنافقين ، مع كونه  
مصلحة ، لئلا يكون ذريعة الي تنفير الناس عنه ، وقولهم :  
ان محمدا يقتل اصحابه فان هذا القول يوجب النفور عن الاسلام  
ممن دخل فيه ومن لم يدخل فيه ، ومفسدة التنفير اكبر ممن  
مفسدة ترك قتلهم ، ومصلحة التأليف اعظم من مصلحة القتل .  
ج - انه عليه الصلاة والسلام منع المقرض من قبول الهدية ممن  
المدين الا ان يحسبها من دينه ، لئلا يتخذ ذلك ذريعة الي  
تأخير الدين لاجل الهدية فيكون ربا فانه يعود اليه ماله  
وقد اكتسب الفضل الذي آل اليه بالاهداء فيكون قد استفاد  
بسبب القرض وهو الربا .  
٣- من فتاوى الصحابة :

ورث الصحابة المطلقة باثنا في مرض الموت حيث يقتهم المطلق  
بقصد حرمانها من الميراث وان لم يقصد الحرمان ، لان الطلاق  
ذريعة اليه .

اتفق الصحابة علي قتل الجماعة بالواحد ، وان كان اصل  
القصاص يمنع من ذلك لان معني القصاص المساواة وانما كان ذلك  
لئلا يكون عدم القصاص منهم ذريعة الي التعاون علي سفك الدماء .  
امثلة تطبيقية علي العمل بسد الذرائع :

فيما يلي بعض امثلة في المذاهب المختلفة لقاعدة سد  
الذرائع وحكمها افعال مأذون فيها منعت لانها ذريعة الي مفسدة  
راجحة .

## ١- الفقه المالكى :

أ- بيع الحيوان بالحيوان : لايجوز في المذهب المالكى بيع الحيوان بالحيوان نسيئة اى الي اجل - فيما اتفقت منافعہ وتشابه مع التفاضل ويجوز فيما عدا ذلك ( ١ ) . سدا للذريعة وذلك انه طالما اتفقت المنافع والاعراض فلا فائدة من بيعه متفاضلا السى اجل الا أن يكون من باب سلف يجر نفعاً وهو محرم فكذلك ما يـودى اليه .

ب- نكاح المريض مرض الموت : ذهب مالك في المشهور عنه الى أن نكاح المريض مرض الموت غير صحيح ( ٢ ) سدا للذريعة ، اذ هو متهم بقصد اضرار الورثة باذخال وارث جديد زائد فيمنع منه ، حتي لايتخذ ذريعة للتشفي من الورثة وادخال الضرر عليهم ( ٣ ) .

ج- شهادة الاصول والفرع : لاتقبل شهادة الاب لولده والابن لابه والام لابنها وابنها لها ، سدا للذريعة ، وذلك ان الاب متهم في الشهادة لولده بالمحاباة والميل له مما قد يحمله على

---

( ١ ) وذهب الشافعي الي جواز ذلك مطلقا في الرواية المحببة عنه .  
( ٢ ) خلافا للجمهور من ان النكاح صحيح ، وغايته انه مهر المثل لانه من حوائجه الاصلية .

( ٣ ) يرى بعض المالكية ان منع نكاح المريض من باب المصالح المرسله ، فهم يقولون: ان رد جواز النكاح باذخال وارث قياس مطلقى، ومن ثم ينظر السى شواهد الحال، فان دلت الدلائل علي انه قصد بالنكاح خبرا ولم يقصد الاضرار لايمنع منه ، وان دلت الدلائل علي انه قصد بنكاحه الاضرار بورثته منع منه .

الشهادة بغير حق ، وما يقال في الاب لولده ، يقال في الولد لابيه  
والاب يتناول الاصل وان علا والولد يتناول الفرع وان نزل ، وكذلك  
شهادة الزوجين احدهما للآخر .

د- قضاء القاضي بعلمه : ليس للقاضي علي ماذهب اليه الامام  
مالك أن يقضي علي احد بما يعلمه من الامر مطلقا وانه لا يقضي  
الا بالدليل او الاقرار ( ١ ) ، سدا للذرائع فان القاضي اذا قضي  
بعلمه لحقته تهمة المحاباة فضلا عن ان القضاء بعلمه وسيلة  
لجور علي احد الخصمين فيمنع من ذلك سدا لذريعة التهمة  
والجور ، وكذلك ليس للقاضي عندهم ان يقضي لغيره ممن يتهم  
فيه كأبويه وولده وزوجته ممن لاتجوز شهادته لهم ، سدا لذريعة  
التهمة والجور .

## ٢- الفقه الحنبلي :

أ - منع العقود المؤدية للربا ، ومن ذلك ان من باع سلعة  
بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة فلا يجوز ، لان ذلك يتخذ  
وسيلة الي الربا ، الا ان وقع ذلك اتفاقا من غير قصد فانسه  
يجوز .

---

١١١ خلافا لحمهور العلماء الذين يقولون الي انه يقضي بعلمه في غير حدود الله  
تعالى وحدود الله تعالى هي ماعدا حد القذف والقصاص، وعلي هذا فيقضي  
بعلمه في المال وحدود الزنا والسرقة والشري علي خلاف بين الفقهاء في بعض  
التفاصيل .



بد منع العقود التي تؤدي الي الحيل : من تطبيقات الحنابلة  
لاصل سد الذرائع - تحريمهم للحيل حيث انها تناقض سد الذرائع  
فان الشارع ، فان الشارع يسد الطريق الي المفسد بكل ممكن ،  
والمحتال يفتح الطريق اليها بكل حيلة ، ولذلك منعوا كل فعل  
قصد به صاحبه امرا محظورا ، او كان ظاهره انه قصد ذلك .

مثال ذلك : عدم قطع الثمرة المشتراه حتي يبدو صلاحها ، من  
اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط قطعها ، كان البيع جائزا فان  
تركها علي الشجر حتي بدا صلاحها ، بطل البيع علي الاصح ، لانسه  
يتهم انه قصد بشرط القطع في الحال التحيل - بالتواني والتساهل  
علي الابقاء حتي يبدو صلاح الثمر ، فيكون قد توصل الي تجويز  
شراء الثمر قبل بدو الصلاح مع شرط الترك وهذا باطل .

ج - منع الانسان الطعام والشرب حتي يموت : اذا احتساج  
الانسان لطعام غيره وهو مستغن عنه فمنعه منه حتي مات جوعا ، فانه  
يقضي علي المانع بالدية ، لان منعه كان وسيلة موته ، وذلك سدا  
لذريعة الشر والفساد وللبث روح التعاون بين الناس .

### ٣- الفقه الحنفي :

من تطبيقات العمل بسد الذرائع عند الحنفية :  
أ- الحداد علي البائن والمتوفي عنها زوجها ، بأن تتترك  
الطيب والزينة الا من عذر ، لان هذه الاشياء فضلا عن كونها مطلوبة  
اظهارا للتأسف ، فانها دواعي الرغبة فيها ، لان المرأة متسي  
تزينت وتطيبت ، زادت رغبة الرجل فيها ، وهي ممنوعة من النكاح  
مادامت في العدة ، فتجتنبها حتي لاتصير ذريعة ووسيلة الي الوقوع

في المحرم وهو النكاح في العدة .

ب - اقرار المريض : اذا اقر شخص بدين وهو في مرض الموت ، فانه يتهم انه قصد بهذا الاقرار ابطال حق الغير ولذلك لا يكون هذا الاقرار ملزما كما لو كان في حال الصحة ، غاية الامر ان الشارع لما كان قد أعطي المالك حق التصرف في ثلث ماله يضمنه حيث احب وشاء ، فان هذا الاقرار يختلف باختلاف ما اذا كانت التركة مدينة أو انها ليست كذلك .

فاذا كانت التركة مدينة والدين مقدم علي الوصية ، واقر بدين في مرضه وعليه دين في الصحة ، قدم دين الصحة ومالزمه في المرض بأسباب معلومة ، وذلك لانه يتهم انه قصد باقـرارـه مضايقة الدائنين .

وان اقر لغير وارث ثم اصبح وارثا بطل اقراره بسبب تهمة الايثار ولانه لاوصية لوارث عندهم .

وان اقر لمن طلقها ثلاثا في الصحة بدين أو أوصى لها بشيء فان كان ما أقر به أو أوصى به اقل من ميراثها لو كانت الزوجية قائمة اخذته ، وان كان اكثر . اخذت منه قدر ميراثها ورد الباقي الي الورثة . وذلك لتهمة انه تواضع معها علي الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطيها زيادة عن ميراثها .

## حقيقة سد الذرائع

بالنظر والتأمل فيما عرضه من تعريف لسد الذرائع والتطبيقات التي أوردناها يمكننا القول بأن حقيقة سد الذرائع أقرب منه أن يكون قاعدة من القواعد الفقهية العامة ، من أن يكون دليلا من أدلة الاحكام .

ذلك ، لانه في غالب صورته وتطبيقاته عبارة عن منع من امر مباح في موضع من المواضع لكونه وسيلة موصلة الي مفسدة ، وهو بذلك لا يخرج عن كونه عملا بنوع من المصلحة التي هي جلب المنافع ودفع المضار، فهو اذن طريق من طرق الاستدلال بالنصوص في ضوء المصلحة التي جاءت النصوص لحمايتها أو الحفاظ عليها، وليس امرا مستقلا فكان أشبه بالقواعد الفقهية التي تطبق حكمها علي جزئياتها ، فاذا قلنا هذا الشيء يمنع سدا لذريعة الفساد كان مساويا لقولنا هذا ممنوع دفعا لما يترتب عليه من المفسدة .

وهذا المعني لا يعني التقليل من أهمية سد الذرائع أو التهوين من شأنه ، فهو قاعدة فقهية كبيرة وأصل عظيم في باب التشريع ، يستطيع من خلاله الحاكم المسلم ان يمنع بعض المباحات التي اتخذها الناس وسائل الي المفساد والاضرار والاثراء بطرق غير مشروعة علي حساب المجتمع ، يسد عليهم ابوابها ، ويعتبر عمله عملا اسلاميا مستندا الي أصل من اصول الشريعة .

## العرف

### العرف في اللغة :

استعمل بمعنى الشيء المألوف المستحسن الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول ، وفي اصطلاح الاصوليين: ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول ، ويحصل استقرار الامر في النفوس وقبول الطباع له ، بالاستعمال الشائع المتكرر الصادر عن الميل والرغبة ، قولا كان ما استقر في النفوس أو فعلا .  
الفرق بين العرف والعادة والاجتماع :

كثير من الاصوليين يستعملون العادة والعرف بمعنى واحد ، لان مؤداهما واحد ومن ثم عرفوها بما عرفوا به العرف ، حتي قال بعضهم ان العرف والعادة في اصطلاح الفقهاء لفظان مترادفان معناه واحد ، لان العادة مأخوذة من المعاودة فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى ، صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول متلقاه بالقبول ، ومتي اعتادت الجماعة امرا صار عرفا لها ، فالعادة تصدق كما يصدق العرف علي ما يعتاده جمهور الناس من قول أو فعل .

ويفرق بعض الاصوليين بين العرف والعادة ، ويذهب الي ان العادة أعم من العرف وان العرف جزء منها ، فالعادة مأخوذة من المعاودة بمعنى التكرار ، وهذا التكرار كما يكون من الجماعة يكون من الفرد ، فاذا فعل شخص فعلا من الافعال وتكرر منه حتي

اصبح اتيانه سهلا عليه وشق عليه تركه ، سمي ذلك عادة له ، واذا فعل ذلك الشيء جماعة من الناس وتعودوه كان ذلك عادة لهم وسمي عادة جماعية في مقابل العادة الفردية . أما العرف فلا يصـدق الاعلى ما اعتاده جمهور الناس والفوه وعلي ذلك يكون العرف نوعا من العادة وليس مرادفا لها .

ويفترق العرف عن الاجماع في ان الاجماع لا يتحقق الا باتفاق جميع المجتهدين من العلماء ، ولا عبرة بموافقة غيرهم أو مخالفته لانه لا مدخل لغير المجتهد في تكوينه .  
أما العرف فهو ما اعتاده ، جمهور الناس لافرق بين علمائهم وعامتهم .

#### أقسام العرف :

ينقسم العرف الي اقسام عدة باعتبارات مختلفة :

#### القسم الاول - لفظي وعملي :

١- العرف اللفظي : هو ما تعارفه الناس والفوه من قول كان يشيع بين الناس ويتداول بينهم استعمال بعض الالفاظ في معنى معين ، ومن ذلك : استعمال لفظ الدراهم بمعنى النقود الرائجة في البلد مهما كان نوعها ، فاذا اطلقت كان المراد بها النقد المتداول في البلدة ، مع انها في الاصل نقد فضي مسكوك بـوزن معين ، وكاطلاق لفظ الولد علي الذكر دون الانثي مع ان اللغة تستعمله فيهما وقد ورد القرآن باستعماله فيهما معا في قوله تعالى " يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين " .

٢- العرف العملي هو : ما اعتاده الناس من فعل وجري عليه عملهم ، ومن ذلك تعارف الناس البيع بالتعاطي من غير التلفظ بالاقوال، وتعارفهم تعجيل الاجرة قبل استيفاء المنفعة في بعض انواعها ، وتعارفهم تحميل المستأجر مقابل استهلاك المياه .

التقسيم الثاني - عام وخاص :

١- العرف العام هو : ما يكون فاشيا ومتعارفا في جميع البلاد بين جميع الناس في أمر من الامور، كالاستصناع ، فأن الناس درجوا عليه من قديم الزمان لحاجتهم اليه في كثير من لوزامهم ، ويخلو اليوم من التعامل به مكان ، ومن ذلك تعارف الناس استعمال لفظ الطلاق في ازالة الزوجية .

٢- العرف الخاص هو : الذي لم يتعارفه أهل البلاد جميعا وانما عرف في بلد دون اخرى ، أو شاع بين طائفة من الناس دون غيرها ، ومن ذلك عرف التجار فيما يعد عيبا ينقص الثمن فـ في البضاعة المباعة، وعرفهم اثبات الديون التي تكون علي عملائهم في دفاتر خاصة من غير اشهاد عليها ويجعلون هذا حجة فيما بينهم وكعرف أهل مصر اطلاق لفظ الجنيه علي المصري دون الاسترليني، ومن ذلك المصطلحات الفقهية وسائر العلوم والصناعات .

حجية العرف :

لاخلاف بين الفقهاء علي أن ماتعارف عليه الناس واعتادوه مما نظرت اليه الشريعة بالفعل ووضعت له حكما من الاحكام انه يجب عليهم العمل بما قرره امرا كان الحكم ونهيا وأن احكامه

ثابته مستمرة لا تتغير بتغير الزمان او المكان ، او تختلف باختلاف الظروف والاعتبارات ، وذلك مثل الامر بازالة النجاسات وستـر العورات والتجمل بالملابس النظيفة عند العبادة والمناجاة ، فهذه الاحكام وامثالها لا يعتريها تبديل ولا يطرأ عليها تغييـر وان اختلفت آراء الناس فيها ، اذ لا يصح ان ينقلب الحسن قبيحاً ولا القبيح حسناً حتي يقال مثلاً : ان كشف العورة الان ليس بعيب ولا قبيح فلنجزه ، اذ لو صح ذلك لكان نسخاً لاحكام المستقبلـة المستمرة ، والنسخ بعد وفاة الرسول صلي الله عليه وسلم باطل فرفع العوائد الشرعية باطل .

كذلك لا خلاف بين الفقهاء علي أن ما يعتاده فريق من الناس مما هو ضرر أو فساد وعيب ، انه ليس من العرف الذي تبني عليه الاحكام ، فاذا اعتاد قوم الكذب او شرب الخمر أو لعب الميسر أو التعامل بالربا أو اللعب بالحمام أو رقص الرجال مع النساء أو لبس الحرير والذهب ، او ماجرت به عادتهم في المآثم والموالد وغير ذلك مما مرنوا عليه والفته طباعهم ، فانه لا يعتبر عرفاً في نظر الشارع ولا يراعي في تشريع الاحكام لانه عيب لاخير فيـه ولا مصلحة ترجي منه ولذلك نهى عنه الشارع وأمر باجتنابه .

يبقي بعد ذلك العرف الذي تعارفه الناس ويجرى في اقوالهم وافعالهم وتستقيم عليه معاملاتهم وتصرفاتهم مما ليس في نفيـه ولا اثباته دليل شرعي والعرف بهذا المعني يعتبر مصدراً من مصادر الفقه واصلاً من اصوله وقد اخذ به الائمة الاربعة علي وجه الاجمال ، وبنوا عليه كثيراً من احكامهم الفقهية ، وقد وردت عنهم كلمات

جرت مجرى المبادئ العامة والقواعد الكلية كقولهم " العادة محكمة " الثابت بالعرف كالشابت بالنص " حتي ان بعضهم يجعل العرف والعادة مخصصا للنصوص والقواعد الشرعية ، سواء كان العرف عاما او خاصا ، ويسمي هذا استحسانا بالعرف ( ١ ) .  
وفيما يلي بعض الامثلة التطبيقية التي تدل علي ان الائمة الاربعة قد أخذوا بالعرف واعتبروه مصدرا من المصادر .

١- الفقيه الحنفي :

أ- الثمن المطلق في البيع ، ينصرف الي غالب نقد البلد  
لانه المتعارف .

ب- من باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه ، لان اسم الدار يتناول الساحة والبناء في العرف .

ج- يجوز استئجار الدور والحوانيت للسكني ، وان لم يبين ما يعمل فيها لان العمل المتعارف فيها السكني ، فينصرف اليه .

د- اذا اصاب الزراعة جائحة فأتلفتها ، فان الخراج الموظف يسقط عنها اعتبارا للعرف الذي كان سائدا  
العراق قبل الاسلام .

هـ - جواز بيع النحل ودود القز ، لان العرف جرى علي  
التعامل بهما بيعا وشرا .

---

( ١ ) حميم العرف للنصوص، محله اذا كانت النصوص ظنية في دلالتها أو في ثبوتها



## ٢- الفقه المالكي :

أ - من المقرر فقها : ان بيع الغرر غير جائزة ، لما ورد  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر .  
ومن الغرر أن يكون المبيع مغيبا داخل ظرف ، واستثنى  
مالك من ذلك ما اذا ذكرت اوصاف المبيع ثم وجب  
موافقة لما ذكر ، وسمي هذا النوع من البيع عسسي  
البرنامج ، وحكم بصحته ولزومه علي المشتري ، لتعارف  
الناس عليه .

ب - الحرز في السرقة ، يرجع فيه الي ما اعتاده الناس في  
الحفظ ، قال ابن رشد والحرز عند مالك بالجملة هو :  
كل شيء جرت العادة بحفظ ذلك الشيء المسروق فيه .  
- عدم وجوب الرضاع علي المرأة الشريفة التي تتضرر به .

## ٣- الفقه الشافعي :

أ - حفظ الودائع والامانات : يحفظ كل شيء فيما جرى العرف  
بحفظه فاذا حفظ في غيره كانت مضمونه .  
ب - اجارة وسائل النقل ، تحمل علي المعتاد من المسافة  
والاماكن ، وكذلك ما يحق للمستأجر تحميله فيما اذا كان  
الاستئجار للسفر أو للنقل داخل البلدة .

## ٤- الفقه الحنيلي :

أ - البيع بالمعاطاه ، بيع صحيح ، لان الله تعالى أحل  
البيع ولم يبين كيفيته فوجب الرجوع الي العرف .

ب - استحقاق الاجرة دون شرط ، اذا دفع ثوبه الي الخياط  
ليخطه ولا شرط بينهما ، استحق الخياط الاجرة لجريـسـان  
العرف بذلك ، وهو يقوم مقام القول فالمعروف عرفـا  
كالمشروط شرطـا .

وهكذا يتضح لنا ان العرف يعتبر علي الجملة في بنسـاء  
الاحكام الشرعية لدى الائمة الاربعة ، وما بينهم من اختلاف في بعض  
المسائل الفرعية المبينة علي العرف فسببه اختلافهم في بعض  
مسائله ومدى سلطانه أو لاختلاف العرف نفسه او اختلافهم في وجوده  
وعدمه ، وهذا هو وجه عد العرف من الادلة المختلفة فيما بينهم .  
وليس اعتبار الائمة الاربعة للعرف علي اطلاقه دون قيـسـد  
او شرط بل هو مشروط بأمور اذا توافرت كان حجة ودليلا ، وان فقدت  
لم يعتبر من مصادر الفقه في شيء ٤ .

#### شروط اعتبار العرف :

أولا : ان يكون العرف مطردا أو غالبا (١) ، اي ان يكون العمل به  
بين متعارفيه مستمرا في جميع الحوادث لا يختلف في واحد  
منها ، او ان يكون العمل به جاريا في اكثر الحوادث اذ لم

---

( ١ ) المقصود بالاطراء : أن تكون العادة كلية بمعنى أنها شائعة مستعملة بحيث  
عزمها صمم الناس في البلاد كلها أو في الاقليم الخاص أو بين اصحاب الحرفة  
الواحدة .

والمقصود بالغلبة : ان تكون القاعدة معروفة من الاكثرية .

يكن في جميعها ، وهذا هو معني الغلبة فلو كان العمل به مضطربا فلا عبرة به ، وعلي ذلك فاذا كان العرف مشتركا فلا عبرة به .

ثانيا: ان يكون موجودا عند انشاء التصرف ، أى ان يكون العرف المراد تحكيمه موجودا ومعمولا به وقت انشاء التعرف ، وذلك بأن يكون حدوث العرف سابقا علي حدوث التصرف ثم تستمر الي زمانه فيقارن حدوثه لان العرف انما يؤثر فيما يوجد بعده لافئما مضي قبله .

ثالثا: الا يعارض العرف تصريح بخلافه ، اى لا يوجد من المتعاقدين عند انشاء التصرف تصريح منهما بقول يفيد عكس ما جرى به العرف فاذا صرح المتعاقدان بما يدل علي خلاف العرف صح ذلك وكان العمل بما صرحا به نافذا لازما دون العرف القائم رابعا: الا يكون العرف مخالفا لنص شرعي بالمعني الذي سبق ان اوضحناه وموداه : أن العمل بالعرف اذا خالف نصا ثابتا فلا يصح اعتباره بل يجب الغاؤه .

هذه هي الشروط التي وضعها الفقهاء للعمل بالعرف ، فان تحققت كان العرف حجة ومصدرا من مصادر الفقه وان فقدت كـلا او بعضا لم يكن من مصادر الفقه في شيء وانما يكون عرفا فاسدا وجوده وعدمه سواء .

### اختلاف الاحكام باختلاف العرف :

الاحكام المبينة علي العرف ، تختلف تبعا لتغير العرف والعادة ، لان تغير الاصل يستلزم تغير الفرع بالضرورة ، ومن ثم اختلف استنباط فقهاء المذهب الواحد للاحكام المبينة علي العرف تبعا للعرف الذي وجد فيه الفقيه ، وهذا الاختلاف هو مايقول فيه الفقهاء انه اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة و برهان" وممن امثلته :

١- المقرر في المذهب الحنفي ان الغاصب اذا فعل بالمغصوب مايزيد في قيمته كان للمالك الخيار بين احد امرين : اما اخذ المغصوب مع دفع قيمة الزيادة أو ترك المغصوب للغاصب وتضمينه اياه ، صيانة لحق المالك والغاصب ، واذا فعل الغاصب بالمغصوب ماينقص قيمته كان للمالك ان يضمه النقصان .

ثم اختلف الامام وصاحبايه فيما لو غصب شخص ثوبا وصبغه بلون اسود فقال ابو حنيفة : انه نقصان في قيمته وقسما لصاحبان : انه زيادة فيها ، كما لو صبغه بلون اصفر او احمر ومرجع هذا الاختلاف الي العرف فان بني امية في زمن ابي حنيفة كانوا يمتنعون عن لبس السواد ، فكان مذموما ، وفي زمن صاحبين كان بنو العباس يلبسون السواد . فكان ممدوحا ، فاجاب كل منهم علي ما شاهد من عادة اهل عصره .

٢- من المتفق عليه بين أئمة المذهب الحنفي انه لايجوز اخذ الاجرة علي تعليم القرآن ، لانه طاعة وعبادة فلايجوز اخذ

الاجرة عليه كسائر الطاعات والعبادات وقد كان هذا الحكم مناسباً  
لزمان هؤلاء الأئمة ، فقد كان لمعلمي القرآن عطايا من بيت المال  
ولكن الحال تغيرت ، وانقطع ما كان مخصصاً للمعلمين في بيت المال  
واصبح المعلمون ان هم انقطعوا للقرآن جاعوا ، وان هم انشغلوا  
عن القرآن لكسب العيش ضاع القرآن ، ولما رأى المتأخرون ذلك  
عدلوا من هذا الحكم وأفتوا بجواز أخذ الاجرة علي تعليم القرآن  
وعلي الامامة والاذان وسائر الطاعات لتغيير العرف في زمنهم  
عما كان عليه في زمن اولئك الأئمة .

## شروع من قبلنا

يقعد بشرع من قبلنا ، مانقل اليها صحيحا من احكام الشرائع السماوية السابقة علي الاسلام ، مما قصه الله تعالى في القرآن ، أو جاء علي لسان رسولنا صلي الله عليه وسلم ، وما جاء في القرآن أو السنة من احكام الشرائع السابقة علي الاسلام علي ثلاثة انواع :

الاول - احكام نقلت مقتزنة بما يدل علي انها شرع لنا :

وهذه لاختلاف بين احد من العلماء في ان المسلمين مكلفون باتباعها والتعبد بها والعمل علي وفقها ، لانها راجعة الي الكتاب او السنة ، وباقرارها صارت من شريعتنا ومن ذلك : شرع الصوم ، يقول تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب علي الذين من قبلكم لعلكم تتقون " (١) ، وكمشروعية الاضحية يقول صلي الله عليه وسلم : " ضحوا فانها سنة ابيكم ابراهيم " .

الثاني : احكام نقلت اليها مقتزنة بما يدل علي نسخها في حقنا . وهذه لاختلاف ايضا في انها ليست شرعا لنا ولا يجوز للمسلم ان يعمل بمقتضاها ، وذلك كما في قوله تعالى : " قل لا آجد فيما أوحى الي محرما علي طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير ، فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به ، فمن اضطر غير باع ولا عاد فان ربك غفور رحيم ، وعلي الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت

---

( ١ ) آية ١٨٣ البقرة .

ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيئناهم ببغيهم  
وانا لصادقون " ( ١ ) .

وكما في قوله صلي الله عليه وسلم : " احلت لي الفنائم  
ولم تحل لاحد قبلي " . فقد بين الله تعالى في النص القرآني  
ما حرمه علي امة محمد وما حرمه علي اليهود خاصة عقوبة لهم  
علي ظلمهم .

كما بين النص النبوي ان الاموال التي تؤخذ من الاعداء  
بطريق الحرب المشروعة مباحة وحلال ، بعد ان كانت محرمة علي  
الغانمين في الشرائع السابقة .

الثالث - احكام قصصها الله تعالى في القرآن أو ذكرها رسوله  
الامين ، ولم يرد ما يدل علي نسخها او العمل بها ، وذلك كما  
في قوله تعالى : " وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس .  
والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح  
قصاص " ( ٢ ) .

وكما في قوله تعالى : " ونبئهم ان الماء قسمة بينهم  
كل شرب محتضر " ( ٣ ) .

---

( ١ ) الايات ١٤٥ - ١٤٦ الانعام .

( ٢ ) الآية ٤٥ المائدة .

( ٣ ) آية ٢٨ القمر - والشرب : النصيب من الماء ، ومعني محتضر بفتح الضاء

أى يحضره من هوله ، فالناقه تحضر الماء يوم وردها وتضيق عنهم يوم وردهم ،

انظر : الجامع لاحكام القرآن الكريم للقرطبي ج ١٧ ص ١٤١ .

وهذا القسم اختلف فيه العلماء الي قولين :

القول الاول : ان هذه الاحكام نقلت علي سبيل الاخبار ، وليس

علينا امتثالها ولا الاقتداء بها ولا القياس عليها .

ذهب الي ذلك جمهور الحنفية والمالكية وغيرهم .

استدلوا بقوله تعالى : " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (١)

والشرعة : الشريعة ، والمنهاج : الطريق ، وهذا يقتضي

ان يكون كل رسول داعيا الي شريعته ، وان تكون كل امة مختصة

بشريعته ، فالاصل في الشرائع السابقة الخصوص ، قال عليه

الصلاة والسلام : " وكان النبي يبعث الي قومه خاصة وبعثت الي

الناس عامة " ، بخلاف ما اذا اقترنت احكام الشرائع السابقة

بما يفيد العمل بها ، فان وجوبها كان لذلك الدليل الذي

قررهما .

القول الثاني : ان هذه الاحكام شرع لنا ومكلفون بالعمل بها

ذهب الي ذلك : جمهور الشافعية واحمد في احادي

الروايتين عنه ، لما روى انه صلي الله عليه وسلم حينما طلب

منه القضاء في سن كسرت ، قال : " كتاب الله يقضي بالقصاص " .

وليس في القرآن ما يقضي بالقصاص في السن الا ما حكاه عن

التوراه في قوله تعالى :

" والسن بالسن " .



فلو لم يكن شرع من قبلنا متعبدا به ، لما صح استدلال الرسول صلى الله عليه وسلم ، وروى انه صلى الله عليه وسلم قال : " من نام من صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " وتلا قوله تعالى : " وأقم الصلاة لذكري " وهو خطاب مع موسى عليه السلام .  
فلو لم يكن ماحكاه القرآن عمن قبلنا شرعا لنا ، لما وجب قضاء الصلاة عند تذكرها والتالي باطل .

هذه هي أقوال العلماء في الاحكام المطلقة التي ذكرها القرآن أو قالها الرسول حكاية عن الامم السابقة .

وبالتأمل فيها وفيما ذكروه من الفروع الفقهية التي تفرعت عنها يتبين لنا ان الخلاف بينهم يكاد يكون لفظيا ، لان القائلين بالعمل لا يجعلونه أصلا مستقلا في الاستدلال بل يؤيدونه بدليل آخر ثبت في شريعتنا ، والذين لا يقولون به ، كثيرون ما يضيفون الي ادلتهم ، نصوصا تذكر احكاما وردت في شرع من قبلنا وان كانوا لا يعتمدون عليها بصفة اصلية ، وذلك لان شرع من قبلنا في حقيقته يرجع الي القرآن أو السنة ، فليس دليلا مستقلا بل لابد من نص في القرآن أو السنة يفيدده أو يؤكدده .

ولذلك اتفق العلماء علي ان مانقل اليها من شرائع من قبلنا في كتب اصحاب تلك الشرائع أو علي السنة أتباعها ، انها ليست حجة علينا ولا يجوز العمل بها ، لانهم غير مؤتمنين فسي النقل بعد أن ثبتت تبديلهم وتحريفهم ولان غير المسلم لا يوثق في نقل شريعة المسلم اليه ، قال تعالى : " وان منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون

هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون علي الله الكذب  
وهم يعلمون ( ١ ) .

هذا وقد وجدت عدة فروع مختلف فيها بين المذاهب، وكان  
مبني الخلاف في الظاهر ، اعتبار هذا الدليل وعدم اعتباره ،  
نعرض لبعضها فيما يلي :

### أولا - حكم الجعالة : ( ٢ )

اختلف الفقهاء في صحة الجعالة :

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة الي صحتها ، وان  
اختلفوا في بعض شروطهم ففي الوطأ يقول الامام مالك : ففي  
الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها له وقد قومها صاحبها قيمة  
فقال : ان بيعتها بهذا الثمن الذي أمرت به فلك دينار أو شيء  
يسميه له يتراضيان عليه ، وان لم تبعها فليس لك شيء يقول  
الامام مالك : انه لا بأس بذلك اذا سمي ثمننا يبيعها به وسمي  
اجرا معلوما ، واذا باع اخذه وان لم يبع فلا شيء له .  
ومثل ذلك قول الرجل للرجل : ان جئت بجملتي الشارد  
فلك كذا .

ويقول الشافعي في الام : ولا جعل لاحد جاء بضالـــــــــــــــــه

---

( ١ ) آية ٧٨ آل عمـــــــــــــــــ .

( ٢ ) الجعل والجعالة : الاجارة علي منفعة مظنون حصولها ، مثل مشاركة الحبيب  
علي البرء والمعلم علي الحداق - اي المهارة ، وكالاتزام بمكافأة أوائل  
الناجحين أو لمن يرد عليه متاعه أو ضالته .

الا ان يكون جعل له ، فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الفوال ومن لا يعرف به .

ويقول ابن قدامه الحنبلي لابس بمشارطة الطبيب علي البرء ، لان الجعالة تجوز علي عمل مجهول كرد اللقطة ، استدل المالكية والحنابلة علي حجة الجعالة بقوله تعالى " ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم " ( ١ ) .

وجه الدلالة : ان هذه الآية واردة في شرع من قبلنا اذ هي واردة علي لسان سيدنا يوسف ، وقد عمل بها المسلمون من لدن الرسول الي يومنا هذا .

وأما الشافعية فلا يستقيم لهم الاستدلال بها ، وانما يستأنس بها استثناء كما قالوا . فانهم بعد ان ذكروا الدليل علي جواز الجعل ، قالوا : ويستأنس لها بقوله تعالى : " ولمن جاء به حمل بعير " اذ ان مذهبهم : ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا .

وذهب الحنفية الي انه لا يجوز الاجر علي الجعالة ، لما فيها من الغرر ، اذ هي اجاره والاجاره تفسدها جهالة المنفعة المعقود عليها ، والجعالة عقد علي منفعة مجهولة فلا تصح .

---

( ١ ) آية ٧٢ يوسف .

### ثانيًا : الكفالة بالنفس :

---

الاثمة الاربعة علي ان الكفالة بالنفس اذا كانت بسبب المال ، جائزة وصحيحة ، فيلتزم الكافل بالاتيان بالمدين وقت الحاجة اليه ( ١ ) .

استدلوا علي جوازها اجمالاً بعموم قوله صلي الله عليه وسلم " الزعيم غارم " لان كلمة الزعيم معناها الكفيل .  
واستدل الحنابلة بقوله تعالى : " لن أرسله معكم حتي توتون موثقا من الله لتأتنني به " ( ٢ ) .

ومعلوم ان هذا الخطاب وارد في شرع من قبلنا ، فهو وارد علي لسان يعقوب عليه السلام .

وأستأنس الشافعية ايضاً بهذه الاية ، وان كانوا كما قلنا لايقولون بالاستدلال بشرع من قبلنا .

واستدل الحنفية بشرعيتها بقوله تعالى : " ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم " وهو خطاب وارد في شرع من قبلنا .

---

( ١ ) تسمى الكفالة بالنفس يسبب المال : ضمان الوجهه .

( ٢ ) تمح الكفالة بالنفس اذا كان سبب الدين عند الحنابلة ولو كان الدين مجهولا وعند الحنفية تمح بسبب الدين أو النفس أو العين ، أما عند المالكية فلا تمح الا اذا كان علي المضمون دين لافي نحو قمار .

ثالثا - ضمان ماتفسده الدواب المرسله :

---

اختلف الفقهاء في ضمان ماتفسده المواشي والدواب المرسله ،  
اى التي لايد عليها ، فذهب مالك والشافعي واحمد ، السبي ان  
ماأفسدته ليلا فهو مضمون علي اصحابها ولاضمان عليهم فيمما  
افسدته في النهار .

استدلوا بقوله تعالى : " وداود وسليمان اذ يحكمان في  
الحرث اذ نفثت فيه غنم القوم " ( ١ ) .

وجه الدلالة : ان النفس عند اهل اللغة لا يكون الا بالليل  
والاية وارده في شرع من قبلنا .

وهذا الدليل اصلي عند مالك واستثناسي عند الشافعي .  
وقد استدل الشافعية والحنابلة بما روى ان رسول الله  
صلي الله عليه وسلم قضي بالضمان علي ماأفسدته المواشي  
ليلا فقط .

واذا كان ماروى عن الرسول مرسلا فهو مشهور حدث به الاثمة  
الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، ومثله يصح الاستدلال به .  
وفضلا عن ذلك ، فان العادة جارية علي حفظ الزرع ونحوه  
نهارا دون الليل وارسال المواشي للرعي نهارا وحفظها ليلا ،  
فاذا ذهبت ليلا كان التفريط من أهلها بتركهم حفظها المعتاد  
في وقته ، وان اتلفت نهارا كان التفريط من أهل الزرع فكان

عليهم ، حتي لو تعود الناس إرسال البهائم او حفظ الزرع ليلا دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما أتلفتته نهـــــــــــــــارا دون الليل ، اتباعا لمعني الخبر والعادة .

( ١ ) هذا وقد ذهب اللبث من سعد الى ان كل دابة مرسلة فضايلها ضامن لمسا  
أخذته بالاقبل من قيمتها وما أفسدته ، لبلا كان ذلك أو سهارا . لان ارسالها  
بعد من المرسى ، والاصل ان المعتدى عليه الضمان .

## قول الصحابي

التعريف بالصحابي :

يطلق الصحابي عند علماء الحديث والكلام علي من اجتمع بالنبي صلي الله عليه وسلم مؤمنا بالاسلام ومات علي ذلك، يستوي في نسبته الي الصحابة عندهم ان يكون قد لقي النبي مرة أو مرتين روى حديثا واحدا أو أكثر .

أما الصحابي عند الاصوليين فهو من لقي النبي صلي الله عليه وسلم وآمن به ولازمه زمنا طويلا ، وعرف اسرار التشريع ومقاصده ، حتي صار يطلق عليه اسم الصحاب عرفا ، كالخلفاء الاربعة الراشدين وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وانس بن مالك وزيد بن ثابت وعائشة وابي هريرة وعبد الله ابن عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وأبي موسى الاشعري وغيرهم ممن جمع الي الايمان والتصديق ملازمة النبي صلي الله عليه وسلم ، فوعوا اقواله وشهدوا افعاله وعملوا علي التأسسي والافتداء به .

وقد اشتهر من بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعة عرفوا بالفتوى والاجتهاد برأيهم فيما ليس فيه نص صريح من كتاب الله أو سنة رسوله ولم يحصل عليه اجماع منهم .  
ونقل الرواة هذه الفتاوى وتلك الاقضية عنهم وتناقلتها كتسب الحديث والفقه المقارن .

فاذا نقل اليها شيء من ذلك بطريق صحيح ، فهل يجب العمل به ويعتبر حجة في بناء الاحكام يقدم علي القياس ام لايعتبر حجة .

حجية قول الصحابة :

لاخلاف بين العلماء : ان قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة علي صحابي مجتهد آخر ، لان الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل ، وكان لبعضهم آراء تخالف آراء غيره ، ولو كان قول واحد منهم حجة علي مثله لما ساغ منهم هذا الاختلاف .

واختلفوا في اعتباره حجة علي التابعين ومن بعدهم ممن المجتهدين علي ثلاثة اقوال :

القول الاول : ان قول الصحابي حجة وتقليده واجب يترك به القيلس مطلقا .

استدلوا علي ذلك بالمنقول والمعقول :

اما المنقول فقوله صلي الله عليه وسلم : اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وكون الاقتداء بهم اهتداء هو المعني بحجية قولهم .

واما المعقول ، فلان قول الصحابي يحتمل السماع عن الرسول صلي الله عليه وسلم والظاهر الغالب من حال الصحابي أنه يفتي بالخبر ، وانما يفتي بالرأى عند الضرورة وبعد مشاورة زملائه من الصحابة ، لاحتمال ان يكون عندهم خبر ، فاذا لم يجسد اشتغل بالقياس ، فمن ثم كان الاصل في قوله السماع .



ولاشك ان مافيه احتمال السماع من صاحب الوحي يقدم علي  
محض الرأي ، الذى ليس عند صاحبه خبر يوافقه .

وعلي فرض ان اقوال الصحابة صادرة عن الرأي والاجتهاد  
ومنقطعة عن السماع ، فهي أقرب الي الصواب من اقوال غيرهم  
لانهم صاحبوا الرسول اثناء الليل وأطراف النهار وشاهدوا  
نزول الوحي ووقفوا علي الاحوال التي نزلت فيها النصوص فكانوا  
من خير القرون ، وقد مدحهم الله تعالى وأثنى عليهم فقال  
جل شأنه : " والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين  
اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه " .

القول الثاني : ان قول الصحابي حجة اذا خالف القياس  
أما اذا وافقه فلا يكون حجة ( ١ ) .

ذلك لان الصحابي العدل لا يقول في الاحكام الشرعية بقول  
يخالف فيه المبادئ العامة والقواعد الكلية ، الا اذا ثبت  
لديه دليل نقلي عن صاحب الرسالة يؤيد مايقول به ، والا كان  
قولا في الدين بلا دليل ، وهذا مايتنافي وماثبت من عدالتهم  
ومصدق حديثه ، فلذلك اعتبر قوله فيما خالف القياس حجة يجنب  
العمل به .

---

( ١ ) يقصد بالقياس هنا بالمعني الواسع ، فليس هو القياس المصطلح ، بل ذلك  
ومايتفق ومبادئ الشريعة العامة وقواعدها الكلية ، ومايراه القلب بعد  
فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب وقد نسب هذا القول الي بعض الحنفية

القول الثالث : ان قول الصحابي ليس حجة .

لقوله تعالى : " فاعتبروا بأولي الابصار " .

وجه الدلالة : ان الله تعالى أمر أولي الابصار بالاعتبار  
اي النظر والاجتهاد ، وذلك ينافي التقليد ، وأخذ المجتهد  
بقول الصحابي تقليد ، لانه عمل بقول الغير من غير دليل  
ولايجوز للمجتهد المتمكن من تحصيل الحكم بطريقه تقليد غيره  
اتفاقا .

وقد اجمع الصحابة علي انه يجوز لكل واحد منهم ان يخالف  
الاخر في اجتهاده والمسائل التي اختلف فيها الصحابة كثيرة ولم  
ينكر احدهم علي الاخر رأيه واجتهاده ، فلو كان قول الصحابنة  
حجة لما كان الامر كذلك ، بل كان يجب علي كل واحد منهم اتباع  
الاخر وهو محال .

هذه هي الاقوال التي يذكرها العلماء ويتناقلونها فـ  
الجملة ، ويذكر الحنفية كما ينص الشافعية علي ان قول الصحابي  
فيما لا يدرك بالرأى والعقل كالامور التعبدية والمقدرات انه  
حجة يجب العمل به ، لان مصدره السماع من النبي صلي الله عليه  
وسلم فيكون في حكم السنة ، ومن ذلك ما روى عن ابن مسعود  
ان اقل الحيض ثلاثة ايام ، علي ما ذهب اليه الحنفية .

وقد تفرع علي الخلاف في حجية اقوال الصحابة اختلاف

الفقهاء في مسائل عديدة منها :

١- بيع العيننة : تتمثل العيننة فيمن باع سلعة لآخر بثمن

الي اجل ، ثم اشتراها نقدا بأقل من الثمن الذي باعه ، او بنفس  
الثمن الي اقرب من الاجل ، او بأكثر من الثمن الي أبعد من  
الاجل .

اختلف الفقهاء في حكم بيع العينة ، فذهب مالك وابوحنيفة  
واحمد الي ان البيع الثاني بيع فاسد وغير جائز سدا لذريعة  
الفساد ، ولقول عائشة حين ذكرت لها إحدى النساء : أنها باعت  
زيد بن ارقم عبدا بثمانمائة درهم نسيئة : فاحتاج الي ثمنه  
فاشترته منه قبل الاجل بستمائة نقدا : بئس ما اشترت وبئس  
ما شريت ، أبلغني زيدا انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلي  
الله عليه وسلم ان لم يتب .

فهذا القول من عائشة رضي الله عنها حجة في تحريم بيع  
العينة ، اذ لولا أنها علمت تحريم ذلك من رسول الله صلي الله  
عليه وسلم لما أقدمت علي القول ببطلان الجهاد فيترك القياس  
به وينزل قولها منزلة روايتها .

وذهب الشافعي الي إن بيع العينة جائز وصحيح ، قال فبي  
الام ، فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان الثمن  
الي اجل ، فلا بأس ان يبتاعها من الذي اشتراها منه ومن غيسره  
بنقد اقل أو أكثر مما اشتراها به أو بدين كذلك أو عرض مسن  
العروض ، ساوى العرض ماشاء ان يساوى ، وليست البيعة الثانية  
من البيعة الاولى بسبيل ، فالقياس يقتضي صحة هذا البيع ، ولم  
يأخذ الشافعي بقول عائشة ، لانه لم يثبت عنها ، وعلي فـرض  
ثبوته ، فان زيدا قد خالفها ، واذا اختلف الصحابة فالقول

ما وافقه القياس ، وبيع العينة مما يقتضيه القيد .

لان البيعة الاولى قد ثبت بها الثمن تماما علي المشتري واصبح المبيع ملكه بالقبض ولو انتقضت البيعة الثانية ردت السلعة وبقي الدين ثابتا كما هو ، واذا ثبت ان البيعة الثانية غير الاولى ، وأن المبيع قد ملكه فلا يحرم عليه ان يبيع ملكه بنقد وان اشتراه الي اجل ، الي اى كان ، سواء ممن اشتراه منه او من غيره ، بمثل الثمن او اقل منه أو أكثر ، لان الله تعالى حل البيع وحرم الربا ، وهذا بيع وليس ربا .

٢- وجوب المهر بالخلوة :

لاخلاف بين الفقهاء علي أن المهر يجب كاملا بالدخول الحقيقي أو الموت ، انما الخلاف بينهم في وجوبه بمجرد الخلوة الصحيحة . فذهب أبو حنيفة وأحمد الي انه يجب كاملا بالخلوة الصحيحة وان لم يحصل الوطء ، فمن عقد علي امرأة وخلا بها بعد العقد الصحيح وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها ، وجب عليه المهر بتمامه ووجبت عليها العدة ، لقول علي وزيد بن ثابت وعبد الله ابن عمر وجابر ومعاذ وغيرهم وقضاء عمر بذلك ، ولان الموجب المبدل في العقد هو تسليم المبدل لاحقية استيفاء المنفعة ، وقد وجد التسليم من جهتها برفع الموانع ، لانه المقدور لها ، وأما الوطء فليس في قدرة المرأة تسليمه فلا تكون مكلفة بذلك ، واذا وجد منها تسليم المبدل استقرجتها في البدل وهو كمال المهر .

وأما قوله تعالى : " وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن " ( ١ )  
فإن محمول علي الخلوة ، من اطلاق المسبب علي السبب، لان المس  
مسبب عن الخلوة عادة .

وذهب الشافعية والمالكية الي انه لايجب المهر كاملاً  
بالخلوة الا اذا كان الوطاء المعبر عنه في الآية بالمسيس، فمن  
عقد علي امرأة وخلا بها فلم يمسه حتي طلقها فلها نصف المهر،  
وليس عليها عدة ، طال مقامه معها أو قصر ، عملاً بظاهر القرآن،  
وذلك ان الله تعالى نص في المدخول بها انه لايجوز أن يؤخذ  
من صداقها شيء اذا طلقت ، قال تعالى : " وان أردتم استبدال زوج  
مكان زوج وآتيتم احداهم قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه  
بهتاناً واثماً مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الي بعض  
وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ( ٢ ) .

ونص في المطلقة قبل المس ، ان لها نصف الصداق، قال  
تعالى : " وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فنصف ما فرضتم " ( ٣ ) ، فقد نصت الايتان علي حكم المهر  
الواجب بالطلاق قبل المس وبعده ، ولا وسط بينهما ، والمس في  
الاية هو الوطاء فوجب بهذا ايجاباً ظاهراً ان الصداق لايجب كاملاً  
لها الا بالمسيس " .

---

( ١ ) آية ٢٢٧ البقرة .

( ٢ ) الايتان ٢٠ ، ٢١ النساء .

( ٣ ) الآية ٢٢٧ البقرة .

وفضلاً عن ذلك : فقد قال ابن مسعود وابن عباس بهذا القول.

### ٣- زوجة المفقود :

اختلف الفقهاء فيمن فقد زوجها وانقطع خبره وظن هلاكه

وتبعاً لاختلاف اقوال الصحابة فيها قبلهم .

فذهب مالك وأحمد الي أنه يفرق بينها وبين زوجها بعد

أربع سنين يضربها الحاكم ، ثم تعتد عدة وفاة ثم تحل لغيره (١)

استدل المالكية والحنابلة بقول عمر وزاد المالكية

عمل أهل المدينة (٢) ، وحاصل المسألة كما حققها فقهاء

المالكية : ان من فقدت زوجها ، فلم تدر أين هو ، فانها تنتظر

أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً وبسها تحل للزواج ، فان

تزوجت بعد انقضاء عدتها ثم جاء زوجها الاول فان كان الزوج

---

( ١ ) قال ابن رشد في بداية المجتهد : قال مالك : يضرب لامرأته الاجل أربع

سنين من يوم ترفع امرها الي الحاكم ، فاذا انتهى الكشف عن حياته أو موته

فجهل ذلك ، ضرب لها الحاكم الاجل ، فاذا انتهت اعتدت عدة الوفاة أربعة

اشهر وعشراً وحلت انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٢ .

( ٢ ) ذلك ان الاثر الذي روى عن عمر يتضمن : انه فصي في زوجة المفقود بأنها

تسطر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ويعدها تحل لغيره ، وان

سروحت بعد انقضاء عدتها ، ثم جاء زوجها ، فان كان الثاني لم يدخل بها

صهي روجة الاول ، وان كان قد دخل بها ، خير الاول بين امرأته والصدائق ،

وبهذا قال أحمد بن حنبل أما مالك فقد اخذ بقول عمر في التفريق بين

المفقود وزوجته ، وحالفه فيما اذا رجع المفقود وقد تزوجت زوجته حيث

اخذ بعمل أهل المدينة . .

الثاني لم يدخل بها ، فهو أحق بها وان كان قد دخل بها فلا سبيل له عليها الا اذا كان الزوج الثاني دخل بها وهو عالم بحياته .  
وذهب الحنفية والشافعية الي أنه لا يفرق بين المفقود وزوجته حتي يتيتقن موته أو يتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد عند أبي حنيفة وأصحابه .

استدلوا بالاستصحاب ، وذلك ان عصمة النكاح قد ثبتت بينهما بيقين واستصحاب الحال يوجب الا تنحل هذه العصمة حتي يدل الدليل علي الموت أو الطلاق ، والغيبة لاتوجب الفرقة ، والموت في حيز الاحتمال ، فلا يزال النكاح بالشك ، ولاتعتمد منه الا بيقين موته .

وفضلا عن ذلك فقد روى عن علي انه قال في امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتصبر حتي يأتيها موت أو طلاق .

٤- الضمان في الجناية علي الحيوان :

مما ترتب علي الخلاف في اقوال المحابة ، اختلاف الفقهاء في الجناية علي الحيوان فذهب الحنفية الي ان من جنى علي دابة ففقأ عينيها ، فان كانت ممن يوكل لحمها كالشاة ، ضمن مانقص من ثمنها ، لان المقصود منها اللحم ، وما كان كذلك يضمن مانقص من ثمنه .

وان كانت غير ذلك كالفرس والحمار وما شابههما من كل ما لا يوكل لحمه أو كانت مما يوكل لحمه لكن ينتفع بها مع ذلك في غير الاكل ، كالحمل والركوب والعمل ، ضمن ربع القيمة

وذلك لقضاء عمر ، وهو قضاء مخالف للقياس ، وقول الصحابي  
إذا جاء مخالف للقياس يجب العمل به ، لأنه لا يقولـــــــــــــــــه  
الا توفيقــــــــــــــــا ( ١ ) .

وذهب المالكية والشافعية الي انه يضمن نقص القيمة  
مطلقا قياسا علي سائر المتلفات من الاموال ، ولان القصــــــــــــــــد  
بالضمان جبر حق المالك بايجاب قدر المفوت عليه ، وقــــــــــــــــدر  
النقص وهو الجابر ، ولانه لو فات الجميع لوجبت قيمته ، فاذا  
فات منه شيء وجب قدره من القيمة كغير الحيوان .  
وقول عمر محمول علي أن ذلك كان قدر نقصها .

هذا ولم نتعرض للاحاديث التي استدل بها أصحاب الاقــــــــــــــــوال  
لأنها جميعا ضعيفة لم يثبت منها شيء والله أعلم .

---

( ١ ) وجه مخالفته للقياس : انه أوجب ربع القيمة في العين الواحدة مــــــــــــــــن  
الدابة وقدر النقص فيما زاد علي العين ، انظر البداية ج ٢ ص ٣٦ .



## الاستصحاب

الاستصحاب لغة : الملازمة وعدم المفارقة .

وفي اصطلاح الأصوليين : الحكم بثبوت أمر في الزمان الحاضر بناء علي ثبوته في الزمان الماضي حتي يقوم الدليل علي تغييره وبعبارة أخرى بقاء ما هو ثابت بالدليل .

ومعني ذلك : انه اذا علم وجود حكم او أمر ، ثم حصل الشك في زواله ، فانه يحكم ببقائه واستمراره بطريق الاستصحاب بناء علي ذلك الوجود السابق ، وكذلك اذا علم نفي حكم فـي الماضي ، ثم حصل الشك في وجوده ، فانه يحكم باستمرار عدمه بطريق الاستصحاب بناء علي وضعه الاول .

فمن ادعي علي غيره ديناً ، وانكره هذا الغير ، فانه يحكم ببراءة ذمته ، لان الاصل براءة الذمة فيستصحب ، الا اذا أثبت المدعي دعواه بالبينة ، ومن اشترى شيئاً علي انه سليم من العيوب ، ثم ادعي وجود عيب في المبيع ، واراد رده علي بائعة واختلف مع البائع في وجود العيب عند البائع أو حدوثه عند المشتري ، كان القول قول البائع النافي للعيب لان الاصل السلامة من العيوب ، الا اذا أثبت المشتري دعواه بالبينة وهكذا كل أمر ثبت حصوله أو نفيه في الماضي ، يبقي في الحاضر كذلك حتي يقوم الدليل علي خلافه .

### انواع الاستصحاب :

. يتنوع الاستصحاب الي انواع عدة تذكر منها الانواع الاتية :  
النوع الاول : استصحاب مادل العقل والشرع علي ثبوته واستمراره لوجود سببه .

ومن امثله دوام الحل بسبب النكاح حتي يوجد مايزيله ،  
وكشفل الذمة بالدين بسبب قرض أو ثمن مبيع أو بسبب اتلاف  
أو ضمان ، ففي هذه الاحوال تشغل الذمة بالدين حتي يــــــؤدى  
أو تكون البراءة منه أو تجرى المقاصة به .

وكاستصحاب الطهارة ، فان وصف الطهارة اذا ثبت ، اعتبر  
باقيا استصحابا ولايحكم بزواله حتي يوجد خلافه وهو الحدث، فاذا  
توضأ شخص ثم شك في انتقاض وضوئه ، فانه يحكم ببقاء وضوئه  
استصحابا للحكم الشرعي وهو الطهارة الثابته بفعل الوضوء  
ببقيسن .

ولاخلاف في أن هذا النوع من الاستصحاب الذى دل العقسل  
او الشرع علي ثبوته انه يجب العمل به ، ابقاء لما كان علي  
ماكان .

النوع الثاني : استصحاب البراءة الاصلية وهو استصحاب العدم  
الاصلي المعلوم ، (١) وذلك كالحكم ببراءة الذمة من الحقوق

---

( ١ ) وبعبارة اخرى : استصحاب حكم العقل بالبراءة الاصلية قبل ورود الشرع  
أى نفي مانفاه العقل ولم يثبت عن طريقه الشرع .

والتكاليف الشرعية حتي يقوم الدليل علي ثبوت الحق أو شغل  
الذمة بالتكليف .

فإذا ادعى شخص ان له علي آخر ديناً ولم يقدم اثباتاً  
علي دعواه ، اعتبرت ذمة المدعي عليه بريئة من هذا الدين  
لما ان الاصل براءة الذمة حتي يقوم الدليل علي ذلك .

وكذلك دل الدليل علي ان الصلاة المفروضة خمس صلوات فتبقي  
السادسة غير واجبة استصحاباً للعدم الاولي وعدم قيام الدليل  
علي وجوبها .

ومن ذلك ما اذا كان شخص في مكان ما ولم يعلم بالاسلام  
دون تقصير منه ، ثم علم به ، فانه لا يكلف بقضاء ما فاتته من  
واجبات من حين بلوغه ، لان الاصل براءة ذمته حتي يقوم الدليل  
علي التكليف .

ومن ذلك دعوى الشريك ان المال لم ينتج عنه ربح ، فان  
دعواه تكون مقبولة استصحاباً للاصل الذي هو عدم الربح ، الا اذا  
أثبت الربح بالبينة .

وهذا النوع من الاستصحاب كالنوع الاول : لاختلاف في انفسه  
يجب العمل به .

النوع الثالث : استصحاب الحكم الاولي للاشياء في الشرع  
وهو الاباحة ، علي معني ان كل ما في الكون من حيوان ونبات  
وجماد وما يجري في الحياة من عهود وتصرفات مباح شرعاً وما دون  
فيه للمكلف ، تناولا واستعمالاً وممارسة مادام لم يقم دليل  
علي تحريمه أو المنع منه ، علي ما ذهب اليه جمهور الاصوليين

وفقا لقوله تعالى : " هو الذى خلق لكم مافي الارض جميعا " (١)  
وقوله جل شأنه : " وسخر لكم مافي السموات ومافي الارض " (٢) .  
فان خلق مافي الارض وتسخير ما يوجد فيها وفي السموات  
لا يكون منة الا اذا كانت مباحة ، اذ لو كانت محظورة لما كان  
هناك معني للامتنان بخلقها للناس وتسخيرها لهم وتذليلها  
لارادتهم .

وعلي ذلك : اذا عرضت للمجتهد واقعة وبذل جهده في البحث  
عن نص يحكمها أو دليل يتناولها فلم يجده ، ولم يكن العقل  
يمنعها لما فيها من ضرر ظاهر ، فان عليه أن يحكم باباحتها  
ومشروعيتها ، استنادا علي الحكم الاصلي الثابت لاشياء وهو  
الاباحة : يستوى في ذلك ان يكون محل الواقعة مطعوما أو  
مشروبا أو عقدا أو تصرفا (٣)

---

( ١ ) آية ٢٩ البقرة .

( ٢ ) آية ١٣ الحاشد .

( ٣ ) ذهب بعض المعنرلة وبعض أصحاب الحديث الي ان الاصل في الاشياء الحظر  
حتي يصح الشارع على الاساحة ، لان الشارع للاحكام هو الله تعالى ، بما لم  
يصح عليه يعني علي الحظر ، فالقول بأن ما لا نص عليه حكمه الاباحة شرعا .  
سريع بغير ماضع الله ، واجب عن ذلك بأن اعتبار الاصل في الانسباء  
الاساحة ناسن بالادلة النقلية النى افادت اساحة كل مالم يرد عن الشارع  
حكم عليه ولم يكن صارا بنفسه أو بغيره مما تدركه الفطر السليمة  
والعقول الصحيحة .

هذه هي انواع الاستصحاب المشهورة التي يمكن للطالـــــب  
ان يستفيد منها وهناك انواع أخرى مذكورة في كتب الاصول المطولة  
فمن أراد الاستزاده فعليه بالرجوع اليها . ( ١ )

هذا وقد ترتب علي الاستصحاب عدة قواعد نذكر منها :-

١- الاصل في الاشياء الاباحية .

٢- الاصل في الذمة البراءة .

٣- اليقين لا يزول بالشك ، والاصل بقاء ماكان علي ماكان

حتي يثبت خلافه .

وقد تفرع علي هذه القواعد فروع فقهية كثيرة منها :

أ- ان المفقود وهو الغائب الذي لايعلم مكانه ويدري احي هو

أو ميت ، تجري عليه احكام الاحياء استصحابا لحياته

حتي يقوم الدليل علي وفاته .

وعلي ذلك ، فلا تقسم تركته علي ورثته ، ويحجز نصيبه ممن

يتوفي وهو غائب ويبقي كذلك ، حتي يتبين وفاته بدليل حسي

أو يحكم القاضي بموته .

ب- كل عقد أو تصرف يعتبر صحيحا مادام لم يرد عن الشارع دليل

على فساده أو بطلانه ، عملا بالاباحة الاصلية .

---

( ١ ) رتب القوانين الوضعية بعض أحكامها علي مبدأ الاستصحاب وان كانت

لم تنشر الي ان مصدرها الشريعة الاسلامية ، ومن ذلك ، ما هو مقرر من

ان المتهم بريء حتي تثبت أدانته ، اذ مصدر هذه القاعدة استصحاب

البراءة الاصلية وكذا مبدأ الحيانة في المنقول سند الملكية ، اساسه

استصحاب وضع اليد الظاهر في اثبات الملكية ، الذي لم يوجد مايفيره ،

الي غير ذلك من الاحكام .

جـ من أكل في رمضان وهو شاك في طلوع الفجر ، ولم يتيقن أنه  
أكل بعد طلوع الفجر كان صومه صحيحا ولا يجب عليه القضاء  
لان الليل متيقن والفجر مشكوك فيه ، واليقين لا يزول بالشك  
اما من اكل شاك في غروب الشمس ، فان صومه يفسد ، ويجب  
عليه القضاء ، لان النهار متيقن ، والغروب مشكوك فيه  
والعمل يكون بالمتيقن لا بالمشكوك فيه .

الاستصحاب لا يثبت حكما جديدا :

الاستصحاب بأنواعه المختلفة ، لا يثبت حكما جديدا كغيره  
من الادلة بل يفيد استدامة الحكم السابق الثابت بدليله الدال  
عليه كالاباحة الاصلية أو العدم الاصلية فهو حجة لبقاء ما كان علي  
ماكان لا لاثبات ما لم يكن ، ومن ثم كان آخر الادلة التي يلجأ  
اليها المجتهد لمعرفة الحكم الشرعي في الوقائع التي تعرض له .  
يقول الخوارزمي في الكافي : الاستصحاب آخر مدار الفتوى ،  
فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم  
في الاجماع ثم في القياس ، فان لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب  
الحال في النفي والاثبات ، فان كان التردد في زواله فالاصل  
بقاؤه ، وان كان التردد في ثبوته فالاصل عدم ثبوته (١)  
وعمل المجتهدين بالاستصحاب يختلف باختلاف المصادر التي

---

( ١ ) انظر ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٧ .

يعتبرها كل منهم حجة ، فمن قصر الادلة علي الكتاب والسنة والاجماع ، يعمل بالاستصحاب في كل مالم يجد فيه نصا ولا اجماعا فتكون دائرته عنده أوسع من غيره .

ومن يعمل بالقياس لا يلجأ اليه الا اذا لم يجد قياسا فتضييق دائرته عنده عما سبقه ، ومن يعمل بالمصلحة أو العرف تضييق دائرته عنده عن هؤلاء وهؤلاء . ( ١ )

ونكتفي بهذا العرض لمصادر الفقه ، ومنها يتبين مسدى مرونة الفقه الاسلامي وتلائمه مع الحياة البشرية واتساعه لمختلف اطوارها ، واستجابته لحاجات ومطالب المجتمع المتطور في شتى المجالات ، دون ان يشعر أولو الامر والمشرعون أنهم في حاجة الي أن يستعيروا شيئا من خارج حقيقتهم الاسلامية ، نسأل الله تعالى أن يوفق المسلمين الي العمل بشريعته والي الحكم بقانونه — ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون " .

---

( ١ ) قد نجد في بعض الفروع اختلافا بين المذاهب القائلة بالاحتجاج بالاستصحاب فالبعض يحتج به بينما يخالفه البعض الآخر ، لدليل آخر اقوى منه ، قد ثبت عنده أو لان الاستصحاب يكون حجة حيث لا دليل علي خلافه ، كما اننا قد نجد احيانا اتفاقا في الحكم ، بينما نجد اختلافا في الاستدلال ، فمنهم من تكسبون حجته الا ستصحاب ، ومنهم من تكون حجته غيره ، وذلك راجع الي تقديم الدليل الاقوى الثابت عند كل منهم .





القسم الثاني

في

قواعد الاستنباط

## طرق الاستنباط الاحكام من الادلة الشرعية

من خصائص القرآن الكريم انه نزل كما قلنا باللفظ العربي كذلك جاءت نصوص السنة النبوية القولية باللفظ العربي، والكلام العربي لا يعلم المراد منه إلا بعد معرفة معاني مفرداته ومعرفة معاني المركبات والوقوف علي الاساليب المتنوعة وكيفية دلالتها علي مراد المتكلم وغير ذلك مما يتوقف عليه الفهم الصحيح للنصوص ، ومن اجل ذلك عني الاصوليون بتعرف المعاني التي وضعت الالفاظ لافادتها من جهة عمومها وشمولها لكل الافراد ومن جهة خصوصها وانطباقها علي بعض الافراد دون بعض ، ومن جهة اشتراكها في أكثر من معني كما عرضوا لدلالة الالفاظ والعبارات علي معانيها من جهة ظهورها أو خفائها وكيفية هذه الدلالة وهل هي دلالة منطوق أو مفهوم أو عبارة أو إشارة وما الي ذلك من القواعد اللغوية .

وبجانب هذا عرضوا لقواعد اخرى شرعية يتوصل بها الي معرفة مراد الشارع كقاعدة النسخ وقاعدة الترجيح وغير ذلك ومن ثم تنوعت القواعد الاصولية الي نوعين لغوية وشرعية . وهذه القواعد لغوية وشرعية كما تطبق في فهم الاحكام من النصوص الشرعية ، تطبق كذلك في فهم الاحكام من نصوص اي قانون وضع باللغة العربية ، وفيما يلي نعرض لاهم هذه القواعد والتي لا بد من معرفتها والعلم بها لكل من يتصدى لاستنباط الاحكام وليستعين بها المفتون والمشرعون والقضاة وسائر من يشتغل بالشئون الفقهية والقانونية .

## القواعد اللغوية

قسم الاصوليون اللفظ بالاضافة الي المعني وعلاقته به الي تقسيمات أربعة باعتبارات أربعة :

التقسيم الاول : باعتبار الوضع الي خاص وعام ومشارك، ويندرج تحت الخاص الامر والنهي والمطلق والمقيد .

التقسيم الثاني: باعتبار وضوح المعني وخفائه الي مظهر معناه وماخفي معناه وكل منهما ينقسم الي أربعة أقسام : فأقسام الوضوح الظاهر والنص والمفسر والمحكم وأقسام ماخفي معناه : الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه .

التقسيم الثالث: باعتبار الاستعمال الي حقيقة ومجاز وكل منهما صريح وكنابسة .

التقسيم الرابع: باعتبار كيفية الدلالة علي المعني الي دال بالعبارة ودال بالاشارة ودال بالدلالة ودال بالاقضاء ( ١ ) .

---

(١) هذا التقسيم هو مذهب اليه الحنفية ، أما غيرهم فقد سلك طريقة اخرى تختلف من بعض الوجوه كما سنرى .

## أولا : تقسيم اللفظ باعتبار وضعه للمعنسي

يفسم اللفظ باعتبار وضعه للمعني الي خاص وعام ومشترك.

### ١- الخاص : ( ١ )

الخاص لفظ وضع لمعني واحد منفرد سواء كان واحدا بالشخص كزيد وبكر وغيرهما من أسماء الاعلام أو بالنوع كرجل وأمرأة وثلاثة أو بالجنس كإنسان ، فان كل واحد من هـذه الالفاظ وضع لمعني واحد دون ملاحظة الافراد ( ٢ ) .

فالإنسان موضوع للحيوان الناطق ورجل موضوع لإنسان ذكر جاوز حد الصغر ولفظ امرأة موضوع للانثي التي جاوزت حد الصغر من بني آدم ولفظ ثلاثة وأربعة وعشرة ومائة وألف ونحوها من أسماء العدد موضوعة لمعني واحد هو ذات العدد وتركبه من اجزاء لا يقدح في خصوصه ولا يوجب كثرة فيه ، لانه بمنزلة كثرة اجزاء زيد فمعني الثلاثة لا يوجد في كل واحد من اجزائها ، كما لا يوجد معني الزيدية في اجزاء زيد فأفراد المعدود أو وحداته اجزاء لاجزئيات فالجنس عندهم : اللفظ الواقع علي كثيرين مختلفين في الاحكام وان كانوا متفقين بالحقيقة كإنسان، فانه يشتمل علي الرجل والمرأة ، والحكم بينهما متفاوت فسبي المقاصد والاحكام ، فان الرجل يصلح للامامة الكبرى والصغرى

- (١) كلمة الخاص مأخوذة من قولهم اختص فلان بكذا ، اذا انفرد به ، والخصوص يوجب الانفراد ويقطع العموم والشركة ، قال تعالى: " يختص برحمته من يشاء .  
(٢) جعل الإنسان جنسا والرجل نوعا ؛ املاح علماء الاصول والفقه لان مقصودهم معرفة الاحكام .

والشهادة في الحدود والقضاء فيهما بخلاف المرأة .

والنوع عندهم : اللفظ المشتمل علي كثيرين متفقين فسي  
الحكم كرجل ، وانما يكون الجنس والنوع من قبيل الخاص اذا  
كانا منكبين أو معرفين لا للاستغراق ، فلو كانا معرفيين  
للاستغراق كانا من قبيل العام كما يأتي :  
حكم الخاص :

اللفظ الخاص يدل علي معناه الموضوع له دلالة قطعية ( ١ )  
ولا يحتاج الي بيان آخر ولا يصرف عن معناه الذي وضع له الي غيره  
الا بدليل يدل علي تأويله وارادة ذلك المعني الاخر ، ومعني  
هذا ان اللفظ الخاص اذا وجد في نص فانه يجب العمل بالحكم  
المستفاد من لفظه بحسب وضعه اللغوي لتيقن المجتهد حينئذ

---

(١) المراد بالقطعية هنا القطعية بالمعني العام، وهو أن اللفظ لا يحتمل غير معناه  
احتمالا ناشئا عن دليل، وان كان يحتمل المجاز في مقابل القطعية بالمعني  
الخاص والتي لا احتمال فيها اصلا، لا بدليل ولا بغير دليل ، فاذا قلنا محمد عالم

كان هذا الكلام مفيدا لثبوت العلم لمحمد بطريق القطع بالمعني العام ،  
لانه يحتمل عقلا أن العالم شخص آخر له صلة بمحمد كابيه أو أخيه وأثبت  
العلم لمحمد بطريق المجاز لوجود هذه العلاقة ، لكن هذا الاحتمال لما لم  
يكن ناشئا عن دليل يدل عليه لم يلتفت اليه ولم يمنع القطعية لانسسه  
كالعدم ، والقطعية بالمعني العام يطلق عليها العلماء علم الطمانينة  
كالعلم المستفاد من اللفظ الظاهر والنم العام والحديث المشهور .

ان الشارع يريد معني اللفظ الخاص حسب الوضع العربي له ، ولذا  
لايحتمل التصرف فيه بالتأويل لكونه بينا بنفسه فيما وضع له  
فلا اجمال ولا اشكال فيه مثال ذلك قوله تعالى : لا يؤاخذكم  
الله بالغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان  
فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو  
كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام" ( ١ ) .

فقد اشتملت هذه الآية علي الفاظ خاصة يراد بها مدلولها  
قطعا ، حيث لا صارف يصرفها عن ذلك المدلول .

فلفظ عشرة مساكين يراد بها عشرة لازيادة ولانقصان، وكذلك  
ثلاثة أيام ، وكذلك أوفي الموضعين يراد بها معناها وهــو  
التخيير ، وبذلك تفيد الآية ان علي من يحنث في يمينه أن يكفر  
أولا باحد الامور الثلاثة المذكورة فاذا عجز عنها وجب عليه  
صيام ثلاثة أيام " حيث لم يوجد في الآية ما يصرف هذه الالفاظ  
الخاصة عن معانيها الحقيقية .

ومن الخاص الذي قام الدليل علي تأويله وصرفه عن معناه  
الي معني آخر تأويل الحنفية الشاة في قوله صلي الله عليه  
وسلم : " وفي الغنم في اربعين شاة شاة " .

فالحكم المستفاد من الحديث : تقدير الواجب في زكاة  
الغنم بشاة اذا بلغ النصاب أربعين من غير زيادة ولانقص ولكن

الحنفية أولوا الشاة وهي لفظ خاص بما يعم الذات أو القيمة بدلا من العين في الزكاة استنادا الي غرض الشارع من مشروعية الزكاة اذ أنها لسد خلة الفقراء ودفع حاجتهم وهذا المعنى كما يتحقق بدفع ذات الشاة يتحقق بدفع قيمتها .

واستبعد الشافعية تأويل الحنفية وأوجبوا الشاة عينيا لما يترتب علي هذا التأويل من ترك النص لعل مستنبطة، ولذلك كان الواجب عندهم دفع عين الشاة .

وفي كتب الاصول أحكام فقهية خلا فيه كثيرة تفرمت علي حكم الخاص استند فيها بعض الفقهاء الي دلالة الخاص القطعية في ابطال مذهب المخالف .

أنواع الخاص : أمر نهى مطلق مقيد :

يتنوع الخاص باعتبار الصيغة التي ورد بها الي عدة انواع ، فقد يأتي علي صيغة الامر بالفعل وقد يأتي علي صيغة النهي عن الفعل ، وقد يأتي مطلقا عن القيود وقد يأتي مقيدا بقييد الي غير ذلك من الانواع التي يدل كل نوع منها علي شيء واحد .

النوع الاول - الامر -

تعريفه : الامر طلب الفعل جزما علي جهة الاستعلاء .  
يستفاد من هذا التعريف ان الامر هو القول الطالب للفعل علي سبيل العلو بأن يكون الأمر أعلي من من المأمور كما في أوامر الشارع سبحانه وتعالى ، وعلي ذلك لا يكون أمرا طلب الفعل

علي سبيل النذب والاباحة أو علي سبيل الدعاء والالتماس مما هو بطريق الخضوع عندما يكون الأمر ادني حالا من المأمور أو مساويا له .

## صيفية الامر :

صيغة الامر تأتي علي أنواع ، منها لفظ افعل وهو أشهرها  
اي فعل الامر ، نحو قوله تعالى : فأقيموا الصلاة وآتوا  
الزكاة " (١) وكقوله تعالى : يا يحيى خذ الكتاب بقوة " (٢) ،  
ومنها الفعل المضارع المقرون بلام الامر كقوله تعالى :  
" لينفق ذو سعة من سعته " (٣) وقوله " فمن شهد منكم الشهر  
فليصمه " ، ومنها المصدر النائب عن فعل الامر كما في قوله  
تعالى : " فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب " ، فهذه  
مقبوضة " (٤) لان معناه اضربوا وأرهنوا ، ومنها الجملة  
الخبرية اذا قصد بها الطلب دون الاخبار (٥) ، كما في قوله  
تعالى : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد  
أن يتم الرضاعة " (٦) فان الله تعالى لم يقصد به مجرد الاخبار  
عن حصول الرضاع من الامهات لأولادهن ، وانما طلب من الامهات  
ارضاع أولادهن . اي ليرضع الامهات ، ومثل ذلك قوله تعالى :

(۱) ۷۸ الحاح .

(۲) ۱۲ فروری

•  $\gamma(r)$  الطلاق

(٤) ٢٨٢ البقرة

(هـ) لان اللفظ اذا كان موضوعا للاخبار عن طلب الفعل لا يكون أمرا نحو اطلب منك الفعل .

(٦) ٢٢٣ المبقرة



" والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو" (١) اي ليتربصن  
المطلقات .

هذه هي أشهر الصيغ التي وضعت لغة للامر أي طلب الفعل  
علي جهة الاستعلاء .  
وجوه استعمال صيغ الامر :

- استعملت صيغة الامر - افعال ومافي معناها في لغة العرب  
وفي القرآن والسنة في وجوه كثيرة أشهرها .
- ١- الوجوب كقوله تعالى : " فاقيموا الصلاة واتوا الزكاة  
وقوله " وجاهدوا في سبيل الله حق جهاده " .
  - ٢- الندب كقوله تعالى : " فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا " .
  - ٣- التأديب كقوله صلي الله عليه وسلم لعمر بن ابي سلمة  
وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصفحة : " يا غلام سم الله  
وكل بيمينك وكل مما يليك " ( ٢ ) .
  - ٤- الاباحة كقوله تعالى : كلوا من الطيبات " وقوله " فاذا  
حللتم فاصطادوا " ، " وكلوا واشربوا حتي يتبين لكم  
الخيوط الابيض من الخيط الاسود من الفجر " .
  - ٥- التهديد كقوله تعالى : " اعملوا ما شئتم انه بما تعملون  
بصير ، ومنه الانذار كقوله تعالى : " قل تمتعوا فان  
مصيركم الي النار " (٣) فالقعل تمتعوا بصيغة الامر لكنه في

---

(١) ٢٢٨ البقرة .

(٢) التأديب اخص من الندب ، فان كل تأديب مندوب ولاعكس .

(٣) الفرق بين التهديد والانذار - ان الاول هو الكلام المخيف والثاني تبليغ  
هذا الكلام .

هذا السياق يدل علي الانذار .

٦- الامتنان كقوله تعالى : " كلوا مما رزقكم الله " ويشترك  
الامتنان مع الاباحة في أن كليهما له دلالة علي الاذان  
بالفعل ، وغايته ان الاباحة هي الاذن المجرد ، والامتنان  
يقترن به ذكر احتياجنا اليه ، وأن الله يمن به علينا ،  
فالقريئة هنا قوله تعالى : " مما رزقكم الله " .

٧- الارشاد كقوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم  
وقوله : " اذا تداينتم بدين الي أجل مسمي فاكتبوه " ( ١ )  
والفرق بين النذب والارشاد ان المندوب مطلوب لثواب الاخرة  
والارشاد لمنافع الدنيا ، اذ ليس في الاشهاد علي البيع  
ولافي تركه ثواب أو عقاب " .

٨- الاكرام كقوله تعالى : " ادخلوها بسلام آمنين " .

٩- التعجير كقوله تعالى : " فأتوا بسورة من مثله " .

١٠- الدعاء كقوله تعالى : " ربنا افتح بيننا وبين قومنا  
" بالحق " وقوله : رب أغفر لي ولوالدي .

١١- التسوية بين الشيئين كقوله تعالى : اصبروا أولا تصبروا  
سواء عليكم " .

١٢- الاهانة - كقوله تعالى : " كونوا حجارة أو حديدًا " وكقوله  
سبحانه " ذق انك أنت العزيز الكريم " .

---

(١) الفرق بين النذب والارشاد ان معللة النذب اخروية ومعللة الارشاد دنيوية.

- ١٣- الدوام كقوله تعالى : " اهدنا الصراط المستقيم " .  
١٤- الاعتبار كقوله تعالى : " انظروا الي ثمرة اذا أثمر " .  
١٥- ' الاذن - كقوله لمن طرق الباب : ادخل .  
١٦- الخبر - كقوله صلي الله عليه وسلم " اذا لم تستح فأصنع  
ماشئت " فمعني اصنع هنا : صنعت .  
الي غير ذلك من الوجوه التي تستفاد من سياق الكلام  
وقرائن الاحوال .

#### المعني الحقيقي لصيغة الامر :

اتفق الاصوليون علي ان استعمال صيغة الامر فيما عدا  
الوجوب والندب والتهديد والاباحة مجاز ، غير انهم اختلفوا  
في دلالتها علي هذه الاربعة علي ثلاث مذاهب :  
الاول : هي مشتركة بين الاربعة اشتراكا لفظيا كاشتراك القرء  
بين الطهر والحيف .  
الثاني: هي حقيقة في الاباحة مجاز فيما عداها .  
الثالث: هي حقيقة في الوجوب .  
وأرجح هذه الاقوال أنها حقيقة في الوجوب مجاز في غيره  
وعلي ذلك فان صيغة الامر تدل علي طلب المأمور به علي سبيل  
الالزام والحتم ذلك لان المعني الاصلي لصيغة الامر هو طلب  
المأمور به علي سبيل الحتم والالزام ، أما غيره من المعاني  
فانه يستفاد من سياق الكلام وقرائن الاحوال .  
والادلة علي أن صيغة الامر حقيقة في الوجوب مجاز في

غيره كثيرة منها :

أولا : قوله تعالى لابليس : " مامنك الا تسجد اذا أمرتك " فقد ذمه الله تعالى علي تركه السجود المأمور به ، لان الاستفهام هنا ليس علي حقيقته بل مقصود به الانكار وهو يفيد الذم والتوبيخ ، وهو لا يكون الا علي ترك واجب وهو مقتضي الامر في قوله تعالى : " ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس لم يكن من الساجدين " (١) اذ معناها مامنك أن تسجد ، واصله : أى زائـدة واذا ثبت أن هذه الصيغة للوجوب كان غيرها من الاوامر مثلها حيث لافرق بين صيغة واخرى .

ثانيا : قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم " (٢) فقد حذر الله المخالفين عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تصيبهم الفتنة في الدنيا أو يصيبهم العذاب الاليم في الآخرة علي المخالفة وهذا الوعيد لا يكون الا علي ترك واجب .

ثالثا : قوله تعالى " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " (٣) حيث جعلت الآية الكريمة أمر الله ورسوله مانعا من الاختيار وذلك دليل الوجوب ، لهذا كانت صيغة الامر تفيد الوجوب حقيقة ولاتفيد غيره من المعاني الا بقرينة .

---

(١) الاعراب .

(٢) النور .

(٣) الاحزاب .

## اقتضاء الامر للتكرار :

اختلف الأصوليون في الامر المجرد عن القرائن هل يقتضي تكرار الامر المأمور به أو لا يقتضيه علي أقوال كثيرة أصحابها :  
أن صيغة الامر موضوعة لمجرد طلب الفعل المأمور به علي سبيل الالتزام والحتم فلا يقتضي تكرار الفعل المأمور ولا يبدل عليه بذاته ، إلا أنه لما كان أقل ما يتحقق به امتثال الامر ايقاع الفعل مرة ، كان هذا لازما من لوازم معني الامر، وليس من حقيقته ولا مما يدل عليه بذاته ، وإنما يستفاد تكرار الفعل المأمور به من القرينة التي تصاحب صيغة الامر وتحيط به كأن يكون الامر معلقا علي شرط أو مقيدا بوصف ، وذلك كتعليق الامر بالتطهر علي وجود الجنابة في قوله تعالى : " وان كنتم جنبا فاطهروا " (١) فقد علق سبحانه الامر بالتطهر علي وجود الجنابة فدل ذلك علي أنه كلما وجدت الجنابة تكرر التطهر، وكتقييد الامر بجلد الزاني بوصف الزنا في قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"، فإنه يدل علي طلب الجلد واقامة حد الزنا وتكراره كلما وجد الزنا الذي جعله الشارع علة لوجوب الجلد وسببا له وقوله تعالى: أقم الصلاة لدلوك الشمس" يدل علي تكرار الصلاة المأمور بها بتكرار سببها وهو دلوك الشمس"، وهل الدلوك : زوال الشمس عند كيد السماء ، أو أنه الغروب قولان .

### اقتضاء الامر للفورية :

---

لاجدال في ان الامر اذا اقترن به مايفيد الفورية ، انه يقتضي الامتثال علي الفور بلا تراخ اذا كان المأمور به مقيدا بوقت لايسع غيره ، بحيث يفوت الاداء بفواته ، كصيام رمضان ، فان الامر به يقتضي الفور بمجرد وجود سببه وهو شهود الشهر المنصوص عليه في قوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " لان ضيق الوقت المحدد للاداء مع وجود الطلب من الشارع قرينة علي طلبه فورا مادام مقيما صحيحا ، اما اذا كان الوقت المحدد للاداء موسعا بحيث يسع فعل المأمور به وغيره كالصلوات الخمس المفروضة ، فان الامر لايدل علي الفور والاداء في اول الوقت بل يجوز للمكلف ان يأتي بالفعل في اى وقت من اجزاء الوقت الموسع للاداء ولاثم عليه في تأخير الاداء عن اول الوقت لان الوقت الموسع يحتمل تأخير الاداء الي الجزء الاخير منه .

واذا لم يفيد الامر بوقت معين كالامر بالكفارات علي اختلاف انواعها وقضاء مافات من صوم رمضان أو من الصلوات الواجبة ، فعلي أصح الاقوال أنه يجوز تأخير المأمور به علي وجه لايترتب عليه فوات المطلوب ، كما تجوز المبادرة بفعله ، لان الامر المجرد من القرينة هو لمجرد طلب الفعل بدون دلالة علي الفور أو علي التراخي ، واذا دل الامر علي احدهما فانما ذلك من القرائن لامن الامر ذاته ، لان حقيقته لاتقتضي الفور أو التراخي غاية الامر ان المبادرة الي الاداء أولي عند

الامكان من التأخير استعجالا لعمل الخير وخوفا من انتهاء الاجل  
قبل الاداء وفاقا لقوله تعالى : " فاستبقوا الخيرات الي الله  
مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون " ( ١ ) .

---

(١) ٤٨ المائدة ، وهذا مذهب البه الحنفية ، اما علي مذهب اليه الحنابلة  
والشافعية . فان الامر المطلق يقتضي القور ، ولذلك كما يقول صاحب  
المغني : يستحق المؤخر للامثال العفاب ، لان حواز التأخير ينافي الوجوب  
لكون الواجب مابعاب علي تركه ، ولو حاز التأخير لجاز الي غير غاية :  
انظر المغنى ج ٢ ص ٥١٠ .

## النهي

تعريفه :

النهي في اللغة : المنع وهو ضد الامر ، وفي الاصطلاح هو القول الدال علي طلب الكف عن الشيء علي جهة الاستعلاء .  
وقيد الاستعلاء في التعريف يخرج الالتماس والدعاء لانه لا استعلاء فيهما .

صيغة النهي :

للنهي صيغ كثيرة اشهرها :

- ١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية كقوله تعالى :  
" ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وساء سبيلا " (١) وقوله :  
" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (٢) وقوله :  
" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق " .
- ٢- صيغة الامر الدالة علي الكف كقوله تعالى : " فاجتنبوا  
الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور " (٣) .
- ٣- الجمل الخبرية المستعملة في النهي عن طريق التحريم أو نفي  
الحل كقوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وأخواتكم  
وعماتكم وخالاتكم " (٤) ، وقوله : " ولا يحل لكم ان تأخذوا مما

(١) ٢٢ الاسراء .

(٢) ٢٩ النساء .

(٣) ٢٠ الحج .

(٤) ٢٣ النساء .



### آتيتموهن شيئاً " ( ١ )

هذا ويقول الاصوليون ان الصيغة الاصلية للنهي هي الفعل  
المضارع المقرون بلا الناهية .

استعمال صيغة النهي :

- وردت صيغة النهي في اللغة العربية مستعملة لمعان كثيرة  
كما أن الامر قد استعمل في معان كثيرة ، فمن معاني النهي :
- ١- التحريم كقوله تعالى : " ولاتنكحوا مانكح آبائكم ممن  
النساء الا ما قد سلف " (٢) .
  - ٢- الكراهة كقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لاتحرموا  
طيبات ما أحل الله لكم " (٣)
  - وقد دل علي أن النهي للكراهة وجود القرينة الصارفة  
له عن التحريم ، وذلك هو اتفاق العلماء علي ان منع النفس  
من الطيبات وحرمانها من متع الحياة مكروه وليس بمحرم .
  - ٣- الدعاء كقوله تعالى : " ربنا لاتزع قلوبنا بعد اذ هديتنا (٤)
  - ٤- الارشاد كقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لاتسألوا عن  
اشياء ان تبد لكم تسؤكم " (٥) فالنهي هنا للارشاد والتوجيه .
  - ٥- التحقير كقوله تعالى : " ولا تمدن عينيك الي ما متعنا به  
ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه " (٦)

---

(١) ٢٢٩ البقرة .

(٢) ٢٢ النساء .

(٣) ٨٧ المائدة .

(٤) ٨ آل عمران .

(٥) ١٠١ المائدة .

(٦) ١٢١ طه .

فالمقصود بيان حقارة متع الحياة الدنيا الي جانب ما عند الله من ثواب وأجر .

٦- بيان العاقبة كقوله تعالى : " ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون " (١) وقوله تعالى " ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون " (٢) .

٧- التوبيخ نحو : لانتنه عن خلق وتأتي مثله .

الي غير ذلك من المعاني التي ورد استعمال صيغة النهي فيها والتي تستفاد من سياق الكلام وقرائن الاحوال .  
المعني الحقيقي لصيغة النهي :

لاخلاف علي ان استعمال صيغة النهي فيما عدا التحريم الكراهة هو من قبيل المجاز ، ويتحدد المعني المقصود من سياق الكلام وقرائن الاحوال ، كما لاختلاف علي ان استعمال صيغة النهي في طلب الترك واقتضائه هو من قبيل الحقيقة التسي لا تحتاج في دلالتها علي مذلولها الي قرينة ، واختلفوا فيهما - اي التحريم والكراهة - هل النهي فيهما حقيقة في التحريم أو الكراهة أو فيهما ، ف قيل ان صيغة النهي حقيقة في التحريم نون الكراهة ولا يدل بها علي غيره الا بقرينة ، وقيل ان النهي المجرد عن القرينة يدل علي الكراهة ولا يدل علي التحريم

(١) ١٦٩ آل عمران .

(٢) ٤٢ سورة ابراهيم .



الا بالترك الفورى وفي كل الاوقات .

وبذلك يختلف النهي عن الامر ، فان الامر بحسب ذاته كما تقدم لا يقتضي الفور ولا التكرار ، اما النهي فانه يقتضي كلا منهما بحسب الاصل ، علي انه يمكن للقرائن بعد ذلك ان تعدل علي ان النهي مؤقت وليس علي جهة الدوام ، كما في نهى الحائض عن الصلاة والصوم ، فقريئة الحيض تجعل النهي مؤقتا بمدته لادائما .

كذلك يمكن للقريئة ان تصرف النهي عن الفورية وبالتالي يكون الامتناع غير مطلوب وذلك اذا كان النهي مقيدا بشرط، فان الامتناع عن الاتيان بالفعل حينئذ لا يكون مطلوبا الا عند وجود الشرط كما في قوله تعالى : " اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتوهن مؤمنات فمسلا ترجعوهن الي الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن " . فاذا تحقق الشرط وهو الامتحان والعلم بايمانهن تكون الفورية ، أما قبل ذلك فلا حكم للنهي لعدم تحقق شرطه .

## المطلق والمقيد

المطلق والمقيد من أنواع الخاص ، لان كلا منهما يدل علي

معني منفرد متحقق في فرد من الافراد .

ومن يستقرىء نصوص الاحكام من القرآن أو السنة ، يجد أن

بعضها قد جاء مطلقا وبعضها قد جاء مقيدا ، ومن هنا عني

الاصوليون بوضع القواعد والضوابط التي توضح العلاقة بين

المطلق والمقيد وتبين مدى تأثير احدهما في الاخر وفيما يلي

نعرض لتعريف المطلق والمقيد وحكم كل منهما وحمل المطلق علي

المقيد .

تعريف المطلق :

عرف الاصوليون المطلق بتعاريف كثيرة يجمعها : انه لفظ

يدل علي الحقيقة من حيث هي ، بأن يدل علي فرد واحد أو اكثر

منتشر في جنسه غير مقيد لفظا بأي قيد يحد من أنتشاره ( ١ ) ،

ومثاله : رجل ورجال وكتاب وطالب وطلبة وطائر وطيور ، وغير

ذلك من كل لفظ يدل علي ماوضع له علي سبيل الانتشار والشيوع ،

ولم يقيد بوصف أو شرط أو زمان أو مكان أو غير ذلك .

ويمثل للمطلق من القرآن بقوله تعالى : " فتحرير رقبة "

ومن السنة بقوله صلى الله عليه وسلم : " لانكاح الا بولي "

---

(١) معني غير مقيد لفظا بأي قيد يحد من انتشاره ، اي غير مقترن بما يدل

علي تقييده بملة من الصفات ، ومعني منتشر - شائع .

وشاهدى عدل " فالرقبة والولي ذكرًا مطلقين فيتناول كل منهما  
واحداً غير معين من جنس الرقاب وجنس الاولياء .

#### تعريف المقيسد :-

المقيسد لفظ يدل علي الماهية اى الحقيقة مقيدة بقيسد  
مايقلل من شيوعها ، مثل رجل مؤمن ورجال صادقون ، طالب  
مصرى ، كتاب اصول رجل عربي وطلاب متفوقون وغير ذلك من الالفاظ  
التي تدل علي فرد أو افراد معينة ، ولكن اقترن بها لفظ يدل  
علي تقييدها بصفة من الصفات .

ويمثل للمقيسد من القرآن بقوله تعالى : " فتحرير رقبة  
مؤمنة " لان المراد تحرير رقبة موصوفة بالايمان ، فلا يفيسد  
مطلق الرقبة في الخروج من عهدة التكليف .

وقوله تعالى : " فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
" فقد قيد سبحانه لفظ الشهرين بمتتابعين ، فاذا صام المكفر  
شهرين خاليين من وصف التتابع لم يكن قائما بما أمره الله به .  
وقوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى الي محرما علي  
طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير " (١)  
نقيد الدم المحرم آكله بالمسفوح ، لايحرم أكل غيره مما خلا  
من الوصف .

---

(١) آية ١٤٥ الانعام، والدم المسفوح: المراق من الحيوان عند ذبحه سواء  
كان الذبح بالزكاة الشرعية أو لم يكن .

### حكم المطلق :-

إذا ورد المطلق في نص من النصوص ولم يدل دليل آخر على تقييده ، فإنه يعمل به كما ورد مطلقا ، لأنه لفظ خاص يدل على معناه ، الموضوع له دلالة قطعية ، ولا يصح تقييده بشيء ، وصفا كان ذلك الشيء أو شرطا أو غيرهما ، بل يبقى على شيء ، إلا إذا قام الدليل على ذلك التقييد ، مثال ذلك " كلمة امهات نسائكم " في قول الله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهات نسائكم " (١) ، فإنها وردت مطلقة عن التقييد بالدخول بالبنات ولم ترد في موضع آخر مقيدة به ، ولم يقم دليل يدل على تقييدها بذلك فيعمل بها على اطلاقها ، ومقتضي هذا تحريم ام الزوجة على الرجل بمجرد العقد على ابنتها ، سواء دخل بها أم فارقتها قبل الدخول .

ومن ذلك كلمة ازواج في قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربهن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا " (٢) ، فإنها وردت مطلقة غير مقيدة بقيد الدخول ، ومقتضي هذا ان

---

(١) ٢٣ النساء .

(٢) ٢٣٤ البقرة ، ويراعي ان قوله تعالى وأولات الاحمال اجهلن ان يفمن حملهن جعلت عدة الحامل مطلقا - مطلقة أو منوف عنها زوجها - وضع الحمل .

علي الزوجة المتوفي عنها زوجها انتظار هذه المدة مالم تكن حاملا ، سواء دخل بها زوجها او لم يدخل بها ، اما المطلق الذي قام الدليل علي تقييده فمثاله قوله الله تعالى : " من بعد وصية يوصي بها او دين " فقد وردت كلمة وصية مطلقة في الاية عن التقييد بأى قيد ولكن قام الدليل علي تقييدها بالثلث في الحديث الذي ثبت فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم منع سعد بن ابي وقاص من الوصية بأكثر من الثلث حين قال له : " الثلث والثلث كثير ، انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس " .

" فالحديث قيد الوصية التي وردت في الاية مطلقة بالثلث فيجب العمل بهذا القيد وعليه يكون المراد بالوصية المطلقة في الاية : الوصية بالثلث عملا بالحديث " ( ١ ) .

#### حكم المقيد :

وحكم المقيد انه اذا ورد في نص ولم يرد مطلقا في نص آخر فانه يعمل به علي تقييده ولا يصح الغاء مافيه من القيد ولا العدول عنه الي الاطلاق الا اذا قام الدليل علي ذلك ، فقول الله تعالى في بيان كفارة الظهار " فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا " من قبيل المقيد الذي لم يقم دليل علي اطلاقه ، حيث ورد النص آمرا بصيام شهرين متتابعين بقيد التنابع ومقتضاه عدم صحة كفارة الظهار اذا كان الصوم

---

(١) حديث سعد بن ابي وقاص حديث مشهور ومن ثم صح علي مذهب الحنفية تقييد مطلق الكتاب به .



#### مفرقا .

ومن ذلك لفظ نسائككم في قوله تعالى : " وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائككم اللاتي دخلتم بهن " فانها وردت مقيدة بالدخول فيعمل بهذا التقيد ، ومقتضاه أن بنت الزوجة لا تحرم علي زوج امها الا اذا دخل بأمها ، ومثال المقيد الذي قام الدليل علي الغاء القيد فيه والعمل به مطلقا قوله تعالى : " وربائكم اللاتي في حجوركم " فبنت الزوجة المدخول بها تحرم علي زوج امها سواء اكانت في حجره ورعايته ام كانت بعيدة عنه وقد دل علي هذا الالغاء قوله تعالى : " فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم " اذ لو كان وجود الربيبة في حجر الزوج شرطا في التحريم لما اكتفي بنفي الدخول ، بل كان بقول : فان لم تكونوا دخلتم بهن ولسن في حجوركم فلا جناح عليكم " .

هذا هو حكم المطلق اذا ورد مطلقا في موضع ولم يــــرد مقيدا في موضع آخر وحكم المقيد اذا ورد مقيدا في موضع ولم يرد مطلقا في موضع آخر .

اما اذا ورد اللفظ مطلقا في موضع وورد بعينه مقيدا في موضع آخر فهل يعمل بكل منهما في موضعه الذي ورد فيه ، أم يحمل المطلق علي المقيد بأن يكون المراد به المقيد .

تختلف الاجابة عن هذا التساؤل باختلاف حالات تعارض المطلق والمقيد ، وباختلاف المناهج التي ارتضاها العلماء وذلك مانبينه فيما يلي :

### حمل المطلق علي المقيد

إذا ورد عن الشارع نص مطلقا في موضع ثم ورد عنه بعينه مقيدا في نص آخر ، ولم يرد عن الشارع ما يدل علي انه يريد احدهما ، فان حكمه يختلف باختلاف احوال الاطلاق والتقييد ، فقد يختلفان في سبب الحكم ويتفقان في الموضوع والحكم ، وقد يتحدان في الحكم والسبب ، وقد يختلفان في الحكم والسبب وقد يختلفان في الحكم ويتحدان في السبب ، وقد يتحدان في الحكم ويختلفان في السبب .

هذه هي احوال المطلق والمقيد ولكل حالة منها حكم خاص :

#### الحالة الاولى :

ان يرد اللفظ مطلقا في نص ويورد بعينه مقيدا في نص آخر ، ويكون الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، والموضوع والحكم واحدا .

وذلك كما في الحديث الذي روى عن عبد الله بن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير علي العبد والحر والذكر والانثي والصغير والكبير من المسلمين وامر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الي الصلاة ، وروى عن ابن عمر ايضا : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدقة الفطر أو قال رمضان - علي الذكر والانثي والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، فعدل الناس

به نصف صاع من بر علي الصغير والكبير .

ففي هذين النصين : الموضوع واحد وهو زكاة الفطر ، والحكم واحد فيهما ايضا ، وهو وجوب زكاة الفطر ، ولكن الاطلاق والتقيد قد اختلفا في سبب الحكم ، ففي الحديث الاول جعل السبب وجود نفس يعولها الصائم مقيدة بأنها من المسلمين وفي الرواية الثانية جعل السبب وجود نفس مطلقة غير مقيدة بهذا القيد ، فتشمل أى نفس سواء أكانت من المسلمين أم لم تكن فالسبب في الاول مقيد بالاسلام وفي الثاني مطلق .

حكم هذه الحالة :

اختلف الفقهاء في حكم هذه الحالة ، فذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة الي حمل المطلق علي المقيّد ، وذهب الحنفية الي عدم حمل المطلق علي المقيّد ، بل يعمل بكل منهما فيجب عندهم علي المسلم ان يؤدى زكاة الفطر علي كل من يعوله ويولي عليه ولاية تامة مسلما كان أو غير مسلم " ( ١ )

---

(١) ومن ذلك ايضا ماورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشفعة فقد صح انه قال : " الجار احق بشفعة جاره ينظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحداً وصح عنه ايضا انه قضى بالشفعة للجار ، فان استحقاق الجار للشفعة ورد مقيدا في الحديث الاول بما اذا كان طريقهما واحداً ، وورد مطلقا في الحديث الثاني عن هذا القيد وهما واردان في سبب الحكم وهو الجوار ، فانه سبب لشؤ الشفعة ، فلا يحمل المطلق علي المقيّد في رأى الحنفية بل يعمل في كل منهما ، فتجب الشفعة عندهم للجار الذي يكون شريكا في الطريق ونحوه ، كما تجب للجار الذي لا يكون شريكا ويحمل المطلق علي المقيّد في رأى غيرهم ، فلا تجب الشفعة عندهم الا للجار الذي يكون شريكا في الطريق ونحوه .

### الحالة الثانية :

ان يتحد المطلق والمقيد في الحكم والسبب ، وذلك كقوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به " وقوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير " والدم المسفوح هو الدم المراق الذي سأل عن مكانه فالدم في الآية الأولى جاء مطلقاً وفي الآية الثانية جاء مقيداً بلفظ مسفوح ، والحكم في الايتين واحد - وهو التحريم - والسبب ايضاً واحد ، وهو ما في هذا الدم من الأذى والمضرة .

### حكم هذه الحالة :

لاخلاف بين العلماء علي وجوب حمل المطلق علي المقيد في حالة اتحاد المطلق والمقيد في الحكم والسبب وعلي ذلك يكون الدم المحرم هو المسفوح اما غير المسفوح وهو ما يبقي فـي اللحم والعروق فانه حلال .

وكذلك يحمل المطلق علي المقيد في آية الكلاله " يستفتونك في الكلاله ان امروء هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، علي المقيد في آيات المواريث من بعد وصية يومي بها أو دين .

### الحالة الثالثة :

ان يختلف المطلق والمقيد في الحكم والسبب معا ، وذلك كقوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء

بما كسبا نكالا من الله " (١) وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق " (٢) ، فالإحدى في الآية الأولى مطلقة وفي الآية الثانية مقيدة بأنها إلى المرافق ، والحكم فيها مختلف ، ففي الآية الأولى هو وجوب القطع ، وفي الآية الثانية هو وجوب الغسل وكذلك السبب مختلف ففي الآية الأولى السبب التعدى على المسال المحرز ، وفي الآية الثانية الحدث مع أرادة الاتيان بعمل يشترط فيه الطهارة .

#### حكم هذه الحالة :

لأخلاف بين العلماء علي أن هذه الحالة لا يحمل فيها المظهر علي المقيد نظرا لعدم الارتباط بينهما ، فيعمل بكل واحد منهما في موضعه الذي ورد فيه ، وكان مقتضي هذا أن تقطع يد السارق كلها عملا بالاطلاق في آية السرقة ، لكن هذا الإطلاق قد ورد في السنة ما يدل علي تقييده بالكفين وهو ما روى أن النبي صلي الله عليه وسلم ، أمر بقطع يد السارق اليميني من الرسغ .

#### الحالة الرابعة :

أن يختلف المطلق والمقيد في الحكم ويتحداه في السبب وذلك كقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق " .

(١) ٢٨ المائدة .

(٢) ٦ المائدة .

وقوله تعالى " وان كنتم مرضي أو علي سفر أو جاء احدكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيننوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه " ( ١ ) .

فالايدى جاءت في الاية الاولى مقيدة بانها الي المرافق وهي في الاية الثانية مطلقة ، والحكم في الايتين مختلف ، اذ هو في الاول الغسل ، وفي الثاني المسح ، ولكن السبب بينهما متحد وهو ارادة الصلاة مع قيام الحدث .

حكم هذه الحالة :

جمهور العلماء علي ان المطلق والمقيد اذا اختلفا في الحكم واتحدا في السبب ، انه لا يحمل المطلق علي المقيد ، وعليه فلا تحمل اليد المطلقة في التيمم علي اليد المقيدة في الوضوء وما حدث من ايجاب مسح اليدين في التيمم الي المرفقين ليس مرجعه الي تقييد المطلق بالمقيد ، بل مرجعه أدله اخرى .  
ومن ذلك قوله صلي الله عليه وسلم " التيمم ضربتان احدهما للوجه والثانية لليدين الي المرفقين .  
أفاد الحديث أن مسح اليدين يكون الي المرفقين ، وأفاد كذلك ان المسح يغاير الغسل في عدم التكرار .

---

(١) ٦ المائدة ، ومن ذلك الصوم والعتق والاطعام في كفارة الظهار ، فالصوم والعتق قيده بقوله تعالى : " من قبل أن يتماسا " واطلق الاطعام فلم يفيد بهذا القيد والسبب واحد .

### الحالسة الخامسة :

ان يتحد المطلق والمقيد في الحكم ويختلفا في السبب وذلك كقوله تعالى في شأن كفارة الظهار " والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة " (١) وقوله تعالى: في شأن كفارة القتل الخطأ: " ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة " (٢) فالرقبة في كفارة الظهار مطلقة وفي كفارة القتل الخطأ مقيدة بالايمن والحكم في الايتين واحد وهو العتق والتحرير ، ولكن السبب فيهما مختلف اذ هو في الاولى العود علي اختلاف في تحديده ، وهو في الاية الثانية القتل الخطأ .

### حكم هذا الحالسة :

اختلف العلماء في حكم هذه الحالة ، فذهب الحنفية الي انه لا يحمل المطلق علي المقيد لانه لاتعارض بينهما بل يعمل بالمقيد في موضعه وبالمطلق في موضعه ، ولذلك لم يشترطوا في كفارة الظهار الايمان ، بل اشترطوه في كفارة القتل الخطأ . وذهب الجمهور الي انه يحمل المطلق علي المقيد لان اتحاد الحكم أوجد تعارضاً لاتفاقهما في الحكم ولاسبيل الي الجمع بينهما الا بحمل المطلق علي المقيد ومن ثم لا يصح عندهم اعتناق

---

(١) آية ٢ سورة المجادلة .

(٢) آية ٩٢ سورة النساء .

الرقبة الكافرة في الظهار كما لا يصح في كفارة القتل الخطأ .  
هذا هو منهج العلماء في حمل المطلق علي المقيد اذا لم يوجد  
دليل خارجي يدل علي هذا الحمل .

#### حجة الحنفية :

استدل الحنفية علي ما ذهبوا اليه من عدم حمل المطلق  
علي المقيد في المسائل المختلف فيها ، بأن الاصل التزام  
ما جاء عن الشارع من دلالات الفاظه علي الاحكام ، فالمطلق علي  
اطلاقه والمقيد علي تقييده ، لان كل نص حجة قائمة بذاتها ،  
وتقييده من غير دليل من ذات اللفظ او الكلام في موضعه  
تضييق من غير امر الشارع ، ومن ثم لا يلجأ الي حمل المطلق  
علي المقيد الا عند التنافي بين الحكمين ، بحيث يؤدي العمل  
بكل منهما الي التناقض ولاتنافي ولاتناقض فيما ذكر من حالات  
العمل بهما معاً .

#### حجة الجمهور :

استدل القائلون بحمل المطلق علي المقيد ، بأن القرآن  
كالكلمة الواحدة في وجوب بناء بعضه علي بعض ، فاذا وردت كل  
كلمة في القرآن مبينة حكماً من أحكامه فلا بد أن يكون الحكم  
واحداً في كل موضع تذكر فيه الكلمة ، وفضلاً عن ذلك فإن المطلق  
ساكت عن ذكر القيد ، فلا يدل عليه ولا ينفيه ، والسكوت عدم ، اما  
القيد فهو ناطق بالقيد الذي يوجب الجواز عند وجوده وينفيه عند  
عدمه فكان كالمفسر فكان اولي أن يجعل أصلاً يثبتني عليه المطلق  
وبذلك يكون المقيد صارفاً للمطلق عن اطلاقه ومبيناً المراد منه



## ٢- العام :

العام هو القسم الثاني من أقسام اللفظ باعتبار المعني الذي وضع له اللفظ والكلام عليه يتناول : تعريفه ، الفاظه ، انواعه ، دلالته ، العام الوارد علي سبب خاص .

### تعريف العام :

العام لغة مأخوذ من العموم وهو الشمول والاحاطة ، ومنه عمهم الخير اذا شملهم وأحاط بهم ، وفي اصطلاح الاصولييين : لفظ يستغرق جميع ما يصدق عليه من الافراد بوضع واحد .  
تحليل التعريف وشرح قيوده :

اللفظ هو ما تركيب من بعض الحروف الهجائية ، وهو جنس في التعريف يشمل المفرد والمركب والمهمل والمستعمل والمستغرق لكل ما يصلح له وغير المستغرق ، كان الاستغراق بوضع واحد أو بأوضاع متعددة .

" يستغرق " الاستغراق معناه التناول لما وضع له اللفظ دفعة واحدة وهو قيد في التعريف يخرج به اللفظ المهمل ، لان الاستغراق فرع الوضع والمهمل غير موضوع كما يخرج به المطلق والنكرة في سياق الاثبات ، لان المطلق انما وضع للماهية ولم يوضع للافراد فلا يكون مستغرقا للافراد ، ولان النكرة فسي سياق الاثبات انما وضعت للفرد الشائع سواء كان واحدا كما في النكرة المفردة أو متعددة كما في النكرة المثناة أو المجموعة ، فالنكرة لم تستغرق ما وضعت له دفعة واحدة

وانما استغرقتة علي سبيل البدل، مثال ذلك، اذا قال أحد الطلبة: قام طلبه، فانه لايفهم من قوله ثبوت القيام لجميع الطلبة، لان لفظ طلبه جمع منكر وهو لايستغرق كل مايصلح له اللفظ دفعة واحدة فهو لايقضى قيام كل من يطلق عليه لفظ طالب، لان الجمع المنكر وان كان يستغرق جميع ماوضع له الا ان استغراقه له علي سبيل البدل (١)، لاعلي سبيل الشمول والاحاطة كما هو العام .

وعلي ذلك يكون الجمع المنكر وسطا بين الخاص والعام، فلا هو خاص، لان معناه كثير ليس واحدا، ولاهو عام لانه غير مستغرق جميع مايصلح له ويصدق عليه دفعة واحدة " جميع مايصلح لـه " الذى يصلح له اللفظ هو ماوضع اللفظ له لغة، وعلي ذلك فالمعني الذى لم يوضع له لا يكون اللفظ صالحا له، فمثلا " من " لفظ وضع للعاقل " وما " لفظ وضع لغير العاقل فيترب علي هذا أن يكون لفظ " من " صالحا للعاقل وليس صالحا لغير العاقل ولفظ ( ما ) صالحا لغير العاقل وغير صالح للعاقل، واذا استعمل لفظ " من " في العاقل ولفظ ( ما ) في غير العاقل صدق علي كل منهما أنه عام لانه استغرق الصالح له وعدم صلاحية كل لغير ماوضع له لاخرجه عن كونه عاما فيما وضع له، وبهذا ظهر أن هذا القيد " جميع مايصلح له " قصد به تحقيق معني العموم، كما قصد به الاحتراز عن اللفظ الذى استعمل في بعض مايصلح له، كلفظ الناس في قوله تعالى :

---

(١) معني تناول البدل انها تمدق علي كل فرد بدلا من الاخر والفرق بين عموم الشمول وعموم البدل، ان عموم الشمول كلي يحكم فيه علي كل فرد، اما عموم البدل فهو كلي من حيث انه لايمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، ولكنه لا يحكم فيه علي كل فرد بل علي فرد شائع من افراده يتناوله علي سبيل البدل ولايتناول اكثر من واحد منها دفعة واحدة .

" الذين قال لهم الناس " فان المراد من الناس هنا واحد فقط وهو نعيم بن مسعود الاشجعي فمثل هذا لا يكون عاما لانه لم يستغرق جميع ما يصلح له ، بل استعمل في بعض ما يصلح لـه " بوضع واحد " استغراق العام لافراده بوضع واحد لا بأوضاع متعددة ومن ثم يكون هذا القيد قصد به اخراج المشترك لانه وان كان موضوعا للكثير ، الا أن الاوضاع فيه متعددة .

فلفظ العين قد وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع آخر وللجاسوس بوضع ثالث فهو لا يكون عاما ، لان استغراقه لهذه المعاني دفعة واحدة ليس بوضع واحد وانما بأوضاع متعددة .

الفرق بين المطلق والعام :

ان المطلق يدل علي الحقيقة من غير قيد يقيدها ومن غير ملاحظة لعدد أو لواحد .

أما العام فانه يدل علي الماهية باعتبار تعددها .

ألفاظ العموم :

الالفاظ الموضوعة في اللغة العربية لتدل علي العموم

كثيرة منها :

- ١- المفرد المعروف بأل الاستغراقية ، مثل قول الله تعالى:
- " السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما " " الزانية والزاني فاجلدوا " " واحل الله البيع وحرم الربا " فلفظ السارق والسارقة في الآية الاولى ، والزانية والزاني في الآية الثانية ، ولفظ البيع والربا في الآية الثالثة مفرد معروف

بأل الاستغراقية ، فهو عام يشمل كل الافراد التي يصدق عليها من غير حصر بعدد . ( ١ )

٢- الجمع المعروف بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق مثنى -  
" والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو " أن المنافقين  
في الدرك الاسفل من النار " فلفظ المطلقات والمنافقين  
جمع معرف بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق فيعم كل مطلقة  
وكل منافق .

---

(١) المفرد المعروف بأل يدل علي العموم مالم يقم دليل علي أن " ال " للعهد  
أو للجنس أما اذا قامت القرينة علي انها للعهد أو للجنس فلا يكون المفرد  
المعرف بها من صيغ العموم والفاظه ، ومثال آل العهدية قوله تعالى : " كما  
أرسلنا الي فرعون رسولا فعدى فرعون الرسول " فان كلمة الرسول تدل علي  
رسول معين هو السابق في الآية ولا يفيد العموم ، ومثال آل الجنسية قولهم :  
الرجل خير من المرأة ، فان هذه العبارة لا يقصد بها الاخبار عن الافراد حتي  
تفيد ان جميع أفراد الرجل خير من جميع افراد المرأة ، فالتفضيل بينهما  
ساعتبار الجنس لا الافراد ، فكم من امرأة هي خير وأفضل من رجال كثيرين .

ولافرق في اعتبار الجمع المعروف بآل الجنسية ان يكون جمع مذكر سالم كالمسلمين أو جمع مؤنث سالم كالمسلمات والوالدات ، أو جمع تكسير كالرجال أو اسم جمع كالصحب والقوم والرهط ، أو اسم جنس وهو مالا واحد له من لفظه كالانسان والحيوان والتراب والماء ، فلفظ الماء في قوله صلي الله عليه وسلم : الماء ظهور لاينجسه شيء : اسم جنس معرف بآل الجنسية فيعم كل ماء ، وافادة الجمع المعروف بآل العموم انما يكون عند تجردة من القرينة الدالة علي ان آل للعهد، اما اذا وجدت قرينة تدل علي انها للعهد فلا يكون الجمع المعروف بها من صيغ العموم كما في قوله تعالى : " الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم " لان المراد بالناس الاول:نعيم بن مسعود وبالثاني أبو سفيان وأصحابه .

٣- ما أضيف من النوعين السابقين الي معرفة ، مثال المفرد المضاف : قوله صلي الله عليه وسلم : " مطل الغني ظلم " وقوله لما سئل عن الوضوء بماء البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " فان كلمة " مطل " في الاول مفرد مضاف فيعبرم كل مطل ، وكلمة " ميتته " مفرد كذلك مضاف لضمير البحر ، فتعم كل ميتة من البحر مهما اختلفت انواعها وتعددت صنوفها ومثال الجمع المضاف قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم " وقوله " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " فان كلا من أولادكم وأموالهم جمع مضاف وهو شامل لجميع الأولاد والأموال .

٤- اسماء الشرط كمن للعاقل وماومهما لغيره واين وحيثما للمكان ومتي واين للزمان واى للعاقل وغيره فقول الله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " من شرطية فهي عامة تدل علي ان كل من شهد الشهر فالصيام فريضة عليه ، وكذلك قوله تعالى : " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .

و" من يتق الله يجعل له مخرجا " .

ومثال " ما " الشرطية قوله تعالى " وما تفعلوا من خير يعلمه الله ، فان ما فيه عام يفيد أن كل ما يصدر عن الانسان من فعل الخير يعلمه الله .

واينما ، كقوله تعالى : " اينما تكون يدركم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة " فان اين تفيد عموم الامكنة ، كما أن متي واين تفيدان عموم الازمنة فاذا قلت متي تسافر أسافر افادت متي أنك علي استعداد للسفر في أى وقت يسافر فيه .

ويلحظ أن العموم في اسماء الشرط حاصل من ترتيب المشروط علي الشرط لامن اداة الشرط وحدها .

٥- الاسم الموصول نحو ما ومن والذى والتي وتثنيتها وجمعهما كما في قوله تعالى : " واللائي يئسن من المحيض " وقوله الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس " وقوله " واحل لكم ما وراء ذلكم " ، فلفظ اللائي في الاية الاولى عام يشمل كل آيسة من المحيض ولفظ

الذين في الآية الثانية علم يشمل كل آكل للربا ، ولفظ "ما"  
في الآية الثالثة علم يشمل كل الناس ، ماعدا المحرمات  
اللواتي سبق ذكرهن-في قوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم  
وبناتكم .....الآية " ( ١ ) .

ويستفاد العموم في اسم الموصول من الصلة مع اسم الموصول  
لامنه وحده .

٦- أسماء الاستفهام كمن وماذا ومتي وآي ، نحو قوله تعالى:  
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا " ( ٢ ) وقوله تعالى:  
ماذا أراد الله بهذا مثلا " ( ٣ ) وقوله سبحانه : " متي نصر  
الله " ( ٤ ) وهي تعم الاوقات : وعموم أسماء الاستفهام  
يحصل من ترتيب الحكم علي الاستفهام ، لامن الاستفهام نفسه .  
٧- لفظ كل نحو قوله تعالى : " كل امرئ بما كسب رهين " وقوله  
تعالى : " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد " ونحو كل  
راع مسئول عن رعيته " " وكل نفس ذائقة الموت " ولفظ كل  
من الاسماء اللازمة للاضافة ، ولهذا لايدخل الا علي الاسماء

- 
- ( ١ ) سورة النساء .
  - ( ٢ ) سورة البقرة .
  - ( ٣ ) سورة البقرة .
  - ( ٤ ) سورة البقرة .

لان الاضافة من خصائص الاسماء .

ومثل لفظ كل في افادة العموم والاحاطة لفظ جميع ، نحو  
جميع من ثبت في المعركة يستحق التقدير وكقوله تعالى:  
" خلق لكم مافي الارض جميعا " .

غير ان العموم في لفظ كل يوجب الاحاطة علي وجه الافراد  
وفي جميع علي وجه الاجتماع كما يقرر الحنفية .

فلو قال قائد المعركة : جميع من دخل منكم الحسن أولا فله  
كذا، فدخل عشرة معا، استحقوا مكافأة واحدة بخلاف ما لو قال:  
كل من دخل ، لان لفظ الجميع للاحاطة علي وجه الاجتماع وهم  
سابقون بالدخول علي سائر الناس ، ولفظ كل للاحاطة علي  
وجه الافراد، فكل واحد منهم كالمنفرد بالدخول سابقا علي  
الناس ممن لم يدخل .

٨- النكرة الواقعة في سياق النفي كقوله تعالى : " لا اكره في  
الدين قد تبين الرشد من الغي " وقوله " فمن فرض فيهن  
الحج فلا رث ، ولا فسوق ولا جدال في الحج " . " لاجناح عليكم  
ان تطلقتم النساء .. " ، " لا ظلم اليوم " ، " لاهجرة بعد  
الفتح " . ومثل النفي في ذلك النهي كقوله تعالى :  
" ولا تصل علي أحد منهم مات ابدا ولا تقم علي قبره " ( ١ ) .



فان كلمة احد في الاية الكريمة نكرة وهي في سياق النهي  
فتعم جميع المنافقين ( ١ ) .  
دلالة العام :-

---

المتتبع لاستعمالات صيغ العام في التشريع ، يستبين له انه  
يرد في الاستعمال علي ثلاثة انواع :

١- عام أريد به العموم قطعاً ، وهو العام الذي صحبته قرينة  
تنفي احتمال تخصصه وذلك كالعام في قوله تعالى : " ومامن  
دابة في الارض الا علي الله رزقها " ( ٢ ) ، وقوله تعالى :  
" وجعلنا من الماء كل شيء حي " ( ٣ ) فهاتان الايتان تقرران  
سنة الـهية عامة لاتتبدل ولاتقبل التخصيص ، ومن ثم كان العام  
فيهما قطعي الدلالة علي العموم .

٢- علم أريد به الخصوص قطعاً وهو العام الذي صحبته قرينة  
تنفي بقاءة علي عمومه ، وتبين ان المراد منه بعض افراده  
وذلك كقوله تعالى : " ولله علي الناس حج البيت من استطاع

---

(١) أما النكرة في سياق الاثبات فكما ذكرنا ليست من الفاظ العموم الا اذا  
صاحبها قرينة ، وحينئذ يكون العموم مستفاداً من القرينة لامن النكرة  
وذلك كقوله تعالى : لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون " أي في الجنة وجميع  
أنواع الفاكهة ، لان الاية وردت في معرض الامتنان علي العباد ، فلو لسم  
تلد الفاكهة الاستفراق لما كان للامتنان معنى .

(٢) آية ٦ هـ - سود .

(٣) آية ٣٠ الانبياء .

اليه سبيلا " فالناس في هذا النص عام مراد به خصوص  
المكلفين لان العقل يقضي بخروج الصبيان والمجانين، وكقوله  
تعالى : " ماكان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب  
أن يتخلفوا عن رسول الله " ( ١ ) فاهل المدينة والاعراب  
هنا لفظان عامان مراد بهما خصوص القادرين ، والعام بهذا  
المعنى يسمى بالعام المخصوص ، لان القرينة تنفي بقاء  
حكمه علي عمومهم . وجمهور الاصوليين علي أن تناوله للباقي  
علي سبيل الظن ، لاحتمال خروج افراد اخرى منه بدليل آخر .  
٣- عام مطلق ، وهو العام الذى لم تصحبه قرينة تنفي احتمال  
تخصيمه ولاقرينة تنفي دلالته علي العموم ، ويسمى بالعام  
المحتمل للتخصيص في ذاته ، وقد اختلف العلماء في دلالة  
هذا النوع من العام علي افراده ، هل هي قطعية كدلالة  
الخاص أو ظنية .

ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض من الحنفية  
الي ان دلالته علي جميع افراده ظنية ( ٢ ) .  
وذهب جمهور الحنفية الي ان دلالته علي جميع افراده قطعية  
لاظنية ( ٣ ) .

---

(١) آية ١٢٠ سورة التوبة .

(٢) ويقدم بظنية العام: أن الفاطمة التي تفيد العموم والشمول، ظاهرة فهي  
العموم وراحة فيه وليست بما يفيد القطع .

(٣) يقدم بالقطع هنا القطع بمعنى العام وهو انه لايحتمل غيره احتمالا ناشئا  
عن دليل وليس القصد انتفاء الاحتمال مطلقا والاحتمال الناشئ عن غير  
دليل لاغرة به .

استدل جمهور العلماء علي أن دلالة العام ظنية لا قطعية ،  
بان كل عام يحتمل التخصيص ، وهو احتمال ناشيء عن دليل ، هو  
شيوع التخصيص فيه ، حتي أصبح لا يخلو منه الا القليل ، ولقد  
شاع ذلك حتي قيل : مامن عام الا وقد خص منه البعض " ، ومن  
اجل ذلك يؤكد بكل واجمعين لدفع احتمال التخصيص ، ولولا  
ورود الاحتمال لما كان هناك حاجة للتأكيد واذا ثبت الاحتمال  
انتفي القطع .

واستدل الحنفية علي ان دلالة العام قطعية لظنية ، بأن  
اللفظ اذا وضع لمعني كان ذلك المعني لازما ثابتا بذلك اللفظ  
عند اطلاقه ، حتي يقوم الدليل علي خلافه ، والعموم مما وضع  
له اللفظ ، فكان لازما قطعا حتي يقوم دليل الخصوص كالخصاص  
يثبت اسماء قطعا حتي يقوم دليل المجاز واحتمال العمام  
للتخصيص هو احتمال غير ناشيء عن دليل فلا ينافي القطعية  
كما أن احتمال الخاص للمجاز لا ينافي قطعيته فقول الله تعالى:  
" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " يشمل  
قطعا كل زانية وزان الا اذا جاء المخصص ، وكذلك قوله تعالى:  
" الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة  
اشهر وعشرا " يشمل قطعا كل متوفى عنها زوجها سواء أكانت  
الوفاة قبل الدخول أم بعده .....

### ثمرة هذا الخلاف :

ترتب علي الخلاف بين جمهور العلماء والحنفية خلاف فــــــي  
مسألتين هامتين كان لهما أثر كبير في الاختلاف في القروع .  
المسألة الاولى : هل يجوز تخصيص العام القطعي الثبوت  
ابتداءً بالدليل الظني كخبر الواحد والقياس .  
المسألة الثانية : اذا ورد نص عام ونص خاص وكان كل يــــــدل  
علي خلاف مايدل عليه الاخر فهل يثبت بينهما تعارض ؟  
المسألة الاولى - تخصيص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني:

اختلف الأئمة الاربعة في جواز تخصيص العام ابتداءً بالدليل  
الظني ( ١ ) تبعاً لاختلاف في طبيعة دلالة العام وقطعيته .  
ذهب الحنفية وهم القائلون بأن دلالة العام علي افــــــراده  
قطعية ، بأنه لايجوز تخصيص العام ابتداءً بالدليل الظني كخبر  
الواحد ( ٢ ) والقياس ، لان القرآن والسنة المتواترة عامهما  
قطعي الثبوت قطعي الدلالة ، وماكان كذلك لايمح تخصيصه بالظني  
ولان التخصيص تغيير وتغيير القطعي لا يكون ظنياً ، لكن اذا خصص  
عام الكتاب بمستقل مقارن جاز بعد ذلك تخصيصه بالظني .

(١) الادلة المقطوع شوبها : القرآن الكريم والسنة المتواترة ، وبلحــــــق  
بالسنة المواثره عند الحنفية المشهورة وهو ماكان من الاحاد من الاصل ثم  
اسر حبي سله قوم لابنوهم سواطهم علي الكذب ، وهم القرن الثاني من  
بعد الصحابة ومن بعدهم .

(٢) اذا كان خبر الواحد قطعياً من حيث دلالته - علي فرض انه خاص . الا انه  
ليس قطعياً من حيث سنده فلم يتساو مع القطعي في سنده ودلالته .

كخبر الواحد والقياس لانه بعد التخصيص الاول زالت عنه القطعية وصار ظنيا في دلالة علي الباقي وعندئذ يتساوى معه كل دليل ظني فيخصمه ، ومن ذلك قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم " فقد خص عمومها بنص مستقل مقارن هو " فمن اضطر غير باع ولاعاد فلا اثم عليه " .

وبهذا التخصيص المبتدأ المقارن اصبح لفظ الميتة وهو عام قطعي ظنيا ، ومن ثم جاز بعد ذلك تخصيصه بخبر الواحد ، وهو قوله صلي الله عليه وسلم في شأن ميتة البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

وذهب الشافعية وجمهور الفقهاء الذين يقولون ان دلالة العام علي افراده ظنية الي انه يجوز تخصيص العام بالدليل الظني كخبر الاحاد والقياس .

استدلوا بأن عام الكتاب والسنة المتوترة ، وان كان قطعي الثبوت الا انه ظني الدلالة فيجوز تخصيصه بالظني من خبر الواحد والقياس ابتداءً .

وقد اجمع الصحابة علي تخصيص عام القرآن بخبر الواحد من غير نكير من أحد منهم .  
ما ترتب علي هذه المسألة من فروع :

---

لقد ترتب علي الخلاف في جواز تخصيص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني ، اختلاف الفقهاء في فروع كثيرة نذكر منها هذا الفرع لاهميته في الحياة العملية .

### حل الذبيحة المتروكة التسمية :-

ذهب الحنفية الي ان الذبيحة المتروكة التسمية عند ذبحها عمدا لايجوز أكلها عملا بقوله تعالى : " ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق " ( ١ ) فانه يدل علي تحريم الاكل من كل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها ، سواء كان الذابح مسلما أو غير مسلم ، وسواء كان ترك التسمية عمدا أو سهوا ولم يخصصوا هذا العموم بقول الرسول صلي الله عليه وسلم " ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أو لم يذكره " لانه ظني ودلالة العام قطعية والظني لا يخصص القطعي ، غير أنهم اجازوا الاكل من الذبيحة اذا تركت التسمية عليها نسيانا ، اذ انهم اعتبروا الناسي ذاكرا حكما ، فهو ليس بتارك ذكر اسم الله تعالى ، لان الشارع اقام في مثل هذه الحالة الملة مقام الذكر ، مراعاة لعذر المكلف وهو النسيان دفعا للحرج .

وذهب الشافعية الي ان التسمية سنة ، وان متروك التسمية عمدا حلال أكله ، وخصصوا عموم الآية بما روى عن عائشة رضي الله عنها ، أن قوما قالوا يارسول الله ان قوما يأتوننا باللحم لاندري اذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : " سموا عليه أنتم وكلوا " وبما روى عنه صلي الله عليه وسلم أنه قال : " المسلم يذبح علي اسم الله تعالى سمي أو لم يسم " علي ان المراد بالاية ماذبح للاضنام ، بدليل قوله تعالى

" وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم " حيث اباح سبحانه الاكل  
من دبائحهم مع وجود الشك في تسميتهم ، بل لا يذكرونها ،  
وذهب الظاهرية الي أن متروك التسمية حرام أكله سواء تركت  
التسمية سهوا أو عمدا ، اخذا بعموم الآية ، ولم يروا في  
أدلة الخصوص ما ينهض علي تخصيص عموم الآية .

## تخصيص العام

تخصيص العام : معناه صرف اللفظ عن عمومه وقصره علي بعض افراده ، وغايته ان من الاصوليين من يذهب الي أن صرف العام عن عمومه وقصره علي بعض افراده لايعتبر تخصيصا ، الا اذا دل عليه دليل خاص .

ومنهم من ذهب الي انه يعتبر تخصيصا من غير توقف علي نوع الدال علي ذلك .

وفيما يلي بيان مذاهب الاصوليين :

أ- يعرف الحنفية التخصيص بأنه : قصر العام علي بعض افراده بدليل مستقل مقارنة فان كان بدليل متراخ كان نسخا .

ويؤخذ من هذا التعريف أن قصر العام علي بعض افراده لايسمي تخصيصا عند الحنفية الا اذا دل عليه دليل وكان هذا الدليل مستقلا ومقارنا للعام أو موصولا به كلاما أو غيره فان كان الدليل مستقلا ولكنه غير مقارنة بأن كان متراخيا فانه وان قصر العام علي بعض افراده الا أنه لايسمي تخصيصا ، بل نسخا .

ب- ويعرف الشافعية ومن وافقهم التخصيص بأنه : قصر العام علي بعض افراده بدليل مستقل أو غير مستقل مقارنة أو غير مقارنة مقارنة .

ويظهر من تعريف الشافعية : ان قصر العام علي بعض افراده وصرفه عن عمومه يسمي تخصيصا سواء كان الدليل مستقلا أو غير مستقل متصلا بالعام في الذكر أو منفصلا عنه .



وبالمقارنة بين تعريف الحنفية للتخصيص وتعريف الشافعية ومن وافقهم ، يتبين انه لاختلاف بينهم في جواز تخصيص العام بإخراج بعض ما تناوله من الافراد ابتداءً بدليل مخصص واعطائه حكماً يخالف حكم العام ( ١ ) الا أنهم اختلفوا بعد ذلك في صلاحية او عدم صلاحية بعض الادلة للتخصيص .

وفيما يلي نذكر أنواع المخصص وأقسام كل نوع منها لبيان ما يصلح وما لا يصلح منها للتخصيص .

#### أنواع المخصص :

##### ١- الشافعية :

المخصص عند الشافعية ومن وافقهم نوعان : مستقل وغير مستقل وكل منهما أقسام :-

##### أولاً - المخصص المستقل :

هو الكلام التام بنفسه المذكور مع العام في النص الذي

---

(١) ذلك لان معنى القطعية عند القائلين بأن دلالة العام على افراده جميعاً قطعية عدم جواز صرفه عن العموم الي الخصوص بدون دليل مخصص واما اذا وجد هذا الدليل فانه يخرج بعض افراد العام من حكمه لتأخذ الحكم الذي اثبتته لها هذا الدليل .

اشتمل علي اللفظ العام ، وافاد معني مستقلا عن الكلام الذي خصه ، وهو ثلاثة أقسام :

١- العقل :

العقل دليل مستقل غير لفظي ، خص النصوص العامة التكليفية بمن هم أهل للتكليف ففقي باخراج من ليسوا اهلا للتكليف كالصبيان والمجانين ، من خطاب التكليف امرا ونهيا ، كقوله تعالى : " اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " وقوله : " من شهد منكم الشهر فليصمه " وقوله : " ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا " الي غير ذلك من سائر التكاليف التي جاءت بها الشريعة علي سبيل العموم من غير تخصيص ، وقد أيد الشرع العقل في ذلك قال صلي الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاثة : النائم حتي يستيقظ والصبي حتي يبلغ والمجنون حتي يفيق ، ومن ذلك ايضا ، قوله تعالى : " والله خالق كل شيء " فان العقل يقصره علي غير ذاته تعالى فليست مخلوقة له .

٢- العرف والعسادة :

إذا ورد لفظ عام وجرى عرف الناس بارادة بعض الافراد منسه فان هذا العام يحمل علي مايقضي به العرف قوليا كان العرف أو عمليا . ( ١ )

---

(١) قصر الشافعية العرف علي القول منه ، اما المالكية فعتدهم يكون العرف مخصصا سواء كان قوليا أو عمليا .

ويتمثل التخصيص بالعرف القولي فيمن أوصي بجميع دوابه  
وكان عرف بلده يقصر لفظ الدواب علي ماعدا الخيل ———  
الحيوانات الاخرى من البقر والغنم وغيرهما فان هذا العرف  
يخص هذه الوصية العامة بما يمتلكه الموصي من البقر والغنم  
وغيرهما من سائر الحيوانات ماعدا الخيل .

ومثال التخصيص بالعرف العملي قوله تعالى : " والوالدات  
يرضعن اولادهن حولين كاملين " فقد خص المالكية عموم الوالدات  
بمن كانت عالية القدر فلم يوجبوا عليها الرضاع ، ( ١ )  
٣- الكلام المستقل من دليل سمعي ، كتابا كان أو سنة أو اجماعا  
أو قياسا موصولا بالعام أو منفصلا عنه .

فالمستقبل المتمثل نحو قوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر  
فليصمه ومن كان مريضا أو علي سفر فعدة من ايام اخر  
" فقد دلت الآية علي وجوب صوم رمضان علي كل من شهد الشهر  
أى حضره وعلم به ، فيجب الصوم على " الاعمي " ثم اتصل  
بالعموم كلام مستقل خصه بغير المريض والمسافر واخرجهما  
من العموم ، فأباح لهما الفطر في رمضان واوجب عليهما  
القضاء في غيره .

ومنه قوله تعالى : " واحل الله البيع وحرم الربا " فان  
الثاني خص الاول وقصر الحل علي بعض افراد البيع .

---

(١) خلاف لجمهور الفقهاء .

ويتمثل التخصيص بالكلام المنفصل في قوله تعالى :

والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " فانه عام يوجب بظاهره علي كل مطلقة ان تعتد بثلاثة قروء سواء كان طلاقها قبل الدخول او بعده حاملا أو غير حامل صغيرة أو كبيرة ، ثم جاءت نصوص اخرى في القرآن تنفي العدة عن بعض افراد العام أو تجعـل لبعض المطلقات عدة اخرى ، يقول تعالى في سورة الاحزاب :

" يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " ثم يقول سبحانه في سورة الطلاق " واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يفعن حملهن " ( ١ ) .

فهذان النمان قد خصما النص الاول وقصراه ، علي بعض افراده ، حيث أخرجت آية الاحزاب المطلقة قبل الدخول، ممن تجب عليهن العدة كما اخرجت آية الطلاق من انقطع حيضها بسبب يأس ، والصغيرة التي لم تبلغ والحامل من النص العام ، فكانت عدة من انقطع حيضها والصغيرة ثلاثة أشهر وعدة الحامل وضـع الحمل .

ومن تخصيص عام القرآن بكلام مستقل منفصل بالسنة تخصيص قوله تعالى : " وأحل لكم ماوراء ذلكم " بما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - : " لاتنكح المرأة علي عمتها ولاخالتهـا " .

ومن ذلك قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم " بقوله  
صلي الله عليه وسلم : " لا يرث القاتل ولا يرث الكافر من المسلم  
ولا المسلم من الكافر " وبما رواه أبو بكر : " نحن معاشـر  
الانبياء لانورث ما تركناه صدقة " .

ومن ذلك قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما " بما روى أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال :  
" لا قطع الا في ربيع دينار " .

ثانيا : المخصص غير المستقل :

المخصص غير المستقل هو الذي لا يستقل عن الكلام الذي اشتمل  
عليه ولا يستفاد منه معني بدون كلام آخر قبله وهو أقسام أربعة :  
الاستثناء المتصل ، والشرط ، والصفة ، والغاية .

١- الاستثناء المتصل - كقوله تعالى : " من كفر بالله من بعد  
إيمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان " فالاستثناء  
المذكور بلفظ الا خص العموم المستفاد من قوله تعالى :  
" من كفر بالله بعد إيمانه " لان كلمة من من صيغ العموم  
كما ذكرنا من قبل .

ومعني الآية : ان من يكفر بالله بعد إيمانه فانه لا يكون  
مؤمنا الا الشخص الذي يكرهه آخر علي الكفر فيتلفظ به مع  
اطمئنان قلبه بالإيمان ، فانه يكون مؤمنا ولو أجرى علي  
لسانه كلمة الكفر .

ومن ذلك قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لهم  
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم

شهادة ابداء واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا " فالايـة  
عامة في عدم قبول شهادة الذين يرمون المحصنات وفسقهم  
والاستثناء بعد ذلك يفيد ان من تاب فهو خارج من هذا الحكم<sup>(١)</sup>  
٢- الشرط : كقوله تعالى : "ولكم نصف ما ترك زواجكم ان لم  
يكن لهن ولد " فلفظ ازواجكم جمع مضاف وهو من صيغ العموم  
الذي يفيد استحقاق الأزواج نصف تركة أزواجهم ولكن الشرط  
خصص هذا العام وجعل حق النصف لهم مشروطا بعدم وجود  
ولد لهن .

٣- الصفة : اذا كان العام قد وصف بصفة كانت هذه الصفة  
مخصصة للعموم المستفاد من اللفظ العام ، كما في قوله  
تعالى في آية المحرمات : " وربائبكم اللاتي في حجوركم  
من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " فان لفظ " نسائكم " عام لانه  
جمع معرف بالاضافة وهو يعم المدخول بها وغيرها ، ومقتضاه  
تحريم بنت الزوجة علي الزوج سواء دخل بها أو لم يدخل  
لكن وصف النساء باللاتي دخلتم بهن " قصر تحريم الربائب  
علي بعض الحالات وهي حالة ما اذا كانت الام مدخولا بها .

---

(١) هذا ماذهب اليه الشافعية ،وهو أن الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو  
ونحوه من الفاء وثم يعود الي الكل ، اما علي ماذهب اليه الحنفية فانه  
ينعلق بالجملة الاخيرة فقط .

٤- الغاية : وهي نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها وانتقائه بعدها ، ولها لفظان : حتي والي ، وذلك كقوله تعالى : " اذا قمتم الي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الي المرافق " فان لفظ أيديكم عام ، لانه جمع مضاف لمعرفة فيشمل الايدى كلها ، وقوله بعد ذلك : " الي المرافق " ، قصر الايدى علي مابين الاصابع والمرفقين وكقوله تعالى : " ولا تقربوهن حتي يطهرن " .

هذه هي أدلة التخصيص وانواع المخصص كما يراها جمهور الاصوليين من الشافعية وغيرهم وفي بعضها نزاع .

## ٢- الحنفية :

أما الحنفية وهم القائلون : بأن صرف العام عن عمومه وقصره علي بعض افراده لا يسمي تخصيصا الا اذا كان الدليل الصارف له عن العموم مستقلا عن جملة العام ومقارنا للعام في الزمان بأن يكون وروده للعام في وقت واحد ، فانهم اشترطوا في المخصص شرطان :

الشرط الاول : ان يكون مستقلا ( ١ ) ، أي ليس جزءا من النص ، فاذا كان غير مستقل كما في الاستثناء المتصل والشرط والصفة والغاية فلا يعتبر تخصيصا بالمعني الاصطلاحي ولا يأخذ حكمه من جعل العام ظني الدلالة بعده ، بل يسمي قصرا لان غير

(١) المقصود بالمستقل كما قلنا ما لا يحتاج الي غيره ويفير المستقل ما لا يفيد وحده بل يحتاج الي غيره .

المستقل لا يفيد معني وحده ، بل يحتاج الي غيره ، وقد دل مجموع الكلام من العام وما اتصل به من استثناء أو شرط أو صفة أو غاية علي ان العام اريد به بعض افراده قطعا ( ١ ) .

وعلي ذلك فالعام الذى قصر علي بعض الافراد بدليل متصل من هذه الادلة قطعي الدلالة فلا يجوز تخصيصه الا بقطعي، خلافاً للشافعية ومن وافقهم .

الشرط الثاني : أن يكون الدليل المخصص مقارنا للعام بمعنى صدورهما في وقت واحد ، وعلي ذلك فلو كان المخصص مستقلاً لكنه غير مقارن للعام بالمعني المذكور فلا يسمي قصر العام بواسطته علي بعض افراده تخصيصاً بل يسمي نسخاً .

---

(١) ذلك لان العام الذى يرد عليه التخصيص لا يريد منه الشارع من أول الامر كل افراده بل بعضها فقط ، فاذا اطلق بلا تخصيص متمل به ، افاد ارادة كل افراده فيسلط الحكم عليها جميعاً فتأخير الحكم تجهيل للمكلف لانه يعتقد العموم ويعمل به من غير ان يكون مراداً للشارع بخلاف تأخير الناسخ عن المنسوخ، فانه لاتجهيل فيه ، حيث اراد الشارع من العام المنسوخ قبل ورود الناسخ شمول الحكم لجميع امراة الي مدة علمها الله سبحانه فاذا جاء الناسخ بعد ذلك اخرج بعض افراد العام من الحكم المقرر له واثبت له حكماً آخر، وذلك لا يكون الا متراجحاً، ومن هنا فارق العام الذى خص منه البعض بدليل مقارن متصل العام الذى نسخ منه البعض بدليل متراجح ، فالاول يدل علي الباقي بعد التخصيص دلالة طنية ، واما الثاني فانه يدل علي الباقي بعد النسخ دلالة قطعية كما كان قبل النسخ .



هذان هما الشرطان اللذان لا يتحقق التخصيص بدونهما

عند الاحناف ، ومن ثم انحصر المخصص عندهم في ثلاثة أشياء :

١- الكلام المستقل الموصول بالنص العام ، كقوله تعالى: " وأحسن الله البيع وحرم الربا " فإن كلمة البيع مفرد معرف بسأل وهو عام يشمل أنواع البيوع ومنها الربا ، فلما قال تعالى: " وحرم الربا " دل علي أن المراد من البيع الحلال ما لا يتضمن الربا .

٢- العقل : وهو مقارن دائما للعام فيبين المراد منه ، غايته أن التخصيص به لا يغير دلالة العام من القطعية الي الظنية اذ هو قد اخرج من العام من ليس أهلا للتكليف ومالييس مقدورا للمكلف فلا يبقى شيء يخرج به بعد ذلك ، فيبقى العام بعد هذا التخصيص قطعيًا في الباقي .

٣- العرف والعادة ( وقد تقدمت امثلتهما ) .

هذا وان اتفاق الاصوليين علي اعتبار العقل والعرف من الامور التي يجوز تخصيص النصوص بها ، يجعل الشريعة الاسلامية ملائمة للزمن ومساييرة للمصالح ، وهذا ما يتفق وخلودها السبي ان يرث الله الارض ومن عليها .

## العام الوارد علي سبب خاص

اللفظ العام اذا ورد عن الشارع اجابة عن سؤال سائل أو في واقعة خاصة ، فان ذلك لا يخرج من عموم ولا يجعله خاصاً بذلك السبب علي ما ذهب اليه جمهور العلماء ، لان أكثر التشريعات ارتبطت بحوادث خاصة ، فلو قلنا بخصوصه للزم عليه عدم عموم كثير من التشريعات وهذا منافي لعموم الشريعة ، ولان الحكم يستفاد من كلام الشارع وهو عام فيحمل علي عموم مالم يوجد دليل يفيد الخصوص ، ومن هنا قرر العلماء قاعدة تقول :  
العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

والامثلة علي ذلك كثيرة من ذلك :

١- قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين رأى شاة ميمونة وهي ميتة : هلا اخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم بنسها ، فقالوا : انها ميتة ، فقال : انما حرم أكلها وفي رواية أنه قال : أيما اهاب دبغ فقد طهر فقوله صلى الله عليه وسلم : أيما اهاب دبغ فقد طهر عام وهو يفيد طهارة كل جلد ، وان كان واردا علي سبب خاص هو شاة ميمونة .

٢- روى أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " فقوله : هو الطهور ماؤه " عام يشمل السائل وغيره ويشمل حالة الضرورة

والاختيار والوضوء وغيره فيجب العمل بعمومه ، وان كان واردا  
علي سبب خاص من رجل معين عن الوضوء بماء البحر حالسـة  
الضرورة .

٢- اخرج الحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت : تبارك الذى  
وسع سمعه كل شيء ، اني لاسمع كلام خولة بنت ثعلبة امرأة  
أوس بن الصامت وهي تشتكي زوجها الي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وتقول : يا رسول الله أكل شبابى ونثرت له بطنى  
حتي اذا كبرت سني وانقطع ولدى ظاهر مني ، اللهم انـي  
اشكو اليك ، فما برحت حتي نزل جبريل بهؤلاء الايات " قد  
سمع الله قول التي تجاد لك في زوجها وتشتكي الي الله ،  
والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير ، الذين يظاهرون  
منكم من نسائهم ... الخ الايات " ( ١ )

فقوله تعالى : " الذين يظاهرون " عام في كل من يظاهر  
من امرأته وليس خاصا بأوس بن الصامت زوج خولة بنت ثعلبة .  
ونكتفي بهذا العرض للمسألة الاولى من المسألتين  
المرتبتين علي الخلاف بين جمهور العلماء القائلين بأن دلالة  
العام ظنية والحنفية القائلين بقطعيتها ، ونعرض فيما يلي  
للمسألة الثانية ، وهي تعارض العام والخاص .

---

(١) الايات من ا- ٤ سورة المجادلة .

### المسألة الثانية - تعارض العام والخاص :

إذا ورد عن الشارع نصان أحدهما عام والآخر خاص وكان كل يدل علي خلاف ما يدل عليه الآخر ، فإن الجمهور لا يحكمون بالتعارض بينهما لعدم التساوي ، بل يستعملون الخاص فيما دل عليه ، ويستعملون العام فيما وراء ذلك ، أي أنهم يخصصون العام بالخاص ، لأن الخاص دلالة قطعية والعام دلالة ظنية .

أما الحنفية فإنهم يحكمون بالتعارض بين العام والخاص بالقدر الذي دل عليه الخاص لتساويهما في القطعية ، وعندئذ يكون الأمر واحداً من ثلاثة أمور :

١- أن يجهل التاريخ فلا يعلم تقدم الخاص علي العام أو تقدم العام علي الخاص ، فيثبت حكم التعارض فيما تناولاه ، فيعمد الي التزجيح .

٢- أن يعلم التاريخ ويكون مقارنا له في النزول أن كانا من القرآن أو في الورد أن كانا من الحديث ، فيكون الخاص مخصصا العام بمعنى أن ما تناوله الخاص يأخذ حكم الخاص ولا يطبق بشأنه حكم العام ، ويطبق حكم العام علي ما بقي بعد التخصيص وذلك كقوله تعالى " وحرّم الربا " بالنسبة لقوله جل شأنه " وأحل الله البيع " وكقوله : " ومن كان مريضا أو علي سفر " بالنسبة لقوله سبحانه " ومن شهد منكم الشهر فليصمه " .

٣- أن يعلم التاريخ ويكون الخاص متراخيا ، فينسخ الخاص العام

في قدر ماتناوله حتي تساوى معه في الثبوت وذلك كقولـــــــــــــــــه  
تعالى في حد القذف : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " مع قوله في اية  
اللعان : " والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء  
الا أنفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمــــــــــــــــس  
الصادقين " .

فالنص الاول عام يشمل الأزواج وغيرهم والنص الثاني خاص في  
الأزواج وقد علم تأخر الخاص عن العام في النزول ( ١ ) .

ماتفرع علي هذه المسألة :

انبنى علي الخلاف في مسألة التعارض بين العام والخاص

اختلاف الفقهاء في فروع كثيرة نذكر منها الفرع التالي :

نصاب زكاة ما يخرج من الارض :

ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم الي أن النصاب

في زكاة ما يخرج من الارض خمسة أوسق ( ٢ ) ، وذهب أبو حنيفة

- 
- (١) الذي دل علي أن الخاص متأخر في النزول عن العام ماروى أن هلال بن أمية  
قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بني سماعة، فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم : " البنية أوجد في ظهرك، فقال هلال: والذي بعثك بالحق  
اني لصادق ولينزلن الله ما يبزي ظهري من الحد، فنزل جبريل وانزل عليه :  
" والذين يرمون ازواجهم " فتكون هذه الآية ناسخة للاولي في الأزواج .  
(٢) الوسق مكيال يقدر بستين صاعا، وهو يعادل نحو عشر كيلات مصرية .

الي ان الزكاة واجبة في كل مايخرج من الارض قليلا كان أو كثيرا والسبب في هذا الاختلاف وجود حديثين متعارضين : احدهما عام والآخر خاص ، الاول قوله صلى الله عليه وسلم : " ماسقته السماء ففيه العشر " وهو حديث عام يشمل كل مايخرج من الارض ، قليلا كان الخارج أو كثيرا ، وموجب العموم :

وجوب العشر في الزرع والثمار بدون تفرقة بين القليل والكثير. الثاني - قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وهو حديث خاص لايشمل القليل من الزرع والثمار وهو مادون خمسة أوسق ، ومقتضي هذا عدم وجوب العشر فيما دون خمسة أوسق ، ويجب في الخمسة أوسق وما فوقها ، ومن ثم كان بين الحديثين اختلاف فيما دون خمسة أوسق ، الحديث الاول يدل علي الوجوب ، والحديث الثاني يدل علي نفي هذا الوجوب ، جرى جمهور الفقهاء علي الاصل المقرر عندهم وهو عدم التعارض بين الحديثين لعدم تساويهما ، فالخاص مقدم علي العام ، وموجب ذلك : لازكاة فيما دون خمسة أوسق .

وسار ابو حنيفة علي الاصل الذي تقرر عنده ، وهو تساوى الخاص والعام في القطعية وعدم العلم بتأخير الخاص عن العام ، وعلي ذلك عمل بالراجح منهما وهو العام لانه يفيد وجوب الزكاة فيما دون خمسة أوسق ، والخاص ينفي هذا الوجوب ، والاحتياط في الوجوب ، فيترجح مايدل عليه وهو العام .

هذا وان العام الذي يقابله خاص كثير في القوانين، فمثلا قانون المعاشات المصري قانون عام ، وللقضاة قانون خاص يتفق

مع القانون العام أو يختلف عنه وكذلك أعضاء هيئات التدريس بالجامعات لهم قانون خاص يتفق مع العام ويختلف معه ، وكذلك علماء الأزهر في القانون العام لهم أحكام خاصة نص عليها ، ومثل هؤلاء الوزراء ونوابهم ، ففي كل هذه الأحوال واشباهها توجد الفاظ عامة وبجوارها الفاظ خاصة تخصها .

وتفسير القانون يسير علي أساس أن الخاص يخص العام ولا ينسخه ، إذ كل واحد منهما يسير في موضوعه ، والأفراد التي يشملها الخاص لا تدخل في ضمن عموم العام ، فمثلا إذا نص القانون المدني في بعض مواده علي أن كل فعل يحدث ضررا بالغير يلزم فاعله بتعويض الضرر ، ثم نص في مواد أخرى منه علي بعض أفعال تحدث ضررا بالغير ولا يلزم فاعلها بتعويض لأنها أفعال لفاعلها الحق في فعلها ، ولا يجتمع حق وضمان هذه المواد قد بينت المراد من النص العام ، وقصرت الفعل علي بعض الأفراد أي أنها خصصت عمومها ، وذلك لأنها قارنتها تشريعيًا .

ولكن إذا صدر تشريع بعد ذلك ينص علي أفعال أخرى تحدث ضررا ولا تلزم تعويضا فإنه يعتبر ناسخا لحكم المواد بالنسبة لهذه الأفعال التي نص عليها ، لأنها كانت تشملها ولهذا أخرجها الشارع بالنص الجديد .

## المشترك

اللفظ العربي أقسام متعددة من حيث دلالة علي المعنوي

ومن جملة هذه الأقسام :

المشترك :

تعريف المشترك : ( ١ )

المشترك : هو لفظ وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة ،  
كلفظ العين فانه وضع للبصرة ووضع للجارية ووضع للحاضر من  
كل شيء وللخيار من الشيء وللذهب ولذات الشيء ولغير ذلك من  
المعاني التي وضع لفظ العين لكل معني منها بوضع علي حدة ،  
وكالقرء فانه يطلق علي الطهر ويطلق علي الحيض وكالمولي فانه  
يطلق علي المالك والعبد والمعتق والصاحب والقريب والجار وعلي  
غير ذلك من المعاني .

---

(١) المشترك نوعان: مشترك معنوي وآخر لفظي، فالمشترك المعنوي هو اللفظ الموضوع  
لمعني مشترك بين افراده، كالإنسان فانه موضوع للقدر المشترك بين افراده ،  
وهو الحيوان الناطق، وهذا لاخلاف في وجوده وليس من موضوع البحث ، بل هو  
اما من العام او الخاص، اما المشترك اللفظي : فهو اللفظ الذي يمدق علي  
عدة معان ويتميز كل معني عن الآخر بالقرائن كلفظ العين .



والاشتراك يقع في الاسماء كما في الالفاظ المشار اليها ،  
ويقع في الافعال ، وذلك كعسس ، فانها تطلق علي أقبل وعلسى  
أدبر ، وكقضي فانه يأتي بمعنى حكم كما في قوله تعالى :  
" فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا  
في أنفسهم حرجا مما قضيت " ويأتي بمعنى أمر ، كما في قوله  
تعالى : " وقضي ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا " .  
ويقع الاشتراك كذلك في الحروف كما في " من " فانها تأتي  
لابتداء الغاية كما في قوله تعالى : " سبحان الذى اسرى بعبده  
ليلا من المسجد الحرام الي المسجد الاقصي " وتأتي للتبعيض  
ولبيان الجنس ، كما في قوله تعالى : " فاجتنبوا الرجس من  
الاوثنان " اى اجتنبوا الرجس الذى هو الاوثنان ، وتأتي لغير  
ذلك من المعاني ، وكما في الباء فانها تأتي بمعنى السبب كما  
في قوله تعالى : " فكلأ أخذنا بذنبيه " وتأتي للالصاق وللتبعيض  
ولغير ذلك من المعاني :

ولقد استعمل القرآن الكريم والسنة النبوية الفاظا  
مشتركة ، فكان ذلك سببا من اسباب الاختلاف بين الفقهاء من  
الصحابة والتابعين في كثير من الاحكام .

أسباب وجود المشترك :

لوجود المشترك في اللغة العربية أسباب كثيرة منها :

أولا - اختلاف القبائل العربية ، فقد تفرقت قبيلة لفظا  
لمعني ، ثم تفرقت قبيلة أخرى لمعني آخر ، وقد لا يكون هناك  
مناسبة بين المعنيين ، ثم ينقل الينا مستعملا في المعنيين

من غير بيان تعدد وضع اللفظ وواضعه ومن ثم يصير اللفظ موضوعا لمعنيين كلفظ اليد ، أطلقها بعض القبائل علي الذراع كله وبعضها علس الساعد والكف وبعضها علي الكف خاصة فجاء نقله اللغة وقالوا : ان اليد مشتركة في اللغة بين هذه الامور الثلاثة :

ثانيا - ان يوضع اللفظ لمعني ثم يستعمله العرب فـي معني آخر مجازا لعلاقة بينهما ، ثم يشتهر هذا المجاز علي طول الزمن وينسي الناس أنه مجاز ، فينقله اللغويون علي أنه حقيقة في المعنيين ( ١ ) .

ثالثا - ان ينقل اللفظ من معناه الذي وضع له لغة الي معني اصطلاحي فيكون حقيقة لغوية في المعني الاول ، وحقيقة عرفية اصطلاحية في المعني الثاني كلفظ الصلاة والصوم والحج والزكاة والنكاح والطلاق وغير ذلك .

هذا والاشتراك اللفظي خلاف الاصل ، فاذا تردد اللفظ بين الاشتراك وعدمه فعدم الاشتراك أرجح .

ولو تردد اللفظ بين معني لغوي وآخر اصطلاحي شرعي ، فعلي ماذهب اليه الحنفية يجب أن يراد به المعني الشرعي ، فاذا جاء لفظ الصلاة في نص شرعي وهو لفظ مشترك بين الدعاء بالوضوء اللغوي ، وبين الاقوال والافعال بالوضع الشرعي ، فيجب عـلي

---

(١) اكثر اصحاب المعاجم ( ينقلون فيها للفظ الواحد عدة معان من غير تفرقة بين الحقيقي منها والمجازي مما يفهم منه أنه مشترك بينهما وبعضهم يفرق بين المعاني الحقيقية والمجازية وبخاصة الزمخشري في اساس البلاغة .

مذهب اليه الحنفية، ان يراد به المعني الشرعي لاغير ما لم يمنع .  
من ذلك مانع عقلي، فانه يجب حمله علي المعني اللغوي كما في  
قوله تعالى : " ان الله وملائكته يصلون علي النبي " ( ١ )  
حكم المشترك :

اذا ورد في نص شرعي لفظ له معنيان لغويان أو أكثر، فان كان  
هناك قرينة تدل علي ارادة أحد المعنيين فلاخلاف بين العلماء علي  
انه يعمل بالقرينة ويصرف اللفظ الي أحد معنييه أو أحد معانيه .  
غاية ما هنا لك أنهم قد يتفقون علي صلاحية هذه القرينة لصرف  
اللفظ اليها كما في قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما " فان كلمة اليد مشتركة لغة بين اليمني واليسرى وقد  
اطلقها العرب بعدة اطلاقات: الذراع كله من رؤس الاصابع السبي  
المنكب والكف والساعد ومن رؤس الاصابع الي المرفق، والكف من رؤس  
الاصابع الي الرسفين، لكن تعين بالدليل احدها وهو: اليمين من  
الرسخ لما طبق الرسول حكم الاية فقطع اليمن من الرسخ ، وقد  
يختلفون في هذه القرينة الصارفة ، فما يكون قرينة عند فريق  
قد لا يصلح ان يكون قرينة عند فريق آخر ، كلفظ القرء الوارد في  
قوله تعالى : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " فان  
الفقهاء لم يختلفوا علي أن المرأة التي تحيض اذا طلقت فان  
عدتها ثلاثة قروء ولكنهم اختلفوا في المراد به في الايسة  
فذهب الشافعية والمالكية وغيرهم الي أن المراد به الطهر  
الفاصل بين الحيضتين للقرائن التي رجحت عندهم هذا

(١) أريد بالملاة المعني اللغوي لاستحالة ارادة المعني الشرعي في حق الله تبارك  
وتعالى، فالمراد لازم الملاة وهو الرحمة منه سبحانه وتعالى، والاستفغار من  
الملائكة .

المعني والتي منها : :

١- وجود التاء في اسم العدد ، فانه دليل عند أهل اللغة علي كون المعدود وهو القرء مذكرا ، وهو لا يكون مذكرا الا اذا كان المراد بالقرء : الطهر ، لان الحضمونث، ولو كان الله تعالى يريد بلفظ القرء : الحيض لقال سبحانه : ثلاث قروء بحذف التاء .

٢- الطلاق المشروع هو : ما كان في طهر ، لان الله تعالى يقول : " فطلقوهن لعدتهن " واللام في لعدتهن لام الوقت ، فيكون المعني : فطلقوهن في وقت عدتهن كما في قوله تعالى : " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة " اي في يوم القيامة وكما في قوله تعالى : " اقم الصلاة لدلوك الشمس " اي وقت دلوك الشمس فيكون المراد بالقرء الطهر لذلك لانه لاخلاف ان من طلق في حال الحيض لم يعتد بذلك الحيض .  
وذهب الحنفية الي ان المراد بالقرء : الحيض لقرائن رجحت هذا المعني منها :

١- ان العدة شرعت لبراءة الرحم ، وذلك لا يكون الا بالحيض .  
٢- ان الله تعالى ذكر الحيض في الحالة المقابلة وهي حالة اليأس فقال سبحانه " واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر " ، فكان ذلك قرينة علي أن المراد بالقرء الحيض ، الي غير ذلك من الادلة والقرائن الاخرى التي تكشف لنا عن اختلاف انظار العلماء في القرائن الي تدل علي ارادة احد المعاني عندما يكون

اللفظ المشترك قد حفت به القرائن " ( ١ ) .

عموم المشترك :

إذا لم تكن هناك قرينة تعين المعنى المراد من المشترك  
فترجحه علي غيره فهل يصح أن يراد به كل واحد من معييه بحيث

---

(١) ومن ذاك : لفظ النكاح ، إذ هو مشترك لغة بين العقد والوطء والعقد والوطء  
معا وقد استعمل في النصوص الشرعية بهذه المعاني الثلاثة ، فمن استعماله  
بمعنى العقد قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم  
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " ومن استعماله  
بمعنى الوطء قوله تعالى : " وابتلوا اليتامي حتي إذا بلغوا النكاح " فالمراد  
من النكاح في الآية الوطء لا العقد لأن أهلية العقد كانت حاصلة  
أبدا ، ومن استعماله في العقد والوطء معا قوله تعالى : " فإن طلقها فلا تحل  
له من بعد حتي تنكح زوجها غيره " فالنكاح المحل هنا هو العقد والوطء معا  
ولا يمكن أن يراد به العقد فقط لأنها لا تحل بالاجماع بمجرد العقد .  
وقد كان لشرد لفظ النكاح بين هذه المعاني اثره علي اختلاف الفقهاء في  
تحريم من زني بها الأب اتحرم علي الابن كما حرمت عليه زوجته ، فيكون الوطء  
المحرم ناشرا للحرمة ، أم لا تحرم فيكون الوطء المحرم غير ناشر لها .  
ذهب الشافعية والمالكية الي أن الوطء الحرام لا يحرم الحلال ، فلا تحرم امرأة  
زنا بها الأب علي ابنه .

وذهب ابو حنيفة واحمد الي أن الوطء الحرام يحرم الحلال ، فلا يحل للابن أن  
يتزوج بأمرأة وطئها أبوه زنا ، وسبب الخلاف بين الفقهاء اختلافهم في المقصود  
من النكاح في قوله تعالى : " ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء " هل هو العقد  
أو الوطء ، وقد تبع الخلاف في هذه المسألة اختلافهم فبعض زنا بأمرأة أبيه  
أو امرأة ابنه أو أم زوجته .

يكون الحكم المتعلق ثابتاً للجميع أو لا يصح ذلك ويجب التوقف  
حتى يقوم الدليل علي تعيين واحد منها .  
لقد اختلف العلماء في ذلك علي اقوال نكتفي منها —  
بالقولين المشهورين :

#### القول الاول :

يجوز أن يراد من المشترك جميع معانيه بشرط الا يمتنع  
الجمع بين هذه المعاني وذلك كاستعمال العين في الشمس —  
والبصرة ، اما اذا امتنع كالقرء في الحيض والطهر فلا يصح  
ذلك ، والي هذا ذهب الشافعية وبعض العلماء .

استدل اصحاب هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : ان اللفظ قد استوت نسبته الي كل معانيه فليس دلالتة  
علي البعض بأولي من البعض الاخر ، فيحمل علي الجميع  
احتياطاً حيث لا مانع من ذلك .

ثانيهما : وقوع ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى : " أَلَمْ  
تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدْ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ  
وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدُّوَابُّ  
وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ " ( ١ ) ، فقد  
اريد بالسجود وهو لفظ واحد معنيان مختلفان  
اذ السجود في حق الناس انما يكون بوضع الجبهة  
علي الارض مع الاختيار ، أما سجود غيرهم فمعناه  
الانقياد والخضوع .

### القول الثاني :

لايجوز أن يراد بالمشترك كل واحد من معانيه في النظم  
ذهب الي ذلك جمهور الحنفية وغيرهم .

استدلوا بان المشترك لم يوضع لمعانيه وضع واحد ، بل بوضع لكل  
واحد من معانيه بوضع خاص فارادة الجميع في نص واحد مخالف  
للموضع العربي في اللغة ، ومخالفة الوضع اللغوي لاجوز لما  
يترتب عليه من الجمع بين المتناقضين ، اذ كل واحد من المعاني  
مثلا يكون مرادا وغير مراد في آن واحد وهذا لايجوز ( ١ ) .

هذا وما ترتب علي الخلاف بين الشافعية والحنفية في عموم  
المشترك وعدم عمومه ، تخيير ولي المقتول بين القصاص وأخذ  
الدية .

فقد ذهب الشافعي الي ان موجب القتل العمد ، ان ولي الدم  
بالخيار ان شاء اقتص وان شاء أخذ الدية رضي القاتل أو لم  
يرض أخذاً من قوله تعالى : " ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه  
سلطاناً " ( ٢ ) فان السلطان محتمل للدية والقصاص فيثبت وصف

---

(١) اجاب الحنفية من المبال الذي ساقه الشافعية ، بان السجود في الاية الكريمة  
معناه غاية الخضوع والانقياد سواء كان قهرا او اختيارا وهذا كما يتحقق في  
الانسان يتحقق في غيره فهو من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي الذي هو محل  
النزاع .

(٢) آية ٣٣ سورة الاسراء .

الوجوب لكل منهما ، اتباعا لعموم المشترك .  
يقول الشافعي : فايما رجل قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار  
ان شاء قتل القاتل وان شاء اخذ منه الدية وان شاء عفا عنه  
بلا دية ، وأيد ماذهب اليه بقوله صلي الله عليه وسلم :  
" من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين : اما ان يقــــود  
واما ان يــــدى " .

وذهب الحنفية الي أن موجب القتل العمد القود عينا ، لانــــة  
لاعموم للمشترك عندهم ، ومما يدل علي أن موجب العمد القصاص  
قوله تعالى : " كتب عليكم القصاص " وقوله صلي الله عليه وسلم :  
" كتاب الله القصاص " اما الدية فلا تجب الا اذا رضي الجاني  
ولايجبر الجاني علي تسليمها .

وأجابوا عن الحديث الذى استدل به الشافعية بأن المسراد  
منه ان ولي المقتول مخير بشرط أن يرضي الجاني ان يفرم الدية .



## ثانيا : تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح والابهام

### الواضح والخفي

ينقسم اللفظ بالنظر الي ظهور المعني المراد منه وخفائه الي واضح الدلالة والي خفي الدلالة ، فواضح الدلالة : ما اتضح معناه وظهر المراد منه دون توقف علي امر خارجي آخر .  
وخفي الدلالة : ما خفي معناه واحتاج في بيان المراد منه الي القرائن الخارجة عن اللفظ ، والالفاظ الواضحة أو المبهمة متفاوتة في الدرجات ، فالواضح منها بعضه أوضح من بعض والخفي بعضه أخفي من بعض ، وعلي هذا الاساس قسم علماء الاصول مــــن الحنفية اللفظ من حيث ظهور المعني منه وتفاوتته في الوضوح والدلالة الســــي :

ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، وتسموه من حيث الخفاء والغموض الي:

خفي ومشكل ومجمل ومتشابه .

### أقسام واضح الدلالة :

ينقسم اللفظ الواضح الدلالة علي معناه المراد منه باعتبار تفاوت درجات الظهور والوضوح الي أربعة أقسام : الظاهر والنص والمفسر والمحكم ، وهذه الاقسام الاربعة مرتبة في الوضوح ، فأوضحها المحكم ثم المفسر فالنص فالظاهر وهو أضعفها ( ١ ) .

---

(١) وتظهر قاعدة هذا التقسيم عندما تتعارض هذه الالفاظ، فيقدم النص علي الظاهر ويقدم المفسر عليهما ويقدم المحكم علي المفسر .

وأساس تفاوت هذه الأقسام في ظهور الدلالة علي المعنوي هو : احتمال اللفظ التأويل أو النسخ وعدم احتمال ذلك ( ١ ) .

### الظاهر

الظاهر هو اللفظ الذي دل بنفسه ( ٢ ) علي معناه المتبادر منه دلالة ظاهرة دون أن يكون مسوقا لهذا المعني أصالة ( ٣ ) ، مع احتماله التخصيص والتأويل والنسخ ، ومثاله قول الله تعالى : " فأنكحوا ما طلب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ( ٤ ) " فانه ظاهر باعتبار دلالة علي حـل الزواج ، وهذا المعني لم يقصد افادته قصدا أوليا من سوق الآية ، اذ قد علم حل الزواج من غير هذه الآية ، وهو قوله تعالى بعد بيان المحرمات : " وأحل لكم ما وراء ذلكم " ، وانما المقصود أصالة من سوقها هو إباحة تعدد الزوجات وقصر عددهن علي أربع عند أمن الوقوع في الجور والواحدة اذا لم يأمن الرجل علي نفسه الوقوع في الجور وظلم الزوجات .

---

(١) التأويل: صرف اللفظ عن معناه الظاهر وحمله علي معني آخر غير ظاهر فيه مع احتمال له بدليل يعضده ومن امثلة التأويل: تقييد اللفظ المطلق وتخصيص اللفظ العام .

(٢) أي ان فهم معناه لا يتوقف علي قرينة خارجية .

(٣) المقصود بعدم السوق : عدم السوق الاصلي ، وليس المقصود عدم السوق أصلا الذي يفهم منه ان هذا المعني غير مقصود ، لانه مقصود للشارع لكنه غير اصلي .

(٤) آية ٢ سورة النساء .

### حكم الظاهر :

وجوب العمل بمعناه. المتبادر الظاهر منه سواء كان اللفظ عاما أو خاصا ، حتي يقوم الدليل علي خلافه ، كتخصيص عموم البيع في قوله تعالى : " وأحل الله البيع " بنهي الرسول صلي الله عليه وسلم عن بيع الانسان ماله عندده ، وعن بيع الغرر ، وتخصيص العموم المستفاد من قوله تعالى : " فانكحوا ما طلب لكم من النساء " بقوله تعالى " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم " وبقوله : " ولاتنكحوا المشركات حتي يؤمن " .

### النص

النص هو اللفظ الذي دل بنفسه علي معناه دلالة واضحة وكان مسوقا لهذا المعني أصالة لاتبعها مع احتماله التخصيص والتأويل والنسخ في زمن الرسالة .

يبين من تعريف النص ، ان ظهور المعني فيه اظهر من ظهوره في الظاهر ، وأظهر منه في كونه مسوقا أصليا لافادة المعني الذي دل عليه ، بخلاف الظاهر ، فان معناه لم يقصد افادته قصدا أوليا وبالأصالة بل بالتبع .

ومن امثلة النص قوله تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " فانه نص في التفرقة ونفي المماثلة بين البيع والربا من ناحية الحل والحرمة وهو المقصود الاصلي من سوق الآية لانها نزلت ردًا علي الكفرة القائلين بتماثلهما حينما قالوا : انما البيع مثل الربا " فرد الله عليهم بقوله : " وأحل الله البيع

وحرم الربا " وإذا كان أحدهما حلالا والآخر حراما فكيف يتمثلان .  
والكلام الواحد يجوز أن يكون ظاهرا في معني نصا في معني  
آخر باعتبارين مختلفين فقوله تعالى : " وأحل الله البيع  
وحرم الربا " نص بالاعتبار الذي أشرنا إليه ، وظاهر في حل  
البيع وحرمه الربا ، لان هذا المعني ظاهر واضح من كلمتي أحل  
وحرم ، وهذا المعني غير مقصود أصالة من سياق الآية الكريمة  
بل سيقت لنفي المماثلة التي ادعاها أكلة الربا فما سيق  
له اللفظ وقصد منه قصدا أصليا يعتبر اللفظ نصا فيه ، وما ظهر  
منه دون أن يكون مسوقا له بالاصالة بل بالتبع يعتبر اللفظ  
ظاهرا فيفسه .

أهذا هو معني النص في اصطلاح الأصوليين فهو عندهم ما يقابل  
الظاهر والمفسر والمحكم ، أما الفقهاء فقد اطلقوا كلمة  
النص علي ما يقابل الاجماع والقياس ، فهم يريدون به الكتاب  
والسنة ، فيقولون : هذا الحكم ثابت بالنص لاجتماع ولا بالقياس  
كما يقولون :

نصوص الكتاب والسنة تشهد بكذا ، فهم يريدون بذلك  
نظمهما أعم من أن يكون هذا النص ظاهرا في معناه أو مفسرا  
أو نصا أو محكما .

حكم النص :

النص كالظاهر في وجوب العمل بمعناه المتبادر المقصود  
بالذات وبالاصالة عاما كان أو خاصا ، مالم يقيم دليل يقضي  
بالعدول عن معناه الظاهر والعمل بغيره ، فمثلا قوله تعالى :

" حرمت عليكم الميتة والدم " كلمة الدم مطلقة تشمل المفسوح وغير المفسوح والاية نص في تحريم الميتة والدم ، ولكن هذا الاطلاق غير مراد بدليل تقييد الدم بالمفسوح في قوله تعالى :  
" قل لا آجد فيما أوحى الي محرما علي طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مفسوحا " .

#### المفسر

المفسر هو اللفظ الذي يدل علي معناه دلالة واضحة لايقبل معها احتمال التخصص أو التأويل ، وان بقي قابلا للنسخ فسي زمن الرسالة .

ومثاله قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " فان كلمة ثمانين مفسر ، لانه لفظ خاص لايحتمل تأويلا ولا تخصيصا .

ومن المفسر المجمل الذي جاء لفظ من الشارع ببيانــه وأزالة الاجمال عنه بتفسير قطعي له كألفاظ الصلاة والزكاة والحج الواردة في القرآن الكريم ، فكلمة الصلاة الواردة فهي قوله تعالى : " أقيموا الصلاة مجملة لنقلها من معناها اللغوي وهو الدعاء الي معني شرعي غير مذكور في الاية ، ولكن الرسول صلي الله عليه وسلم بينها بما نقل عنه بالفعل وبالقول حيث صلي وقال : " صلوا كما رأيتموني أصلي " ولفظ الحج في قوله تعالى : " ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ، مجملا ، وقد حج صلي الله عليه وسلم وبين للناس كيف يحجسون ، وقال لهم : " خذوا عني مناسككم " .

وهكذا كل نص مجمل في الكتاب بينته السنة ، ويكون هذا البيان جزءاً مكملًا للمجمل ويجعل المجمل مفسراً لا يحتمل التأويل. ومثل هذا البيان والتفسير في التعبير الحديث يسمى: التفسير التشريعي ، وقد منح الله تعالى سلطة البيان والتفسير لرسوله بقوله : " وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم " .

والمفسر قد يكون مفسراً بنفسه ، وقد يكون مفسراً بغيره . فالمفسر بنفسه ما كان بيانه ملحقاً بنفس النص المشتمل عليه ، كما في قوله تعالى : " ان الانسان خلق هلوعاً ، اذا مسه الشر جزوعاً واذا مسه الخير منوعاً " فلفظ هلوعاً في الاية الكريمة مجمل لغرابته وعدم وضوح معناه ، وقد فسر الله تعالى ببيان قطعي متصل به ، والمفسر بغيره ما كان بيانه مستفاداً من أمر لاحق به صادر عن الشارع نفسه كالسنة الفعلية والقولية التي بينت النصوص المجملة الواردة في القرآن كما في بيان الصلاة والحج وغيرها فهذا البيان ملحق بالمبين ولا يجعل للاجتهاد بعده محلاً ، وبيان المجتهدين لما أبهم من النصوص يسمى تأويلاً واللفظ بعده لا يعد من المفسر بهذا المعنى .

حكم المفسر :

انه يجب العمل بما دل عليه قطعا بدون احتمال التأويل الا أنه يحتمل النسخ في زمن الرسالة اذا كان الحكم الذي دل عليه المفسر مما يقبل النسخ ، أما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فهو غير قابل للنسخ ويكون في حكم المحكم .

### المحكم

المحكم هو اللفظ الذي دل بنفسه علي معناه دلالة قطعية لا يحتمل التأويل ولا التخصيص ولا النسخ لا في زمن الرسالة ولا بعدها ، فهو أقوى أقسام اللفظ الواضح الدلالة علي معناه ويتمثل المحكم في نصوص العقيدة كالإيمان بالله تعالى وحده والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وفي النصوص الدالة علي امهات الفضائل كالعدل والوفاء بالعهد وفي الاحكام الجزئية التي قام الدليل علي تأييدها ودوامها ، كما في قوله تعالى : " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا " وقوله صلى الله عليه وسلم : " الجهاد ماض الي يوم القيامة " .

### حكم المحكم :

وحكم المحكم أنه يجب العمل به قطعا ولا يحتمل الصرف عن ظاهره ولا النسخ والابطال ، ومما تقدم يتبين ان كلا من الظاهر والنص والمفسر والمحكم يدل بنفسه علي الحكم الشرعي قطعا غايته ان القطع في المفسر والمحكم هو بالمعني الاخص وهو عدم احتمال غيره أصلا ، أما في الظاهر والنص فهو بمعناه العام ، لان الاحتمال فيهما ليس ناشئا عن دليل فالاحتمال موجود ولكن لم يقم عليه دليل ، ولهذا قبل كل منهما التخصيص والتأويل .

وهذه الانواع كما ذكرنا من قبل مرتبة في الوضوح وقنوة دلالتها علي المراد منها ، فأقواها المحكم ثم المفسر ثم النص ثم الظاهر .

وتظهر ثمرة تفاوت مراتب دلالة هذه الاقسام عند تعارضها ، فاذا تعارض الظاهر والنص كان النص هو الراجح ، واذا تعارض النص والمفسر كان المفسر هو الراجح واذا تعارض المفسر والمحكم كان المحكم هو الراجح ، وذلك تطبيقا لقواعد الترجيح التي اجمع عليها العلماء ، والتي تقضي بتقديم الدليل الاقوى دلالة في العمل به علي الدليل الاضعف دلالة عند التعارض في الظاهر لانه لاتعارض ولا تدافع بين الادلة الشرعية في الواقع ونفس الامر .

أمثلة هذا التعارض :

١- تعارض النص والظاهر ، اذا تعارض النص والظاهر. قدم النص مثال ذلك قوله تعالى " وأحل لكم ماوراء ذلكم " مع قوله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان الآية الاولى ظاهرة في حل ما زاد علي الاربع من غير المحرمات لان " ما " من صيغ العموم وهذا يفيد حل أى عدد طاب للشخص من النساء دون التقييد بأربع ، وأما الآية الثانية فانها نص في الاقتصار علي الاربع وعدم جواز الزيادة عليها ، وانما كانت الآية الاولى من قبيل الظاهر لانها سيقت لافادة اصل الحل لمن عدا المحرمات المحدودة في قوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم " الآية " فكان ذلك ظاهرا في اباحة نكاح غير المحرمات بدون



تحديد عدد ، وذلك بمقتضي عموم " ما " ومن ثم يجوز للمكلف بمقتضي هذا الظاهر أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات .  
وكانت الآية الثانية من قبيل النص في الاقتصار علي الأربع لأنها سبقت لذلك سقفا أصليا ، ولما كان النص مقدما علي الظاهر، قدم ما أفادته الآية الثانية علي ما أفادته الآية الأولى ولهذا كان من المقرر شرعا : انه لا يجوز للمسلم ان يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات .

٢- تعارض النص مع المفسر : اذا تعارض النص مع المفسر قدم المفسر ، مثال ذلك ما جاء في السنة في شأن وضوء المستحاضة وهو قوله علي الله عليه وسلم : " المستحاضة تتوضأ لكل صلاة " مع ماورد من قوله عليه السلام : " المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة " .

فالحديث الأول : نص يستفاد من لفظه المسوق له ، ايجاب الوضوء علي المستحاضة لكل صلاة ، فلا يصح لها أن تتلوي بوضوء واحد أكثر من صلاة واحدة ولو في وقت واحد لان الوضوء للصلاة ، ويحتمل الحديث ان يكون الوضوء لوقت كل صلاة .  
والحديث الثاني : مفسر وهو يفيد ايجاب الوضوء علي المستحاضة لوقت كل صلاة ، والمفسر لا يحتمل تأويلا ولا تخصيصا فيقدم علي الأول في العمل به ، فيجب علي المستحاضة ان تتوضأ كلما دخل وقت صلاة ، وتلوي به من الفرائض والنوافل ما تشاء مادام الوقت باقيا ، فاذا خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى انتقض وضوءها ووجب عليها وضوء جديد

مالم ينتقض في الوقت بناقض آخر .

٣- تعارض النص مع المحكم ، اذا تعارض النص مع المحكم قدم المحكم ، وقد مثل الاصوليون لهذا التعارض بقول الله تعالى : " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا " فان الآية الاولى من قبيل النص لانها مسوقة لبيان الحل كما قدمنا وهو عام يدخل فيه زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم والنص يحتمل التخصيص ، كما أنها أيضا من قبيل الظاهر من حيث أنها أفادت حل أى عدد للشخص من النساء دون التقيد بعدد ، والثانية من قبيل المحكم ، لاتحتمل تخصيصا ولاتأويلا ولانسحا لاقترانها بلفظ أبدا الذى يدل على التأييد والدوام ، والمحكم مقدم على النص .

٤- تعارض المحكم مع المفسر :

اختلف الاصوليون في وقوع التعارض بين المحكم والمفسر ، فذهب كثير منهم الى انه واقع بينهما ومثلوا له بقوله تعالى : " واشهدوا ذوى عدل منكم " مع قوله تعالى في حد القذف : " ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا " فان الاول مفسر في قبول شهادة العدل فهو لا يحتمل بالنسبة لهذا المعنى تخصيصا ولاتأويلا وهذا يقتضي قبول شهادة المحدودين في القذف بهـ التوبة لانهما صارا عدلين حينئذ ، والثاني محكم في عدم قبول شهادة من حد في جريمة القذف وان تاب بعد اقامة الحد عليه لوجود التأييد فيها صريحا اذا التوبة تنفي عنه الفسق

ولا تمنع من عدم قبول الشهادة ، فتعارض الدليلان في العدل الذي  
حد في جريمة قذف ، فالاية الاولى تجيز شهادته والثانية  
تمنعها ، فقدمت الثانية لانها من قبيل المحكم .

وذهب بعض الاصوليين الي أن التعارض لا يقع بين المحكم  
والمفسر لتساويهما لان كلا منهما لا يحتمل التخصيص أو التأويل  
واحتمال المفسر للنسخ في زمن الرسالة غير متصور لانقطاع  
الوحي بوفاة الرسول صلي الله عليه وسلم ، ومن ثم صار المفسر  
محكما .

واجابوا عن المثال المشار اليه بأنه لا يمثل تعارضا  
بين المفسر والمحكم ، ذلك لان الاية الاولى امرت بالشهادة  
والثانية منعت قبولها ، ولا يلزم من وجود الشهادة قبولها علي  
أن التأبيد في الثانية ليس نصا في تأبيد عدم القبول لاحتمال  
ان المراد به لاتقبلوا لهم شهادة لفسقهم ، فاذا تابوا زال  
الفسق .

### التأويل

ترددت كلمة التأويل في الظاهر والنص ، وذكرنا أنهم  
يقبلانه وترددت كذلك من قبل في الخاص والعام والمشارك وسترد  
كذلك فيما بعد .

والتأويل وان كان استنباطا عقليا ، الا أنه طريق من  
اهم طرق الاجتهاد في النصوص غير القطعية ولا يستغني عنه مجتهد  
في استنباطه الاحكام من النصوص الشرعية لذلك كان من الضروري  
أن نتناوله بالكلام حتي نقف علي ما يصح منه وما لا يصح اذ ليس  
كل تأويل يكون صحيحا .

#### معني التأويل :

المراد بالتأويل عند الاصوليين : صرف اللفظ عن معناه  
الظاهر الي معني آخر يحتمله اللفظ بدليل صحيح يدل علي ذلك  
كصرف اللفظ الخاص عن معناه الحقيقي الي معني آخر بطريق  
المجاز ، وكصرف العام عن عموميه وقصره علي بعض أفراده .  
ويؤخذ من التعريف ان مجرد صرف اللفظ عن معناه الي معني  
آخر بدون دليل لا يعتبر تأويلا صحيحا بل فاسدا غير مقبول ، كما  
في صرف اللفظ الذي لا يحتمل معني آخر الي غير معناه كما في  
المفسر والمحكم ، لان كلا منهما لا يقبل التأويل كما ذكرنا من  
قبل .

### شروط التأويل :

التأويل يدخل علي كثير من ألفاظ أدلة الاحكام ، فهو يدخل علي الخاص من الالفاظ فيصرفه عما وضع له حقيقة الشيء المجاز ان دل علي ذلك دليل ، ويدخل علي العام فيصرفه عن عمومته لدليل يدل علي تخصيصه ، وعلي المشترك فيبين مراد الشارع لاحد معنييه أو معانيه بالقرائن والامارات التي تدل علي ذلك ، ولذلك عني الاصوليون بوضع الضوابط والشروط التي لابد منها ليكون التأويل صحيحا معتبرا واهم هذه الشروط ثلاثة :

الاول : ان يكون اللفظ المراد تأويله قابلا للتأويل كالظاهر والنص .

فان كان اللفظ غير قابل له كالمفسر والمحكم كان تأويلا فاسدا .

الثاني: لن يكون المعني الذي يراد صرف اللفظ اليه من المعاني التي يحتملها اللفظ لغة أو استعمال فيسببه شرعا ، فان خرج عن ذلك كان التأويل فاسدا .

الثالث: ان يكون التأويل مبنيا علي دليل شرعي صالح لصرف اللفظ عن ظاهره يستوي أن يكون هذا الدليل الشرعي نصا من كتاب أو سنة أو اجماعا أو قياسا أو مبدءا من مبادئ الشريعة العامة .

أما اذا لم يكن التأويل مبنيا علي شيء من ذلك أو عارض هذا الدليل آخر مساو له أو أقوى منه ، فانه يكون تأويلا فاسدا .

### أنواع التأويل :

التأويل نوعان : قريب الي الفهم ، وبعيد يتوقف علي قوة الدليل ، ذلك ان الاحتمال اى المعني المرجوح الذى يحمل عليه اللفظ بعد صرفه عن معناه الظاهر الراجح تارة يكون قريبا وتارة يكون بعيدا ، فان قرب الاحتمال كان التأويل قريبا الي الفهم وكفي في اثباته اى دليل ولو لم يكن قويا ، لانه يفهم بأدني تأمل لتبادره الي الذهن ، وان كان التأويل بعيدا توقف قبوله علي دليل قوى ، لانه يحتاج الي عمق فسي الفهم ونفاذ في البصيرة ، وذلك حتي يكون ذلك الاحتمال البعيد أغلب علي الظن من مخالفة ذلك الدليل مثال التأويل القريب الذى يكفي في اثباته أدني دليل يرجحه تأويل الشافعي وغيره : المراد مما يظهر من المرأة في قوله تعالى : " ولا يبيد زينتهن الا ماظهر منها " بالوجه والكفين ، فانه تأويل قريب متبادر الي الفهم ، لان الوجه والكفين هما أقل مايقصد بالاستثناء في ظهور الزينة ، لعدم الاستغناء عن اظهارهما عادة ، وقد رجح تأويله بما روى عن عائشة ان أسماء بنت أبي بكر دخلت عليها وعندها النبي صلى الله عليه وسلم - فسي ثياب شامية رقاق ، ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الي الارض ببصره وقال : " ما هذا يا أسماء ؟ ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الي كفه ووجهه ، ومثاله أيضا قول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم السـي

الي المرافق " " الآية " فان القيام الي الصلاة في هذه الآية مصروف عن معناه الظاهر الي معني آخر قريب منه ، وهو العزم علي أداء الصلاة لقيام الدليل علي ذلك ، وهو أن الشارع الحكيم لا يطلب من المكلفين الوضوء بعد الشروع في الصلاة وانما يطلبه منهم قبل الشروع فيها ، لان الوضوء شرط صحة الصلاة ، والشرط يوجد قبل المشروط لابعده ، وهو تأويل قريب ، يتبادر فهمه من الآية بمجرد قراءتها أو سماعها .

ومثال التأويل البعيد وهو الذي لابد فيه من دليل قوي للقتال به ، تأويل الحنفية لقوله صلي الله عليه وسلم :  
"في كل اربعين شاة شاة" فقد أولوا الشاة الواجبة بهذا النص وقابلوا : ليس المراد خصوص الشاة ، بل المراد الشاة أوقيمتها لان المقصود من ايجاب الزكاة دفع حاجة الفقير ، وحاجة الفقير كما تندفع بنفس الشاة تندفع بقيمتها بل قد يكون دفع القيمة أنفع في سد حاجة الفقراء من اعطائهم نفس الشاة .

ولم يقبل الشافعية هذا التأويل من الحنفية وذهبوا الي أن الواجب دفع نفس الشاة ولايجزى دفع القيمة لان الظاهر من النص هو ايجاب الشاة علي التعيين ، لان الشارع قد خصها بالذكر ، ولان هذا التعيين قد يكون مقصودا للشارع الحكيم من ايجاب الزكاة لتحقيق مشاركة الفقراء للاغنياء في جنس أموالهم .

هذا والقول بان التأويل قريب أو بعيد مرجعه نظـر المجتهد ، فرب تأويل قريب عند أحد المجتهدين يكون بعيدا

عند غيره ولهذا كثر اختلاف الفقهاء في الاحكام المترتبة عليه  
تبعاً لاختلافهم في ادراكه او المعارضة لسه .

### اقسام غير واضح الدلالة

ينقسم غير واضح الدلالة الي أربعة أقسام : الخفي والمشكل  
والمجمل والمتشابه وهذه الاقسام ليست علي درجة واحدة من  
الخفاء والابهام ، بل بعضها أشد خفاء من بعض ، فأقلها خفاء  
الخفي ويليه المشكل ثم المجمل ، وأبعدها في الخفاء وأشدها  
في عدم الوضوح والظهور هو المتشابه .  
وجه الحصر في هذه الاقسام :

اللفظ الذي خفي المعني المراد منه ، اما ان يكون خفاؤه  
راجعا الي نفس اللفظ أو يكون راجعا لعارض غير اللفظ .  
فان كان الخفاء راجعا لعارض غير اللفظ فذلك الخفي  
وان كان الخفاء لنفس اللفظ فان امكن ادراك المراد من اللفظ  
بالعقل والقرينة فذلك المشكل ، وان امكن ادراكه بالنقل عن  
الشارع فقط فهو المجمل ، وان لم يمكن ادراكه أصلا لا بالعقل  
ولا بالنقل فهو المتشابه .  
واليسك تفسير هذه الاقسام .



### الخفي

الخفي هو اللفظ الذي خفيت دلالته علي بعض افراد معناه دون البعض الآخر ، سبب هذا الخفاء : هو اختصاص بعض أفراد اللفظ باسم يخصه ويميزه عن المدلول اللغوي الظاهر من اللفظ فخفاء اللفظ لا ينشأ من نفس اللفظ ، وانما بسبب عارض من غيره لبعض افراده يختفي بسببه أن هذا البعض من أفراد مسمي اللفظ أولاً ، وذلك يورث شبهة في دخول هذا البعض في عموم معني اللفظ، الا أن ذلك الخفاء يزول بقليل من النظر والتأمل ، مثال ذلك قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " فإن معناه الشرعي ظاهر وهو وجوب قطع يد البالغ العاقل الاخذ مال الغير خفية من حرز ( ١ ) لاشبهة فيه لكن في دلالة علي بعض الافراد شيء من الخفاء والغموض كالطرار النشال - وهو من يأخذ المال من اليقظان في غفلة منه بخفة ، والنباش وهو : من يأخذ اكفان الموتى من القبور خفية بنبشها .

فلفظ السارق ظاهر في معناه الشرعي واللغوي ، وهو أخذ مال الغير من حرز خفية ، وخفي في بعض أفراده ، وهو أخذ مال الغير من جيبه في لحظة منه ، وأخذ الكفن من القبور .

وسبب الخفاء فيهما اختصاص كل منهما باسم غير السارق ، فالاول يسمى بالطرار ( ٢ ) والثاني بالنباش فأورث ذلك شبهة في

---

(١) الحرز : ما يحفظ فيه المال عادة كالدار والشخص نفسه .

(٢) الطرار من الطر وهو الشق .

انطباق معني لفظ السارق عليهما لكن بالتأمل والنظر يظهر أن معني السرقة في الطرار كاملة ، لانه يأخذ المال خفية من حرز كالسارق ويزيد عليه انه يسارق الابصار فيأخذ المال مع حضور مالكه ويقظته بماله من قدرة ومهارة وخفة يد لاتوجد في السارق العادي ، فهو اتم في السرقة من الاخذ من الحرز خفية ، فيدخل تحت لفظ السارق في الاية ويجب قطع يده من غير خلاف بيـــــن الفقهاء .

وأما النباش فلا ينطبق عليه اسم السارق عند أبي حنيفة ومحمد لامرــــين :

احدهما : انه يأخذ مالاغير مرغوب فيه عادة ، وهو أكفـــــان الموتــــي .

والاخر : ان هذا المال غير مملوك لاحد لا الوارث ولا الميـــــت ، والمكان الذي اخذ منه ليس حرزا تصان فيه الاموال عادة فلا يتناوله لفظ السارق ولا يأخذ حكمه وهـــــو القطع ، وانما يعذره الحاكم بما يراه زاجرا لـــــه ولامثالـــــه .

وقال أبو يوسف والائمة الثلاثة ، يجب قطع يد النباش لان أخذه اكفان الموتى نوع من السرقة والقبر يعتبر حرزا بالنسبة للكفن ، لان الحرز في كل شيء بحسبه وكون المأخوذ غير مرغوب فيه وينفر الناس منه ، لايمنع تقومه وحرمته ، فضلا عن أن عمله هذا دليل علي نفس تأصل فيها الشر ، حيث أقـــــدم علي جريمته في موضع العظة والعبـــــرة .

ومن امثلة ما عرض له الخفاء في بعض افراده بسبب وصف يميزه عن غيره لفظ القاتل في قوله صلي الله عليه وسلم: " لا يرث القاتل " فلفظ القاتل لفظ عام يشمل بظاهرة القاتل عمدا والقاتل خطأ، ودلالته علي الاول ظاهرة، لكن دلالة علي الثاني فيها نوع خفاء منشؤه وصف الخطأ ، فاحتاج الي بحث ونظر وهل يعاقب القاتل خطأ بالحرمان من الارث كما عوقب القاتل عمدا أو لا يعاقب ؟ ذهب الحنفية الي التسوية بينهما وقالوا : أن القاتل خطأ لا يرث كما في القاتل عمدا ، لتقصير في الحيطة والتحرز ، وحتى لا يفتح للمجرمين باب يستعجلون به الارث فيقتلون مورثيهم عمدا ويدعون الخطأ .

وذهب المالكية الي أن لفظ القاتل لا يتناول القاتل خطأ ، ولا يدخل في عموم الحديث لعدم القصد ، ويقطع المالكية أخذ قانون المواريث الصادر في سنة ١٩٤٣ .

#### حكم الخفائي :

عدم العمل به فيما خفيت دلالة عليه الا بعد بحث المجتهد وتأمله ، حتي اذا وجد بعد البحث والتأمل ان معني اللفظ متحققا بتمامه في الافراد التي خفيت دلالة عليها الحقها بأفراد اللفظ وحكم بتناوله لها وانطبق حكمه عليها وان وجد أن هذا المعني ناقصا فيها ، حكم بعدم تناوله لها ، وبالتالي لا يطبق حكمه عليها ، وقد تتفق وجهات النظر بين المجتهدين كما في الطران وقد تختلف كما في النباش والقاتل خطأ .

### المشكل

المشكل مأخوذ من أشكل علي الامر ، دخل في اشكاله  
وأمثاله ، ولذا قيل : ان المشكل كرجل تغرب عن وطنه  
واختلط بأشكاله من الناس فيطلب في موضعه ويتأمل في أشكاله  
ليوقف عليه .

وقد عرفه الاصوليون : بأنه اللفظ الذي يحتمل اكثر من  
معني ، ويكون المراد واحدا منها لكنه قد دخل في اشكاله وهي  
تلك المعاني المتعددة فاختلفي بسبب هذا الدخول عن السامع  
وصار محتاجا الي نظر وتأمل فيما يحيط به من القرائن  
والامارات .

مثال ذلك لفظ : القرء في قوله تعالى : " والمطلقات  
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " فان لفظ قرء مفرد مشترك بين الحيض  
والطهر ، وقد اشكل المراد منه هنا ، فكان طريق معرفته هو  
البحث والاجتهاد لعدم امكان الوقوف عليه من نفس اللفظ الذي  
هو سبب الخفاء ولذلك اختلف الفقهاء في تعيين أي المعنيين  
هو المراد الي رأيين واستند كل رأي الي قرائن وامارات رجحت  
ماذهب اليه علي الوجه الذي عرضناه عند الكلام علي عموم  
المشترك ( ١ ) .

---

(١) ومن ذلك قوله تعالى " وان طلقتموهن من قبل ان تسموهن وقد فرضتم لهن فريضة  
فنصف ما فرضتم الا ان يمفون او يغفر الذي بيده عقدة النكاح " ، فان قوله :  
" الذي بيده عقدة النكاح " ، مترددين ان يكون الزوج كما حمله عليه الاحناف

### حكم المشكل :

هو النظر في المعاني التي يحتملها اللفظ ، ثم التأمل فيها للوقوف علي المعني المراد منها بواسطة القرائن المحيطة باللفظ أو القرائن الخارجية ، ثم العمل بما أدى اليه البحث والاجتهاد لان معرفة المراد من المشكل لا تتوقف علي بيان مسن صاحب الكلام .

### المجمل

#### المجمل لغة :

المجموع ، يقال أجملت الشيء اذا جمعته ، ومنه اجمـل الحساب جمعه ، وفي اصطلاح الأصوليين : اللفظ الذي خفي معناه ولا يدرك المراد منه الا ببيان من الشارع لعدم وجود القرائن التي تدل علي المراد منه .

فخفاء المجمل لا يزول بالتأمل في اللفظ كما في الخفي ولا يطلب بالقرائن والادلة الخارجية والتأمل فيها كما في المشكل ، بل لابد من بيان الشارع بدليل نقلي قولاً أو فعلاً واذا لم يبين

---

وبين المالكية كما حمل عليه المالكية ، ومن ذلك قوله تعالى : " ولا تزر وازره وزر أخرى " وان ليس للانسان الا ما سي " مع قوله عليه الصلاة والسلام " ان الميت ليحذب بيكاه أهله عليه " فهذا مشكل لتعارض ما دل عليه التمان فالاية تفيسد ان الانسان لا يحذب بفعل غيره والحديث يفيد أنه يحذب بذلك وقد ازيل هذا الاشكال بحمل الحديث علي الميت الذي اومي في حياته بالبيكاه عليه بعد موته .

الشارع المجمل بيانا وافيا كافيا فعلي المجتهد ان يبينه  
بعد ذلك بالطلب والتأمل .

### سبب الاجمال :

الاجمال يأتي من ذات اللفظ لا من عارض له وهو علي ثلاثة

#### أنواع :

الاول : غرابة اللفظ في المعني الذي استعمل فيه ، كلفظ

الهلوع الوارد في قوله تعالى : " ان الانسان

خلق هلوعا " ، فالهلوع شديد الحرص علي المال قليل

الصبر علي الشدائد ، ولكن استعماله في هذا المعني

غريب لا يمكن معرفته الا ببيان من الشارع ، ولهذا وصفه

الله بما كشف معناه وبين المراد منه بقوله سبحانه

وتعالى " اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا " .

الثاني: نقل اللفظ من معناه اللغوي الي معني " شرعي كلفظ

الصلاة والصوم والربا والحج وغيرها من الالفاظ التي

نقلها الشارع من معانيها اللغوية واستعملها في معان

شرعية خاصة لا يمكن دركها بواسطة اللغة وحدها ، ثم

جاءت السنة الفعلية أو القولية ببيانها تفصيلا .

الثالث: تعدد المعاني المتساوية وتزاحمها علي اللفظ، والمراد

واحد منها ، ولم يمكن تعيينه ، اذ لا ترجيح لاحدها علي

الاخر كما في المشترك اذا انسد باب الترجيح فيـه

وقد مثل الأصوليون له : بمن أوصي لمواليه ولسـه

معتقون ومعتقون ( ١ ) ثم مات قبل البيان ، بطلت وصيته ،  
لان لفظ الموالي مشترك بينهما ولم توجد قرينة تعين المراد  
منه ولا يجوز استعمال المشترك في معنييه جميعا ، كما ذهب  
الي ذلك الحنفية . .

### حكم المجمل :

التوقف في تعيين المعني المراد من اللفظ حتي يرد بيانه  
ممن أجمله والشارع حين يبين المجمل فهو اما ان يبينه بيانا  
شافيا بدليل قطعي أو ظني ، وأما أن يبينه بعض البيان .  
فان بينه بيانا وافيا وكان الدليل قطعيا ، انتقل اللفظ  
من باب الاجمال الي باب التفسير أى يصير اللفظ مفسرا لايحتمل  
التأويل أو التخصيص ، وذلك كبيان الفاظ : الصلاة والزكاة  
والحج وامثالها بالسنة القولية أو الفعلية .

وان بينه بدليل ظني صار اللفظ مؤولا ، اي انه يحتمل  
التأويل ، وذلك كبيان مقدار الممسوح في فرض الرأس في الوضوء  
في قوله تعالى : " وامسحوا برؤوسكم " فالاية دلت علي فريضة  
المسح الا أنها مجملة في مقدار الواجب مسح منها ، ولم يكن  
بيان الشارع قطعيا في تعيين مقدار الممسوح منها ، مما ترتب  
عليه اختلاف انظار الفقهاء فقال الشافعي المفروض فيه أقسـل

---

(١) يطلق المولي علي الاعلي وهو المعتق بكسر التاء ، وعلي الاسفل وهو المعتق بفتح  
التاء .

ما يطلق عليه اسم المسح ولو شجرة ، وقال مالك الاستيعاب ، لان الكتاب مجمل بينه عليه السلام بفعله فانه توضاً ومسح رأسه واستوعب كما رواه البخارى ، وقال ابو حنيفة الربع لان ارادة الادني لاتصح لعدم صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم قصدا وارادة الاستيعاب لاتصح لتركه عليه السلام الي الناصية ، فقد روى أنه توضاً ومسح علي ناصيته ، مقدم الرأس - ولو كان الاستيعاب فرضا لما تركه فتعين ما بينهما وذلك مجمل لاحتمال الثلث والربع وغيرهما فبينه عليه السلام بفعله حيث مسح مقدم رأسه .

أما اذا لم يرد عن الشارع بيانا كافيا ، بأن اقتصر علي بعض البيان ، فان المجمل يصير بهذا البيان غير الوافي من المشكل ، الذى يمكن معرفته بالبحث عن القرائن التي تصاحب اللفظ وتدل علي المراد منه ، لان الشارع لما بينه بعض البيان يكون قد فتح فيه باب الاجتهاد ، فلا يتوقف المجتهد حينئذ علي بيان الشارع غير الوافي ، بل يجب عليه الطلب والتأمل .

وذلك مثل لفظ الربا في قوله تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " فان الربا في اللغة اسم للفضل والزيادة وهو ليس بمراد في الآية قطعا ، اذ لاخلاف في جواز بيع القليل بالكثير والكثير بالقليل ، لان البيع لم يشرع الا للاستربساح والزيادة بل المراد بعض هذه الزيادة وهذا البعض لا يمكن الوقوف عليه أو العلم به عن طريق الطلب والتأمل لخفاؤه



ومن ثم بينه الشارع بقوله صلى الله عليه وسلم " الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح والذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا يمثل يدا بيد والفضة ربا " ( ١ ) الا أنه لم يكن كافيا في ازالة الاجمال .

وانما كان هذا البيان غير كاف لعدم حصره عليه السلام الربا في هذه الاشياء بأداة من ادوات الحصر ، فبقي اللبس مجملا فيما وراء الستة كما كان مجملا قبل البيان غير الكافي (٢) فاحتج بعد ذلك الي الطلب والتأمل للتعرف علي علة الربا حتي يقاس عليها غيرها من الاصناف التي لم يشملها الحديث واعطاؤها حكم الاشياء الستة ومن ثم بحث الفقهاء وتأملوا وأختلفوا ، فقال الحنفية : العلة القدر مع الجنس ، وقال الشافعية : الطعم مع الجنس في الاشياء الاربعة ، والنقدية في الثمنين " الذهب والفضة " وقال المالكية الاقتيات والادخار في الاربعة والنقدية في الذهب والفضة .

---

(١) هذا الحديث من باب تخصيص العام بمستقل معلوم ، لان البيع لفظ عام لدخول لام

الجنس عليه ورضي الله عنه الربا .

(٢) يقول عمر رضي الله عنه : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم

يبين لنا ابواب الربا .

### المتشابه

المتشابه اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه في الدنيا ، فهو في غاية الخفاء مقابل للمحكم فانه في غايته الظهور .

وقد عرفه بعض الاصوليون بأنه : اللفظ الذي خفي معناه بحيث لا ترجى معرفته في الدنيا لاحد لعدم وجود قرينة تدل عليه وقد استأثر الشارع بعلمه فلم يبينه ، وذلك كالحروف المقطعة التي بدئت بها بعض سور القرآن الكريم مثل : ق . ص . حم . آل . كهيعص . المر ( ١ ) ومثل الصفات التي ثبت بالنسب نسبتها الي الله تعالى ، واستحال قيام معانيها الظاهرة به ، وذلك مثل الايات التي يدل ظاهرها علي ان لله تعالى :

يدا . ووجهاً . وعينا ، ويمينا وغير ذلك مما جاء في الايات " يد الله فوق أيديهم " " يبقي وجه ربك " اصنع الفلـك باعيننا " " السموات مطويا بيمينه " الي غير ذلك من الايات أو الاحاديث التي توهم بظاهرها مشابهة الله تعالى للحوادث ، تعالي الله عن ذلك علوا كبيرا وتنزه عن الحدوث وتقـدس عـن التشبيه ، والمتشابه بهذا المعني لوجود له في الايات والاحاديث الواردة لبيان الاحكام الشرعية العملية ، لان المطلوب منها العمل بمضمونها ، ومن غير المتصور ان يكلف الله تعالي عباده بالعمل بنص لا يمكنهم معرفة المراد منه ، وبهذا يخرج المتشابه من بحث الاصولي فلا شأن له به ، وانما هو من اختصاص علماء الكلام أو التوحيد .

(١) سميت مقطعات، لانها اسماء يجب ان تقع عند النطق بها .

ولعلماء الكلام في المتشابه مذهبان مشهوران :

احدهما : التوقف فيه ، وتفويض معرفته الي علم الله تعالى الذي احاط بكل شيء علما ، يقول تعالى : " هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب واخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا بما به كل من عند ربنا .

بيان وجه دلالة الآية علي أن الله وحده هو الذى يعلم المتشابه ، انه سبحانه اخبر أن من القرآن محكم ومتشابه ، ثم بين موقف العلماء من المتشابه : بأن اهل الزيغ منهم يتبعونه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، ابتغاء الفتنة بحمله علي ظاهره وهو غير المراد منه ، فيفتنون الناس في دينهم ويفسدون عليهم عقائدهم ، وابتغاء تأويله بحسب اهوائهم .  
واما الراسخون في العلم فانهم يعتقدونه ويفوضون علمه اليه تعالى ، ويقولون : آمنا به سواء علمنا تأويله أو لا ، كل من عند ربنا .

وعلي ذلك يكون قوله تعالى : " وما يعلم تأويله الا الله ، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لابطال زعم اهل الزيغ ، ويلزم الوقوف علي قوله تعالى : " الا الله " والراسخون في العلم جملة

مبتدأة الخبر فيها : يقولون آمنا به ، فلا يكون  
لراسخين حظ في معرفة تأويله ولا يبحثون عنه ، بل  
يفوضون علمه اليه تعالى " ( ١ )

ثانيهما : تأويل المتشابه بما يوافق اللفظ ويلائم تنزه الله  
تعالى عما لا يليق به ، لانه جل شأنه لا يد له ولا عين  
ولا مكان ، فكان الظاهر مستحيلا ، قال تعالى : " ليس  
كمثل شيء " فيقول المتشابه بما يصرفه عن ظاهره  
ولو بطريق الاستعارة أو الكناية .

ولهذا أولوا اليد بالقوة والقدرة ، والعين : بالاحاطة  
والرعاية ، والوجه : بالنفوذ ، والذات ، والعرش : بالسلطان  
والاستيلاء علي وجه التمكين وهكذا .

استند هذا الفريق من العلماء الي قوله تعالى :  
" وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم ، وقالوا قد  
أخبر الله تعالى : بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل  
المتشابه ، فالراسخون في العلم معطوف علي لفظ الجلالة ،  
والوقف ليس بلازم .

والمذهب الاول لعامة السلف من الصحابة والتابعين ومتقدمي  
أهل السنة والجماعة من المتكلميين .  
والثاني لعامة المعتزلة ومتأخري أهل السنة والجماعة .

---

(١) وعلي ذلك نكون الحكمة من التشابه في حقهم : ابتلاؤهم في العلم بعدم الوصول  
اليه لان ابتلاء الراسخ بعدم العلم أعظم من ابتلاء ذي الجهل بطلب العلم .

ثالثاً:- تقسيم اللفظ باعتبار دلالة علي المعني :

( الدلالات )

تقسيم اللفظ باعتبار دلالة علي المعني يعتبر أهم أقسام اللفظ العربي ، لما له من أثر بالغ في استنباط الاحكام من نصوص القرآن أو السنة أو نصوص القانون ، أو فهم غرض المتكلم من كلامه بصفة عامة ، ومن ثم عنى الاصوليون ببيان تلك الدلالات واطلاق الاسماء عليها وترتيبها حسب قسوة دلالتها ، وكان لهم في تقسيم طرق الدلالات وترتيبها منهجان : احدهما : منهج الحنفية ، والثاني : منهج الشافعية وغيرهم ، وسنعرض كل واحد من هذين المنهجين على حدة ، ثم نذكر وجوه الالتقاء والافتراق بينهما ، ثم نعرض القواعد الاصولية المختلف فيها ، وما ترتب على الاختلاف فيها من اختلاف في الفروع .

أولاً - منهج الحنفية :

قسم الحنفية اللفظ باعتبار دلالة علي المعني الي

أربعة اقسام : ١- عبارة النص . ٢- اشارة النص .

٣- دلالة النص . ٤- دلالة الاقتضاء .

ووجه الضبط عندهم في هذه الاربعة ، أن دلالة النص على الحكم

اما أن تكون ثابتة بنفس اللفظ أو لا تكون كذلك .

والدلالة التي تثبت بنفس اللفظ ، اما أن تكون مقصودة  
منه فهو مسوق لها أو غير مقصودة له .  
فان كانت مقصودة فهي العبارة وتسمى " عبارة النص "  
وان كانت غير مقصودة فهي الإشارة وتسمى " اشارة النص " .  
والدلالة التي لاتثبت بنفس اللفظ ، أما أن تكون مفهومة  
من اللفظ لغة أو شرعا فان كانت مفهومة لغة سميت " دلالة  
النص " وان كانت مفهومة شرعا أو عقلا سميت " دلالة اقتضاء "  
واليك تعريف كل واحدة من هذه الدلالات مع التمثيل ( ١ ) .  
١- عبارة النص ( ٢ ) :

عبارة النص : هي دلالة اللفظ على ماكان الكلام مسوقا  
لاجله أصالة أو تبعا ، وعلم قبل التأمل أن ظاهر النص يتناوله  
اي ان المراد يفهم منه قبل التأمل ولهذا النوع من الدلالة  
أمثلة كثيرة منها :

---

(١) المراد بالنص في هذا المقام : اللفظ المفهوم المعني من القرآن والسنة  
سواء كان ظاهرا أو مضمرا أو خاصا أو عاما أو غير ذلك ، وليس المراد  
منه ماقابل الظاهر والمفسر والمحكم ، ولذلك كان الاستدلال في اثبات  
الحكم بالظاهر أو المفسر أو الخاص أو العام أو المريح أو المجاز  
استدلالا بعبارة النص ، ويقصد بعبارة النص ميعته المكونة من مفرداته  
وجملته .

(٢) ويقال لها : دلالة العبارة ، ويلاحظ أن المقصود بالنص هنا خصوص القرآن  
والسنة .

أولا - قوله تعالى : " فان خفتن الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتنم الا تعدلوا فواحدة أو ماملكت ايما نكم " .

هذه الآية قد انتظمت عدداً من الاحكام وهي :

- ١- اباحة السـزواج .
- ٢- اباحته بأكثر من واحدة .
- ٣- وجوب الاقتصار علي زوجة واحدة اذا خاف الزوج عدم العدل عند التعدد .

وكل هذه الاحكام مستفادة من طريق عبارة النص ، لان الكلام مسوق لاجلها واللفظ متناول لها قبل التأمل ، وان كان بعضها يتناولها تبعا كاباحة الزواج .

ثانيا - قوله تعالى : " واحل الله البيع وحرم الربا " دلت هذه الآية بلفظها وعبارتها علي حكمين : احدهما : حـل البيع وحرمة الربا ، والثاني : نفي المماثلة بين البيع والربا ، وكلاهما مستفاد من طريق العبارة ، لان كلا منهما مقصود بالكلام ومعلوم قبل التأمل ان ظاهر اللفظ يتناولهما وان كان تناوله للحكم الاول تبعا وتناوله للحكم الثاني اصالة ، لان الآية سقت للرد علي الذين سوا بين البيع والربا .

#### أشـارة النص :

اشارة النص : هي دلالة اللفظ علي حكم غير مقصود ولا سيق له النص أصالة أو تبعا ولكنه لازم للحكم الذي سيق الكلام

لافادته ، وليس بظاهر من كل وجه ( ١ ) .

ومن أمثلة اشارة النص :

١- قوله تعالى : ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله  
والرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل  
کیلا یكون دولة بین الاغنیاء منکم وما آتاکم الرسول  
فخذوه وما نهاکم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ان الله  
شدید العقاب ، للفقراء المهاجرین الذین اخرجوا من دیارهم  
واموالهم یبتغون فضلا من الله ورضوا بنا وینصرون الله ورسوله  
اولئک هم الصادقون " ( ٢ ) .

دل هذا النص على أن الفقراء المهاجرين يستحقون سهمًا  
في الغنمة ، لانه المعني الذي سيق له الآية وقصد منها  
اصالة ، كما قال الله تعالى : " ما أفاء الله على رسوله "  
الآية ، ودل باشارته علي زوال ملكية المهاجرين عما تركوا  
من أموال بمكة استولي عليها كفارها ، لان هذا المعني  
وان لم تسق الآية لبيانها ، فانه لازم لما دلت عليه

---

(١) وفي هذا المعنى بقول السرخسي : والثابت بالاشارة ما لم يكن السياق لاجله  
لكه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة ولانقصان ، ويقـول  
البردوي ، عند الكلام على الاستدلال بالاشارة ، وهو العمل بما ثبت بنظمه لغة  
لكنه غير مقصود ولأسبق له النص وليس بظاهر من كل وجه .



بعبارتها ، اذ وصف المهاجرين بالفقر ، يلزم منه عدم ملكهم لما خلفوا بمكة من اموال ، والا لما سموا فقراء ولما استحقوا هذا النصيب لانهم استحقوا بوصف الفقر .

٢- قوله تعالى : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف " ( ١ ) .

دل هذا النص بعبارته علي أن نفقة الوالدات مسن رزق وكسوة واجبة علي آباء الاولاد ، لان هذا المعني هو المسوق من أجله وهو المتبادر من ظاهر اللفظ .

ودل بإشارته علي أن نسب الولد الي أبيه ، لان النص في قوله تعالى : " وعلي المولود له " أضاف الولد اليه بحرف اللام التي هي للاختصاص ، ومنه الاختصاص بالنسب ، فيكون دالا بإشارته علي ان الأب هو المختص بنسبة الولد اليه ، لان الوالد لا يختص بالولد من حيث الملك بالاجماع فيكون مختصا به من حيث النسب كذلك دل النص بإشارته علي ان للأب نوع اختصاص في مال الابن بحيث يستحق ان يملك من مال الابن ما يحتاج اليه ، وعلي ان الوالد لا يقطع بسرقة مال ابنه لان له فيه شبهة ملك ولا يقتل بولده ، لان له نوع اختصاص به لانه مولود له ، وغير ذلك من الاحكام التي لم تسق الاية لها اصالة . أو تبعا ، وانما استفيدت من لازم اختصاص الوالد بابنه .

### ٣- دلالة النص :

دلالة النص : هي دلالة اللفظ علي ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لوجود معني فيه يدرك كل عارف باللغة العربية ان الحكم في المنطوق به كان لاجل ذلك المعني من غير حاجة الي نظر واجتهاد .

ولكون الحكم في هذه الدلالة يؤخذ من معني النص لامن لفظه كما في العبارة والاشارة ( ١ ) ، سماها الكثيرون " فحوى الخطاب " لان فحوى الكلام معناه ، ويسميتها الشافعية مفهوم الموافقة ، وقد يسمونها القياس الجلي ، او القياس الاولـي كما سيأتـي :

ومن امثلة دلالة النص :

قوله تعالى : " وقضي ربك الا تعبدوا الا اياه وبوالوالدين احسانا ، اما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " ( ٢ )

دل هذا النص بعبارته علي أنه يحرم علي الولد ان يخاطب والديه بكلمة أف الموضوعة للتضجر ، ودل بدلالة النص علي انه يحرم علي الولد ان يضريهما أو يشتمهما ، لان الضرب أو الشتم

---

(١) مدلول كل من عبارة النص أو الاشارة ثبت من الفاظ النص ، لان دلالة عبارة النص باللفظ ذاته ، ودلالة الاشارة بلازم اللفظ ايضا فكل منهما قد دل عليه اللفظ .

(٢) ٢٣ الاسـراء .

وان كان مسكوتا عنه لم يتناولوه لفظ النص ، الا أن كل عارف  
باللغة العربية يدرك أن المعني الذي كان من أجله تحريم  
التأفيف هو كف الأذى عنهما ومراعاة حرمتها .

هذا المعني موجود قطعا في الضرب والشتم بطريق الأولي  
لانهما أبلغ في الأيذاء من التأفيف وأكثر إيلا ما منه ، وهذا  
المعني ثابت بدلالة النص ، أي معناه ، لا لانه ثابت من لفظه  
كما في العبارة والاشارة

٢- قوله تعالى : " ولا يَأْبِي الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا " فانه يدل  
بعبارته علي وجوب الشهادة عند الطلب ، ويدل بدلالة النص  
علي وجوب الشهادة اذا علم الشاهد انه لم ير الحادثة  
غيره ، لان علة الحكم في المنطوق : احياء الحق .

٣- قوله تعالى : " ان الذين يَأْكُلُونَ أموال اليتامي ظلما  
انما يَأْكُلُونَ في بطونهم مارا وسيصلون سعيــــرا .

هذا النص دل بعبارته علي تحريم اكل اموال اليتامي  
ظلما ، وواضح أن المعني الذي كان هذا التحريم من أجله هو  
عدم تبديد هذه الاموال أو تضييعها عليهم من غير حق ، فيتناول  
من طريق دلالة النص كل ما من شأنه تفويت المال عليهم ، من  
احراق واهمال وخيانة وغير ذلك ، لانها جميعا اعتداء علي مال

القاصر الضعيف عن دفع الاعتـداد<sup>١</sup> .

هذه بعض أمثلة دلالة النص ، ومنها يتضح أن ثبوت الأحكام فيها وفي أمثالها كان عن طريق معني النص أي طريق اللغة لأن طريق القياس أي أن فهم العلة فيها لا يحتاج إلى نظـر أو اجتهاد بل يفهمها كل من يعرف الالفاظ ومعانيها بخلاف القياس الذي يتوقف فهم العلة فيه على النظر والاجتهاد ، ولذلك أثبت الحنفية عن هذا الطريق من الأحكام مالا يجيزون اثباته عن طريق القياس ( ١ ) .

دلالة الاقتضاء :

قد يتوقف صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية على معني خارج عن اللفظ فإذا كان ذلك كذلك سميت الدلالة على هذا المعني المقدر " دلالة الاقتضاء " لأن استقامة الكلام تقتضي هذا المعني وتستدعيه .

وسمي الحامل على التقدير والزيادة " المقتضي " بالكسر وسمي الشيء المزيد " المقتضي " بالفتح ، وسمي ما ثبت به من

---

(١) وفي هذا المعني يقول السرخسي في اموله : ولهذا جعلنا الثابت بدلالة النص كالشائت باشارة النص ، وان كان يظهر بينهما التفاوت عند المقابلة وكل واحد منهما ضرب من البلاغة ، احدهما من حيث اللفظ ، والاخر من حيث المعني ، ولهذا جوزنا اثبات المقويات والكفارات بدلالة النص وان كنا لانجوز مثل ذلك بالقياس .

#### الاحكام حكم المقتضي .

فدلالة الاقتضاء : هي دلالة الكلام علي معني يتوقف علي تقديره صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعا .

والمقتضي عند عامة الاصوليين ثلاثة اقسام :

أ- ماوجب تقديره لتوقف صدق الكلام عليه ، وذلك كقوله عليه الصلاة والسلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .

فان الخطأ والنسيان لم يرفعا بدليل وقوعهما من أمتيه صلي الله عليه وسلم ، والواقع لايرفع ، اذن فلا بد من تقدير شيء حتي يكون الكلام صادقا ، اذ هو صادر ممن لاينطق عن الهوى وذلك بأن نقول " رفع اثم الخطأ أو ما أشبهه ، وبهذا التقدير يصبح هذا الكلام صادقا .

ب- ماوجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه عقلا ، وذلك كقوله تعالى : " واسأل القرية " فان هذا الكلام لايد فيه مسن تقدير لفظ لكي يصح عقلا وذلك المقدر لفظ الاهل ، اذ القرية وهي الابنية المجتمعة لايصح سؤالها عقلا .

ومثل ذلك قوله تعالى : " فليدع ناديه فان النادى - وهو مجتمع القوم ومتحدثهم لايصح دعاؤه ، فكان لابد من تقدير لفظ يستقيم به الكلام ، وهو لفظ " أهل " ويكون تقدير الآية فليدع أهل ناديه ، وبذلك يصح الكلام ويستقيم .

ج- ملوجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه شرعا ، وذلك كقوله تعالى : في بيان موجب القتل العمد اذا عفي عن القصاص

الي الدية : " فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان " فانه يدل علي أن العفو كان علي مال هو الدية ، فالمعني فمن عفي عنه اخوه فلم يقتص منه علي أن يدفع له الدية ، فليطالبه الذي عفي بالمعروف وليؤد القاتل الدية بإحسان ، وهذا المعني يلزم تقديره لصحة الكلام شرعا ، لانه لايجوز أن يتبع انسان انسانا فيطالبه دون ان يكون عليه مال .

ومن امثلته أيضا الايات التي تفيد بظاهرها تعلق الحرمة بالذوات نحو قول الله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم " حيث يجب تقدير معني يتوقف عليه صحة الكلام شرعا وهو كلمة " زواج " ومن ثم يستقيم المعني ويؤول الي حرمة علي الشخص الزواج بالمذكورات في الآية ، لما تقرر أن الذات لاتتعلق بها الحرمة ، لان متعلق الاحكام أفعال المكلفين لا الذوات والاعيان ، ولذا قيل في تعريف الحكم : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين .

هذه هي دلالات الالفاظ علي المعاني والدلالات التي تستفاد منها كما رآها الحنفية ، وكلها استفيدت من الفاظ النص ، أما من ذاته ولازمه أو مفهومه اللغوي أو المفهوم الذي يقتضيه صدق الكلام أو صحته ، ومن ثم كان الحكم الثابت بهذه الدلالات ثابتا علي وجه القطع الا اذا وجد ما يصرفه الي الظن كتخصيص أو تأويل .

### عموم المقتضي ( ١ )

هل للمقتضي عموم ؟ لاخلاف علي انه اذا دل الدليل على تعيين أحد الامور الصالحة للتقدير فانه يتعين سواه كان عاما أو خاصا ، وذلك كقوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة " وكقوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم " فانه قد قام الدليل على ان المراد في الآية الاولى تحريم الاكل وفي الثانية التزوج ، ولكن الاختلاف وقع فيما لو كان المقام يحتمل عدة تقديرات يستقيم الكلام بواحد منها ، أيقدر مايعم تلك الافراد أم يقدر واحد منها .

ذهب بعض الاصوليين ومنهم الشافعية ، الي انه يقدر مايعم تلك الافراد ، وجعلوا للمقتضي عموما ، وهذا مايسمي " عموم المقتضي " ذلك لان المقتضي بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به ، حتي كان الحكم الثابت به كالثابت بالنسب لبالقياس فكذا في اثبات صفة العموم فيه فيجعل كالمنصوص .

وذهب بعض الاصوليين ومنهم الحنفية الي انه يقدر واحد منها فقط ولم يجعلوا للمقتضي عموما ، بناء علي ان العموم من عوارض الالفاظ والمقتضي معني فلا عموم له .

استدل القائلون بعموم المقتضي ، بأن الامر لا يخلو من أضرار الكل أو البعض أو عدم الأضرار ، والقول بعدم الأضرار

---

(١) المقتضي بالفتح هو الشيء المقدّر لصحة الكلام، ولهذا انتسب المقتضي بالفتح مع حكمه الي النسب والنسب هو المقتضي بالكسر ، أي ان المقتضي بالكسر، هو الكلام الذي لا يمكن اجراؤه علي ظاهره الا بتقدير شيء .

خلاف الاجماع ، وليس اضرار البعض بأولي من البعض ضرورة تساوى نسبة اللفظ الي الكل ، فلم يبق الا اضرار الجميع .  
واستدل القائلون بعدم العموم ، بأن الاضرار ثبت لضرورة صحة الكلام ، فيقدر بقدر الضرورة وهي تندفع باثبات فرد ، اذا كان له افراد ، فلا حاجة لاثبات العموم فيه مادام الكلام قد أفاد بدوننه .

وهذا الاختلاف في عموم المقتضي وعدمه ترتب عليه اختلاف الفقهاء في فروع فقهية كثيرة ومن ذلك طلاق المكره .  
ذهب الشافعية وجمهور الفقهاء الي ان طلاق المكره لا يقع ، واحتجوا علي ذلك بعموم المقتضي في قوله صلي الله عليه وسلم :  
" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .  
وذهب الحنفية الي وقوع طلاق المكره قياسا علي وقوع طلاق الهازل ، لان المكره عرف الشرين واختار أهونهما .  
وأجابوا عن الحديث ، بأنه من باب المقتضي ولا عموم له ولا يجوز تقدير الحكم الذي يعم أحكام الدنيا واحكام الآخرة بل اما احكام الدنيا واما احكام الآخرة ، والاجماع علي ان حكم الآخرة مراد ، فلا يراد الآخر معه والاعم .

ترتيب السدالات :

دلالة اللفاظ علي المعاني ليست في درجة واحدة من القوة بل بعضها أقوى من بعض ، فأقواها عبارة النص ( المنطوق الصريح ) ، ثم يليها اشارة النص ، ثم يليها دلالة النص ( مفهوم الموافقة ) ثم يلي ذلك دلالة الاقتضاء .



ذلك لان عبارة النص لما دلت علي المعني المقصود بسوق الكلام ، كانت أقوى من إشارة النص لانها تدل علي معني هيـسر مقصود بالسياق ، ولما كانت اشارة النص يدل اللفظ فيها علي المعني بنفسه وصيغته ، كانت أقوى من دلالتة النص ، الذي يدل عليه بمعقول النص ومفهومه لابنفسه ، ودلالة النص أقوى من دلالة الاقتضاء لان الاقتضاء لم يثبت فيه اللفظ شيئاً بصيغته ، كما لم يدل بمفهومه اللغوي علي شيء ، لكن استدعت الضرورة وتصحيح الكلام تقديره .

ويظهر اثر هذا التفاوت بين مراتب الدلالات عند ظهور التعارض بينها ، فاذا ماتعارض حكم ثبت بعبارة النص مع حكم ثبتت باشارته ، يقدم حكم العبارة وكذلك اذا تعارض حكم ثبت بدلالة النص مع حكم ثبت باشارته يترجح الحكم الثابت بالاشارة ، واذا تعارض الحكم الثابت بدلالة النص مع الحكم الثابت بالاقتضاء يترجح الحكم الثابت بالدلالة .

غير ان الشافعية يذهبون الي القول بتقديم دلالة النص علي اشارته عند التعارض علي خلاف مايقول به الحنفية .

استدلوا علي ذلك : بأن دلالة النص تفهم لغة من النص فهي قريبة من دلالة العبارة ودلالة الاشارة ، لاتفهم من النص لغة ، بل تفهم من اللوازم البعيدة للنصوص ، ومايكون من عبارتها أولي بالاخذ مما يكون من اللوازم التي تختلف فيها الافهام ، وفوق ذلك فان المعني في دلالة النص واضح المقصد من الشارع بخلاف اللوازم فانها قد تكون مقصودة وقد تكون غير

مقصودة ، أما الحنفية قد استدلوا على تقديم اشارة النص على دلالة النص ، بأن دلالة الاشارة مأخوذة من النظم ، لانها مأخوذة من لوازمه اذ ذكر الملزوم يقتضي ذكر اللازم ، أما دلالة النص فانها لاتفهم من منطوق اللفظ ، بل هي تؤخذ من مفهومه ، وما يكون من المنطوق أولي في الدلالة مما يكون من المفهوم .

#### أمثلة تعارض الدلالات :

##### ١- تعارض عبارة النص مع الاشارة :

قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلي " ( ١ ) ، وقال سبحانه " ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً " - ( ٢ ) .

فمدلول العبارة في الآية الاولى : وجوب القصاص من القاتل المتعمد ، اذ قوله تعالى : " كتب عليكم " معناه فرض عليكم . ودلت الآية الثانية عن طريق الاشارة علي أنه لا قصاص علي القاتل المتعمد ، لان الله تعالى جعل جزاءه الخلود في جهنم والغضب عليه والعذاب الاليم ، وقد اقتصر علي ذلك في مقام البيان ، والاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر ، وعلي ذلك ، فليس عليه عقوبة في الدنيا ، بل له عقوبة أخروية ، لكنـه

---

( ١ ) البقرة ١٧٨

( ٢ ) النساء ٩٣

هنا تقدم عبارة النص علي اشارته ، ويكون القصص في الدنيا  
ثابتا علي القاتل المتعمد .

ومن ذلك ايضا ، قوله تعالى : " وعلي المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف " ، حيث دلت الآية من طريق الاشارة أن الاب  
مقدم في حق النفقة من مال الابن علي الام .

فاذا كان الولد لا يستطيع النفقة عليهما في آن واحد، بل  
هو قادر علي الانفاق علي واحد منهما ، كان الاب هو الاحق  
بالنفقة ، لان الاب عندما وجبت عليه وحده نفقة الابن ، كسان  
مقدما علي غيره عند حاجته ، لان الغنم بالغرم ، ولكن هذا  
الحكم المستفاد من اشارة النص معارض بما ثبت من طريق عبارة  
النص ، وذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، ان رجلا جاء  
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أحق الناس بحسن  
صاحبتي ؟ قال : أمك ، قال ثم من ؟ قال : أمك ، قال ثم من ؟  
قال : أمك : قال ثم من ؟ قال : أباك .

فهذا الحديث يدل بعبارته علي تقديم الام علي الاب في  
النفقة ، وهو مذهب الشافعية والراجح من مذهب الحنفية وهو قول  
للحنابلة ( ١ ) ، تقديم عبارة النص التي دل عليها الحديث،

---

(١) التمثيل بهذا المثال يتمشي علي طريقة من يجيز تخصيص عام القرآن بخبر  
الاحاد وهم الشافعية ، واما علي طريقة الأحناف القائلين بعدم حواز ذلك،  
فلا يصح التمثيل الا اذا وصل الحديث الي مرتبة المشهور .

علي اشارة النص المدلول عليها من الاية الكريمة .

٢- تعارض دلالة الاشارة مع دلالة النص :

---

قال تعالى : " ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة " (١)  
قال الشافعية ، هذه الاية دلت علي وجوب الكفارة في قتل  
الخطأ ، فيكون وجوب الكفارة في قتل العمد أولى .  
ذلك لان علة وجوب الكفارة في القتل الخطأ: محو الذنب  
الناشيء عن القتل فاذا وجبت الكفارة فيه ، وجبت في القتل  
العمد بالطريق الاولي لحاجة القاتل اليها ، لان ذنبه أعظم .  
وقال ابو حنيفة : لاتجب الكفارة في القتل العمد، لان الاية  
المشار اليها وان افادت بدلالة النص وجوب الكفارة في القتل  
العمد الا أن هذه الدلالة معارضة بدلالة اشارة النص في قوله  
تعالى : " ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها  
وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً " ( ٢ ) اذ قد دلت  
هذه الاية بطريق الاشارة علي عدم وجوب الكفارة علي القاتل  
المتعمد ، لانه تعالى ذكر الجزاء الكامل للعامد وانه الخلود  
في النار ، وقد فهم ذلك من الاقتصار علي هذه العقوبة في مقام  
البيان فمن ثم لاتجب عليه الكفارة ، ولان الكفارة شرعت لمحو  
الذنب الصغير بدليل تردها بين العبادة والعقوبة وما شرع

---

(١) ٩٢ النساء .

(٢) ٩٣ النساء .

لمحو المغير لايقوى علي محو الكبيرة .

ثانيا : منهج الجمهور من الاصوليين في طرق الدلالة :

تنقسم دلالة اللفظ علي الحكم عند جمهور الاصوليين الي

قسمين : منطوق ومفهوم .

أولا - المنطوق : دلالة اللفظ علي حكم هو في محل النطق ، أي أن

الحكم ذكر في الكلام ونطق باللفظ الذي دل عليه .

ويتناول المنطوق بهذا التعريف : دلالة العبارة ودلالة

الإشارة ودلالة الاقتضاء عند الحنفية ، وقد تقدم التعريف

بهذه الدلالات مع ذكر الامثلة لكل منها .

ثانيا-المفهوم : دلالة اللفظ علي حكم ليس في محل النطق،

أي دلالة اللفظ علي حكم شيء لم يذكره في كلامه ولم ينطق

به ، وينقسم المفهوم الي قسمين : مفهوم موافقة ومفهوم

مخالفة .

أولا - مفهوم الموافقة :

هو دلالة اللفظ علي ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه

وموافقته له نفيًا أو اثباتًا لعلّة مشتركة بينهما .

ويشترط في العلة : أن تكون واضحة بحيث يدركها كل من

يعرف اللغة بأدني تأمل كما يشترط أن يكون غير المذكور فـي

الكلام أولي بالحكم من المذكور أو مساويا له نظرا للعلة

المشتركة بينهما ، فان لم توجد علة مشتركة لم يثبت الحكم

في غير المذكور ، وان وجدك وكانت غير واضحة ، أو كان المذكور

أولي ثبت الحكم بطريق القياس ولا يسمى مفهوم موافقة .  
ويتبين من ذلك أن مفهوم الموافقة نوعان : أولي ومساو .  
فمثال الأولي مامر من قوله تعالى : " ولاتقل لهما أف " من  
تحريم الضرب وغيره من انواع الاذى ، فعلة التحريم هي الايذاء  
وهي أشد مناسبة للحكم في غير التأفيف فيكون أولي بالحكم ،  
ويسمى الحكم فحوى الخطاب .  
ومثال المساوى مامر ايضا من قوله تعالى : " ان الذين  
يأكلون اموال اليتامي ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا "  
حيث علم من تحريم أكل اموال اليتامي - وهو المنطوق تحريم  
احراقها - وهو المفهوم ، وهما متساويان ، ويسمى لحن الخطاب .  
حجية مفهوم الموافقة :

لاخلاف بين الفقهاء في انه يحتج بمفهوم الموافقة ،  
الا ماروى عن الظاهرية من انه ليس بحجة ، اذ يعدونه ضربا  
من القياس وهم من نفاته ، غاية الامر : ان المتفقين علي  
الاحتجاج به ، بعضهم يقول : ان هذه الدلالة ، هي دلالة لفظية ،  
بمعني انها تحصل عن طريق الفهم من اللفظ لافي محل النطق ،  
وبعضهم يقول : ان هذه الدلالة قياسية وهي القياس الجلسي ،  
وتظهر فائدة هذا الخلاف علي مسائل الكفارات والحدود ، فمن  
يقول ان مفهوم الموافقة من قبيل القياس ، وهو لايجز اثبات  
الحدود والكفارات به لا يحتج بمفهوم الموافقة علي اثباتها ،  
ومن يقول انه دلالة لفظية لاقياسية ، ثم هو لا يثبت الحدود

والكفارات بالقياس يصح له أن يحتج بها علي اثباتها .

### ثانيا - مفهوم المخالفة :

مفهوم المخالفة : هو دلالة اللفظ علي ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق ، لانتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم ، ويسمي : دليل الخطاب ، لان الخطاب هو الذى دل عليه .

ومثال قوله صلى الله عليه وسلم : " في الغنم السائمة الزكاة " فان منطوقه وجوب الزكاة في الغنم السائمة ، وهي المذكورة ، ومفهومه المخالف عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة ، وهي المسكوت عنها ، فالحكمان مختلفان ايجابا وسلبا .

### أنواع مفهوم المخالفة :

تنوع هذا المفهوم بحسب تنوع القيد الي انواع كثيرة بعضها أقوى من بعض ، وأهمها أربعة انواع : مفهوم المفسدة ومفهوم الشرط ومفهوم الغاية ومفهوم العدد .

١- مفهوم المفسدة : هو دلالة اللفظ الدال علي حكم مقيد بوصف علي ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت الذى انتقي عنه ذلك الوصف ( ١ ) .

---

(١) يراد بالمفسدة هنا مطلق التقيد بالشيء سواء كان نعنا نحويا كما في قوله صلى الله عليه وسلم " في الغنم السائمة الزكاة " أو مضافا نحو قوله عليه السلام: مظل الغني ظلم يحل عمره ومقوبته " أو جاريا ومجرورا كما في قوله :-

ومن امثلة مفهوم الصفة قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ، فانه يدل بمنطوقه علي وجوب التبين ان جاء الفاسق بنبأ ، ويدل بمفهومه المخالف علي انه : ان جاء العدل بنبأ لم يجب التبين والتثبت من خبره ، ومن أمثلته ايضا قوله صلى الله عليه وسلم : مطسل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته " فانه يدل بمنطوقه علي ان مطل المدين الغني يحل مطالبته بالمدين وعقوبته بالحبس " ويدل بمفهومه المخالف علي ان مطل المدين غير الغني لا يحل ما ذكر .

٢- مفهوم الشرط : هو دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق بشرط علي ثبوت نقيض ذلك الحكم عند عدم الشرط " ( ١ ) .

---

== عليه السلام: " لاتنكح المرأة علي عمتها ولا علي خالتها " أو غير ذلك .

فالمراد بالصفة عند الأصوليين: تقييد لفظ مشترك المعني بلفظ آخر يختص ببعض معانيه ليس بشرط ولا غاية بعد أن كان صالحا لما له تلك الصفة ولغيره نحو في الغنم السائمة زكاة فان الغنم يطلق علي ما يكون بصفة السوم وما لا يكون ففقدت بالوصف فكان التقييد دالا علي انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف فيدل انتفاء وصف السوم علي انتفاء الحكم وهو وجوب الزكاة عن المعلوق

(٢) المراد بالشرط هنا: الشرط اللغوي وهو ما دخل عليه أحد حروف الشرط كان وإذا ، فمفهوم الشرط هو ما كان اللفظ فيه دالا علي حكم مقيد بأداة من أدوات الشرط اذ ليس المراد بالشرط ، الشرط الاصطلاحي وهو ما يتوقف عليه المشروط ولا يكون داخلا في ماهيته ولا مؤثرا فيه .



ومن امثلته قوله تعالى في شأن المطلقات : وان كن من  
أولات حمل فانفقوا عليهن . " فانه يدل بمنطوقه علي وجوب النفقة  
للمعتدة المبانة ان كانت حاملا ، ويدل بمفهوم الشرط المخالف  
علي عدم وجوبها لغير الحوامل من المعتدات البوائن ، لانتفاء  
الشرط الذي علق عليه الحكم في المنطوق ، فانثني الحكم وهو  
النفقة لانتفاء الشرط وهو الحمل .

٣- مفهوم الغاية : هو دلالة اللفظ الدال علي حكم مقيد بغاية  
علي ثبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه بعد الغاية ، وبعبارة  
اخرى : هو دلالة الغاية علي نفي الحكم عما بعدها ( ١ ) .

ومن امثلته قوله تعالى : " فان طلقها فلا تحل له من  
بعد حتي تنكح زوجها غيره " فقد دل منطوقه علي أن المطلقة  
ثلاثا تحرم علي من طلقها حتي تتزوج زوجها آخر غيره ، ودل بمفهوم  
الغاية المخالف علي حلها لزوجها الاول بعد أن تتزوج غيره  
وتفارقه بطلاق أو غيره وتنقضي عدتها منه .

٤- مفهوم العدد : هو دلالة اللفظ الذي قيد الحكم فيه بعدد  
معين علي ثبوت حكم للمسكوت منه مخالف لحكم المنطوق  
لانتفاء ذلك القيد ، وبعبارة اخرى : دلالة اللفظ علي نفي  
الحكم عما زاد أو نقص .

ومن امثلته قوله تعالى : " والتدين يرمون المحصنات ثم  
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " فانه يـسـدله

---

(١) سبق القول أن غاية الشيء : آخره ولها لفظان هما : حتي والي .

بمنطوقه علي أن حد القاذف ثمانون جلدة ، ويسدل بمفهوم العدد المخالف علي أنه لايجوز الزيادة علي الثمانين، كما لايجوز النقص عنها .

شروط الاستدلال بمفهوم المخالفة :

اشترط القائلون بمفهوم المخالفة شروطا كثيرة للعمل به منها :

أولا - الا تظهر في المسكوت عنه أولوية أو مساواة والا استلزم ثبوت الحكم في المسكوت عنه فكان مفهوم موافقة لمفهوم مخالف .

ثانيا- ألا يعارضه ما هو أقوى منه ، فان عارضه دليل أقوى منه وجب العمل به واطراح المفهوم وذلك كما في قولـــــــــــــــــه تعالى : " واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا " .

فان النص قيد قصر الصلاة بحالة الخوف ، فيدل بمفهومه المخالف انه اذا لم يكن خوف فلا قصر ، الا أن هـــــــــذا المفهوم قد عارضه منطوق يدل على خلاف ذلك وان الرخصة عامة في الخوف والامن وذلك ان يعلي بن أمية توقف في هذه الآية فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كيف نقصر وقد أمنا والله يقول ؛ " واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم " ، فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلي الله عليه وسلم

فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا مدققته " .  
فهنا يجب اطراح المفهوم ، لان هذا المنطوق أقوى منه .  
ثالثا- الا يكون التخصيص بالذكر قد جاء موافقا للعادة وللامر  
الغالب من أحوال الناس ، كقوله تعالى : " وربائبكم  
اللاتي في حجوركم " فان الغالب من أحوال الناس كنون  
الربائب في الحجور ، اى في ولاية الأزواج وتحت رعايتهم  
فقييد به لذلك لا لان حكم اللاتي لسن في الحجور بخلاف  
ذلك بل هن محرمات سواء أكن في الحجور أم لم يكن كذلك  
رابعا- ألا يكون للقييد فائدة أخرى غير اثبات خلاف الحكم  
للمسكوت عنه ، فان كان له فائدة أخرى كالتنفيذ  
أو الامتنان أو غير ذلك فلا يكون حجة ، وذلك كقولـه  
تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا اضعافا  
مضاعفة " ( ١ ) .

لان تقييد الربا بالاضعاف المضاعفة في الآية انما جاء  
للتنفيذ من الحال التي كانوا عليها في الجاهلية من أكلهم  
الربا اضعافا مضاعفة ، مما يفضي الي الاستيلاء علي مـال  
المستدين وقد دل علي أن هذا القيد للتنفيذ قوله تعالى :  
" وان تبتم فلکم رؤس اموالکم " ومن ثم لم يؤخذ هنا بمفهوم  
المخالفة .

وكقوله تعالى : " وهو الذى سخر البحر لتأكلوا مننـه  
لحما طريا " ( ١ ) فانه لايدل بمفهومه المخالف علي منع الاكل  
من صيد البحر اذا لم يكن طريا ، لان ذكر هذا الوصف في الاية  
قصد به الامتنان علي العباد بهذه النعمة .  
خامسا - الا يكون المنطوق جوابا لسؤال سائل في حادثة خاصة ،  
مثل ان يسأل هل في الغنم السائمة زكاة ، فيجاب في  
الغنم السائمة زكاة ، فوصف الغنم بالسائمة فـي  
هذه الصورة لايدل علي عدم وجوب الزكاة في الغنم غير  
السائمة . لان الفرض بيان ذلك لمن له السائمة دون  
المعلوفة حتي يكون الجواب مطابقا للسؤال .  
هذه هي أهم الشروط التي اشترطها الذين اخذوا بمفهوم  
المخالفة حتي يكون حجة يجب العمل به ، وفيما يلي  
عرض لادلنهم في الاحتجاج به ثم نعقبها بأدلة الحنفية  
وهم الذين لم يعتبروه دليلا صحيحا بل فاسدا .

### حجية مفهوم المخالفة

جمهور الاصوليين علي ان مفهوم المخالفة حجة معتبرة في العمل به في كلام الناس كالمؤلفات والقوانين وفي حجج الواقفين وشروطهم وفي التزامات المتعاقدين وفي صيغ العقود والمعاهدات والاتفاقات وفي سائر العبارات التي تصدر عنهم ، وذلك نزولا على حكم العرف والعادة ، اذ جرت عادة الناس انهم لا يقيدون كلامهم بقيد من القيود المشار اليها في أنواع مفهوم المخالفة الا لفائدة .

ولكنهم اختلفوا في حجيته واعتباره في كلام الشارع قرآنا وسنة ، فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة الي حجيته والعمل به يؤخذ به في اثبات الاحكام وقواعد الاستنباط . وذهب الحنفية الي عدم حجيته وانه لا يعمل به في النصوص الشرعية وجعلوه من الاستدلالات الفاسدة .

وعلي ماذهب اليه الحنفية ، فان النص الشرعي قرآنا أو سنة ، ليس له مفهوما مخالفا يدل عليه ، فالمخصوص بالذكر مقصور عليه ولادلالة فيه علي ان حكم ماعداه بخلافه وانتفاء حكم المنطوق عن المسكوت عنه ليس من باب الاخذ بمفهوم المخالفة ، وانما لدليل آخر كالعدم الاصلي أو البراءة الاصلية وانتفاء وجوب الزكاة في المعلوفة ليس مستفادا من القيد في الحديث وفي سائمة الغنم في كل اربعين شاة شاة " وانما هو باق علي عدم الاصلي اذ الاصل عدم وجوب الزكاة .

وفيما يلي نعرض لادلة العلماء في حجية مفهوم المخالفة والعمل به .

### أولا - أدلة القائلين بمفهوم المخالفة :

استدل القائلون بحجية مفهوم المخالفة علي مذهبهم بجملة أدلة منها :

١- فهم أئمة اللغة ، وذلك أن ابا عبيد بن القاسم بن سلام وهو من ائمة اللغة لما سمع قوله صلي الله عليه وسلم : " لى الواجد يحل عقوبته وعرضه " ، قال : هذا يدل علي ان لسي غير الواجد لا يحل عقوبته ، ولما سمع قوله عليه افضل الصلاة والسلام : " مظل الغني ظلم " قال : يدل علي أن مظل غير الغني ليس بظلم " .

ولقد ذهب الشافعي رضي الله عنه الي الاحتجاج بهذا المفهوم وهو من ائمة اللغة ايضا ، فكان قولهما به نقلا عن لغة العرب وفهم الواضعين لها .

٢- فهم الصحابة : روى أن يعلى بن أمية قال لعمر رضي الله عنهما : ما بالنا نقصر الصلاة وقد أمنا ، فقال عمر: عجبت ما عجبت منه ، فسألت النبي صلي الله عليه وسلم فقال: صدقه تصدق الله بها عليكم " ويعلى بن أمية وعمر بسن الخطاب وهما من فصحاء العرب قد فهما ذلك وايضا فان النبي صلي الله عليه وسلم ، قد أقرهما علي ذلك الفهم وكان هذا لاعتبار مفهوم الشرط في الآية الكريمة الذي هو أحد أنواع المفهوم المخالف .



اللغات ، والنقل ، ما متواتراً وآحاداً ، ولا سبيل إلى التواتر والاحاد لا يفيد غير الظن ، وهو غير معتبر في اثبات اللغات . فلا يثبت به لغة يصح ان ينزل عليها كلام الله وكلام رسوله لجواز الخطأ والغلط .

وقد اجاب القائلون بحجية مفهوم المخالفة علي هذا الدليل ، بأن اثبات اللغة يكفي فيه خبر الاحاد ، لان اشترط التواتر يؤدي الى تعطيل التمسك بأكثر اللغة لتعذر التواتر فيها ، ومن ثم يتعطل العمل بأكثر الالفاظ في القرآن وفي السنة وفي الاحكام الشرعية .

وفضلاً عن ذلك فان العلماء في الامصار كانوا يكتفون في فهم معاني الالفاظ بخبر الاحاد ، كنقلهم عن الاصمعي والخليل بن أحمد وأبي عبيد وسيبويه .

٢- ان المفهوم لو كان ثابتاً ، لما ثبت خلافه واللازم باطل ، لان خلافه ثبت فعلاً كما في الامثلة الآتية :

أ- قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربواً أضعافاً مضاعفة " مع أن الحرمة ثابتة في القابل والكثير بد قوله تعالى : " فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة أن خفتن أن يفتنكم الذين كفروا " مع أن القصر يكون عند الخوف والامن علي سواء .

ج- قوله تعالى : " وربائكم اللاتي في حجوركم " مع أن الربوبية محرمة سواء كانت في الحجر او لم تكن .



د- قوله تعالى : " ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم " ( ١ ) .  
أفاد هذا النص بمنطوقه أن الظلم حرام في الأشهر الأربعة الحرم، فلو أخذ بمفهوم المخالفة لكان الظلم مباحا فيما عداها من أشهر السنة ، وهذا لم يقل به أحد ، فإن الظلم حرام في جميع الاوقات دون فرق بين شهر وشهر .  
وقد أجيب عن ذلك جميعا بأن القيود فيها لها فائدة غير نفى الحكم عن المذكور .

أثر الخلاف في حجية مفهوم المخالفة :

كان لاختلاف الأصوليين في الاستدلال بمفهوم المخالفة أثر واسع في الاختلاف في الفروع والمسائل الجزئية ومن ذلك .  
أولا- وجوب النفقة للبائن الحامل :

ذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة السني ان نفقة البائن الحائل غير واجبة علي مطلقها ، واستدلوا علي ذلك بمفهوم المخالفة في قوله تعالى في شأن المطلقات ثلاثا: " وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتي يضعن حملهن " فقد قيدت الآية النفقة للبائن بشرط أن تكون حاملا ، فينتفي حكم عند انتفاء الشرط فيثبت عدم وجوب النفقة للبائن

---

(١) آية ٣٦ سورة التوبة الأشهر الحرم: رجب وذو القعدة وذو الحجة والمعرم

غير الحامل .

وذهب الحنفية الي وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا ، سواء كانت حاملا أو غير حامل، ولم يأخذوا بمفهوم المخالفة، وقالوا: اذا كان النص القرآني قد صرح بوجوب النفقة للحامل فهو ساكت عن نفقة غير الحامل ، فيبقى الحكم علي أصله وهو وجوب النفقة، فان الزوجة قبل الطلاق كانت نفقتها واجبة بمقتضي عقد الزواج، لاحتباسها لحقه ، وهذا الاحتباس باق بعد الطلاق مادامت العدة .

ثانيا- اجبار الاب ابنته البكر البالغة علي الزواج :

ذهب الامام الشافعي الي ان للاب اجبار ابنته البكر البالغة علي الزواج أخذا بمفهوم المخالفة لقوله صلي الله عليه وسلم " الشيب أحق بنفسها من وليها" اد مفهومه ان البكر ليست كذلك فيكون وليها أحق بها من نفسها .

وذهب ابو حنيفة الي انه ليس للاب ولاية الاجبار علي البكر البالغة، لعدم اعتباره مفهوم المخالفة .

هذه هي طرق دلالة الالفاظ علي معانيها في عرض موجز، يظهر منه ان الاختلاف بين العلماء في كثير من هذه الدلالات كان في التسمية لافي المسمي، عدا مفهوم المخالفة الذي عده الحنفية من الاستدلالات الفاسدة . مع اننا اذا نظرنا الي الشروط التي وضعها القائلون بحجية مفهوم المخالفة، فاننا نجدها تقرب الي حد بعيد وجهات النظر بعضها من بعض أو تخفف من حدة الاختلاف بين سناهج الاصوليين في الاخذ به والله اعلم .

## التعارض والترجيح

التعريف بالتعارض :

أولا - في اللغة :

يقصد بالتعارض في اللغة العربية : المقابلة علي سبيل الممانعة ، يقال عارضه معارضة ، اذا باراه وأتي بمثل ماأتي به ، أو أنه ناقضه في كلامه وقاومه .

ثانيا- في اصطلاح الاصوليين :

يقصد بالتعارض عند الاصوليين : التناقض بين دليلين متساويين بأن يقتضي أحدهما حكما في شيء يناقض ما يقتضيه الآخر في ذلك الشيء ، كأن يقتضي أحدهما تحريما والآخر اباحة .

والمقصود بالدليلين في التعريف ، الدليلان الشرعيان من كتاب الله أو سنة رسوله ، وحتى يتحقق التعارض بين الدليلين لابد من كونهما متساويين ، فاذا لم يكن بينهما تساو، فلا يتأتى التعارض ، كما لو كان التعارض بين حديث متواتر وحديث أحادي، لان الاحادي أضعف من المتواتر ، فلا يقوى علي معارضته ، بسـل العمل يكون بالمتواتر ابتداء .

اما اذا تساوى الدليلان في القوة ، بأن كانا متواترين

أو مشهورين أو من أخبار الاحاد، فان التعارض يثبت بينهما .  
والتعارض بهذا المعني غير موجود في الادلة الشرعية فـي

الواقع ونفس الامر ، لانه يؤدى الي التناقض في أحكام الشريعة ،  
والتناقض أمارة العجز وهو محال علي الله تعالى ، ، وما يوجد بين  
الادلة من تعارض ، فانما هو تعارض في الظاهر فقط بالنسبة الي  
ما وصل اليه فهم المجتهد وادراكه ، ولكن بالتأمل والنظر  
وبمزيد من الجهد ، فان هذا التعارض زائل لامحالة .

#### شروط التعارض :

يشترط لوقوع التعارض بين الدليلين بحسب ما يظهر للمجتهد ،  
وبحسب ما اشتمل عليه التعريف بالتعارض من قيود ، الشروط الاتية :  
الشرط الاول : أن يتساوى الدليلان في القطعية والظنية من  
جهتي الشبوت والدلالة ، فان اختلفا بأن كان أحدهما قطعيا  
والاخر ظنيا فلا تعارض ، كما لاتعارض بين النص والقياس<sup>(١)</sup> ، ولهذا  
لا يقال : النص راجح علي القياس ، لان الترجيح فرع التعارض .  
الشرط الثاني - أن يكون الدليلان المتساويان متناقضين علي  
وجه التقابل ، بأن يكون أحدهما يفيد الحل والاخر يفيد الحرمة ،  
أما اذا كان متفقين في الحكم ، فان كلا منهما يؤكد الاخر  
ويؤيده ولا يعارضه :

---

(١) المراد بالصحة هنا : ما كان من كتاب أوسنة ، وهو بهذا المعنى يقابل الاجماع  
والقياس وغيرهما من الادلة ، ولا يرايه مادل علي معناه من غير احتمال لغيره

الشرط الثالث :- أن يتحد زمان ورود الدليلين المتناقضين في محل واحد ، فإن اختلف زمانهما ، بأن تأخر أحدهما من الآخر فلا تعارض ، وإنما ذلك من قبيل النسخ ، وذلك كما في قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون " مع قوله تعالى : " والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، الآية " ( ١ ) .

فقد أوجبت الآية الاولى حد القذف علي من قذف زوجته لدخولها في عموم المحصنات بدليل قوله صلي الله عليه وسلم لهلال بن امية لما قذف زوجته بالزنا " البينة والا حد فبي ظهرك " .

أما الآية الثانية ، فقد نفت الحد عنه ، وأطت محلله اللعان بالشهادات المنصوص عليها في الآية ، وهي متأخرة في النزول عن الآية الاولى ، ومن ثم فلا يكون بين الايتين تعارض ، بل الثانية ناسخة للاولى فيما تعارض فيه وهو قذف الزوجات .

كذلك لاتعارض بين النصين لو اختلف محلهم ، كما في قوله صلي الله عليه وسلم ، حينما سئل عن ميراث العممة والخالفة فقال : لاشيء لهما ، مع حديث آخر قال فيه : الخال وارث من لا وارث له " لان محل الاول النافي للميراث ، العممة والخالفة

ومحل الثاني المثبت له ، الخال .

### دفع التعارض والتخلص منه

التعارض المطلوب التخلص منه ، اما أن يكون بين النصـوص الشرعية ، واما أن يكون بين الاقيسة الاصولية ، ولكل نوع منهما طرقه الخاصة به .

#### أ - التعارض بين النصـوص الشرعية :

إذا واجه المجتهد نصين متعارضين ، فعليه أن يدفع هذا التعارض الظاهري بينهما باتباع الخطوات التالية :

الخطوة الاولى - البحث عن تاريخ ورود النصين المتعارضين فإذا علم المجتهد تقدم أحدهما علي الآخر ، وكانا متساويين في القوة ، كآيتين ، أو آية وحديث متواتر<sup>(١)</sup> أو خبرين من أخبار الاحاد ، حكم بأن المتأخر منهما ناسخ للمتقدم ، ومن امثلة ذلك تعارض قوله تعالى: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الي الحول غير اخراج ( ٢ ) " مع قوله جل شأنه : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا " ( ٣ )

---

(١) وعلي ماذهب اليه الحنفية بأحد الحديث المشهور حكم الحديث المتواتر .  
(٢) آية ٢٤٠ سورة البقرة ، ومعني قوله تعالى: وصيه ، أى من الله تعالى تجب علي النساء بعد وفاه الزوج بلزوم البيوسة .  
(٣) آية ٢٣٤ سورة البقرة .

الاية الاولى تفيد أن عدة المتوفي عنها زوجها سنة ، والايـــــة  
الثانية تفيد أن عدة المتوفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة  
أيام فبين الايتين تعارض ، لكن بالتأمل والنظر يندفع هـــــذا  
التعارض ويبتضح الحكم الواجب .

ذلك لان الاية الثانية وان كانت متقدمة في التلاوة وترتيب  
القرآن ، الا أنها متأخرة في النزول عن الاية الاولى ، ومن ثم  
تكون الاية الثانية ناسخة للاية الاولى ، فتعتد من توفي عنها  
زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيام عملا بالاية الثانية الي نسخت  
الاية الاولى ، قال القاضي عياض الاجماع منعقد علي أن الحـــــول  
منسوخ وأن عدتها أربعة أشهر وعشرا .

— ومن امثلة تعارض الاية مع الحديث ، تعارض قوله تعالى :

" كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية  
لوالدين والاقربين " مع الحديث : " ان الله قد أعطي كل  
ذي حق حقه ألا لاوصية لوارث " .

الايـــــة توجب الوصية للوالدين والاقربين ، والحديث  
يمنعها عنهما فتعارضاً ( ١ ) .

لكن لما كان الثابت أن الحديث قاله رسول الله صلي الله  
عليه وسلم ، بعد نزول الاية ، فإنه وكما يقول جمهور الفقهاء  
يكون ناسخاً للوصية الثابتة بها ، ( ٢ )

---

(١) لان الحديث مشهور علي مذهب اليه الحنفية ، بل أن الامام الشافعي ذهب الي  
انه متواتر .

(٢) أما علي قول من لايري ذلك ، فإن الوصية الثابتة بالاية ، نسخت بآيـــــات  
المواريت .

ثانيا - اذا لم يقف المجتهد علي تاريخ ورود النصين المتعارضين فعليه أن يلجأ الي الترجيح بينهما بطريق من طرق الترجيح التي ذكرها الاصوليون . ( ١ )  
وجوه الترجيح : ( ٢ )

للترجيح بين الدليلين المتناقضين وجوه كثيرة نكتفي  
بذكر اشهرها .

الوجه الاول - الترجيح بنوع الدلالة لكل من النصين  
كترجيح الدال بالعبارة علي الدال بالاشارة ، وبالاشارة علي  
دلالة النص أو الاقتضاء ، وكترجيح المحكم علي المفسر ، والمفسر  
علي النص أو الظاهر ، وكترجيح مفهوم الموافقه علي مفهوم  
المخالفة ، والحقيقة علي المجاز والصريح علي الكناية ، وقد  
سبق بيان ذلك تفصيلا عند الكلام علي أقسام اللفظ .

- 
- (١) سوف يكون كلاما عن دفع التعارض مقصورا علي الطريقة التي سلكها الحنفية  
مراعاة لطبيعة الدراسة في كليات الحقوق .
- (٢) الواقع كما ذكرنا أن حقيقة التعارض بين نصوص الكتاب والسنة غير منحققة ،  
لانه انما ينحقق اذا اتحد زمان ورود الدليلين ، ولاشك أن الشارع الحكيم  
منزه عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد ، بل ينزل احدهما سابقا ،  
والآخر متأخرا نسخا للاول ، ولكن المجتهد لما جهل المتقدم والمتأخر ،  
توهم التعارض ، لكن في الواقع لا تعارض .



الوجه الثاني - الترجيح بالحظر ، فيقدم النص الدال على التحريم والتحريم بالحظر ، على النص الدال على الاباحة على ما عليه جمهور الاصوليين ، لان ترك المحرمات أولى بالاحتياط من فعل المباح ، حتي اذا كان الفعل حراما في الواقع ، فانه بتركه يكون ممثلا ومستحقا للمثوبة ، وان لم يكن حراما في الواقع بأن كان مباحا ، فلا يؤخذ على تركه وعدم فعله ، لذلك كان ترك المباح أهون من ارتكاب المحذور .

منال ذلك : تقديم عموم قوله تعالى : " وأن تجمعوا بين الاختين . النقضي بعمومه منع الاختين بملك اليمين ، على عموم قوله تعالى : " وما ملكت أيمانكم " الشامل بعمومه للاختين بملك اليمين ، فهذا نص مبيح ، وذاك نص حاذر ، فتقدم الحاضر على المبيح .

ومن فروع تعارض الحاضر والمبيح عند بعض الفقهاء ، المتولد من بين المأكول وغيره ، كولد الذئب من الضبع عند من يمنع أكل الذئب ويبيح أكل الضبع ، فعلى تقديم الحاضر لا يؤكل ، وعلى القول بالعكس يؤكل .

الوجه الثالث - اذا كان التعارض بين حديثين ، فان الترجيح بينهما يكون من وجوه .

- فقه الراوى وكونه معروفا بالرواية والضبط ، فالحديث الذى يرويه الفقيه الضابط المعروف بالرواية ، يترجح على الحديث الذى يرويه من هو اقل منه في ذلك .

- السماع ، يترجح الحديث المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم ، علي ما يخلو من السماع منه ، كما لو قال أحدهما : سمعت رسول الله ، وقال الآخر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

- موافقة الحديث للقياس ، يترجح الحديث الموافق للقياس والقواعد العامة علي الحديث الذي لا يوافق ذلك .

- يترجح ما في الصحيحين - البخاري ومسلم أو أحدهما - علي ما ليس فيهما .

الي غير ذلك من المرجحات ( ١ ) ، علي أن كثير مما ذكرنا لا يخلو من خلاف وتفصيل .

ثالثا - اذا لم يستطع المجتهد أن يرجح أحد الدليلين علي الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي ذكرناها ، فعليه أن يلجأ الي الجمع والتوفيق بين النصين ما أمكنه ذلك عملا بالشبهتين ، وللجمع بين النصين المتعارضين وسائل كثيرة منها .

- أنه اذا كان أحد النصين مطلقا والآخر مقيدا ، حمل المطلق علي المقيد ، وجعل المراد به نفس المراد بالمقيد ، كما سبق

---

(١) الترجيح تفوية أحد الدليلين المتعارضين بأمر تابع مما يفيد المجتهد ظنا غالبا بالرححان ، أي أن المرجح لأحد الدليلين ، إنما يأتي من أمر خارج عن ذات الدليل ، لأنه لو كان في ذات الدليل ، لم يتحقق التعارض الذي يفوم علي التساوي بين الدليلين .

أن اوضحنا ذلك في حمل المطلق علي المقيد .  
- ومنها حمل النصين المتعارضين علي التفسير في الحكم  
أو المحل ، ويقصد بالتفسير في الحكم أن يبين المجتهد ،  
أن ما ثبت بأحد النصين مغاير لما أنتقي بالاخر .  
مثال ذلك : قوله تعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم  
ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم " ( ١ ) مع قوله تعالى فسي  
موضع آخر : " لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم  
بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية " ( ٢ )  
الاية الاولى : توجب المؤاخذه علي اليمين الغموس ، لانه من كسب  
القلب أى القصد ، والاية الثانية توجب عدم المؤاخذه عليها  
لانها من اللغو ، وهو ما لا يكون له حكم وفائدة ، اذ فائسدة  
اليمين المشروعة ، تحقيق البر والصدق ، وذلك لا يتمور فسي  
الغموس ، والتوفيق بين الايتين ، أن يقول المجتهد : أن المؤاخذه  
التي توجبها الاية الاولى علي الغموس ، هي المؤاخذه في الاخرة ،  
والتي تنفيها الاية الثانية ، هي المؤاخذه في الدنيا ، ويكون  
المعني : لا يؤاخذكم الله بالكفارة في اللغو ويؤاخذكم بها فسي  
المعقودة ، ثم فسر الله الكفارة بقوله : فكفارته اطعام  
عشرة مساكين ، ولما تغيرت المؤاخذتان بحمل احدهما علي نوع  
والاخرى علي نوع آخر ، اندفع التعارض وامكن الجمع بين الايتين .

---

(١) آية ٢٢٥ — سورة البقرة .

(٢) آية ٨٩ — سورة المائدة .

- أما التغاير من جهة المحل ، فيقصد به أن يبين المجتهد أن أحد النصين محمول علي حالة والاخر محمول علي حالة أخرى . ( ١ )

مثال ذلك : قوله تعالى : ويسئلك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتي يطهرن " ( ٢ )

فقوله تعالى : "حتي يطهرن" فيه قرأتان ، احدهما بالتشديد تشديد الطاء ، والثانية بالتخفيف ، تخفيف الطاء .

ومقتضي القراءة بالتشديد حرمة القربان قبل الاغتسال ، أما مقتضي القراءة بالتخفيف حل القربان بعد الطهر قبل الاغتسال فبين القراءتين تعارض ، لكن المجتهد استطاع ان يوفق بين القراءتين ، بحمل قراءة التخفيف علي العشرة ، وقراءة التشديد علي الاقل من العشرة .

وانما لم يحمل علي العكس ، لان المرأة اذا طهرت لعشرة أيام ، حصلت الطهارة الكاملة لعدم احتمال العود ، واذا طهرت لاقل منها ، احتمال عود الدم مرة أخرى ، فلم تحصل الطهارة

---

(١) خلافا للشافعي الذي ذهب الي حمل الفصد علي كسب القلب . فيشمل الغموس ويصير معني الابتئس واحد . وهو نفي الكفارة عن اللغو واثنائها علي المعقودة والعموس .

(٢) اية ٢٢٢ سورة البقرة .

الكاملة ، فاحتيج الي الغتسال لتأكد الطهارة .

رابعاً - اذا لم يستطيع المجتهد ان يجمع بين النصين المتعارضين على الوجه السابق ، كان عليه أن يتسرك الاستدلال بهما الي الاستدلال بما هو بعدهما في المرتبة من سائر الادلة ، فان كان التعارض بين آيتين عدل عن الاستدلال بهما الي الاستدلال بالسنة ، وان كان التعارض بين حديثين عدل عن الاستدلال بهما الي الاستدلال بالقياس واقوال الصحابة وغيرهما من سائر الادلة تبعاً لمسلك المجتهد في الاحتجاج بهذه الادلة . فان لم يتيسر له شيء من ذلك ، وجب عليه العمل بالاصل المقرر في ذلك الشيء ابقاء لما كان على ما كان ، كانه لم يوجد دليل أصلاً يدل على الحكم فيه .

ب - التعارض بين الاقيسة :

يختلف التعارض بين الاقيسة عن التعارض بين النصوص الشرعية ، في أنه اذا تعارض قياسان ، لا يحمل أحدهما على النسخ ، لانه لا مدخل للرأى في بيان انتهاء مدة الحكم . وكذلك لا يسقطان بالتعارض كما يسقط النمان حتي يعمل المجتهد بعد تركهما بالاصل المقرر على ما كان ، لانه في تعارض النصين ، انما يقع التعارض للجهل المحض بالناسخ منهما ، ومن ثم لا يصح عمل المجتهد بأحدهما مع الجهل ، أما في القياسين ، فليس التعارض بسبب الجهل المحض ، لان المجتهد لم يذكر لفظاً بل دلالة على كل قياس ، وهو في دلالة هذه مصيب في كل منهما

بالنظر الي الدليل ، ضرورة أن القياس دليل صحيح وضعه الشارع للعمل به ، ولكنه غير مصيب بالنظر الي المدلول ، ضرورة أن الحق واحد لاغير ، ولذلك كان كل واحد من القياسين دليلا في حق العمل ، وان لم يكن دليلا في حق العلم ، وهذا بخلاف النصين، فان الحق منهما واحد في العمل والعلم جميعا لجواز النسخ ( ١ ) .

ومن امثلة التعارض بين الاقيسة :

ماذكره الفقهاء ، من أن مرافق الارض الزراعية من الشرب والمجرى والمرفأ لاتدخل في بيعها الا بالنص عليها في العقد ، وماذكروه أيضا من أنها جميعا تدخل في اجارة الارض تبعا لمن ينبر نص عليها .

ولما كان الوقف يشبه البيع من جهة أن كلا منهما يخرج الارض من ملك البائع والواقف ويشبه الاجارة من جهة أن كلا منهما يرد علي منفعة الارض دون ملكية عينها ومقتضي ذلك ، أن قياس الوقف علي البيع ، يتضمن عدم دخول المرافق الا بالنص عليها صراحة ، أما قياسه علي الاجارة فيستتبع دخولها فيها وان لم ينص عليها ، فتعارض القياسان ، احدهما يثبتها والاخر ينفيها لكن المجتهد رجح قياس الوقف علي الاجارة للمناسبة الظاهرة بينهما ، فالمقصود من الوقف تمليك المنفعة للموقوف عليهم ، وهي لاتوجد الا اذا كانت المرافق تابعة للارض الموقوفة ، فتدخل

---

(١) وكالقياس فيما ذكر قول المحابي فيما يدرك بالرأى والقياس ، في ان المجتهد يأخذ بما يشاء من هذه الأقوال ، بعد التحري واطمئنان نفسه .

المرافق وان لم ينص عليها .

أما شبهه بالبيع فليس مقصودا من الوقف ، لان الموقوف عليهم لا يملكون عين المال الموقوف ، وانما يملكون المنفعة علي وجه التابيد .

وجوه الترجيح بين الاقيسة المتعارضة :

وضع الاصوليون وجوها كثيرة للترجيح بين الاقيسة المتعارضة ، وهذه الوجوه تختلف باختلاف المناهج التي ارتضاها الائمة المجتهدون ، وسيكون كلامنا مقصورا علي بعض الوجوه التي ذكرها علماء الحنفية وهي :

١- ترجيح ماكانت عليه نصا قطعيا صريحا ، علي ماكانت عليه نصا ظاهرا ظنييا .

٢- ترجيح ماكانت عليه نصا صريحا ( قطعيا أو ظاهرا ) علي ماكانت عليه ايماء ، لان الصريح أقوى دلالة من الايماء ، وفي تعارض ما عرفت عليه ايماء ، يرجح مايفيد لنا أغلب وأقرب الى القطع علي فيره .

٣- ترجيح ماكانت عليه منصومة - قطعية أو ظنية أو ايماء ، علي ماكانت عليه مستنبطة ، لان المستنبطة يجري فيها الاختلاف ، ولان الشارع أولي بتعليل الاحكام .

٤- ترجيح ماكانت عليه مجمعا عليها ، علي ماكانت عليه محلا لاختلاف .

٥- ترجيح ماكانت عليه منتزعة من اصول كثيرة علي ماكانت منتزعة من أصل واحد ، لان كثرة الاصول شواهد للمحمسية ،

وما كثرت شواهد ، كان أقوى في اشارة غلبة الظن ، ولان كثرة  
الاصول توجب زيادته توكيد ولزوم الحكم بذلك الوصف ، فيحدث فيه  
قوة مريضة ، كما يحدث في الخبر بكثرة الرواة قوة وزيدة  
اتصال فبعبير مشهورا ، مع أن الحجة هو الخبر لا كثرة الرواة .

مثال ذلك : تأشير وصف المسح المقتضى لعدم التكرار ، علي  
تأشير وصف الغسل المقتضى للتكرار في كل تطهر غير معقوا  
المنعني كالتيتم ومسح الجبيرة والجوب والخف ، وذلك لكثرة  
اعتبار الشارع لهذا الوصف في التخفيف ، بخلاف الغسل فقد شرع  
فيه التكرار ، وهو خاص بالغسل فلا يتعداه الي المسح تخفيفا  
عن المكلف .

٦- تقديم الاستحسان علي القياس ، لان الاستحسان ، أقوى تأثيرا  
من القياس .

٧- تقديم كون المقصود بأحد القياسين أمرا ضروريا ، علي ماكان  
المقصود منه أمرا حاجيا أو تحسينيا . وماكان المقصود به  
أمرا حاجيا غني ماكان المقصود به أمرا تحسينيا ، ومكمل  
كل مثل المكمل . فكملة الضروري يقدم علي مكمل الحاجي ،  
ومكمل الحاجي مقدم علي مكمل التحسيني .



في المصالح الضرورية ، يقدم منها ماكان راجعا الي  
حفظ الدين ثم النفس ثم النسب ثم العقل ثم المال ( ١ ) .  
هذه هي أهم أوجه الترجيح بين الأقبسة المتعارضة ، ومن  
أراد الاستزادة فعليه بالمطولات من كتب الاصول .

---

(١) وقيل بتقديم الأربعة علي الدين ، لأنها حق الادمي ، والدين حق الله  
تعالى. وحق الادمي مقدم ، ولذلك يترك المكلف الجمعة والجماعة لحفظ  
المال كخوف السرقة ونحوها ، وردبان الترك الي حلف ليس من التقديم  
المبحوث منه ، فان فيه ترك الآخر بالكلية .



القسم الثالث

في

الاحكام الشرعية

## الحكم الشرعي

التعريف بالحكم الشرعي :

أ- في اللغة :

يطلق الحكم في أصل الوضع اللغوي علي المنع ، ومنه قيل للقضاء حكم لانه يمنع من غيرالمقضي به ، يقال : حكمت عليه بكذا : اذا منعته من خلافه .

ومن الحكم بمعني المنع اشتقت الحكمة - بكسر الحاء - لانها تمنع صاحبها من أخلاق الاراذل ، يقال : الصمت حكم والصمت حكمة .

ب- في اصطلاح الاصوليين :

عرف جمهور الاصوليين الحكم الشرعي : بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع .

شرح التعريف :

اشتمل التعريف علي عدة ألفاظ اصطلاحية فيما يلي تفسيرها وبيان المقصود منها :

١- خطاب الله :

الخطاب لغة : توجيه الكلام المفهم الي الغير بحيث يستفيد منه .

وخطاب الله أدلته التي يوجهها الي عباده ليعملوا  
بموجبها علي مايسعدهم في الدنيا والاخرة ، يستوى أن تكون  
هذه الأدلة قرآنا أو سنة أو غيرهما .

وهذا لان سائر الادلة - عند التحقيق - راجعة الي خطاب  
الله تعالى ، فالقرآن خطاب الله المباشر والسنة صادرة عن  
الرسول صلي الله عليه وسلم ، وهو لاينطق عن الهوى، والاجماع  
لابد في تكوينه من دليل من القرآن أو السنة ، والقياس شرطه  
أن يكون حكم أصله دليلا من الكتاب أو السنة أو الاجماع، وكذلك  
الاستحسان والمصلحة المرسله وقول الصحابي وغير ذلك من الادلة ،  
كلها راجعة الي أحد الادلة النصية أو الاجماع .

وسبق القول ، أن ماعدا القرآن الكريم من الادلة ، كاشف  
عن حكم الله تعالى ومظهر له وليس مشبها للحكم بذاته ، واذا  
كان الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى فانه لا يكون خطاب غير  
الله تعالى حكما شرعيا ، لانه لاحكم شرعيا الا لله وحده ، فكل  
تشريع من غيره باطل ، قال تعالى : " ان الحكم الا لله " ( ١ )  
وقال سبحانه : " وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الي الله " ( ٢ )  
وقوله تعالى : " فان تنازعتم في شيء فردوه الي الله  
والرسول " ( ٣ ) .

---

( ٢ ) آية ٧ سورة الشورى .

( ١ ) آية ٥٧ سورة الانعام .

( ٢ ) آية ٥٩ سورة النساء .

## ٢- المتعلق بأفعال المكلفين : ---

يقصد بتعلق خطاب الله بأفعال المكلفين ، ارتباطه بهذه الأفعال علي وجه يبين صفتها من كونها مطلوبة الفعل أو مطلوبة الترك أو مخيرا فيها بينهما ، فقول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " ( ١ ) خطاب من الله تعالى يرتبط بفعل المكلف الذي هو الوفاء علي وجه يبين صفته وهو أن الوفاء مطلوب الفعل ، وقوله تعالى : " ولاتقربوا الزنا " ( ٢ ) حكم لانه خطاب من الله تعالى يرتبط بفعل من أفعال المكلف وهو الزنا علي وجه يبين صفته وهو أن الزنا مطلوب الترك .

والأفعال جمع فعل وهو وان كان يطلق علي مايقابل القول والاعتقاد ، الا أن المراد به هنا مايعم الثلاثة : عمل القلب واللسان والجوارح ، لانها جميعا أفعال تدخل في نطاق الحكم عليها .

والمكلف هو : البالغ العاقل الذي لايمنع من تكليفه مانع ، وعلي هذا فاذا لم تتوافر في الشخص شروط التكليف او قام به مانع من موانع التكليف ، فان خطاب الله تعالى لا يكون متعلقا بفعله .

---

(١) الآية الاولى من سورة المائدة .

(٢) آية ٣٢ سورة الاسراء .

ومايرد في الفقه من أحكام تتعلق بالصبي قبل البلوغ من ندب الصلاة في حقه ووجوب الزكاة في ماله ( ١ ) ووجوب الحقوق المالية كضمان المتلفات والنفقات عليه ، فان المكلف بذلك جميعا علي الحقيقة هو وليه ، وليس علي الصبي تكليف مباشر .

فالخطاب في كل مايتصل بالصبي موجه الي الولي، ماكان من الاحكام متصلا بالمال فيخرجه عنه ، وماكان متصلا بالعبادات من صلاة وصوم فتعويده وتربيته علي التدين والفضيلة . ( ٢ )

٣- الاقتضاء :

الاقتضاء معناه : الطلب والطلب قد يكون طلب فعل وقد يكون طلب ترك وكل منهما قد يكون جازما وقد يكون غير جازم وعلي ذلك تكون صور الطلب اربعة :

الصورة الاولى : طلب الفعل الجازم ويسمي بالاييجاب .

---

(١) وفاقا لما يقول به جمهور الفقهاء .  
(٢) ذهب بعض الاصوليين الي القول ، بان خطاب الشارع قد يتعلق بفعل فيسري المكلف ولذلك حذف من تعريف الحكم عبارة المكلفين واستبدلها بصيغة العباد فصار التعريف : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، وبذلك يكون التعريف متناولا للاحكام التي ثبتت في حق الصبي كندب الصلاة ووجوب الحقوق المالية .

- الصورة الثانية : طلب الفعل غير الجازم ويسمى بالنَدْب .
  - الصورة الثالثة : طلب الترك الجازم ويسمى بالتحريم .
  - الصورة الرابعة : طلب الترك غير الجازم ويسمى بالكراهية ،
- ٤- التخيير :

التخيير معناه : التسوية بين فعل الشيء وتركه من غير ترجيح لاحدهما علي الآخر، ويسمى الفعل المخير فيه المكلف أباحة ، أى له ان يفعل له ولا يفعل .

وهذه الاحكام الخمسة : الايجاب ، النَدْب ، التحريم ، الكراهة ، الاباحة هي خطابات من الله تعالى تعلقت بأفعال المكلفين ، ويطلق عليها في اصطلاح الاصوليين: الاحكام التكليفية .

٥- أو الوضع :

الوضع لفظ يراد به الجعل علي نحو خاص يعد خطابا من الشارع في اطاره تنفذ الاحكام التكليفية ، وحقيقته انه خطاب الله المتعلق بفعل العبد لا بالافتضاء والتخيير، ولكن بجعل الشارع الشيء سببا لشيء آخر او شرطا فيه أو مانعا منه أو صحيحا أو مفسدا .

وسمي الحكم بذلك ، لانه شيء وضعه الله في شرائعه لاضافة الحكم اليه ولتعرف به الاحكام التكليفية تسهيلا علي الناس ( ١ ) .

---

(١) سمي خطاب الوضع حكما اصطلاحا، لان التعلق بالفعل اعم من طلبه وطلب تركه =



مثال السببية جعل غروب الشمس سببا لوجوب صلاة المفرب  
وهلال رمضان سببا لوجوب صومه .

ومثال الشرطية : جعل الحول شرطا لوجوب الزكاة .

ومثال المانعة : جعل القتل مانعا من الميراث .

ومثال الصحة : جعل البيع صحيحا اذا استوفي اركانـه

وشروطـه .

ومثال البطلان أو الفساد : جعل البيع باطلا أو فاسدا

عند فقد الاركان والشرروط .

فقول الله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا

ايديهما" ( ١ ) خطاب شرعي تضمن جعل السرقة سببا في وجوب

قطع يد السارق ، فهو حكم شرعي ، وقوله تعالى : " ولله علي

الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا" ( ٢ ) خطاب من الله

يقرر شرطية الاستطاعة لوجوب الحج علي الناس ، فهو حكم شرعي،

وقوله صلي الله عليه وسلم : " لايرث القاتل " خطاب من الرسول

صلي الله عليه وسلم ، يتفهم جعل القتل مانعا من الارث فهو

حكم شرعي .

---

== ومن كونه سببا او شرطا للفعل ، لان الخطاب المتعلق يكون كذا سببا لكذا

أو مانعا منه . خطاب متعلق بالفعل قطعاً ، اذا كون الزنا سببا للحسد .

يرجع الي ايجاب الحد عند الزنا ، وجعل الطهارة شرطا لعحة البيـع ،

يرجع الي تجويز الانتفاع بالمبيع عندها وتجريمه عند عدمها .

(١) آية ١٨ سورة المائدة .

(٢) آية ٩٧ سورة آل عمران .

## أقسام الحكم الشرعي

ينقسم الحكم الشرعي كما تبين من تعريفه وتحليل الالفاظ التي اشتمل عليها الي قسمين : تكليفي ووضعي .

فالحكم التكليفي خطاب الله المقتضي طلب الفعل من المكلف أو تركه أو تخييره بين الفعل والترك .

والحكم الوضعي : ربط الشارع بين أمرين بأن يجعل احدهما سببا أو شرطا أو مانعا ، وذلك لان مقتضي الحكم الوضعي هو وضع اسباب للمسببات - اى جعل شيء سببا لشيء آخر وربط شرعي بين شرط ومشروط - اى جعل شيء شرطا لشيء آخر ، ومانع وممنوع - اى جعل شيء مانعا من شيء آخر .

الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي :

بالتأمل في تعريف كل من الحكمين التكليفي والوضعي يتبين أن الفرق بينهما في أمرين :

الامر الاول : أن المقصود من الحكم التكليفي فعل أو ترك أو تخيير بينهما ، أما المقصود في الحكم الوضعي ، فهو ربط سبب بمسبب وجعل شيء شرطا لآخر أو مانعا منه ، وليس فيه طلب ولانهي ولا تخيير ، وفقط مجرد الارتباط بين أمرين .

الامر الثاني: أن الحكم التكليفي شرطه أن يكون مقـدورا للمكلف اى في وسعه ان يفعله وأن لا يفعله ، لان التكليف بالفعل او الترك او التخيير، لو لم يكن في مقدور الشخص ، لكان طلبا لما يستحيل

علي الانسان فعله أو تركه أو تخيير، ومن القواعد  
الاصولية : أنه لا تكليف الا بمقدور ولا تخيير الا بين  
مقدور ومقصور .

اما الحكم الوضعي فلا يشترط فيه ان يكون مقدورا للمكلف  
بل انه قد يكون مقدورا له وقد يكون غير مقدور له ، يستوى  
فيما كان مقدورا للمكلف أو غير مقدور أن يكون سببا أو شرطا  
أو مانعا .

- مثال المقدور الذي جعل سببا ، السرقة التي جعلها الله  
سببا لقطع يد السارق ، لان في استطاعة المكلف ان يسرق  
وآلا يسرق فهي فعل مقدور للمكلف .

- ومثال غير المقدور الذي جعل سببا : القرابة التي جعلها  
الشارع سببا للارث وسببا للولاية ، ومنه دلوك الشمس الذي  
هو سبب في وجوب الصلاة .

- ومثال المقدور الذي جعل شرطا ، الطهارة فان الشارع جعلها  
شرطا لصحة الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يقبل  
الله صلاة من غير طهور " ومن ذلك : الشهادة علي الزواج ،  
حيث جعلها الشارع شرطا لظهور الاثر المترتب عليه .

- ومثال غير المقدور الذي جعل شرطا : بلوغ الرشد ، حيث  
جعله الله شرطا لانتهاء الولاية علي المال ، والبلوغ فسي  
ذاته ليس بمقدور للمكلف .

- ومثال المقدور الذي جعل مانعا : قتل المورث أو الموصي ، لان  
في استطاعة المكلف ان يقتل وأن يمنع نفسه عن القتل .

- ومثال غير المقدور الذي جعل مانعا : الابوة جعلهما الشارع  
مانعا من القصاص للابن من والده ، اذا ماقتل الوالد ابنه  
عمدا عدوانا ، والابوة في ذاتها غير مقدورة .

## أقسام الحكم التكليفي

للأصوليين في تقسيم الحكم التكليفي اصطلاحان، أحدهما للجمهور والآخر للحنفية .

### اصطلاح الجمهور :

ذهب جمهور الأصوليون من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن الحكم التكليفي ينقسم إلى خمسة أقسام هي : الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة .

### وجه الحصر :

أن خطاب الشارع إما أن يقتضي طلب فعل من المكلف أو طلب ترك للفعل أو يقتضي تخييراً بين فعل الشيء وتركه .  
١- فإن اقتضى الخطاب طلب الفعل علي وجه الحتم والالزام سمي إيجاباً ، والآخر المترتب عليه وهو الحكم الفقهي يسمى بالوجوب ، والفعل الذي تعلق به الإيجاب واتصف بالوجوب يسمى بالواجب ، وحكم الواجب : أن فاعله موعود بالثواب وتاركه متوعد بالعقاب إذا كان تركه من غير عذر وممن أنكره يحكم بكفره إذا كان دليله قطعياً ، ومن أمثلته : الصلاة والزكاة والصوم ، ومما ينبغي التنبيه إليه ، أن الفرض هو الواجب علي هذا الاصطلاح .

٢- وإن لم يقتض الخطاب طلب الفعل علي وجه الحتم والالزام ، بأن كان الطلب غير جازم ، فالحكم هو الندب ، والآخر المترتب عليه هو الندب ، والفعل المطلوب يسمى مندوباً .

ويستفاد النذب من القرائن التي تحف بصيغة الامر وتصرفه عن الوجوب الي النذب كقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الي اجل مسمي فاكتبوه " ( ١ ) فالامر بكتابة الدين ليس للايجاب لوجود القرينة الصارفة عن ذلك في الآية نفسها وهي قوله تعالى : " فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أمانته " .

٣- واذا كان الخطاب طالبا للكف عن فعل الشيء طلبا جازما فالحكم هو النحریم ، والاثر المترتب عليه ( الحكم عند الفقهاء ) هو الحرمة ، والفعل الذي تعلق به التحريم واتصف بالحرمة هو الحرام .

٤- واذا كان الخطاب طالبا الكف عن فعل الشيء طلبا غير جازم ، فالحكم هو الكراهة ، والاثر المترتب عليه هو الكراهة ايضا والفعل الذي تعلق به الكراهة واتصف بها يسمى المكروه .

٥- واذا كان الخطاب مخيرا بين الفعل والكف ، فالحكم هو الاباحة ، والاثر المترتب عليه هو الاباحة ايضا ، والفعل الذي تعلق به الاباحة واتصف بها هو المباح .

هذه هي أقسام الحكم التكليفي كما اصطلح عليها الجمهور من الأصوليين .

### اصطلاح الحنفية :

قسم الحنفية الحكم الي سبعة اقسام : **الفرض الايجاب**  
**النذب التحريم كراهة التحريم كراهة التنزيه الاباحه .**  
**وجسه التقسيم :**

ان خطاب التكليف أما ان يكون للطلب او للتخيير، والطلب  
اما أن يكون طلبا للفعل أو طلبا للترك ، وكل من طلب الفعل  
وطلب الترك قد يكون جازما وقد يكون غير جازم ، والطلب  
الجازم قد يكون دليله قطعيًا وقد يكون دليله ظنيًا .

١- فإذا كان الطلب للفعل جازما- علي سبيل الحتم واللسزوم،  
وكان دليله قطعيًا كان الحكم فرضًا ، والاثر المترتب عليه  
هو الفرض أيضا ، والفعل الذي تعلق به الفرض واتصف به  
هو الفرض أو المفروض .

مثال الفرض كقوله تعالى : " اقيموا الصلاة " فأنسه  
خطاب طالب للفعل طلبا جازما ودليل الخطاب قطعي هو القرآن  
الكريم .

٢- وإذا كان الطلب للفعل جازما ، ولكن دليله ظني، كأن  
واجبا ، والاثر المترتب عليه هو الوجوب ، والفعل الذي  
تعلق به الايجاب واتصف بالوجوب هو الواجب .

مثال ذلك : قوله صلي الله عليه وسلم : " لاصلاة لمن لم  
يقرأ بفاتحة الكتاب " .

فانه خطاب طالب للفعل جازما بدليل ظني هو خبر الواحد .

- ٣- ما طلب فعله طلبا غير جازم فهو المندوب .
- ٤- وإذا كان الطلب طلب ترك علي وجه الجزم بدليل قطعي فالحكم هو التحريم ، وأثر التحريم هو الحرمة والفعل الذي تعلق به هو الحرام .
- مثال ذلك : قوله تعالى : " ولاتقربوا الزنا " فانه خطاب طالب للكف طلبا جازما بدليل قطعي هو القرآن الكريم .
- ٥- وإذا كان الطلب طلب ترك علي وجه الجزم ولكن دليله ظني فانه يكون مكروها كراهة التحريم ، والاثر المترتب علي كراهة التحريم ، الكراهية التحريمية ، والفعل مكروه تحريما ، مثال ذلك قوله صلي الله عليه وسلم : " فسي الخير والذهب هذان حرامان علي رجال امتي وحلال علي نسائهم " فالحديث قطعي الدلالة علي أن لبس الحرير والذهب حرام علي الرجال ولكنه ظني في ثبوته لانه من أخبار الاحاد ، والمكروه تحريما الي الحرام أقرب ، لكن عقوبته اخف من عقوبة الحرام ومن أنكره لا يحكم بكفره .
- ٦- اما اذا كان الطلب طلب ترك لاعلي وجه الجزم بأن كان غير حتم ، فهو المكروه تنزيها وهو الي الحلال اقرب .
- ٧- واما الفعل المخير فيه المكلف فهو المباح .
- هذه هي اقسام الحكم التكليفي كما يراها الحنفية ، ثلاثة منها انتظمها طلب الفعل هي : الفرض الواجب المندوب وثلاثة منها انتظمها طلب الترك هي الحرام المكروه كراهة تحريم



المكروه كراهة تنزيهية والقسم السابع هو المباح .  
والناظر في هذا التقسيم والتقسيم الذي ذهب اليه الجمهور .  
يتبين له أن الحنفية جعلوا الواجب بمصطلح الجمهور علي نوعين:  
فرض وواجب ، واطلقوا اسم الفرض علي ما ثبت بدليل قطعي وقصروا  
الواجب علي ما ثبت بدليل ظني ، وكذلك فعلوا في الحرام ، ما ثبتت  
حرمته بدليل قطعي سموه حراما وبدليل ظني سموه مكروها ، وبقيت  
الاقسام الاخرى كما هي .

وعلي ذلك فلا يكون هناك من فرق بين مصطلح الجمهور ومصطلح  
الحنفية في اقسام الحكم التكليفي سوى ان الفرض والايحساب  
مترادفان عند الجمهور متغايران عند الحنفية ، وان التحريم  
والكراهة التحريمية بمعنى واحد عند الجمهور وبمعنيين عند  
الحنفية .

وسميت هذه الاقسام بالاحكام التكليفية ، لان التكليف الزام  
مافيه كلفة ومشقة ، وهذا المعني ان كان ظاهرا في الايحساب  
والتحريم والندب والكراهة ، فانه غير ظاهر في الاباحة ، لانه  
ليس فيها الزام بفعل أو ترك ، وبذلك يكون اطلاق الحكم  
التكليفي عليها من باب التغليب .

## أقسام الواجب

الواجب هو : ما طلب الشارع فعله طلبا جازما كما في الصلاة والحج والزكاة والوفاء بالعقود ، فهذه وأمثالها واجبات ، لان الشارع طلبها علي وجه الحتم والزموم .

ويستفاد الحتم والزموم ، اما من الصيغة نفسها كما في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " واما من القرائن الخارجية التي تحف بالصيغة كترتيب العقوبة علي الترك او استحقاق اللعن علي عدم الفعل أو وصف التارك بالظلم والفسق والكفران ( ١ ) .

وينقسم الواجب الي تقسيمات عدة باعتبارات مختلفة وفيما يلي نعرض لبعض هذه التقسيمات وما يترتب عليها من آثار .

التقسيم الاول: من حيث تعيين المطلوب فيه وعدم تعيينه .

ينقسم الواجب من حيث تعيين المطلوب فيه أو عدم تعيينه

الي قسمين : معين ومخير .

---

(١) للطلب الجارم صيغ متعددة واساليب متنوعة ومن ذلك ، صيغة فعل الامر والمصدر النائب عن فعل الامر كقوله تعالى : " وبالوالدين احسانا " والفعل المضارع المقرون بلام الامر كقوله تعالى : " وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق " واسم فعل الامر كقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم " اى الزموها ، وهناك اساليب اخرى استعملت في اللسان العربي للدلالة علي الطلب الجارم وان لم تكن بصيغة من صيغ الامر السابقة كترتيب العقوبة علي الترك او غير ذلك .

### الاول - الواجب المعين :

هو ما كان المطلوب فيه واحدا متعينا كالملاة والصوم وأداء الدين والوفاء بالعقود وغير ذلك مما يكون المطلوب فيه واحدا بعينه ولا يمكن ان يقوم غيره مقامه .  
وحكم هذا الواجب : ان المكلف مطالب به وان ذمته تبقى مشغولة به حتي يؤديه بعينه .

### الثاني - واجب مخير :

وهو الواجب المبهم في اقسام محصورة معينة ، فهو واجب لابعينه كواحدة من خصال الكفارة المنصوص عليها في قوله تعالى في كفارة الحنث في اليمين : " فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة " . فان الواجب في هذه الآية واحد غير معين ( مبهم ) من أمور ثلاثة معينة هي :

الاطعام والكسوة وعتق رقبة . ، فالتخير ليس في الواجب نفسه لانه واحد لاتعدد فيه ولكنه في أفراد هذا الواجب لان هذه الافراد متعددة وكل فرد منها يتأدى به الواجب .

وحكم هذا الواجب : انه يجب علي المكلف ان يفعل واحدا فقط من الامور التي خيره الشارع فيها ، واذا لم يفعل كان آثما ومستحقا للعقاب .

### التقسيم الثاني : من حيث وقت الاداء :

ينقسم الواجب من حيث وقت الاداء المحدد له الي مطلق وموقت.

#### الواجب المطلق :

هو ما اطلق اداؤه عن الوقت فلم يقيد بزمن معين، بـل يصح ان يأتي به المكلف في أى وقت من اوقات عمره وذلك كالنذر المطلق والكفارات ومن ذلك قضاء رمضان وأداء الحج علي مذهب اليه الحنفية ، حيث يرون جواز التراخي فيهما وعدم الالتزام بهما في وقت معين .

فاذا نذر المكلف ان يصوم أو يصلي فانه يجب عليه اداء ما نذر ، غير أن هذا الاداء لايتقيد بوقت معين بل وقته العمر كله ، والمكلف مخير في الاتيان به في اى جزء منه ، ولايأثم بالتأخير عن الوقت الذى لزمه فيه الواجب وكذلك الامر، بالنسبة لكفارات الايمان فانها غير موقّنة بوقت معين .

وكذلك ذهب الحنفية الي ان من أفطر في رمضان بعذر وجب عليه مافاته من غير تأقيت بزمن معين، ومن وجب عليه الحج، بأن كان قادرا ومستطيعا ، فانه لايتعين عليه الاداء بمجرد قدرته واستطاعته ، بل يمكنه ان يؤدى هذا الواجب في أى وقت من اوقات عمره ، لانه واجب علي التراخي وليس علي

الفور ( ١ ) ، ولا يَأْتُم بالتأخير، وفأيته انه يجب عليه  
ان يبادر الي ادائه ، لان الانسان لا يدري شيئاً عن المغيب وقد  
يأتيه اجله قبل ان يبرىء ذمته من الواجب .  
الواجب الموقوت :

هو ما قيد الشارع أدائه بزمان معين، بحيث لا يجسوز الاداء  
قبله ، ويأثم المكلف بالتراخي عنه من غير عذر كالصلوات  
الخمس المفروضة وصوم شهر رمضان، فقد جعل الشارع لاداء كل  
صلاة مفروضة وقتاً معيناً اذا حضر كان أمانة علي وجوب أدائها،  
فاذا دخل وقت الظهر وجب أدائه وكذلك سائر الصلوات، واذا حضر  
شهر رمضان وجب الصيام ، وهذا الواجب اذا فعله المكلف في  
الوقت المحدد له علي وجه الكمال ، بأن كان مراعيها في أدائه  
أركان الواجب وشروطه الشرعية سمى فعله أداء .  
واذا فعله في وقته غير كامل ، ثم أعاده في الوقت  
كاملاً سمى فعله إعادة ، كمن صلى الظهر منفرداً ثم أقيمت  
الجماعة فأعاد صلاتها مرة ثانية معها، وكمن صلى متيمماً لعدم  
وجود الماء ، ثم وجد الماء في الوقت فتوضأ وصلى ثانياً .

---

(١) ذهب الشافعية وغيرهم الي أن من افطر في رمضان بعذر وجب عليه القضاء  
في العام الذي كان فيه الافطار ، كذلك ذهب بعض الاصوليين الي ان من  
توفرت فيه الاستطاعة علي أداء الحج ، فإن الحج في حقه واجب علي الفور .

وإذا فعله بعد خروج الوقت المحدد له سمي فعله قضاءً ،

كمن صلى الظهر بعد دخول وقت العصر .

أما إذا فعل المكلف الواجب قبل حلول وقته ، فإن فعله

يسمي تعجيلاً ، وقد أجاز الشارع أداء بعض الواجبات قبل مجيء

وقتها المحدد ، ومن ذلك : جواز تعجيل زكاة الفطر ، فإن وقت

وجوبها : طلوع فجر يوم العيد ولكن يجوز شرعاً تعجيلها قبل

ذلك ، كذلك يجوز تعجيل زكاة الأموال قبل حلول الحول ، وذلك

تحقيقاً للحكمة من هذا الواجب .

#### أنواع الواجب المؤقت :

يتنوع الواجب المؤقت الي ثلاثة أنواع : مضيق وموسع

وذى شبهين .

١- الواجب المضيق : هو الواجب الذي لايسع وقته أكثر من

فعله فلا يسع فعلاً آخر من جنسه ، كصوم رمضان ، فإنه واجب

مؤقت وهو في نفس الوقت واجب مضيق ، لأن الوقت الذي حدده

الشارع للصوم وهو " اليوم " لايسع صوماً آخر .

الواجب الموسع : هو ما يكون الوقت المحدد لادائه يسعه ويسع

غيره من جنسه كالصلوات الخمس المفروضة ، فوقت الظهر أو غيره

من الاوقات يتسع لصلوات كثيرة ، فهو يسع الظهر وغيرها ، لأن

صلاة الظهر لا تأخذ من وقته إلا جزءاً قليلاً .

فائدة تقسيم الواجب الي موسع ومضيق :

رتب الحنفية علي تقسيم الواجب الي موسع ومضيق النتائج

### التالفة :

أولا - ان الواجب المضيق لا يجب تعيينه بالنية اذا ما فعل في وقته ، بل يصح أدائه بمطلق النية ويصح بنيته غيره ، فاذا ما صام المكلف أيام رمضان ، فان صومه يقع اداء للواجب ولو لم يعين في نية صومه انه يصوم الواجب ، ولو نوى بصومه في ايام رمضان صوما آخر لم ينعقد مانواه ويقع صومه اداء للواجب لان يوم رمضان قد تعين للصوم الواجب وهو لا يصح صوما آخر .

ثانيا- الواجب الموسع ، لابد فيه من التعيين بالنية ، اذا أدى في وقته المحدد له شرعا ، فاذا لم يعينه لم يقع الفعل عنه ، واذا نوى غيره وقع مانواه ، لان الوقت لما كان يسعه ويسع غيره من جنسه ، فان الفعل لا ينصرف اليه الا بالنية .

وعلي هذا ، فاذا صلى المكلف اربع ركعات في وقت الظهر ، فان كان قد نوى بها فريضة الظهر وقعت الصلاة عنها ، وان كان قد نوى بها الصلاة مطلقا لم تقع عن الصلاة الواجبه وان كان قد نوى بها غير الظهر كالنفل أو الفائتة ، وقع مانواه ، لان الوقت يتسع للظهر وللنافلة وللفائتة .

هذا واذا كان الحنفية يفرقون بين الواجب الموسع والواجب المضيق علي هذا الوجه ، فان جمهور الاصوليين لا يرون مبررا لهذه التفرقة بل عندهم انه لابد من التمييز الواجب في الواجبات جميعا ، لافرق بين واجب موسع وواجب

مضيق حتي اذا لم يعين المكلف الواجب المضيق، فلا يقع  
الفعل عنه ، ومن باب اولي اذا نوى غيره ، فانه لا ينصرف  
ذلك الغير الي الواجب .

وعلي هذا فمن أطلق نية الصوم في رمضان لم يقع صومه  
عن الصوم الواجب ، وكذلك اذا نوى غيره ، لان نسبة غيره قرينة  
علي رفضه أداء الواجب .

الواجب ذو الشبهين :

هو ما أشبه الواجب الموسع من جهة وأشبه الواجب المضيق  
من جهة أخرى ، وقد مثلوا له بوقت الحج فان وقته وهو اشهر  
الحج - شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة مضيق من ناحية  
ان المكلف المأمور بالحج لا يؤدي في العام الواحد الا حجا  
واحدا كالنهار في رمضان .

وموسع من ناحية أن أفعال الحج من الطواف والسعي  
والرمي وغيرها لا تستغرق كل الوقت المحدد له ، الاشهر المعلومة  
اذ في وسع المكلف ان يطوف ويسعي اكثر من مرة في أشهر  
الحج فوقت الحج يسع غيره من حيث الواقع ، ولكنه لا يسع غيره  
من حيث اعتبار الشارع ( ١ ) .

---

(١) التمثيل هنا بوقت الحج لا يتعارض مع التمثيل بالحج انه من الواجب المطلق  
ذلك لان من شروط صحة الحج أن يكون في اشهر معلومات وان مناسكه محسدة  
بأوقات معلومة اذا لم تتم فيها لم يكن المكلف مؤديا للواجب . لكن ذلك  
خاص بطريقة أداء المناسك لا طلة له بأصل وجوب الحج وعلي ذلك: يبقي اصل  
وجوب الحج واجبا مطلقا ، اي ليس له وقت معلوم : بل هو واجب علي التراخي  
كما يقول الحنفية .



والواجب ذو الشبهين حكمه حكم الواجب المضيّق في انه  
يؤدّى بمطلق النية .

وحكم الواجب الموسع في انه لو نوى فيه في وقته وقسّـع  
مانواه ، فمن نوى حجا في شهر الحج ولم يعين ، وقع حجه  
عن حجة الفرض ، لان الظاهر من حال المكلف انه يسمّي  
لاسقاط ماعليه من واجب ، وأما اذا نوى بحجه التطوع ، أى أن  
يكون سنة ، فانه يقع كما نواه تطوعا ، وتبقى ذمته مشغولة  
بالحج الواجب ، وذلك لان وقت الحج وان كان يتسع للحج  
الواجب ولغير الواجب الا أن المكلف لا يؤدّى في احرامه  
الا حجبا واحدا .

### التقسيم الثالث : من حيث المكلف بأدائه :

ينقسم الواجب من حيث المكلف بأدائه الي قسمين :

• عيني وكفائي .

الواجب العيني .

هو ما كان التكليف فيه مقصودا به حصول الفعل من فاعل معين كالصلاة والزكاة والوفاء بالعقود وترك المحرمات واعطاء كل ذي حق حقه ، فهذه الواجبات وأمثالها قصد الشارع حصولها من كل فرد من افراد المكلفين بعينه وذاته ، بحيث لايسقط الواجب عنه الا اذا فعله بنفسه واذا تركه كان آثما مستحقا للعقاب ، ويسمي الواجب العيني بالفرض العيني .

الواجب الكفائي :

هو ما كان التكليف فيه مقصودا به حصول الفعل بقطـع النظر عن فاعله كالجهاد في سبيل الله وكالامر بالمعـروف والنهي عن المنكر .

ومن ذلك : الصلاة علي الميت ودفنه ورد السلام وانتقاد الغريق .  
ومن الواجب الكفائي: كل علم أو صناعة أو حرفة أو عمل لا تستغني عنه الجماعة ويقوم به نظامها الاجتماعي والاقتصادي .  
وسمي هذا الواجب كفائيا ، لانه يكفي في حصوله أن يفعله بعض المكلفين ، وعلي ذلك فإنه اذا قام به بعض المكلفين سقط عن الباقين وارتفع الـاثـم عنهم جميعا ، اما اذا لم يـقـم

بالواجب الكفائي أحد بل اعتمد كل واحد علي غيره ، فانهم  
جميعا آثمسون .

### الفرق بين الواجب العيني والواجب الكفائي :

الفرق بين الواجبين ، ان المنظور اليه في الواجب  
العيني ذات الفاعل ، بينما المنظور اليه في الواجب  
الكفائي ذات الفعل دون نظر الي الفاعل ، غاية الامر ان  
الخطاب وان كان موجه الي الكافة في الواجب الكفائي علي  
وجه العموم ، الا أنه يكون موجه علي الخصوص لمن كانت عنده  
القدرة علي الفعل ، فالجماعة كلها مطالبة بتهيئة الاسباب  
لتكون قوية مزية مكثفة بذاتها في شتي المجالات ، اجتماعية  
كانت أو سياسية أو صحية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية  
وذلك يقتضي ان يكون في افرادها أطباء ومهندسون وقضاة  
ومفتون وزراع وصناع وقواد ومتفقهون في الدين وفي علوم  
الشريعة .

ومن كانت عنده الكفاية لان يكون قاضيا أو مهندسا  
أو قائدا عسكريا أو متفقا في الدين أو طبيا أو تاجرا  
مطالب علي الخصوص فيما هو أهل له وقادر عليه ، اذ مما  
لاشك فيه ان مواهب الناس مختلفة وقدرهم في الامور متباينة  
ومتفاوتة ، فهذا قد تهيأ للعلم وهذا للرئاسة وذلك للصناعة  
أو للزراعة وهكذا ، والواجب ان يربي كل شخص علي ما تهيأ  
له حتي يبرز كل واحد فيما قلب عليه ومال اليه ، وبذلك

تستقيم احوال الدنيا وأعمال الاخيرة .  
تحول الواجب الكفائي الي واجب عيني :

---

قد يطرأ علي الواجب الكفائي ما يحوله الي واجب عيني،  
وذلك عندما يتعين فرد بذاته لادائه ، بأن كان لا يوجد فسي  
الجماعة من يقوم به أو يحسنه سواه .

فمثلا انقاذ الغريق فرض كفاية اذا قام به بعض القادرين  
سقط عن الباقيين لكن اذا لم يوجد في المكان الذي أشرف فيه  
هذا الشخص علي الغرق سوى فرد واحد، وكان هذا الواحد محسنا  
للسباحة، فانه يتعين عليه القيام بهذا الواجب وينقلسبب  
الواجب في حقه من كفائي الي عيني ، فيتعين عليه ان ينقذه،  
وان لم يحسن السباحة تعين عليه ان يستغيث فربما يوجد من  
ينقذه .

ومن ذلك : ما اذا لم يوجد في البلد الا طبيب واحد، وكان  
هناك مريض بها استنجد به أو طلبه للكشف عليه ، كان اسعافه  
واجبا عينيا علي الطبيب .

ومثل ذلك يقال في جميع الواجبات الكفائية عندما يتعين  
لها فاعل واحد .

التقسيم الرابع للواجب : من حيث المقدار المطلوب منه .

ينقسم الواجب من حيث المقدار المطلوب منه الي واجب  
محدد وواجب غير محدد .

الواجب المحدد : هو ما عين الشارع له مقدارا محسوسا بحيث لا تبرأ ذمة المكلف فيه الا اذا آداه علي ما عينه الشارع وبالمقدار الذي حدده ، ومن امثلته : الصلوات الخمس المفروضة وزكاة الاموال وصوم رمضان والحقوق المالية التي وجبت بسبب عقد أو غيره ، فهذه الواجبات وامثالها لا تسقط عن المكلف الا اذا آداها علي الوجه المعين وبالقدر المحدد . وذلك لان الشارع قد حدد عدد الصلوات وعدد ركعات كل صلاة ، كما بين انواع الاموال التي تجب فيها الزكاة وحدد مقدار الواجب في كل نوع منها ، وكذلك حدد المقدار الذي يصوم فيه المكلف شهر رمضان بأنه من الفجر الي غروب الشمس في كل يوم من ايام الشهر ، وان من اشترى أو أجر أو نذر نذرا معيناً ، كان الثمن والاجرة والمنذور من الواجبات المحددة .

والواجب المحدد تصح المطالبة به امام القضاء اذا كان له مطالب من العباد ، كالديون ، فان للدائن ان يطالب بمدينه قضاء بأن يؤدى اليه دينه .

الواجب غير المحدد : هو ما لم يعين الشارع له مقدارا ، بل تركه لتحديد المكلف .

ومن امثلته : اطعام الجائع واغائة الملهوف والانفاق في وجوه البر والخير وماشابه ذلك من كل واجب لم يرد عين الشارع نص بتحديد مقدار الواجب فيه .

فالشارع أوجب علي المكلفين اطعام الجائع ودفع حاجة المحتاج والانفاق في سبيل الله ، ولم يحدد القدر الذي يجب علي المكلف ان يخرج به ، لان المقصود بهذا الواجب سد الحاجة ومقدار ما تسد به الحاجة يتحدد بحسب حالة المحتاج وما يقدر عليه المكلف، فلم يكن لذلك واحدا في جميع حالاته ، بل يختلف باختلاف ظروف المكلف به ومن يؤدى اليه الواجب وغير ذلك .  
ومن اجل ذلك ، كان تحديد المقدار في هذا الواجب متروكا لتقدير المكلف بـــــــه .

#### الفرق بين الواجب المحدد وغير المحدد :

يفترق الواجب المحدد عن غير المحدد، في ان الواجب المحدد يجب دينيا في الذمة من وقت وجوبه ، وتمتع المطالبة به ، ولا تبرأ ذمة المكلف منه الا اذا اداءه علي الوجه الذي عينه الشارع وبالقدر الذي حدده ، اما الواجب غير المحدد ، فلا يثبت دينيا في الذمة الا بالقضاء او التراضي ، فلا تمسح المطالبة بالواجب غير المحدد ، لانه يكون مجهولا ، والمجهول لا تشغل به الذمة فلا تمسح المطالبة به ، واعتبار الواجب محددا مما تختلف فيه الانظار .

فمثلا بالنسبة لنفقة الزوجة او القريب ، يذهب جمهور الفقهاء الي انها من الواجب المحدد. لان نفقة الزوجة مقدرة بحال الزوج ، ونفقة القريب بما يكفيه ، ويترتب علي ذلك ان كلا من نفقة الزوجة والقريب تصير دينيا في الذمة من وقت سبب الوجوب

الي وقت المطالبة من غير توقف علي القضاء أو التراضي .  
اما الحنفية فيقولون ان كلا من نفقة الزوجة والقريب  
من الواجب غير المحدد، لعدم معرفة قدر كل منهما، وعلي  
ذلك فلا تشغل بهما ذمة الزوج أو القريب قبل القضاء بهما  
أو التراضي عليهما .

وليس للزوجة أو القريب الحق في المطالبة بها عن  
المدة السابقة علي القضاء أو التراضي ، لكن اذا حكم بها  
القاضي أو تراضي الطرفان عليها اصبح الواجب محددا فتشغل  
به الذمة وتصح المطالبة به قضاء .

## أقسام المندوب

الندب في اللغة : الدعاء الي الفعل يقال : ندبه لامر أو الي الامر ندبا ، اذا دعاه اليه وحثه علي القيام به .  
وفي اصطلاح الاصوليين : ما أمر به الشارع أمرا غير جازم .

ذلك ان امر الشارع قسمان :

- أمر جازم في تركه العقاب وهو الواجب .
- أمر غير جازم لعقاب في تركه وهو المندوب .

وقد دل علي شمول الامر للمندوب قوله تعالى: " وافعلوا الخير" ( ١ ) فان فعل الخير منه الواجب ومنه المندوب، وكذلك قوله تعالى : " وأمر بالمعروف " ( ٢ ) فان الامر بالمعروف منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب، وقوله تعالى: ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربي " ( ٣ ) .

ولانزاع في ان من الاحسان وايتاء ذى القربى ما هو مندوب اليه ، وذهب بعض الاصوليين الي أن الندب تخيير بدليل جواز تركه ، فالمكلف مخير في المندوب بين الفعل والتترك، لانه لاعقاب علي تركه .

---

(١) آية ٧٧ سورة الحج .

(٢) آية ١٧ سورة لقمان .

(٣) آية ٩٠ سورة النحل .



والصحيح ، ان فعل المندوب ارجح من تركه للشواب في فعله  
وعدم الشواب في تركه ، وذلك دليل طلبه غير الجازم ، ودليل  
كذلك علي ان التخيير فيه ليس مطلقا .

هذا : وأمر الشارع غير الجازم قد يؤخذ من الصيغة نفسها  
كما اذا قال الشارع يسن او يندب أو يستحب كذا ، وقد يؤخذ  
من القرائن التي تحيط بالصيغة وتصرفها عن الوجوب السي  
الندب كما سبق ان ذكرنا في صيغة الامر .

أقسامه : المندوب اليه قد يكون الندب فيه على وجه التأكيد  
وقد لا يكون على وجه التأكيد ، ومن هنا انقسم المندوب السي  
ثلاثة أقسام .

مندوب مؤكد فعله ، مندوب غير مؤكد فعله ، مندوب يعهد  
من الكماليات .

أولاً - مندوب مؤكد فعله :

ويسمي سنة مؤكدة وراتبة وسنة هدى ( ١ ) ، وهو ماواظب  
عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتركه الا نادرا وهو  
نوعان :

أ - سنة مؤكدة تكمل الواجب وتعد من شعائر الاسلام كسلاذان  
والاقامة وصلاة الجماعة والعيديين .

---

(١) الهدى بالفتح والمكون : ما يهدي الي الحرم من النعم والرجل المحترم يقال  
لأن هدى بني فلان ، والخيرة والطريقة والجمت ، اما الهدى بالفم والفتح ،  
فهو النهار والطريق والرشاد ، ومنه قوله تعالى : هدى للمتقين .

وحكم هذا النوع : ان فاعله يستحق الثواب وتاركه يستحق اللوم والعقاب لكنه اللوم الذى لا يصل الي حد العقاب في الاخرة .

واذا اتفق اهل بلد أو قرية أو محلة علي ترك هذه السنن وجب قتالهم حتي يقومون بأدائه واقامته ، وذلك لاستهانتهم باعلان شعائر الاسلام المكملة لواجباته ( ١ ) .

ب- سنة مؤكدة ليست مكملة للواجب ، لكن الرسول صلي الله عليه وسلم واظب عليها ولم يتركها الا نادرا ، ومن ذلك : السنن الرواتب وهي : ركعتان قبل صلاة الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء .

وحكم هذا النوع : ان فاعله يستحق الثواب وتاركه يستحق اللوم والعقاب .

واذا اتفق اهل قرية علي ترك هذه السنن فلا يجب قتالهم كما في النوع الاول ، لانها ليست من شعائر الاسلام التي يحافظ فيها علي الظهور والاعلام ، فتركها لا يعد أمارة من أمارات النفاق او الاستخفاف بتعاليم الدين .

ثانيا - مندوب غير مؤكد فعله : وضابطه انه الذى لم يواظب عليه النبي صلي الله عليه وسلم ، بل فعله تارة وتركه تارة

---

(١) وجوب القتال لم يكن من اجل ترك سنة مؤكدة وانما من اجل الاستهانة بالشعائر والاستخفاف بها .

اخرى، وذلك كالتصدق علي الفقراء والمساكين من غير الزكاة المفروضة والاشهاد علي العقود وكتابة الدين والتطوع بالحج والعمرة وصلاة اربع ركعات قبل الظهر وقبل العصر وصيام يوم الاثنين ويوم الخميس من كل اسبوع .

وهذا النوع كما يسمى مندوبا غير مؤكد يسمى كذلك بالسنة غير المؤكدة وبالمستحب وبالنافلة .

وحكمه : ان فاعله يستحق الثواب وتاركه لا يعاقب .

ثالثا - مندوب يعد من الكماليات ويرجع هذا النوع الي الاقتداء بالنبي صلي الله عليه وسلم فيما كان يفعله في حياته بحكم العادة مما لايتعلق بالاحكام العملية وذئلك كالإقتداء بطريقته صلي الله عليه وسلم في الاكل والشرب والنوم والسير .

ويسمي هذا النوع بسنن الزوائد كما يسمى ادبا وفضيلة .

وحكم هذا النوع : ان فاعله يستحق الثواب اذا قصد

بفعله متابعتة صلي الله عليه وسلم والاقتداء به ، لان قصد

ذلك دليل الحب والتعلق اما اذا فعل ذلك اتفاقا أو بحكم

العادة فلا يكون مستحقا للثواب .

## الحرام واقسامه

الحرام في اللغة : الممنوع من فعله ، ومنه قوله تعالى : " وحرمنا عليه المراضع من قبل " ( ١ ) أي منعناه عن قبول مرضعة غير أمه ، وقوله تعالى : " وحرام علي قريبة اهلكناها أنهم لا يرجعون " ( ٢ ) أي يمتنع رجوعهم الي الدنيا وفي اصطلاح الاصوليين : ما طلب الشارع الكف عنه طلبا جازما ، وأن شئت قلت : ما نهي عنه الشارع نهيا جازما ، وهو ضد الواجب .

ويستفاد النهي الجازم من الصيغة نفسها ، أو من القرائن المحيطة بها .

ومن امثلة الحرام : أكل الميتة وقتل الاولاد والـزواج بالامهات أو الاخوات أو زوجة الاب ، وشهادة الزور وأكل اموال الغير بالباطل وارث النساء كرها ، فهذه أفعال محرمة وقد ثبت تحريمها بالنصوص القرآنية الاتية : " حرمت عليكم الميتة " ، " ولا تقتلوا انفسكم " ، " ولا تقتلوا اولادكم " ، " حرمت عليكم امهاتكم واخواتكم " ، " ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء " ، " واجتنبوا قول الزور " ، " ولا تأكلوا اموالكم

---

(١) آية ١٢ سورة القصص والمعني ان الله حرم عليه الرضاعة قبل رده الي امه

(٢) آية ٩٥ سورة الانبياء .

بينكم بالبطل " ، " لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها .  
وغير ذلك من الايات القرآنية أو الاحاديث النبوية الصحيحة  
التي نهى الشارع فيها عن الفعل علي سبيل الحتم والالتزام  
باستعمال لفظ التحريم أو نفي الحل أو طلب الاجتناب أو ترتب  
العقوبة علي الفعل أو وصفه بأنه فاحشة ومقتا ، أو النهي الذي  
لم تصرفه عن التحريم قرينة ، أو غير ذلك مما يشعر بتحتم طلب  
الكف .

وجمهور الاصوليين كما سبق ان ذكرنا علي أن ما طلب الشارع الكف  
عنه طلبا جازما شيء واحد هو الحرام يستوي ان يكون دليل الطلب  
قطعيا أو ظنيا ، خلافا للحنفية الذين فرقوا بين ما اذا كان  
دليل الطلب قطعيا فيكون حراما ، وبين ما اذا كان ظنيا فيكون  
مكروها كراهة تحريمية .

### أقسام الحرام :-

ينقسم الحرام الي قسمين : حرام لذاته وحرام لغيره .

أولا - الحرام لذاته : هو ما حرمه الشارع ابتداءً وأصاله لما فيه من المفساد والمضار ، كأكَل الميتة والدم ولحم الخنزير وكالزنا والقتل والسرقة والربا ، فهذه الافعال وأمثالها حرمها الشارع تحريماً ذاتياً وعينياً لأنها مفسدة ومضرة .

ثانياً - الحرام لغيره : هو ما نهى عنه الشارع لا لذاته ولكن لأنه يؤدي الي محرم ذاتي ، أو أنه لا يؤدي الي محرم ذاتي بل اقترن به امر عارض جعله حراماً .

ومن امثلة الحرام الذي يؤدي الي محرم ذاتي : النظر الي عورة المرأة الاجنبية أو الخلوة بها ، فهو حرام لانه يفضي الي الزنا والزنا حرام لذاته ، واما النظر الي العورة في ذاته أو الخلوة في ذاتها فليس واحداً فيها بزنا في ذاته ، ومنه الجمع بين المحارم ، فانه حرام لانه يؤدي الي قطع عيصة الرحم التي نهى عنها الشارع نهياً ذاتياً ، فالحرمة ليست لذات الجمع ، لان زواج العمة علي ابنة اخيها أو المرأة علي خالتها لا يؤدي بذاته الي مفسدة القطع ، بل بواسطة ادائه الي البغض والنزاع بين الاقارب ، وفي النزاع مفسدة تقطيع الارحام .

ومن ذلك : البيوع الربوية ، فانها حرام وحرمتها ليست لذاتها بل لانه تؤدي الي الربا المحرم لذاته .

ومن امثلة ماكان التحريم فيه لامر عارض ( ١ ) : صوم يوم العيد وزواج التحليل والصلاة في ثوب مفصوب او علسي أرض مفصوبه والبيع يوم الجمعة وقت الاذان ، وكانت هذه الاعمال المذكورة محرمة لغيرها وليست لذاتها ، لان الصوم في ذاته فعل مشروع بحسب الاصل ، لكن الشارع حرم الصوم يوم العيد لعارض هو أن العباد يعتبرون في هذا اليوم ضيوفا علسي الرحمن ، وصيامهم في هذا اليوم يعتبر منهم اعراضا عن هذه الضيافة وذلك حرام .

والزواج في ذاته مشروع لما يترتب عليه من حفظ النسل وذلك لا يكون الا اذا جاء علي وجه الدوام والاستمرار ، وزواج التحليل لا يقصد به الدوام والاستقرار فكان لذلك حراما .  
والبيع في ذاته مشروع ، لكنه في وقت الاذان يوم الجمعة حرام ، وحرمة ليست لذاتها بل لامر عارض هو وقوعه وقسمت الاذان يوم الجمعة المنهي عنه بقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع " ( ٢ ) .

---

(١) معني ان التحريم لامر عارض هو ان الفعل كان حكمه الشرعي ابتداء : الوجوب او النذب او الاباحة ، ولكنه اقتتن به امر عارض جعله حراما بعد ان كان واجبا او مندوبا او مباحا .  
(٢) آية ٩ سورة الجمعة

وأداء الصلاة في ثوب مضروب أو علي أرض مفضوبة حرام ، مع  
أن الصلاة في ذاتها واجبة .

الفرق بين الحرام لذاته والحرام لغيره :

يفترق الحرام لذاته عن الحرام لغيره بأمرين :

الامر الاول : أن الحرام لذاته اذا كان محلا لعقد أو تصرف ، لا يترتب عليه شيء من الاثار الشرعية التي تترتب علي العقود والتصرفات لانه غير مشروع بأصله ، ومادام غير مشروع باصله يكون باطلا ولا وجود له ، اما اذا كان الحرام لغيره محلا لعقد أو تصرف ، فانه لا يكون باطلا كما هو الحال في الحرام لذاته ، بل يكون صحيحا تترتب عليه جميع آثاره الشرعية علي مذهب اليه بعض الفقهاء ، أو فاسدا تترتب عليه بعض الاثار دون البعض الآخر علي مذهب اليه البعض الآخر ، أو أنه يكون باطلا كما هو الشأن في الحرام لذاته علي مذهب اليه البعض الثالث من الفقهاء ، وتطبيقا علي ذلك فانه اذا كان محل العقد ميتة أو خمر أو خنزيرا أو غير ذلك مما ليس بمال في نظر الشريعة ، فإن العقد يكون باطلا لا يترتب عليه أي أثر ، لان الحرمة فيه ذاتية .

والحكم كذلك لو كان محل عقد الزواج امرأة محرمة علي العاقد علي التأييد حيث لا يترتب علي العقد أو الدخول نسب أو توارث أو غيرهما من سائر الاثار .

أما البيع وقت النداء ، فانه يكون صحيحا عند جمهور

الفقهاء ، مع الاثم والكراهة خلافا للحنابلة والظاهرية .

والصلاة في الارض المفضوبة أو في الثوب المفضوب صحيحه في



ذاتها مادامت مستوفية لاركانها وشروطها علي مذهب اليه جمهور  
الفقهاء ، مع تأشيم المكلف علي ما ارتكبه من غصب خلافا  
للحنابلة والشافعية في رواية .

#### الامر الثاني :

يفترق الحرام لذاته عن الحرام لغيره ، في أن المحرم  
لذاته لا يباح الا للضرورة ، وذلك لان سبب تحريمه ذاتي فهو  
يتم ضروريا من الضروريات الخمس ، فلا يباح الا لضرورة مثله ،  
والضرورات تبيح المحظورات ، وتطبيقا علي ذلك ، فان شرب  
الخمير وهو حرام لذاته لضرورة حفظ العقل ، لا يباح الا لضرورة  
حفظ النفس من الهلاك ، كأن عضولم يجد ما يزيل الغصة بسسه  
أو خاف الموت عطشا ولم يجد ما يزيل ذلك سوى الخمير ، لان حفظ  
النفس من المصالح الضرورية .

اما المحرم لغيره فيكفي في اباحته الحاجة ولا يتوقف  
علي الضرورة ، لانه لا يتم ضروريا ، ولذلك جاز كشف مسورة  
المرأة عند علاجها ، اذا كانت الرؤية لازمة للعلاج حتي  
لا يترتب علي عدم الكشف ضيق أو حرج . ( ١ ) .

---

(١) الفرق بين الضرورة والحاجة : ان الضرورة هي التي يخشى فيها الانسان  
علي حياته من الهلاك ان لم يتناول المحرم ، اما الحاجة فهي ما يترتب علي  
تركها حصول ضيق أو حرج فالحاجة اوسع في مداها من الضرورة .

## المكروه

المكروه في اللغة : البغيض الي النفوس، يقال : كرهه اذا أبغضه ولم يحبه ، ومنه قوله تعالى: " كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها " ( ١ ) .

والمكروه في اصطلاح الاصوليين: مانهى عنه الشارع نهياً غير جازم، وبعبارة اخرى : ماكان تركه خيراً من فعله .  
وللمكروه صيغ كثيرة ، فيأتى باستعمال لفظ كره واكـره ونحوهما ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " أكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال " وكقوله " ابغض الحلال الي الله الطلاق " .

وقد يأتي بصيغة النهي المقترن بما يدل علي الكراهة وليس التحريم ، كقوله تعالى : " لاتسألوا عن اشياء أن تبد لكم تسؤكم " ( ٢ ) ، فان القرينة علي ان هذا النهي للكراهة وليس للتحريم قوله تعالى في الاية نفسها " وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم " .  
وقد يأتي بصيغة الامر الدالة علي الترك بقرينة تصرفها عن التحريم الي الكراهة كقوله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) آية ٢٨ سورة الاسـرة .  
(٢) آية ١٠١ سورة المائدة .

" دع ما يريبك الي مالا يريبك " فان فعل ما يشتبه أمره بين  
الحل والحرمة ليس حراما ، بل هو مكروه علي التحقيق ، والقرينة  
ان الشيء المشتبه فيه لا يوصف بالحل ولا بالحرمة ، والا لكان  
واحدا منهما .

### حكم المكروه :

جمهور الاصوليين علي ان فاعل المكروه لا يستحق العقاب  
وقد يستحق اللوم والعتاب ، وتاركه يمدح ويثاب اذا قصد  
بتركه التقرب الي الله وابتغاء رضوانه .  
هذا واذا كان الجمهور من الاصوليين يجعل المكروه قسما  
واحدا وهو مانهي عنه الشارع نهيا غير جازم ، فان الحنفية  
كما ذكرنا يجعلونه قسمين : مكروه تحريما ومكروه تنزيها .  
وان المكروه تحريما هو ما طلب الشارع الكف عنه حتما  
بدليل ظني كخبر الواحد ، وفاعله يستحق العقاب كما فسي  
الحرام ، الا أنه لا يكفر جاحده لعدم قطعية الدليل ، اما  
المكروه تنزيها فهو نفسه المكروه باصطلاح الجمهور فسي  
حقيقته وفي حكمه .

## المباح

المباح ويقال له : الحلال والجائز هو : ماخير الشارع المكلف فيه بين الفعل وترك من غير مدح ولا ذم لا على الفعل ولا على الترك ( ١ ) .

والصيغ التي تدل على الاباحة كثيرة منها :

١- لفظ الحل أو نفي الاثم أو الجناح أو الحرج ومن ذلك قوله تعالى : " اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم " ( ٢ ) ، وقوله تعالى : " فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه " ( ٣ ) ، وقوله تعالى : " ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج " ( ٤ ) وقوله تعالى : " ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء " ( ٥ ) .

٢- صيغة الامر المفيدة للاباحة بالقرينة كقوله تعالى : " واذا حللتم فاصطادوا " ( ٦ ) فقوله تعالى : " فاصطادوا " أمر وهو للاباحة والقرينة ، ان الله حرم الصيد في حال الاحرام بقوله " غير محلي الصيد وانتم حرم " ثم اباحة بعد الاحلال من الاحرام ، وذلك لان ربط التحريم بالاحرام يبدل

---

(١) هذا تعريف المباح في اصطلاح الأصوليين اما في اللغة فقد جاء في المعجم الوسيط اباحة اخله واطلقه .

(٢) آية ٥ سورة المائدة . (٣) آية ١٧٣ سورة البقرة .

(٤) آية ٢٣٥ سورة البقرة . (٥) آية ٢ سورة المائدة .

(٦) آية ٢ سورة المائدة .

علي انه اذا زال الاحرام زال التحريم .  
ومن ذلك قوله تعالى: " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فسي  
الارض وابتغوا من فضل الله " ( ١ ) .

فقوله تعالى : " فانتشروا " أمر وهو للاباحة والقرينة  
قوله تعالى في الآية قبلها " يا أيها الذين آمنوا اذا  
نودى للصلاة من الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع  
فهذه الآية حرمت السعي والانتشار عند النداء للجمعة ،  
وذلك يجعل السعي بعد الفراغ من الصلاة مباحا .

٣- استصحاب الاصل ، وذلك اذا لم يوجد في الفعل دليل يسدل  
علي حكمه بناء علي ان الاصل في الاشياء الاباحة .

#### دخول المباح تحت حكم التكليف :

جمهور الاصوليين علي ان المباح ليس حكما تكليفيــــــــــــــــا  
لان التكليف طلب مافيه كلفة ومشقة ، والمباح مخير فيه المكلف  
بين الفعل والترك ، فلا يكون مشتملا علي التكليف ولا يتصور  
ففيه .

وذهب بعض الاصوليين الي ان المباح داخل تحت التكليف  
لانه يجب اعتقاد اباحته والوجوب من خطاب التكليف .  
هذا واذا كان المباح لاثواب ولاعقاب ولاعتاب علي فعله  
او تركه بحسب ذاته وجزئياته ، الا انه مع ذلك قد يعرض لـه

ما يكون معه الفعل او الترك واجبا أو حراما علي حسب

التقسيم الاتسي :

أقسام المباح :

ينقسم المباح كما يرى الشاطبي ( ١ ) الي اربعة اقسام :

- ١- مباح بالجزء واجب بالكل .
- ٢- مباح بالجزء مندوب بالكل .
- ٣- مباح بالجزء حرام بالكل .
- ٤- مباح بالجزء مكروه بالكل .

هذه هي اقسام المباح بحسب كلياته ، ومنها يتبين أن المباح من هذه الحيشية قد يكون مطلوبا فعله علي جهة الوجوب أو الندب ، وقد يكون مطلوبا تركه علي جهة التحريم أو الكراهة .

أولا - المباح بالجزء والمطلوب بالكل علي جهة الوجوب ، كالاكل والشرب والبيع والشراء ومخالطة الزوج زوجته ونحو ذلك ، فهذه امور مباحة بالجزء اي في بعض الاحوال والاوقات - علي معني ان لكل فرد ان يأكل أو لا يأكل في الجملة ، وأن له أن يختار أحد الاطعمة علي غيرها .

لكن ليس له أن يترك الاكل والشرب بالكلية وعلي جهة

---

(١) الشاطبي أحد أعلام المالكية. وهو مؤلف كتاب الموافقات في الاصول .



هذا الترك، لانه امر مباح له بالجزء ، والمباح بالجزء  
يجوز تركه مع القدرة عليه كما يجوز فعله .

ولكن هذا التمتع مندوب اليه بالكل ، علي معني ان تركه  
جملة وفي جميع الاوقات فيه مخالفة لما ندب اليه الشارح في  
قوله صلي الله عليه وسلم: " اذا وسع الله عليكم فاوسعوا  
علي انفسكم وان الله يحب ان يرى أثر نعمته علي عبده " .

وقوله صلي الله عليه وسلم: " ان الله جميل يحب  
الجمال" ( ١ ) ردا علي سؤال بعض الصحابة للرسول صلي الله  
عليه وسلم ، عن الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة " .  
فهذا يدل علي ان التمتع بالطيبات من الرزق بما زاد علي  
الضرورة من صنوف الاكل والشراب وارتداء الملابس وركوب  
السيارات والسكنى وغير ذلك مما يظهر به الشخص بمظهر  
الوجاهة والوقار في أعين الناس وان كان مباحا بالجزء ، الا انه  
مندوب اليه بالكل ، اظهارا لنعم الله تعالى علي عباده

---

(١) للحديث قعة وهي ان الرسول صلي الله عليه وسلم نهى عن الكبر واكثر من  
النهي عنه فظن بعض الصحابة ان من الكبر العناية بالشوب في مظهره  
فقالوا يا رسول الله : ان الرجل يحب ان يكون ملبسه حسنا ونعله حسنة  
افهذا من الكبر ؟ فقال صلي الله عليه وسلم : ان الله جميل يحب  
الجمال ، والكبر بطلر النعمة وغمط الناس " اي ان الكبر هو التعالي  
علي الناس وعدم اعطاء كل ذي حق حقه .



وقد قال سبحانه : " قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق " ( ١ ) ، وقوله جل شأنه : " يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون " ( ٢ ) ، واذا ترك المكلف هذا التمتع جملة كره له ذلك ( ٣ ) .

ثالثا- المباح بالجزء المحرم بالكل، وذلك كالمباحات التي تقدر المداومة عليها في العدالة ، وذلك كمن يقضي وقته كله في لعب الشطرنج أو السماع الي الغناء المباح او كمن يتعود الحلف ونحو ذلك ، فان هذه الافعال وان كانت مباحة بالجزء علي معني انه لاجر علي فعلها او تركها في بعض الحالات والأوقات، الا انه لا ينبغي لعامل ان يصرف وقته كله فيها بحسب الكلية وعلي سبيل الدوام والاستمرار، لما يترتب علي ذلك من اهمال المهمة الاصلية التي خلق لها الانسان ، ولذلك نص بعض الفقهاء علي ان المداومة علي المباح قد تصيره صغيرة كما ان المداومة علي الصغيرة تصيرها كبيرة ولذلك قيل :  
لصغيرة مع الاصرار .

---

( ١ ) اية ٣٢ سورة الاعراف .

( ٢ ) آية ١٧٢ سورة البقرة .

( ٣ ) التمتع المندوب اليه علي هذا الوجه يجب ان يكون مقيدا بعدم الاسراف المنهي عنه في قول الله تعالى : " وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين " وقول الرسول صلي الله عليه وسلم " كلوا واشربوا والبسوا في غير سرف ولا مخیلة " .

رابعاً المباح بالجزء المكروه بالكل، وذلك كالتنزه فسي البساتين وسماع تغريد الحمام واللعب المباح ونحو ذلك، فهذه الامور وان كانت مباحة بالجزء، الا أن الاكثار منها تجعلها مكروهة ويتصف فاعلها بالمخالفة لمحاسن العبادات لتجاوزه حد الاعتدال، واذا تجاوز المكلف حد الاعتدال وبلغت منه المداومة علي هذه الاشياء الحد الذي تستغرق وقته كله، كان فعله منهيًا عنه علي وجه الحتم، اى أنه يكون حراما كما تقدم .

## (١) الرخصة والعزيمة

إذا كان الأصل في الأحكام الشرعية التكليفية العموم والشمول لجميع المكلفين وفي جميع الأحوال، كما في وجوب الصلاة وحرمة القتل والسكر، فإن الخطاب فيها عام لجميع المكلفين لا يختص ببعض دون بعض ولا بحالة دون أخرى، إلا أنه قد يعرض للمكلف من الظروف ما يجعل العمل بالحكم الأصلي العام شاقاً وغير مقدور للمكلف، وحينئذ يرخس الله تعالى للمكلف أن يترك الفعل المطالب به ابتداءً والمدلول عليه بالحكم العام، إلى حكم آخر جزئي استثناءً إلى أن تزول هذه الظروف الشاقة التي عرضت له، فيعود إليه التكليف بالحكم العام، وقد تعارف الأصوليون على تسمية الأحكام الكلية العامة التي تطبق على جميع المكلفين في الظروف والأحوال العادية بالعزائم وعلى تسمية الأحكام الجزئية الخاصة التي تجبىز العمل على خلاف العزائم بالرخص، وفيما يلي تفسيرهما وبيان الأحكام المتعلقة بهما .

---

(١) اعتبار الرخصة والعزيمة من الحكم التكليفي اصطلاح جرى عليه جمهور الأصوليين، وذلك لأن العزيمة اسم لما طلبه الشارع أو أباحه على وجه العموم، فهو يتناول الناس جميعاً وهم جميعاً مخاطبون به، والرخصة اسم لما أباحه الشارع للضرورة أو الحاجة على سبيل الترخيص من الحكم الأصلي والامتناع عن استمرار الالتزام به، وهي في أكثر أحوالها تنقلل الحكم من مرتبة اللزوم إلى مرتبة الإباحة، وكلا من الطلب والإباحة من الحكم التكليفي .

### أولا: العزيمة :

العزيمة لغة : ما عزم عليه أو قصدته قصداً موكسداً ،

وعزائم الله فرائضه التي أوجبها .

والعزيمة في اصطلاح الأصوليين: ما شرع من الأحكام العامة

ابتداءً ويقصد بعموم الأحكام: عدم اختصاصها ببعض المكلفين

دون بعض أو ببعض الأحوال دون بعض، فهي مشروعة علي الإطلاق

وعلي سبيل العموم والشمول لكل المكلفين ، وفي سائر أحوالهم

كما يقصد بشرعيتها ابتداءً ، ان هذه الأحكام المشروعة علي

وجه العموم لم تسبق بأحكام شرعية قبلها وذلك كما في الصلاة

والزكاة وسائر شعائر الاسلام ، او انها سبقت بأحكام منسوخة

بها ، وذلك كما في التوجه الي بيت الله الحرام ، فانه وإن

كان قد سبق بحكم شرعي هو التوجه الي بيت المقدس، الا أن هذا

الحكم لم يعد قائماً لنسخه بالحكم الذي جعل التوجه الي بيت

الله الحرام ، ومن ثم كان التوجه الي بيت الله الحرام

عزيمة لارخصة . لان الحكم الناسخ اعتبر هو الحكم الابتدائي

لعدم قيام الحكم الاول .

فالعزيمة ليست استثناءً من احكام سابقة ، بل انها

أحكام شرعت ابتداءً فالزكاة والصلاة وسائر الفروض الاسلامية

وكذا البيع والرهن عزائم لارخص ، لانها أحكام كلية عامة

لاتطبق علي بعض المكلفين دون بعض ولا في بعض الحالات دون بعض

وهي احكام ابتدائية لم تسبق بأحكام شرعية قائمة ، ومن ذلك :

احكام السلم والقراض والاجارة ، لانها احكام عامة التطبيق  
بالنسبة للاشخاص والاحوال ، وهي احكام ابتدائية لم تسبق  
بأحكام شرعية قائمة تقتضي منعها ( ١ ) .

### ثانيا : الرخصة :

الرخصة لغة : التيسير في الامر والتسهيل، وفي اصطلاح الاصوليين :  
ما شرع من الاحكام لعذر شاق استثناء من اصل عام يقتضي العدول  
عنه الي حكم آخر مع الاقتصار علي موضع الحاجة فيه ، ومن  
امثلة الرخصة : اباحة الفطر للمسافر ، فانه حكم شرعي جزئي،  
شرع لعذر شاق هو السفر، استثناء من حكم عام هو وجوب الصوم،  
فوجوب الصوم عزيمة ، لكن لما كان الالتزام به مع السفسر  
يؤدى الي الحرج الشديد، كان لابد من العدول عنه الي حكم  
آخر جزئي ، ينطوي علي التيسير علي المكلف وذلك هو جوار  
الفطر للمسافر، وهذا الجواز هو الرخصة ، ومن ذلك : اباحة  
المطعمات، والمشروبات المحرمة للمضطر، فانه حكم جزئي  
شرع لعذر شاق هو حالة الضرورة ، استثناء من اصل عام هو

---

(١) لا يؤثر في اعتبار احكام الاجارة والسلم والقراض ونحوها من العرائس  
كونها مستثناء من اصل عام يقتضي منعها، نظرا لما تتميز به من سريانها  
علي جميع المكلفين في سائر احوالهم ، فضلا عن انها لم تسبق بأحكام  
شرعية اخرى ، وغايته ان شرعيتها في الاصل كانت من اجل حاجة الناس اليها  
لكنها عند التطبيق لا تتوقف علي وجود الحاجة التي شرعت في الاصل من  
اجلها ، وعلي ذلك فيجوز للمكلف ان يباشرها وان لم تكن به حاجة .

حرمة هذه الاشياء ، ومن ذلك : اباحة النطق بكلمة الكفر للاكراه ، اذا توافرت شروطه ، فانها رخصة لانها حكم جزئي شرع لعذر شاق هو الاكراه ، استثناء من اصل عام هو حرمة النطق بها .

فهذه الاحكام الجزئية وامثالها شرعت لبعض المكلفين في ظروف خاصة استثنائية اضطرارية .

ومادام امرها كذلك ، فانه يقتصر فيها علي موضع الحاجة والضرورة ، حتي اذا زالت هذه الظروف التي كانت سببا في هذا التخفيف والتيسير، فانه يجب الرجوع الي الحكم العام الاصلي الذي خوطب به المكلفون ابتداءً ، لان أحكام الرخص احكام جزئية من حيث الاشخاص والحالات ، مؤقتة لايحوز العمل بها الا تحت ظروف خاصة ، فاذا زالت هذه الظروف انتهى العمل بها .

#### خصائص الرخصة :

بالتأمل في تعريف الرخصة وامثلتها يتبين ان الرخصة

تتميز عن العزيمة بالخصائص الاتية :

الاولي - ان الرخصة حكم جزئي يطبق في شأن بعض المكلفين في ظروف خاصة ، شرع علي خلاف ما يقتضيه الحكم العام الكللي، الذي كان يجب تطبيقه علي سائر المكلفين - علي سبيل الاستثناء .

الثانية - ان العمل بالحكم الجزئي الذي هو الرخصة ، شرطه

دائما ان يكون عذر المكلف في العدول عن الحكم العام شاقا ، وليس لمجرد الحاجة ، فالفطر قد شرع لعذر شاق هو السفسر والمرض ، وهما مظنة المشقة ، وأكل الميتة شرع لعذر شاق هو حالة الضرورة ، والنطق بكلمة الكفر ، شرع لعذر شاق وهو ما يترتب علي الاكراه من فوات نفس او عضو أو مال .

وعلي ذلك فاذا لم يكن العذر شاقا موجودا فعلا ، فلا يجوز

العدول عن الحكم العام الي الحكم الجزئي .

ولذلك لاتسمي الاحكام التي شرعت استثناء من الاحكام العامة لمجرد الحاجة التي لامشقة موجودة فيها رخصا ، كما في احكام المضاربة والسلم والاجارة والمزارعة والمساقاة ونحوها من سائر العقود التي شرعت للحاجة اليها استثناء من أصل ممنوع ، هو عدم جواز العقد علي المعدوم أو المجهول والمعقود عليه في هذه الامثلة معدوم حين التعاقد أو مجهول لان المعقود عليه في الاجارة هو المنفعة والمنفعة حين العقد معدومة واضافة التملك الي ماسيوجد لا يصح ، لكن صح لحاجة الناس ، والمسلم فيه في عقد السلم غير موجود عند التعاقد ، ونصيب العامل في المضاربة غير معلوم عند العقد ايضا ، لكن الشارع اجاز هذه العقود استثناء لحاجة الناس اليها .

الثالثة : من خصائص الرخصة ايضا ، . انه يقتصر فيها علي موضع الحاجة ، فهي حكم جزئي خاص ببعض المكلفين دون بعض ، ويطبق في احوال خاصة ، وما كان كذلك يقتصر فيه . علي موضع الحاجة ، أي انه حكم مؤقت بوجود الحالة التي اقتضته يوجد

بوجودها ويزول بزوالها، فالمسافر يجوز له الفطر في رمضان مادام مسافرا عملا بحكم الرخصة وهو الحكم الجزئي، فإذا عاد الي وطنه عاد الي الحكم الاصلي العام، ومثله المريض اذا برئ من مرضه ، والمقيم اذا وجد الماء .

ويلاحظ ان هذه الخاصة من خواص الرخصة ، تعتبر حدا فاصلا بين مآشرع من الاحكام الكلية للحاجة ، ومآشرع من الرخص ، فما شرع رخصة حكم جزئي يقتصر فيه علي موضع الحاجة ولله صفة التأقيت .

اما المشروعات الكلية التي شرعت علي خلاف الاصول والقواعد العامة كالاجارة والسلم وغيرهما ، فانها مشروعة من غير الاقتصار علي موضع الحاجة وليس لها صفة التأقيت ، لانه ليس لها حكمان مختلفان احدهما كلي والآخر جزئي فهي جائزة علي كل حال ، أي سواء وجدت الحاجة اليها أو لم توجد .

هذه هي خصائص الرخصة التي تتميز بها عن العزيمة وعن مآشرع من الاحكام للحاجة .

#### اقسام الرخصة :

لعلماء الاصول مناهج مختلفة واتجاهات متعددة في تقسيم الرخصة ، ونكتفي في هذه الدراسة بعرض منهجين من هذه المناهج احدهما للشافعية والآخر للحنفية .

#### أولا منهج الشافعية :

الرخصة عند الشافعية اما ان تكون رخصة فعل واما أن تكون



رخصة ترك، ذلك لان الحكم العام الاصلي الذي جاءت الرخصة علي خلافه ، اما أن يكون مقتضيا تحريم الفعل واما ان يكون مقتضيا وجوبه ، فان كان مقتضيا تحريمه سمي رخصة فعل، أي أن الفعل المحرم بالحكم الاصلي يعتبر جائزا بحكم الرخصة وأن كان مقتضيا وجوبه سمي رخصة ترك أي أن الفعل الواجب بالحكم الاصلي يصير جائز الترك بحكم الرخصة .

#### أولا - رخصة الفعل :

يندرج تحت انتقال الفعل من الحرمة الي الجواز أربعة

أنواع هي :

- ١- وجوب الفعل بعد ان كان محرما ، كأكل الميتة للمضطّر .  
بالقدر الذي يدفع عنه التهلكة ، فان اكل الميتة محرم بقوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة ، ولكنه عند الجوع الشديد وخوف الهلاك يصير جائزا بقوله تعالى : " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه " ، وكذلك يصير الاكل واجبا بالقدر الذي يحفظ عليه الحياة لقوله تعالى : " ولا تقاتلوا بأيديكم الي التهلكة " وقوله تعالى : " ولا تقتلوا أنفسكم " .
- ٢- الندب أي أن الفعل يكون مندوبا في حق المكلف بعد أن كان غير جائز ، وذلك كقصر الصلاة الرباعية في السفر .  
الثابت بقوله صلي الله عليه وسلم : " صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته " علي خلاف الدليل الموجب للاتمام وهو فعله صلي الله عليه وسلم مع قوله " صلوا كما

رأيتهم على أصلي " المبين للعدد المطلوب في قوله تعالى :  
" وأقيموا الصلاة " .

٣- الإباحة- أي أن الفعل يكون مباحا بعد أن كان حراما، وذلك  
كروية الطبيب عورة المرأة للعلاج، فنظره إليها محرم في  
الأصل، لكنه أصبح لرفع الحرج والتيسير على الناس .  
٤- الانتقال من التحريم إلى خلاف الأولي، وذلك كالنطق بكلمة  
الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان، فإن النطق بها كان  
حراما قبل الإكراه، وعند الإكراه جاز النطق بها، مع أن  
الأولي الصبر ولو أدى إلى القتل .

فقد روى أن رجلين هدهما المشركون بالقتل لاجل النطق  
بالكفر فامتنع أحدهما حتى قتل، فقال عليه الصلاة والسلام في  
شأنه: " هو أفضل الشهداء وهو رفيقي في الجنة، وأما الثاني  
فلم يصبر ونطق بالكفر مع اطمئنان قلبه، ولم ينكر عليه  
الرسول صلى الله عليه وسلم ما فعل .

ثانيا- رخصة الترك :

يندرج تحت انتقال الفعل من الوجوب إلى الترك ثلاثة

أنواع هي :

- ١- التحريم ، أي تحريم الفعل الذي كان يجب العمل به ، ومن  
أمثلته حرمة الصوم على المريض إذا كان يؤدي إلى هلاكه .
- ٢- الكراهة - أي كراهة الفعل بعد أن كان واجبا- كمن كان  
الصوم في حقه يضره أو يؤخر شفاؤه ولكنه لا يؤدي إلى هلاكه .

٣- الاولوية ، اى افضلية الترك علي الفعل، وذلك كأفضلية الفطر في رمضان للمسافر، فهذا يكون الاولوي له ترك الصوم الواجب ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس من البر الصيام في السفر" ولانه صلى الله عليه وسلم افطر وهو مسافر ( ١ ) .

هذا هو تقسيم الشافعية للرخصة وقد تبين ان اساسه وجود العذر المانع من العمل بمقتضي الحكم الاصلي .

ثانيا - منهج الحنفية :

قسم الحنفية الرخصة الي نوعين :

١- رخصة حقيقية ويسمونها رخصة الترفية .

٢- رخصة مجازية ويسمونها رخصة الاسقاط .

وقسموا كل نوع منهما الي قسمين، ومن ثم كانت اقسام

الرخصة عندهم اربعة اقسام :

أولا - القسمان الحقيقيان :

١- ما استبيح مع قيام المحرم والحرمة، يعني ما كان حكمه

العزيمة فيه باقيا ودليله قائما، وذلك كنطق المكسره

بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالايمان، فان حرمة الكفر

---

(١) ذهب المالكية والحنفية الي ان الصوم الفل لموم قوله تعالى: " وان تموموا خيرا لكم " ، واما فطر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فانه روى في الصحيح انه قيل له : ان الناس شق عليهم الصيام وانما ينتهسون فترك فافطر ، ولا خلاف في ان من شق عليه الصوم فله الفطر .

قائمة ، لكن لما كان حق العبد لو امتنع عن الكفر وهلك يفوت  
صورة ومعني، وحق الله تعالى لا يفوت معني، لأن المكره قلبه  
مطمئن بالايمان، ابيح للمكره ان يجرى علي لسانه النطق  
بالكفر، والامر الذي يترتب عليه فوات الحق صورة اولي بالعمل  
مما يترتب عليه فوات الحق صورة ومعني .

ومع هذا فالأخذ بالعزيمة اولي لما روى ان عيون مسيلمة  
الكذاب ( الذي ادعي النبوة ) أمسكوا برجلين من اصحاب رسول  
الله صلي الله عليه وسلم ، فلما جاءه عنده قال لاحدهما :  
ما تقول في محمد؟ قال : رسول الله ، قال له : فما تقول في  
أنا ؟ قال : رسول الله ، فاخلى سبيله ، ثم قال للآخر : ما تقول  
في محمد؟ قال : رسول الله ، قال فما تقول في أنا؟ قال أنا أصم  
فاعاد عليه - مسيلمة القول ثلاث مرات فلم يتغير جوابه فقتله ،  
فلما بلغ الخبر الرسول صلي الله عليه وسلم قال : أما الاول  
فقد اخذ برخصة الله ، واما الثاني فقد صدع بالحق فهنيئا له .  
فقد عظم الرسول صلي الله عليه وسلم من امتنع عن  
الكفر ولم يرض انتلظ به حتي قتل وقال في حقه : هنيئا له ،  
فلو لم يكن الامتناع عن الكفر والأخذ بالعزيمة افضل من الأخذ  
بالرخصة حال الاكراه لما عظم الرسول حال الممتنع ( ١ ) .

---

(١) ذهب بعض العلماء الي تفضيل الأخذ بالرخصة والتلفظ بكلمة الكفر لقوله  
تعالى " ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا " ومن صبر علي ما هدد  
به من قتل او قطع عضو وامتنع عن النطق حتي قتل كان امتناعه تمهيدا  
لقتل نفسه ، وقتل النفس حرام .

ومن ذلك: الامر بالمعروف واكل مال الغير، اذا اكره المكلف علي الترك أو الفعل.

حكم هذه الرخصة :

هذه الرخصة لاتبيح الفعل أو الترك، بل تعد مانعا فقط من العقاب ، لان حكم العزيمة ثابت ودليله ايضا باق، فالاكراه مثلا يبيح النطق بكلمة الكفر ولايمنع من التكليف بالكسوف عن ذلك .

والخوف علي النفس لايبيح ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولايمنع من التكليف به، وكل ما لحالة الضرورة أو الاكراه من اثر ، منع العقاب علي مخالفة التكليف . وقد ترتب علي ذلك :

١- ان كل من أتى فعلا او كفا من هذا النوع وكان في حالة ضرورة أو اكراه ، لاعقاب عليه لانه مرخص له في ذلك والرخصة مانعة من العقاب .

٢- يؤخذ بالضمان كل من ترتب علي فعله او تركه اتلاف فمن اضطر الي اكل مال غيره يلتزم بضمانه ، لانه وكما قلنا أن حالة الضرورة لاتبيح اكل مال الغير، ولا تمنع التكليف بتركه .

٣- التمسك بالعزيمة في هذا النوع ،ولي من العمل بالرخصة وان ادى الي هلاك النفس، لان حرمة الفعل قائمة ، والتكليف بتركه ثابت، فكان التمسك بالعزيمة اجتنابا. للمنها عنه وطاعة للتكليف به، وطاعة التكليف لاتكون اشما ومعصية

بل يستحق الفاعل عليها الثواب وان مات بسببها منات  
شهيدا .

وانما جازت مخالفة التكليف في هذه الحالات، لان هذه  
المخالفة لاتفوت المصلحة من كل وجه، ففي حالة النطق بكلمة  
الكفر يكون القلب مطمئنا بالايمان، وفي حالة اكل مال الغير  
يمكن الجبر بالتعويض، في حين ان التمسك بالعزيمة يفوت  
حق العبد من كل وجه، فاذا فاتت النفس او فات أحد اعضائها  
استحال الجبر وتعذر التدارك .

ومما يدل علي ان العزيمة اولي بالعمل قصة مسيلمة  
الكذاب ( ١ ) التي سبق ان ذكرناها .

٢- ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة ( ٢ ) كإباحة الفطر  
للمسافر في رمضان، فان المحرم للافطار شهود شهر رمضان  
وهو قائم، اما حرمة الافطار فهي غير قائمة بسبب الفقر لقوله

---

(١) مذهب اليه الحنفية يتفق مع مذهب اليه الشافعية من وجه ويختلف معه  
من وجه آخر . فينتفق معه في ان من فعل محرما او ترك واجبا نتیجة  
لضرورة او اكراه . فانه لا يكون معاقبا علي هذا العمل ويختلف الشافعية  
في ان الرخصة فضلا عن انها تمنع العقاب هي ايضا تمنع التكليف وعليه  
ذلك فلا ضمان علي من اتلف مال غيره للضرورة او الاكراه .  
(٢) يقصد بالمحرم: الدليل الذي يدل علي حرمة الفعل او الترك، ويقصد  
بالحرمة حكم هذا الدليل كما سبق .

تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو علي سفر فعدة من ايام آخر " ، ولهذا كان الترخيص بالفطر بناء علي تراخي الحكم عن سببه ( ١ ) .

حكم هذه الرخصة : ان العمل بالعزيمة فيها أولي من العمل بالرخصة كما هو الحال في القسم الاول ، لان السفر وان رفع التكليف بمعناه الخاص وهو الطلب الجازم ، الا أنه لم يرفعه بالمعني العام وهو الطلب غير الجازم ، وقد دل علي هذا الطلب غير الجازم قوله تعالى : " ومن كان مريضاً أو علي سفر فعدة من ايام آخر " مع قوله تعالى : " وان تصوموا خير لكم " .

#### ثانياً - القسمان المجازيان :

رخصة الاسقاط او الرخصة المجازية قسمان :

١- ماوضع عنا من التكاليف الشاقة والاحكام الثقيلة التي كانت علي بعض الامم قبلنا ، كقرض موضع النجاسة ودفع ربيع المال في الزكاة وقصر الطهارة علي استعمال الماء دون التيمم ووجوب القصاص في القتل عمداً وخطأً وعدم جواز الصلاة في غير الاماكن المخصصة للعبادة واشتراط قتسسل النفس في صحة التوبة .

فهذه الاحكام سقطت جميعاً في حقنا توسعة وتخفيفاً بعدد أن كانت ثابتة في حق من قبلنا ، وفي التنزيل العزيز : " ربنا ولا تحمل علينا اصرأ ، كما حملته علي الذين من قبلنا " ( ٢ )

( ١ ) معني تراخي حكم الدليل عن سببه ، ان الحرمة لا تكون ثابتة وقت تحقق سبب الترخيص وان امكن ثبوتها بعنده .

( ٢ ) آية ٢٨٦ سورة البقرة ، والامر هو : الذنب الثقيل او العبء الثقيل .

٢- ماسقط حكمه بالنسبة لبعض الافراد لعذر مع كون الحكم الاصلي ( العزيمة ) باقيا في الجملة بالنسبة لغير ذوي الاعذار وبالنسبة لذوي الاعذار عند زوال اعدارهم .  
ومن امثلة هذا القسم : سقوط حرمة الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر للمضطر والمكره ، فهذه الحرمة ساقطة في حالة الاضرار والاكراه مع بقائها في الجملة بالنسبة لغير المضطر او المكره ، يقول الله تعالى: " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير " الي ان قال سبحانه " فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم " ، ويقول صلي الله عليه وسلم " رفع من امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " فالغفران في الاية الكريمة للمضطر ورفع المؤاخذه عن المكره في الحديث يؤذن بان هناك محظورا سقطت حرمة بسبب الاضرار والاكراه وان كان حظره باقيا وحرمة مستمرة بالنسبة لمن عداهما ، ومن اجل هذا اطلق الحنفية علي هذه الرخصة اسم رخصة الاسقاط ، لكون حكم العزيمة ساقطا في حق المضطر والمكره ، كما هو الحال بالنسبة لحكم القسم الاول من هذه الرخصة ، حيث كان الحكم فيه ساقطا ايضا لكنه بصفة عامة ( ١ ) .

---

(١) اطلاق اسم الرخصة علي هذا النوع كما قلنا هو من المجاز ، لان الرخصة الحقيقية عند الحنفية : ما استبيح من الافعال مع قيام الدليل المحرم سواء وجد حكمه معه عند قيام العذر او تراخي عنه ، اما هذه الرخصة فالحكم الاصلي لاجود له البتة في القسم الاول وساقط بالنسبة للمرخص له في القسم الثاني ، لكن لما كان معني الرخصة التخفيف والتيسير ، وكان في سقوط احكام القسم الاول في شريعتنا مع ثبوتها في شرائع من قبلنا ، وسقوط احكام القسم الثاني علي المعذور مع ثبوتها علي غيره تخفيف وتيسير ، مع اطلاق اسم الرخصة عليهما مجازا .



ومن رخصة الاسقاط التي سقط حكمها بالنسبة لبعض الافراد دون بعض، قصر الصلاة الرباعية في السفر، حيث يسقط عن المسافرين اتمام الصلاة، وذلك لان الدليل قد دل علي ان الواجب في حق المسافرين صلاة ركعتين في الصلاة الرباعية من أول الامر، تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: " فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر " .

وعلي ذلك يكون وجوب الركعتين ساقط في حق المسافرين من أول الامر، حتي انه لو اتم صلاته يكون آثما، وأن كانت صلاته صحيحة .

#### حكم رخصة الاسقاط :

جمهور الحنفية علي ان حالة الضرورة او الاكراه تجعل الامر المطلوب الفعل او المطلوب الترك امرا مباحا وتنفي عنه وصف الحرمة ووصف الوجوب وحيث كان الامر كذلك، فـان الفاعل او التارك لا يكون عاصيا وبالتالي لا يكون مستحقا للعقاب، لانه فعل او ترك امرا مباحا، ولما كان الحكم الاصلي (العزيمة) قد سقط في حق المكلف لعذره، فانه يكون مكلفا بالعمل بالرخصة علي سبيل الوجوب، وعلي ذلك فيجب علي المفطر او المكره ان يأكل الميتة وان يتناول الخمر او لحم الخنزير حتي يحفظ حياته، حتي لو امتنع عن الاخذ بالرخصة وتمسك بالعزيمة حتي هلك يكون آثما وعاصيا، لتسببه في قتل نفسه من غير ملجئ مادام يعلم بالاباحة، وذلك لان التمسك بالحكم الاصلي حينئذ ليس طاعة لتكليف، لان الفرض ان التكليف

بالحكم الاصلي سقط في حقه والحكم المخاطب به هو الاباحية .  
ومن جهة أخرى، فان التمسك بالعزيمة يوّدی الي تفويت  
مصلحة حفظ النفس ، وهي مصلحة ضرورية في نظير التمسك  
بمصلحة تحسينية تتعلق بالدين ، ذلك ان تناول  
المحرمات ليس اعتداءً جسيماً علي الدين كترك اصل العبادات  
والنطق بكلمة الكفر ، ولكن عدم تناول من باب التحسين  
والتكميل لهذه المصلحة ومن المقررات الاصولية : ان المصالح  
الضرورية تقدم علي المصالح التحسينية بل الحاجة عند  
التعارض .

ونكتفي بهذا القدر من الكلام عن العزيمة والرخصة  
نظرا لتشعب الكلام عنهما وعدم خروجه عن القدر الذي ذكرناه  
في الجملة والله أعلم .

## اقسام الحكم الوضعي

سبق القول أن الحكم الوضعي هو خطاب الله تعالى المتعلق  
بجعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا ، كما  
سبق شرح ألفاظ هذا التعريف ( ١ ) . وفيما يلي نعرض لاقسام  
الحكم الوضعي كما عرضنا من قبل اقسام الحكم التكليفي .  
ينقسم الحكم الوضعي الي خمسة اقسام هي : ( ٢ )

- ١- السببية .
- ٢- الشرطية .
- ٣- المانعية .
- ٤- الصحة .
- ٥- الفساد .

---

( ١ ) انظر ص ١ ، ٤ وغايته ان بعض الاصوليين لم يدخل الصحة والفساد ضمن اقسام  
الحكم الوضعي ، بل ادخلهما ضمن الحكم التكليفي بمقولة ان الصحة ترجع  
الي اباحة الانتفاع بالشيء .  
والبطلان يرجع الي حرمة الانتفاع به ، ومن ثم قصروا الحكم الوضعي على  
السببية والشرطية والمانعية ، لكن الراجح من اقوال الاصوليين ، ان الصحة  
والفساد من اقسام الحكم الوضعي ، لانهما وقع شرعي يرجع اساسا الي خطاب  
الشارع ، فالحكم بصحة الشيء وترتب اثره عليه او عدمه لايتأتى الا عن  
طريق خطاب الشارع ، ومن ناحية اخرى ، فانه لاطلب فيهما ولانهاي ولاتخيير  
حتى يمكن عددهما واعتبارهما من اقسام الحكم التكليفي .  
( ٢ ) هذا هو التقسيم الذي جرى عليه جمهور الاصوليين خلافا للحنفية الذين  
سلكوا في تقسيم الحكم الوضعي سلكا يختلف من بعض الوجوه عن مسلك الجمهور  
فهم يقسمون الحكم الوضعي الي : ركن وعلة وسبب وشرط وحكمة وعلامة ومانع  
وصحة وفساد ، هذا وما ينبغي ملاحظته ان الحكم الوضعي ليس بعيدا عن  
الحكم التكليفي فهو مرتبط به ، لانه اما علامة علي الحكم التكليفي كما في  
السبب واما شرطا كما في الشرط واما مانعا منه كما في المانع ، حتي اذا  
عرف المكلف الحكم بواسطة ما جعله الشارع سببا له وتحققت شروطه وانتفعت  
عنه موافقة ، كان صحيحا مرتبا لاثاره ، واذا تخلف شرط او وجد مانع ، كان  
فاسدا او باطلا ، ولذلك كان لابد من التعرف علي الحكم الوضعي باقسامه  
حتى تكون استجابة المكلف لتنفيذ امر الله علي هدى وبصيرة .

### أولا - السبب :

السبب في اللغة : كل شيء يتوصل به الي غيره وفسي التنزيل العزيز وآتيناه من كل شيء سببا فاتبع سببا" ( ١ ) . وفي اصطلاح الاصوليين عرفه الجمهور منهم بأنه : وصف ظاهر منضبط جعله الشارع علامة علي وجود حكم بحيث يوجد الحكم بوجوده وينتفي بانتفائه ، ومن امثلته : الوقت لوجوب الصلاة ، وملك النصاب لوجوب الزكاة ، فهذان وصفان ظاهران - أى يدركان بالحواس الظاهرة - ومنضبطان لا يختلفان باختلاف الاشخاص والاحوال ، جعلهما الشارع علامة وامارة علي الحكم بحيث يوجد بوجودهما ويزول بزوالهما ، فدخل الوقت علامة علي وجوب الصلاة بحيث يوجد هذا الوجوب بوجود الدلوك وينتفي بانتفائه وملك النصاب علامة علي وجوب الزكاة يوجد الوجوب بوجوده

---

(١) الابتان ٨٤ ، ٨٥ سورة الكهف ، ومعني الايتان ، ان الله تعالى اعطى ذا الفريين (الاسكندر) ولم يكن نبيا ، كل شيء يحتاج اليه طريقا يوصله الي مراده فسلك الطريق الذي يوصله الي ما يريد ، وذلك قوله تعالى : " ويسئلونك عن ذي الفريين قل ماتلوا عليكم منه ذكرا ، انا مكنا له في الارض وآتيناه من كل شيء سببا فاتبع سببا " .

فلا وجوب قبله ، والسبب ليس مؤثرا في الحكم ، بل هو امسارة  
أو علامة فقط علي ظهور الحكم ووجوده ، بحيث يلزم من وجود  
السبب وجود المسبب من غير أن يكون له تأثير فيه ، وهذا  
ما يتفق مع ما جاء في تعريف السبب ، وهو أن الشارع جعله علامة  
علي وجود الحكم بحيث يوجد بوجوده وينتفي بانتفائه .

#### اقسام السبب :

ينقسم السبب الي عدة اقسام باعتبارات مختلفة وفيما يلي  
نعرض أهم هذه التقسيمات :

#### التقسيم الاول - من حيث المناسبة للحكم :

ينقسم السبب من حيث مناسبته للحكم وعدم مناسبته له  
الي قسمين ، سبب مناسب وسبب غير مناسب .

السبب المناسب : هو الذي يترتب علي شرع الحكم عنده تحقيق  
مصلحة أو دفع مفسدة . مثال ذلك : الاسكار ، فانه سبب لتحريم  
الخمير وهو وصف مناسب للحكم مناسبة ظاهرة لانه يؤدي الي  
ذهاب العقول واتلافها ، وفي المنع من تناول الخمير حفظ لهذه  
العقول والتي هي قوة الجماعة من الضياع أو الضعف ومن ذلك :  
الزنا والقتل العمد العدوان والسرقة فانها اوصاف مناسبة  
لشرعية احكامها لما يترتب علي هذه الاحكام من حفظ الانساب  
والارواح والاموال .

السبب غير المناسب للحكم : هو الذي لا تظهر للعقل فيه المصلحة  
المرتبة علي شرع الحكم عنده ، كزوال الشمس عن منتصف السماء

فانه سبب لوجوب صلاة الظهر، لقوله تعالى: " اقم الصلاة  
لدلوك الشمس " والعقل المجرد لا يستطيع ان يدرك المصلحة  
المترتبة علي جعل الدلوك سببا لوجوب الصلاة ، لكن عـسـدم  
أدراك العقل لهذه المصلحة لايعني عدم وجودها في الواقع  
ونفس الامر، لان العقول قاصرة عن ادراك كل الحقائق والاسرار،  
وخفاء الامر وسره لا يستلزم ابدا عدم وجوده ، بل لابد من مصلحة  
مترتبة علي جعل الدلوك سببا للوجوب ، وان كان العقل لـسـم  
يستطع ادراكها، لان الشارع لايرتب الاسباب علي المسببات عبثا.  
الفرق بين السبب والعلة :

يؤخذ من التعريف الذي ذكرناه للسبب ومن تقسيمه الي سبب  
مناسب وسبب غير مناسب، ان السبب اعم من العلة، علي معني أن  
كل وصف ظاهر منضبط يكون سببا سواء كان ظاهر المناسبة للحكم  
أو غير ظاهر المناسبة له، بأن كان العقل لا يستطيع ادراك وجه  
ارتباطه به ، كربط وجوب الصلاة بدلوك الشمس، فدلوك الشمس  
يعتبر سببا لايجاب اقامة الصلاة ولايعتبر علة لان العقل لا يدرك  
مناسبته، ومما تقدم يظهر الفرق بين علة الحكم وسببه ، فالوصف  
الظاهر المنضبط الذي أناط الشارع الحكم به وجودا وعدما، اذا  
كان ظاهر المناسبة للحكم بأن كان مظنة تحقيق حكمته فهو علة  
للحكم وسبب له ، وان كان غير ظاهر المناسبة للحكم فهو سبب  
لا علة، فالسرقة علة لايجاب قطع يد السارق وسبب له، وصيغة  
العقد علة لحكمه وسبب له ، ودخول وقت الصلاة لايجاب اقامتها

سبب وليست علة ، وشهود رمضان سبب لايجاب صومه وليس علة له .

التقسيم الثاني: من حيث دخول السبب في مقدور المكلف:

ينقسم السبب من حيث كونه فعلا مقدورا للمكلف او ليس

فعلا مقدورا له الي قسمين: سبب مقدور له وسبب غير مقدور له .

اولا - السبب المقدور للمكلف: هو فعل المكلف الذي يرتب

الشارع عليه حكمه ، ويكون في استطاعته القيام به كالسفر

والزواج والبيع وكالقتل والسرقة ، فهذه وامثالها اسباب

يستطيع المكلف القيام بها وتحصيلها ، وقد رتب الشارع عليها

احكامها ، فسفر الصائم سبب يباح عنده الفطر في رمضان وعليه

القضاء بعد الاقامة ، وعقد الزواج سبب يترتب عليه حـسـل

الاستمتاع ، وعقد البيع سبب للاثار المترتبة عليه ، والقتل

العمد سبب لوجوب القصاص ، والسرقة سبب لوجوب الحد وهكذا (١)

وهذه الاسباب المقدورة للمكلف منها ما يكون حكما

تكليفيا ووضعي ، ومنها ما يكون حكما وضعيا فقط .

فاذا كان الفعل مطلوبا فعليه أو مطلوبا تركه أو مخيرا

فيه المكلف بين الفعل والترك ، كانت الاسباب مشتملة على

الحكمين التكليفي والوضعي ، التكليف من حيث ما فيها من طلب

فعل أو طلب كف أو تخيير .

---

(١) الاحكام التكليفية لهذه الامثلة هي : وجوب الزواج او نديه او غيرهما مما

يختلف باختلاف الاشخاص ، وحرمة القتل واباحة الفطر ووجوب القطع .

والوضعي من حيث وضعها اسباب مقدورة للمكلف وقد رتب الشارع عليها احكاما اخرى ككون النكاح سببا في حصر التوارث بين الزوجين وتحريم المصاهرة ( ١ ) ، اما اذا لم يكن الفعل كذلك، فان الحكم المترتب علي السبب يكون حكما وضعيا فقط، وذلك كالبيع فهو من فعل المكلف وداخل تحت قدرته واستطاعته ويترتب عليه ملك العين للمشتري وملك الثمن للبائع ، والملك حكم وضعي ومثل الاجارة بالنسبة لملك المنفعة ومن ذلك : استحقاق الارث بالقرابة والشفعة بالجوار والخيار باشرطه فهذه وامثالها اسباب لاحكام وضعية اى من وضع الشارع وجعله واعتباره ، وليس فيها طلب أو تخيير حتي تكون احكاما تكليفية .

#### ثانيا - السبب غير المقدور للمكلف :

هو الفعل الذى لا يقدر المكلف علي القيام به ولا يستطيعه ولكنه يترتب عليه حكم ، وذلك كزوال الشمس، فانه سبب لوجوب صلاة الظهر وغروبها سبب لوجوب صلاة المغرب، والموت سبب يترتب عليه انتقال الملكية من المورث الي الوارث، واتلاف الصبي والبهيمة سبب لوجوب الضمان ، فهذه وامثالها اسباب ليست من فعل المكلف ولا تدخل تحت قدرته ، ومن ثم فان خطاب التكليف لا يتعلق بها ، لانه انما يتعلق بمقدور.

---

(١) والقتل سبب في القصاص والسفر سبب في اباحة الفطر والسرقة سبب في القطع



### الاثار المترتبة علي السبب :

من القواعد الاصولية المقررة : ان الشيء لا يكون سببا لمسبب الا اذا تحققت شروطه وانتفت موانعه .  
وعلي ذلك فاذا استوفي السبب شروطه وانتفت عنه موانعه وكان مقدورا للمكلف بالمعني الذي سبق ان اوضحناه ، ترتب عليه مسببه ، سواء قصد الفاعل للسبب ترتب هذا الاثر أو لسم يقصد .

ذلك لان ترتب المسببات علي اسبابها ، انما هو بحكم الشارع ووضعه وليس لقصد المكلف أو عدم قصده دخل في ذلك .  
فمن عقد بيعا مستكملا شروطه ، ترتب عليه مسببه من انتقصال العلق واباحة الانتفاع ولو لم يقصد العاقد ذلك ، بل ولو ظهر من عقده انه يقصد عدم ترتب هذه المسببات ، لان ترتب المسببات علي الاسباب ليس اليه ، بل الي الشارع وحده ، ومن عقد زواجا صحيحا ثم قصد الا يستحل به المرأة ، أو قصد الا يترتب عليه أثر من صداق أو نفقة ، فقد قصد محالا وتكلف رفع ماليه لرفع أثره وبالمثل من طلق زوجته أو سرق أو قتل أو زنا ، يترتب علي تصرفه وفعله الاحكام التي رتبها الشارع علي الطلاق والسرقة والقتل والزنا .

وما يقع احيانا من تخلف المسببات عن اسبابها ، فانسه يكون نتيجة تخلف شرط أو وجود مانع لامحالة ، سواء ادرك المكلف الفعل كتخلف الانبات عن بذر الحب وتخلف النسل عن الوقاع في

الزواج او لم يدركه ، كما يحدث في خوارق العادات التي استأثر الله تعالى بعلمها واسرارها ، ومن ذلك : عدم احراق النصارى سيدنا ابراهيم ، فان عدم ترتب المسبب وهو الاحراق علي السبب وهو النار المحرقة ، انما كان لوجود مانع استأثر الله بعلمه ( ١ ) .

(١) ترتب المسبب علي السبب عند تحقق الشروط وانتفاء الموانع ، لا يتعارض مع قول الاموليين : ان الامر بالسبب لا يلزم منه الامر بالمسبب ، ذلك لان معنوي هذا القول : ان الشارع لم يعمد في التكليف بالاسباب التكليف بالمسببات اذ هي غير مقدورة للمكلف ، فمثلا : اذا أمر الشارع بالزواج الذي هو سبب في التناسل فان هذا الامر لا يكون امر بالتناسل لان التناسل غير منسودور للمكلف ، مع ان المكلف قد امثل للامر فتزوج واتخذ الاسباب وبارش زوجته لكن مع ذلك لم تحبل زوجته ، فهنا يكون المسبب وهو التناسل قد تخلف عن السبب وهو الزواج ، لان المسبب غير مقدور للمكلف .  
ولذلك قالوا : علي العرف ان يسعى وليس عليه ادراك النتائج بونبعها لذلك ، فان المكلف اذا اتى بالسبب علي تمامه وتخلف المسبب فانه يكون قد افسد امتثل للطلب ، ولا مؤاخذه تلحقه ولا لوم يقع عليه لانه قد اتى بما هو مطلوب منه وما هو في قدرته وهو السبب علي اكمل الوجوه ، وتخلف المسبب عن سبب حينئذ فليس اليه فلا يؤاخذ به . اما اذا لم يأت المكلف بالسبب علي وجهه المطلوب فانه بكون مؤاخذا بما يترتب علي هذا السبب الناقص .  
ونظيفا علي ذلك : فان اهل المصانع والمهن من الاطباء والمهندسين وغيرهما من كل من يتمدى لممارسة مهنة او صناعة او حرفة ، يفرض ما ترتب علي تفريطه وتقصيره في ادائه لعمله وعدم اتخاذ الاسباب الصحيحة الموصلة الي المسببات ، فلو تصدى طبيب لمعالجة مريض واهمل ولم يتخذ العناية المعتادة في مثل العمل الذي يقوم به ، فانه يكون ضامنا لما يترتب علي عمله من اخطاء ، وكذلك يكون ضامنا كل من يثبت عليه انه نصب نفسه لعمل لم يتهيأ له وترتب علي عمله الاضرار بالغير .  
وذلك بخلاف ما اذا لم يفرط الطبيب او غيره فيما نصب نفسه فيه ، حيث لا يكون عليه ضمانه ، لان الغلط في المسببات او وقوعها علي غير الوجه المعتاد بعد اتخاذ الاسباب الصحيحة علي وجهها الكامل قليل نادر فلا يؤاخذ عليه .

### ثانيا - الشرط :

الشرط لغة : ما يوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه ( ١ ) .  
وفي اصطلاح الاصوليين: الامر الذى يتوقف عليه وجود الحكم  
ولا يكون داخلا في حقيقته ( ٢ ) .

فالشرط في الاصطلاح : وصف خارج عن ماهية المشروط  
وحقيقته ، أى ليس جزءا منه ، يلزم من عدمه عدم المشروط (الحكم)  
ولا يلزم من وجوده وجود المشروط، مثال ذلك : حضور الشاهدين  
في عقد الزواج ، فانه شرط في صحة النكاح لانه وصف يتوقف عليه  
وجود الزواج شرعا ، اى وجود حقيقة الزواج وماهيته ، وليس حضور  
الشاهدين جزءا من حقيقة الزواج وماهيته ، ويلزم من عدم حضور  
الشاهدين عدم صحة الزواج ، ولكنه لا يلزم من وجود الشاهدين  
وجود الزواج ، لجواز انتفاء شرط آخر أو وجود مانع .

والوضوء شرط في صحة الصلاة ، لانه وصف يتوقف عليه وجود  
الصلاة الشرعية وهو خارج عن حقيقة الصلاة لانه ليس جزءا منها ،  
ولكن يلزم من عدمه عدم الصلاة شرعا ، ولا يلزم من وجوده وجود الصلاة  
فقد يتوضأ ولا يصلي ، والعلم بمحل العقد شرط في صحته ، لانه وصف

- 
- (١) الشرط بالفتح: العلامة جمع اشراط، والشرطة بضم الشين المشدودة وسكون  
الراء حافلة الامن في البلاد ، الواحد شرطى بضم الشين وسكون الراء وشرطي  
بضم الشين وفتح الراء .
- (٢) وفي الفقه : ما لا يتم الشيء الا به ولا يكون داخلا في حقيقته وعند النحاة :  
ترتيب امر علي امر اخر بأداة من ادوات الشرط وهي : ان ومن ومهما .

يوقف عليه وجود العقد شرعا ، وليس جزءا منه ، وبترتب علي عدم العلم به عدم صحة العقد شرعا : ولكن لا يترتب علي وجوده والعلم به صحة العقد لجواز انعدام شرط آخر أو وجود مانع .

#### الفرق بين الشرط والسبب :

الشرط : امر خارج عن حقيقة المشروط ، وليس جزءا منه ، لكنـه يلزم من عدمه عدم الحكم ، دون ان يلزم من وجوده وجود الحكم . اما السبب : فيلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدم الحكم فدلوا- الشمس اذا وحد وجب التكليف بالصلاة ، واذا لم يوجد لايجب النكليف بها ، والقتل العمد العدوان سبب للقصاص ، لانه يلزم من وجوده وجود القصاص ، كما يلزم من عدمه عدم القصاص ولهذا فارق الشرط السبب ( ١ ) .

#### أقسام الشرط :

ينقسم الشرط الي اقسام كثيرة باعتبارات مختلفة ونعرض فيما يلي لاهم هذه التقسيمات :

#### التقسيم الاول - من حيث السبب والمسبب :

ينقسم الشرط من هذه الحيثية الي قسمين : شرط مكمل للسبب وشرط مكمل للمسبب .

---

(١) ويعبر عن الركن عن الشرط في ان كلا منهما وان كان يوقف وجود الحكم على وجوده . الا أن الركن : جزء من حقيقة الشيء ، واما الشرط فهو امر خارج عن حقيقة الشيء وليس جزءا منه فالركوع ركن في الصلاة لانه جزء من حقيقة الصلاة ، والوقوف شرط صحة الصلاة لانه امر خارج عن حقيقتها .

١- الشرط المكمل للسبب: هو الشرط الذي يشمل علي حكمة مكملة ومقوية لحكمة السبب، كاشتراط مرور الحول علي ملك النصاب في وجوب الزكاة، فاشتراط مرور الحول يقوى ويؤكد الحكمة التي اقتضت جعل ملك النصاب سببا في وجوب الزكاة، وهذه الحكمة هي : كون النصاب قرينة علي الغني، ولاشك أن مرور الحول علي ملكية هذا النصاب مما يقوى ويؤكد الغني، فلذلك كان مرور الحول شرطا مكملا للسبب ، ومن ذلك : اشتراط العمدية والعدوان في القتل الموجب للقصاص، فانهما شرطان في القتل الذي هو سبب للقصاص، وكالاحصان فانه شرط في الزنا الذي هو سبب لوجوب الرجم .

٢- الشرط المكمل للمسبب: هو الذي يشتمل علي حكمه مكملة لحكمة السبب ( الحكم ) وبعبارة أخرى : هو الشرط الذي يشترط في الحكم ويؤكد معناه وذلك كموت المورث موتا حقيقيا او حكما، وحياة الوارث وقت وفاة المورث، فانهما شرطان للحكم- الارث - الذي سببه القرابة او الزوجية، ومن ذلك: الشهادة في عقد الزواج فانهما شرط لصحته والصحة حكم شرعي لانه اذا لم تتحقق لم يكن الزواج صحيحا شرعا، وكاشتراط ستر العورة فانهما شرط لصحة الصلاة، والصحة حكم شرعي .

#### التقسيم الثاني - من حيث المصدر :

ينقسم الشرط من حيث مصدره الي قسمين : شرعي وجعلي .

١- الشرط الشرعي : هو ما كان من وضع الشارع، كالشاهدين في النكاح، والقدرة علي تسليم المبيع وغير ذلك من الشروط

التي اشترطها الشارع لصحة العبادات من صلاة وصيام وحج  
وزكاة، وفي جميع العقود والتصرفات والحدود التي هي  
عقوبات علي الجنائيات .

٢- الشرط الجعلي : هو ما كان مصدره وضع المكلف، أي اشترطه  
وذلك عندما يرى العاقدان أو احدهما ان الشروط التي وضعها  
الشارع غير محققة لاغراضها فيشترطان أو احدهما شرطا أو أكثر  
لتحقيق هذه الاغراض بحيث لا تتحقق هذه العقود الا اذا تحققت  
هذه الشروط .

ومن امثلة هذه الشروط : اشتراط المرأة علي زوجها  
الا يخرجها من بلدها أو اشتراطها الا يتزوج عليها أو لا يمنعها  
من العمل ، وكاشتراطه عليها ان تنفق عليه ، أو يقيم معها يوما  
في الاسبوع .

ومن ذلك اشتراط تسليم المبيع في مكان معين، او اشتراط  
المشتري علي البائع أن يكون النقل علي حسابه ، أو اشتراط  
احدهما علي الآخر عقدا آخر، كسلف او قرض أو بيع أو اجارة ،  
أو يعلق احدهما البيع علي شرط، أو اشتراط احد الشركاء علي  
الآخرين الا يتحمل شيئا من الخسارة ونحو ذلك من سائر الشروط  
التي يشترطها العاقدان أو احدهما لمعني من المعاني .

حكم هذا الشرط : لم يترك الشارع الحكيم امر الشروط يسير  
حسب اهواء الناس ورغباتهم الشخصية ، بل نظم للناس أمر هذه  
الشروط بما يرفع عنهم الحرج ويحقق لكل الاطراف مصالحها  
الحقيقية ، حتي لا يؤدي بهم الغلو في استعمال هذه الشرط

واستغلال حاجة البعض منهم الي الخروج عن حدود ما أمر الله من العدل والمساواه ،ومن ثم اجاز انواعا من الشروط وحصرم انواعا اخرى ،وقد اختلف الفقهاء اختلافا واسعا في الحد الفاصل بين مايجوز شرعا من هذه الشروط الجعلية وبين ماييجوز والذي امكن ضبطه من هذه الاقوال ثلاثة :

القول الاول: ليس للعاقدين ان يشترطا أو احدهما شرطاً ،  
الا شرطاً ورد النص الشرعي بجوازه ، او انه كان قد حصل الاجماع  
عليه ، اما غير ذلك من الشروط فهو باطل مبطل للعقد .

ذهب الى ذلك الظاهريــــــــــــة .

القول الثاني: الاصل في الشرط الجعلية الجواز والصحة ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل علي تحريمه وابطاله نص أو قياس، ذهب  
الى ذلك : الحنابلة .

القول الثالث : الشرط الجعلي يكون صحيحا اذا كان الشرع قد نص عليه او كان موافقا للقواعد العامة في الشريعة او كان مما يقتضيه العقد أو يؤكد مضمونه، أو كان قد جرى به عـرف صحيح ، اما اذا لم يكن كذلك، بأن كان مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يتعارفه الناس ولم يرد به نص شرعي، ولكن فيه منفعة لاحد العاقلين أو غيرهما، فانه يكون شرطا باطلا أو فاسدا على حسب الاحوال، ذهب الى ذلك الحنفية .

ومن أراد أن يتعرف على تفصيل ذلك كله فليرجع الي كتب

الفقه في المذاهب الإسلامية ( ١ ) .

(١) انظر الملكية ونظرية العقد للمؤلف ص ٢٠٢ - ١٠٣ .

### ثالثا- المانع :

المانع لغة : ما يمنع من حصول الشيء وهو خلاف المقتضي، وفي اصطلاح الاصوليين: الامر الذي يلزم من وجوده عدم الحكم أو عدم السبب .

أنواع المانع: المانع كما يبين من تعريفه نوعان: مانع لحصول الحكم ومانع لحصول السبب.

أولا- مانع الحكم: هو الوصف الذي يترتب علي وجوده عدم ترتب الحكم علي سببه، مع تحقيق السبب وتوفر الشروط .

مثال ذلك : ابوة القاتل للقتيل ،فانها وصف مانع من ثبوت القصاص عند جمهور الفقهاء، مع تحقق السبب وهو القتل العمد .  
العدوان وتوفر الشروط ( ١ ) ومن ذلك: قتل الوارث مورثه ،فانه وصف مانع من الميراث، مع ان السبب موجود، وهو القرابة أو الزوجية وتوفر الشروط ، ومن ذلك: وجود الحيض أو النفاس، فانه وصف مانع من وجوب الصلاة وان تحقق السبب وهو الوقت وتوفرت الشروط.

ثالثا- مانع السبب: هو الوصف الذي يلزم من وجوده عدم تحقق السبب، ومن امثلته : الدين فانه مانع من وجوب الزكاة وان ملك المدين النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة ، وذلك لان مال المدين قد تعلق به حق الدائنين، فلم يعد مملوكا ملكا تاما، وانما هو

---

(١) الحكمة من عدم القصاص من الاب علي رأى الجمهور، ان الاب كان سببا في وجود ابنه وتمتعه بنعمة الحياة ، فلا ينبغي ان يكون الولد سببا في سلب نعمة الحياة عن أبيه ، وذهب المالكية الي ان الابوة ليست مانعة من



في الحقيقة ملك للدائنين ، ومن ذلك : الايصاء بأكثر من الثلث فإنه يمنع انعقاد السبب في القدر الزائد عن الثلث وبالتالي لا تنفذ الوصية في هذا القدر الزائد عملاً بالحديث الصحيح المروى في هذا الشأن والذي قصص الوصية الصحيحة علي الثلث (١).

---

جريان القصاص بعد وجود السبب وتحقق الشروط ، لان السبب المقتضي لاعدام الاب وهو فعله وليس الابن حتي يقال : ان الاب سبب لوجود الولد ، فلا يكون الولد سببا في اعدامه .

(١) ما ذكرناه هو ما ذهب اليه جمهور الاصوليين ، اما الحنفية فكان لهم تقسيم آخر يختلف من بعض الوجوه عن تقسيم الجمهور حيث انهم قسموا المانع السي خمسة انواع :

- ١- مانع يمنع انعقاد السبب كبيع المبتة أو الخمر ، فكلاهما غير منعقد وكلاهما باطل ، والمانع كون كل منهما غير محل للبيع لكونه غير مال .
- ٢- مانع يمنع تمام السبب بالنسبة لغير العاقد ، كبيع الغفولي ، فإنه يكون موقوفا علي اجازة المالك ، وان كان السبب قد تم بالنسبة للغفولي ، حتي انه لا يملك فسخ العقد فيما يمكن نفاذه عليه شخصيا عند عدم اجازة الاصيل
- ٣- مانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، حيث يمنع خروج المبيع من ملك البائع مع انعقاد العقد طول مدة الخيار .
- ٤- مانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، فمن اشترى مالم يره فله الخيار اذا رأى ، ويملك المبيع بمجرد العقد ، لكن القبض لا يكون تاما الا اذا رأى ومن اجل ذلك كان له ان يرد المبيع دون توقف علي قضاء او تراخ .
- ٥- مانع من لزوم الحكم مع ثبوته كخيار العيب فمن اشترى شيئا ثم اطلع علي عيب فيه ، كان مخيرا بين امساكه وبين رده علي صاحبه ، وهذا الخيار وان كان لا يمنع ابتداء الحكم وهو الملك ولا يمنع تمام الحكم ، الا انفسه يمنع لزومه .



ذمته من الواجب ولا يكون مستحقا للثواب في الآخرة، ووصف العبادة التي لم تستوف أركانها وشروطها بعدم الصحة يعني بطلانها وفسادها، ولا خلاف بين الأصوليين والفقهاء علي أن البطـسـلان والفساد بمعنى واحد في العبادات يستوى في ذلك أن يكون الخلل في ركن من أركانها أو في شرط من شروطها فالصلاة بدون ركـوع باطلة وفاسدة لأنها لم تستوف ركنا من أركانها والصلاة بغير طهارة باطلة وفاسدة، لأنها لم تستوف شرطا من شروطها، فلا فرق بين إطلاق لفظ فاسد أو باطل علي العبادة غير الصحيحة ( ١ ) .

#### احكام المعاملات :

المعاملات هي : العقود والتصرفات التي تجرى بين الناس، كالبيع والزواج والرهن والإجارة والشركة ونحوها من سائر العقود والتصرفات، وهذه المعاملات إذا باشرها المكلف مستوفيا لأركانها وشروطها، ترتبت عليها آثارها الشرعية التي اثبتتها الشارع لكل عقد أو تصرف، ولانزاع في أن هذه العقود أو التصرفات، إذا باشرها المكلف غير مستوف لاحد أركانها، أنها تكون باطلة

(١) وهذا بخلاف الصلاة في الدار المغصوبة أو في الثوب المغصوب أو الصوم في أيام العيد ، لان نهى الشارع عنها لم يكن لفقد ركن أو شرط ، وانما كان لوصف خارج عنها اتمت به ، ولذلك اختلف الفقهاء في حكمها ، فبينما يرى البعض أنها صحيحة ، لأنها مستوفية لأركانها وشروطها ، وما فيها من مخالفة ليس مرجعه نفس العبادة ، وانما وصف خارج عن حقيقة الصلاة والصوم ، وهو ليس بجزء منها ، وهذه المخالفة وإن اوجبنا الاثم فإنها لا تؤثر في صحة العبادة لتوافر أركانها وشروطها .  
يرى البعض الآخر : أنها باطلة وفاسدة ، لنهى الشارع عنها ، والصلاة المنهي عنها لا تكون مطلوبة شرعا .

لا يترتب عليها اثر، لانها تكون غير منعقدة وغير موجودة أصلا في نظر الشارع، وذلك كما لو ورد البيع علي مالىس بمــــال كالميتة، أو انعدمت فيه اهلية التصرف، كبيع المجنون والصبي الذى لا يعقل، وذلك لتخلف احد اركان العقد، اما اذا جاء العقد أو التصرف مستوفيا لاركانه ولكنه غير مستوف لشروطه الشرعية كالبيع بثمن مجهول، فان الفقهاء فيه علي رأيين :

الرأى الاول: آن وصفه كوصف العباداة اذا فقد شرطها، وهو أن العقد أو التصرف يكون باطلا وفاسدا، ولا يترتب عليه أى أثر من الاثار الشرعية وانه لا يفيد الملك بحال ولو بعد القبض .

فلا فرق بين فقد الركن وفقد الشرط مع تحقق الركن، فالفعل أو التصرف، أما ان يكون صحيحا تترتب عليه آثاره واما أن يكون غير صحيح لا يترتب عليه أى أثر، فالقسمة ثنائية وهذا مذهب اليه الشافعية والمالكية والحنابلة .

الرأى الثاني: ان العقد او التصرف اذا فقد ركنا من اركانه يكون باطلا، لا يترتب عليه اثر كالبيع الصادر من الصبي غير المميز والباطل لا ينعقد أصلا ولا يفيد الملك او التصرف ولو بعد القبض، لانه عقد منعدم وغير موجود شرعا، اما اذا كان العقد او التصرف قد استوفي اركانه، ولكنه لم يكن مستوف لشروطه، فانه يكون فاسدا لا باطلا، واذا كان العقد الباطل لا يترتب عليه شيء من الاثار، فان العقد الفاسد يترتب عليه ثبوت الملك للمشتري بالقبض يــــمــــع الي أجــــل

غير معلوم فاسد لابطال يثبت الملك فيه للمشتري بالقبض بآذن  
البائع صراحة او دلالة، ولكنه لا يثبت حق الانتفاع بالمبيع، لان  
الملك فيه ملك خبيث للنهي عنه، والزواج بغير شهود فاسد  
لابطل، ويترتب عليه اذا دخل الزوج بزوجه بعض الاثار كوجوب  
المهر والعدة وثبوت النسب، وان كان لا يحل للرجل ان يستمع  
بمعقود عليها عقدا فاسدا، كما لا يحل للمرأة ان تمكن الرجل  
من الاستمتاع بها، وعليهما ان يفترقا اختيارا، والا اجبرهما  
القاضي علي التفريق، والي هذا الرأي ذهب الحنفية (١).

#### الموازنة بين آراء الفقهاء :

بالمقارنة بين آراء الفقهاء في احكام الصحة والبطالان  
والفساد يتبين الاتي:

أولا- لاختلاف بين الفقهاء في أن ما يرجع الي احكام العبادات  
أما أن يكون صحيحا أو غير صحيح، ولا فرق في غير الصحيح منها  
بين الباطل والفساد سواء أكان عدم الصحة بسبب فقد ركن  
أو شرط .

(١) مأخذ الفادة الملك في العقد الفاسد اذا اتصل به القبض، ان الخل فيه  
لم يكن في ركن من اركانه ولا في محله، بل كان في وصف من اوصافه، ومن  
ثم اعتبر العقد موجودا شرعا، الا انه وجود لا يقره الشارع، لمسا  
يترتب علي تنفيذه من التنازع بين العقادين، ولذلك نهى عنه الشارع  
واوجب علي العقادين عدم تنفيذه بل فسخه واعتبر تنفيذه معصية  
تستوجب العقوبة، حتي اذا لم يفسخه اختيارا، فسخه القاضي جبرا  
عليهما لماله من الولاية العامة، فالعقد الفاسد عقد موجود و منعقد  
وغايته ان الشارع لم يقر وجوده واتمقاده بل امر بفسخه هكذا يقول الحنفية.

ثانياً - لاختلاف في أن ما يرجع الي أحكام المعاملات مستوفياً  
أركانها وشروطه، أنه يكون صحيحاً.

ثالثاً - لاختلاف في أن ما يرجع الي أحكام المعاملات غير مستوف  
لأركانها انه يكون باطلاً.

رابعاً - اختلفوا فيما يرجع الي أحكام المعاملات غير مستوف  
لشروطه، فالجمهور علي أنه باطل وقد يعبر عنه بالفساد من  
باب ترادف اللفاظ، والحنفية علي أنه فاسد، ويفرق بينه وبين  
الباطل والصحيح، بأن الصحيح : ما كان مشروعاً بأصله ووصفه .  
والباطل : ما لم يكن مشروعاً لأصله ولا بوصفه علي معني أن  
الشارع لا يعتبر العقد الباطل موجوداً .  
والفساد : ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه .

ويقصد بأصل المشروعية في العقد الفاسد، سلامة أركانها  
ومحلها من الخلل، وبفوات الوصف فقدان بعض الاوصاف المعتبرة  
شرعاً، ككون المعقود عليه أو بدله مجهولاً جهالة تفضي الي  
المنازعة في المبيع أو الثمن، كما لو باعه بثمن مؤجل ولم  
يسم الاجل ، أو أن العقد أقترن بشرط من الشروط الموجبة  
للفساد، أو انه كان ينطوي علي الغرر .

أساس الخلاف بين الفقهاء في تقسيم غير الصحيح :

منشأ اختلاف الفقهاء في تقسيم غير الصحيح، يرجع الي  
اختلافهم في الاثر الذي يترتب علي نهي الشارع اذا منهي عن  
عقد من العقود، هل يقتضي الفساد أو لا يقتضيه ؟ جمهور الفقهاء  
علي أن نهي الشارع عن عقد يقتضي عدم وجوده شرعاً، سواء رجع

النهي الي اركانه او محله أو وصف لازم عارض له ، كالنهي عن بيعتين في بيعة ، فاذا وقع عقد من هذا النوع كان باطلا لوجود له في اعتبار الشارع وحكمه ، لان النهي عن شيء يقتضي عدم صحته وعدم انعقاده ، ويكون الحكم كذلك عند الامام أحمد ، لو كان النهي راجعا الي أمر مجاور للعقد غير لازم له كما في التعاقد وقد النداء للجمعة ( ١ ) ، وذهب الحنفية السني أن النهي اذا كان يرجع الي اصل العقد ، فان كان الخلل في اركانه أو في محله كان مقتضاه بطلان العقد وعدم وجوده شرعا ، كبيع مالىس بمال أو البيع به بجعله ثمنا ، وان كان النهي يرجع الي وصف ملازم للعقد عارض له ، كان مقتضاه الفساد لا البطلان ، لان العقد صدر من أهله مضافا الي محله فكان منعقدا ، والنهي يقرر المشروعية لاقتضائه التصور ، فنفس العقد المشروع ، وبه تنال نعمة الملك ، وأنما المحذور ما يجاوره ، وقد مثلوا لسهه بالبيع بثمان مجهول أو بثمان الي أجل غير معلوم أو بزيادة أحد العوضين عن الآخر في الاموال الربوية ، وانما لا يثبت الملك

---

(١) المصنوع عليه في المذهب الحنبلي أنه لا يصح البيع ولا الشراء قليلا وكثيره ممن تلزمه الجمعة ، مالم تكن ضرورة أو حاجة لان النهي اذا رجع لامر خارج كان ذلك الامر الخارج هو المعصود بالنهي لا غير فيبطل العقد ، وذهب الشافعية الي أن النهي عن الشيء اذا كان لمعني أفتقر به لا لذاته أو لارمه فانه لا يبطل العقد وانما يفتني الحريم فيأثم بارتكابه العالم به اما البيع في ذاته صحيح كبيع الحاصر للبادي بماتعم به الحاجة وكبيع الجش وهو ان يزيد في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا للرغبة في الشراء بل ليغير غيره وكبيع العنب لمن يتخذ مسكرا لما في ذلك من الايذاء والاعانة علي المعصية .

قبل القبض ، كيلا يودى الي تقرير الفساد المجاور ، اذ هـنـو واجب الرفع بالاسترداد ، فبالامتناع عن المطالبة أولي .  
واذا كان النهي يرجع الي أمر مجاور غير ملازم للعقد ، وليس شرطاً فيه ، كالنـجـش وبيع الحاضر للبادي ، اذا كان أهل بلده في قحط وعوز طمعا في الثمن المرتفع ، والبيع عند آذان الجمعة فمقتضاه صحة العقد مع الكراهة والاثم ( ١ ) .  
ومما تقدم يتبين ان المنهي عنه أن كان لعينه أفاد البطلان ، وان كان لغيره فان كان لوصف كما في العقود المشروط فيها الربا أو المشتملة علي شرط فيه نفع لاحد المعتقدين ولكن العقد لا يقتضيه أفاد فساد ، وان كان لمجاور كبيع النجش وأمثاله مما اشرنا اليه افاد كراهية التحريم مع الصحة .

---

(١) اذا كان الامل في المذهب الحنفي : ان الباطل والفساد متباينان ، الا ان هذا التباين ليس علي اطلاقه ، لان فقهاء المذهب نموا علي ان الباطل والفساد مترادفان في العبادات وبعض العقود ومن ذلك: العقود غير المالية كالوكالة والوصاية والعقود المالية التي ليس فيها التزامات متقابلة كالامارة والايداع ، وكذلك التصرفات المنطردة كالطلاق والوقف والكفالة والاقرار ، ومن ثم يبقي التباين مقصورا علي العقود الناقلة للملكية او العقود المالية التي توجب التزامات متقابلة من الجانبين كالبيع والاجارة والهبة والقرض والرهن والحوالة والشركة والمزارعة والمساقاة والقسمية .



## أركان الحكم الشرعي

يؤخذ من تعريف الحكم الشرعي الذي سبق ان ذكرناه بأنه :  
" خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير  
أو الوضع " ان الحكم لابد له من حاكم ومحكوم به ومحكوم عليه  
ومن ثم كان من الضروري الكلام علي هذه الثلاثة علي التوالي  
حتي يجيء الكلام عن الحكم مستوفيا لأركانه التي لابد له منها .  
وفيما يلي نعرض لهذه الثلاثة :

أولا - الحاكم : الكلام عن الحاكم يتناول امرين :

الامر الاول : الحاكم في الاسلام وفي الشرائع السماوية عموما .

الامر الثاني: الحاكم في زمن الفترة

الامر الاول : الحاكم في الاسلام :

لاخلاف بين أحد من المسلمين في أن الحاكم بمعنى منشئي  
الحكم ومشرعه في الاسلام وفي الشرائع السماوية عموما ، هو الله  
تعالى ، فليس لاحد مهما بلغ أن يشرع للناس من عند نفسه  
وبواسطة عقله المجرد حكما في مسألة من المسائل المتعلقة  
بأفعال المكلفين ، سواء كان ذلك الحكم تكليفيا أو وضعيا  
أو عقديا أصليا كان أو فرعيا ، وقد دل علي أن الحاكم هو  
الله تعالى آيات كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى:  
" ان الحكم الا لله " وقوله جل شأنه : " وان احكم بينهم بما  
أنزل الله " وقوله سبحانه : " ومن لم يحكم بما أنزل الله  
فأولئك هم الفاسقون " .



التحسين والتقبيح العقليين ، وموجز ما قيل في هذه المسألة يتلخص في أن أهل السنة والجماعة من المسلمين علي ان الافعال الصادرة من الناس في زمن الفترة اي قبل ورود الشرع ، لاحكم لها من جهة الشرع ، فلا يجب ايمان ولايحرّم كفر ، لان الحكم الشرعي عبارة عن خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع وحيث لاخطاب موجه الي الناس فلا يكون هناك حكم شرعي يتعلق بأفعالهم علي جهة التكليف، ومن ثم فلا ثواب لهم ولا عقاب عليهم فيما يفعلون او يتركون، يقول الله تعالى: " وما كنا معذبين حتي نبعث رسولا " وقوله سبحانه " رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس علي الله حجة بعد الرسل " . وذهب المعتزلة الي ان العقل يستقل بمعرفة الاحكام قبل ورود الشرع من غير توقف علي أدلة ينظر فيها ومن غير حاجة الي رسول أو كتاب، فما أدرك العقل حسنه فهو مطلوب شرعا، وما أدرك قبحه فهو منهي عنه شرعا، وحكم الله تعالى يأتي دائما علي وفق حكم العقل من ناحية حسن العقل وقبحه تأكيدا له ، وأحكام العقل عندهم باعتبار مدركاتهم تنقسم الي خمسة أحكام كما انقسمت الاحكام الشرعية .

الاول الوجوب - كفءاء الدين .

الثاني التحريم - كالظلم .

الثالث الندب - كالأحسان .

الرابع الكراهة - كسوء الاخلاق .

الخامس الاباحة - كتصرف المالك في ملكه .

هذا هو حكم ما أدرك العقل حسنه او قبحه ، اما اذا لم يدرك العقل حسن الفعل أو قبحه ، فانهم يختلفون في حكمه علي ثلاثة أقوال :

الاول - انه علي الاباحه .

الثاني - انه علي الحظر .

الثالث - التوقف، وهل هو بمعني عدم العلم او انتفاء الحكم قولان اصحهما الثاني ، وبناء علي ماذهب اليه المعتزلة فان من لم تبلغهم دعوة الرسل ولاشرائعهم ، مكلفون من الله تعالى بفعل ما تهديهم عقولهم من انه حسن ، وترك ما تهديهم عقولهم الي انه قبيح ويستحقون بناء علي ذلك: المدح والثواب علي الخير والذم والعقاب علي الشر ( ١ ) .

هذا وقد فرع صاحب التمهيد علي هذه المسألة فرؤعا منها:

١- اذا وقعت واقعة ولم يوجد من يفتي فيها فحكمها حكم ما قبل ورود الشرع ، والصحيح فيها: انه لاحكم فيها ولا تكليف أصلا ولا يؤاخذ صاحب الواقعة بما يفعله .

٢- لو خفي علي شخص مقدار المعفو عنه من النجاسة أو خفي عليه جنسه ولم يوجد من يعرفه ، فالحكم في ذلك ايضا حكم ما قبل ورود الشرع ، والوجه ان يقال : ان كان التشاغل بازالة النجاسة يفضي الي مشقة تذهله عن مهمات دينه ودنياه لم تجب الازالة والا وجبت، والبله أعلم .

---

(١) المعتزلة: فرقة من المتكلمين (علماء التوحيد) يخالفون اهل السنة في بعض المعتقدات .

### ثانيا - المحكوم به :

المحكوم به وقد يعبر عنه بالمحكوم فيه هو: فعل المكلف الذى تعلق به حكم الشارع ، ذلك لان كل حكم شرعي لابد وأن يكون متعلقا بفعل من أفعال المكلفين علي جهة الطلب أو التخيير أو الوضع .

وغايته أن الحكم اذا كان تكليفيا، فان متعلقه لا يكون الا فعلا للمكلف، فان تعلق حكم الايجاب بفعل، كان هذا الفعل واجبا، وان تعلق حكم التحريم بفعل سمي هذا الفعل حراما، وان تعلق به النذب سمي مندوبا، وان تعلقت به الكراهة سمي مكروها، وان تعلقت به الاباحة سمي مباحا، وقد سبق توضيح ذلك وتفصيله عند الكلام علي الحكم ، اما اذا كان الحكم وضعيا، فلا يشترط في متعلقه أن يكون دائما فعلا من أفعال المكلف، بل قد يكون كذلك ( ١ ) كما في القتل العمد العدوان، فانه سبب لوجوب القصاص علي القاتل وكالوضوء فانه شرط لصحة الصلاة، وقد لا يكون فعلا للمكلف، ولكنه مرتبط به ، كدلك الشمس الذي جعله الشارع سببا لوجوب الصلاة علي المكلف، فانه ليس فعلا للمكلف ، ولكنه ارتبط بفعل المكلف من ناحية أن الدلوك سبب لوجوب الصلاة التي هي فعل من افعال المكلف .

شروط المحكوم به : ذكر الاصوليون للفعل الذى يصح التكليف به شرعا شروطا ، لابد من توافرها حتي يكون صالحا للتكليف به ،

---

(١) وهذا الفعل قد يكون سببا او شرطا او مانعا .

وجوهر هذا الشروط شرطان:

الشرط الاول : ان يكون الفعل معلوما للمكلف علما تاما :  
يقصد بهذا الشرط أن يكون المكلف علي علم تام بما أمره به الشارع أو نهاه عنه ، حتي يستطيع أن يقوم به كما طلب منه ولا يشترط في حصول هذا العلم ، ان يحصل عليه المكلف بالفعل بل يكفي امكان العلم ، أى ان يكون في امكان المكلف العلم بالاحكام الشرعية بنفسه او بواسطة السؤال عن هذه الاحكام ممن يعلمونها من العلماء ، ويتحقق هذا الامكان ببلوغ الانسان عاقلا مقيما في دار الاسلام ، فمتي بلغ الشخص عاقلا وكان مقيما في دار الاسلام ، اعتبر عالما بالاحكام الشرعية حكما ، وترتبت عليه آثارها ، ولا يقبل منه بعد ذلك الاعتذار بالجهل بالاحكام .

ولهذا كان من القواعد الفقهية المقررة قاعدة تنص علي أنه : من كان في دار الاسلام لا يقبل منه الاعتذار بالجهل بالاحكام الشرعية ، ذلك لانه لو شرط لصحة التكليف علم المكلف بالفعل لا بالامكان ، لاتسع مجال الاعتذار بجهل الاحكام وتعطل تنفيذها ، وقد ترتب علي هذا الشرط ، أن نصوص القــــرآن المجملـة ، لا يصح التكليف بها قبل بيانها ممن له سلطة البيان ، فمثلا قوله تعالى : " وأقيموا الصلاة " نص مجمل عند نزوله ولذلك لم يلزم المكلفون بالصلاة الا بعد بيانها بفعل الرسول صلي الله عليه وسلم وقوله : " صلوا كما رأيتموني أصلي " ، وكذلك الحكم بالنسبة للزكاة والحج وغير ذلك من النصوص المجملـة .

الشرط الثاني: أن يكون الفعل في مقدور المكلف :

شرط التكليف بالفعل أو الكف ، ان يكون المكلف قادرا علي امتثال هذا الفعل أو الكف ، فاذا لم يكن قادرا علي الفعل أو الترك ، فلا يتوجه اليه خطاب التكليف لقوله تعالى: " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " وقوله سبحانه: " لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه " ، ومن هنا وضع الاصوليون قاعدة تقول: أنه لا تكليف الا بممكن ، لان غير الممكن لا يدخل تحت قدرة العبد فيكون التكليف به مخالفا لهذه الايات، وقد ترتب علي اشتراط أن يكون الفعل في مقدور المكلف ثلاثة أمور :

الامر الاول: أنه لا يصح التكليف بالمستحيل، سواء كان مستحيلا بالنظر الي ذاته أو بالنظر الي غيره ، والمستحيل لذاته هو: ما لا يتصور العقل وجوده ويسمي بالمستحيل عقلا وعادة ، كالجمع بين الضدين مثل : ايجاب شيء وتحريمه علي شخص واحد في وقت واحد ، وصحة شيء وفساده في وقت واحد ، وغير ذلك من كسل مايؤدي الي قلب الحقائق .

والمستحيل لغيره هو : ما يتصور العقل وجوده ، الآن العادة لم تجر بوجوده ، ويسمي بالمستحيل عادة ، كطيران الانسان من غير طيارة ، ووجود الزرع من غير بذر وكتكليف الاصم السماع والابكم الكلام ، فهذه الامثلة ونحوها مما تقطع العادة باستحالتها ، لاخلاف بين الاصوليين في ان التكليف بها غير واقع شرعا ، لانها غير مقدورة للمكلفين ، والا كان التكليف به عبثا والله تعالى منزّه عن العبث، لانه لا يكلف نفسا الا وسعها .

الامر الثاني : انه لا يصح التكليف بالامور التي تقتضيها طبائع  
البشر من غير أن يكون لهم دخل في ايجادها أو اختيار في  
تكوينها من مثل : الغضب والحب والكراهية والفرح والحزن  
وغير ذلك من الامور الوجدانية التي تستولي علي النفس من  
حيث لا يشعر صاحبها ، لانها متي وجدت دواعيها لاتخضع لارادة الانسان  
وحريته ، ومن ثم لا يكلف بها فعلا أو تركا ، فلا يطالب بازالة  
ما طبع عليه ، كما لا يطالب بتغيير شيء من خلقته ، لان كل ذلك  
غير ممكن له وخارج عن قدرته فلا يخضع لارادته واختياره ، وقد  
دل قوله صلي الله عليه وسلم في قسمه بين أزواجه : " اللهم  
هذا قسمي فيما أملك فلا توأخذني فيما تملك ولا أملك " ان الانسان  
لا يكلف بالحب والميل القلبي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي .  
وما ورد من النصوص الشرعية التي توهم بظاھرھا ، امكان  
التكليف بما لا قدرة للمكلف علي فعله أو تركه ، فهو مصروف وموّل  
لامحالة عن ظاھرہ لا يواخذ المكلف به ، ويكون المراد منه :  
التكليف بما يسبق ذلك الشيء أو يعقبه ، فخطاب الله تعالى  
المكلفين بقوله : " ولا تموتن الا وانتم مسلمون " (١) ظاھرہ . تكليف  
المخاطبين ان يكونوا عند موتهم مسلمين ، وهذا غير مقدور لهم  
لان دفع الموت لا يدخل تحت قدرة الانسان واختياره ، ولهذا كان  
هذا الظاهر غير مراد ، بل المراد : الحث علي الاسلام  
والمبادرة به قبل الموت والمحافظة عليه حتي يدركه الموت  
وهو مسلم ، ولا شك ان ذلك كله في دائرة المقدور للمكلف .

---

(١) آية ١٠٢ سورة آل عمران .



وقول الله تعالى : "لكي لاتأسوا علي مافاتكم ولاتفرحوا بما آتاكم والله لايحب كل مختار فخور"<sup>(١)</sup> ظاهره نهى المكلف عن الحزن علي أى شيء يفوته من أمر الدنيا، ونهيه كذلك عن الفرح بأى شيء يناله منها ، وهذا غير مقدور له ، لان الفرح والحزن أمران طبيعيان في النفس ، لا يخضعان لارادة الانسسان واختياره ، ولهذا كان هذا الظاهر غير مراد ، وانما المراد : نهى الناس عن السخط وعدم الرضا الذي يترتب علي الاسترسال في الحزن عند فوات شيء من الدنيا ، ونهيه عن التكبر والزهو والافتخار علي الغير ، المترتب علي الفرح عند الحصول علي شيء من نعم الحياه ، وقد تأيد هذا المراد بما نص الله تعالى عليه في الآية قبلها وفي ختام هذه الآية ، فالله تعالى يقول في الآية قبلها : "ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها ، ان ذلك علي الله يسير ، لكيلا تأسوا علي مافاتكم ولاتفرحوا بما آتاكم والله لايحب كل مختار فخور" ، يؤيد هذا المراد أيضا قول ابن عباس رضي الله عنهما : ليس من أحد الا وهو يحزن ويفرح ، ولكن المؤمن يجعل مصيبته صبرا وغنيمة شكرًا ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي طلب منه أن يوصيه "لاتغضب" ، ظاهر الحديث نهى السائل عن الغضب ولو عند حصول دواعيه ، وهذا غير مقدور له لانه شيء في طبعه يتأثر به عند حصول ما يستدعيه ، ولهذا كان هذا الظاهر غير مراد ، وانما

---

(١) آية ٢٣ سورة الحديد .

المراد مجاهدة النفس عند الغضب ومنعها من الانتقام حتي لا تتسع دائرة الشر، يقول صلى الله عليه وسلم: "ليس الشديد بالصرعة وإنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب"، وعلي الانسان اذا لاحظ في نفسه أنه غضوب تشور نفسه لاتفه الاسباب ان يعود نفسه علي صفتين :-

الصفة الاولى: تجنب ما يثير غضبه، بأن يبتعد تماما عن كسل ما يودى الي هذا الغضب .

الصفة الثانية: كظم غيظه وضبط نفسه عندما يستغضب، حتي يذهب غيظه امتثالا واستجابة للارشاد الالهي المتمثل في قول الله تعالى: " والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحاسب المحسنين " (١) وقوله تعالى: "واذا ما غضبوا هم يغفرون" (٢) .  
وبهذا يكون هذا الذي كظم غيظه مستحقا للثواب المترتب علي ثناء الله تعالى عليه، وهكذا نجد أن التكليف في هذه النصـوص وامثالها التي توهم بماليس في المقدور، انما يقصد بها أمر بمقدور هو: أسباب هذه التكاليف أو نتائجها .  
الامر الثالث التكليف بالشاق من الاعمال:

الفعل الذي يدخل تحت قدرة المكلف وفي نطاق استطاعته، لا يخلو عن نوع مشقة، بل لا يتحقق التكليف الا بوجود شيء منها، لان التكليف هو الالتزام بما فيه كلفة ومشقة، غير ان المشقة نوعان :

- ١- مشقة محتملة في حدود الاستطاعة البشرية .
- ٢- مشقة زائدة عن التحمل البشري عبادة .

أولا المشقة المحتملة هي ما كانت مقدورة للانسان وفي استطاعته أن

(١) آية ١٣٤ سورة آل عمران . (٢) آية ١٧ سورة الشورى .

يفعلها وأن يداوم عليها من غير ضرر يلحقه في نفسه أو ماله، وهذه المشقة أشبه ماتكون بالمشقات التي يتحملها الموظفون في اداء واجبات وظائفهم، والعاملون في أعمالهم والزارعون في زراعتهم والطلبة في استذكار دروسهم فمثل هذه المشقة لا يقصد الشارع الي رفعها، بل لابد منها في التكليف الشرعية لان التكليف هو الزم ما فيه كلفة ومشقة، فالصلاة والزكاة والحج ونحوها من كل ما أمر به الشارع أو نهى عنه لا تخلو عن نوع مشقة ومعبودة علي نفس المكلف" حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات" لكن هذه المشقة محتملة في حدود الاستطاعة البدنية وأى عمل في الحياة لا يخلو عن نوع مشقة حتى في الضروريات التي لاغني لاحد عنها كالأكل والشرب واللبس والركوب علي أن هذه المشقة التي تشتمل عليها مأمورات الشارع ونواهيها ليست مقصودة للشارع في ذاتها، وانما المقصود ما يترتب عليها من جلب المصالح ودفع المضار، فليس المقصود من الصلاة ارهاق البدن أو كد الفكر، وانما المقصود تهذيب النفس وخضوعها لله تعالى، وتربيتها علي روح الاخاء والمساواة، وليس المقصود من الصيام: ايلام النفس بالجوع والعطش وترك الطيب من الرزق، بل المقصود تربية الانسان علي صفة الامانة، وتعويده علي قوة الارادة ومضاء العزيمة واضعاف سلطان العادة، ثم تنمية عاطفة البر والرحمة علي الفقراء والمساكين، وهكذا سائر الاعمال التي كلف الله تعالى الناس بها، لم يكلفهم بها لما فيها من المشقة والتعب، بل لما يترتب عليها من صلاح حالهم وسعادتهم فلي الدنيا والاخرة .

### ثانياً- المشقة الزائدة عن التحمل البشرى :

هي التي لا يمكن للإنسان ان يستمر علي تحملها عادة الا ببذل أقصى الجهد، ولو كلف بها لانقطع عن كثير من الاعمال الضرورية التي لابد منها في قيام مصالح الدنيا، وأصيب بالضرر والادى، وذلك مثل الرهينة والوصال في الصيام والمداومة علي قيام الليل وأداء الحج سيرا علي الاقدام وما أشبه ذلك ، فهذه المشقة التي تصاحب هذه الاعمال لا يكلف الشارع العبد بها، لان قصود الشارع من التشريع رفع الضرر عن الناس وعدم اعناتهم، وفي التكليف بما هو مشقة جاهدة، اضرار بهم الزام لهم بما ليس في وسعهم، والله لا يكلف نفسا الا وسعها، وقد دل علي ان الله تعالى لا يكلف الناس ما فيه مشقة زائدة عن استطاعتهم.

أولاً - ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من النصوص الدالة علي ان المقصود من التشريع هو التيسير علي الناس ورفع الحرج عنهم ، حتي تكون التكاليف في حدود استطاعتهم البشرية المعتادة ومن ثم يتقبلون هذه التكاليف ويعملون بها عن رضا واقتناع ومن ذلك :

- ١- قول الله تعالى : " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه: "ما يريد الله ليجعل من حرج" ( ٢ ) ، وقوله جل شأنه: " لا يكلف الله نفسا الا وسعها" ( ٣ ) .

---

(١) آية ١٨٥ سورة البقرة .

(٢) آية ٦ سورة المائدة والحرج هو المشقة .

(٣) آية ٢٨٦ سورة البقرة .

٢- قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "بعثت بالحنفية السمحة"  
وقوله صلى الله عليه وسلم: " ان الدين يسر ولن يشاد  
الدين أحد الا غلبه فسددوا وقاربوا " وقد ثبت من سيرته  
صلى الله عليه وسلم أنه ماخير بين شيئين الا اختار  
ايسرهما ما لم يكن اثما .

ثانيا - تشريع الرخص عند وجود الاعذار، كقصر الصلاة في السفر  
واباحة الفطر في رمضان للمسافر والمريض والمرضع والحامل ،  
واباحة أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر عند الضرورة ،  
وغير ذلك من كل مايدل علي أن الشارع الحكيم لا يريد بالتشريع  
اعناء الناس وارهاقهم ، وانما يريد رفع الحرج عنهم والتيسير  
عليهم ، ولذلك لم يرتض الاسلام مسلك الذين يبالفون فسي  
عباداتهم ويلزمون انفسهم بمشقات زائدة عن حدود استطاعتهم  
العادية، كمن يواصل في صومه أو يداوم علي قيام ليله ، بسبل  
نهاهم عن ذلك ومنعهم أن يأخذوا انفسهم بما يشق عليهم أو  
يضعف من قواهم ، يقول صلى الله عليه وسلم: "ايها الناس خذوا  
من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتي تملوا وان أحب العمل  
الي الله ما دام وان قل" وقوله صلى الله عليه وسلم: "ان هذا  
الدين متين فأوغلوا فيه برفق" وقوله: " ان المنبت لا أرضا  
قطع ولاظهرا أبقي " ولقد كان رده علي من أراد من الصحابة  
ان يترهب ويتخلى للعبادة حاسما وقويا اذ قال : " أما والله  
اني لاخشاكم لله وانتباكم له ولكني اصوم وأفطر وأملي وأرقد  
وأزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني " .

ولما نذر أحد الصحابة أن يصوم قائما في الشمس نهناه  
عن قيامه في الشمس بقوله صلى الله عليه وسلم: " أتم صومك  
ولاتقم في الشمس " ، ، وغير ذلك من النصوص القرآنية والنبوية  
التي تضافرت علي النهي عن أخذ المكلفين أنفسهم بمشقات  
تؤدي بهم الي فتورهممهم وضعف قواهم وصدق الله العظيم  
اذ يقول: " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم " ( ١ ) .

## أقسام المحكوم به

ينقسم فعل المكلف الذى يتعلق به الحكم الشرعي السـي

الى اربعة اقسام هي :

١- فعل هو حق خالص لله تعالى .

٢- فعل هو حق خالص للعبد .

٣- فعل اجتمع فيه الحقان حق الله تعالى وحق العبد وحق الله

فيه غالب .

٤- فعل اجتمع فيه الحقان حق الله تعالى وحق العبد وحق

العبد فيه غالب .

هذه هي اقسام المحكوم به كما هو منصوص عليه في أصول

الخنفية ، وفيما يلي نعرض لهذه الاقسام وبيان أحكامها فسي

ايجاز .

### أولاً- حق الله تعالى الخالص :

حق الله تعالى الخالص هو ما يتعلق به النفع العـام

للعالم (١)، فلا يختص به أحد وينسب الى الله تعالى تعظيماً ،

كحرمة الزنا فانه يتعلق به عموم النفع من سلامة الانساب

وصيانة الاعراض ومنع التقاتل بين الناس بسبب التنازع بين

---

(١) يقابل النفع العام : النظام العام في القانون الوضعي وهو ما تمثله

النيابة العامة وتقيم بشأنه الدعوى علي من يخالفه ، وليس معني أن هذا

الحق خالص لله تعالى انه ليس فيه منفعة خاصة للعبد ، فما من حق لله

تعالى الا وفيه مصلحة خاصة للعبد ومصلحة عامة للمجتمع .

الزناة وانما نسب الله كل ما يتعلق به النفع العام تعظيما، لأنه تعالى يتنزه عن أن ينتفع بشيء، فلا يجوز أن يكون شيء حقا له بهذا الوجه ، كما لا يجوز أن يكون حقا له بجهة الخلق، لان كل الاشياء سواء في ذلك لقوله تعالى : " لله ما في السموات وما في الارض"، بل الاضافة اليه تعالى لتشريف ما عظم خطره وقوى نفعه وشاع فضله، بأن كان الناس جميعا ينتفعون به . وقد ذكر الاصوليون من الحنفية أن حق الله الخالص يظهر في ثمانية أنواع من الاحكام :

١- عبادات خالصة، كالايمان بالله تعالى وبرسله وكتبه واليوم الآخر، وفرومه من الصلاة والزكاة<sup>(١)</sup> والصوم والحج والجهاد وغير ذلك من الافعال التي يقصد بها اقامة الدين الذي يعتبر في نظر الشارع اساسا لنظام المجتمع ، وانما اعتبر الايمان بالله تعالى اصلا لسائر العبادات ، لانها لاتصح بدونه وهو صحيح بدونها ، ولان من لم يصدق بالله تعالى لم يتصور منه التقرب اليه .

---

(١) ذهب الشافعية وغيرهم الي ان الزكاة ليست من قبيل العبادات الخالصة ، بل هي عبادة فيها معنى المونة ( اي الضريبة ) أوجبها الله تعالى علي الاغنياء حقا للفقراء وغيرهم، وتظهر فائدة الخلاف في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون وعدم وجوبها ، فالحنفية الذين يقولون أنها عبادة خالصة لا يقولون بوجوب الزكاة في مالهما، لانهما غير مخاطبين بالعبادات، والشافعية يقولون بوجوبها في مالهما ، لانها ليست عبادة خالصة، بل فيها معنى المونة .



٢- عبادة فيها معني المّوؤنة ( اى بذل شيء من المال) كصدقة الفطر، فيجب علي من توفرت فيه شروطها أن يخرجها عن نفسه وعن يعوله من زوجة وولد وخادم، فجهة المّوؤنة فيها وجوبها علي الانسان بسبب الغير، وجهة العبادة فيها تسميتها صدقة وكونها طهرة للصائم واشتراط النية فسي آداؤها.

٣- مّوؤنة فيها معني العبادة، كالعشر أى عشر ما يخرج من الزروع والثمار أو نصفه علي حسب الاحوال فسي الارض المملوكة للمسلم، وانما كان العشر أو نصفه كذلك، لان سببه الارض النامية، فاعتبار تعلقه بالارض صار مّوؤنة، لان مّوؤنة الشيء سبب بقاءه، والعشر أو نصفه سبب بقاء الارض وباعتبار تعلقه بالنماء وهو الخارج كان كتعلق الزكاة، او اعتبار ان مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة تحقق فيه معني العبادة وأخذ شبهها بالزكاة، ولما كانت الارض اصلا والنماء تبع لها، اعتبرت المّوؤنة في العشر اصلا واعتبر معني العبادة تبعا ( ١ ) .

٤- مّوؤنة فيها معني العقوبة، كالخراج فانه باعتبار أنه سبب بقاء الارض مّوؤنة كما في العشر، وباعتبار الاشتغال بالزراعة عقوبة، فان الامام اذا فتح بلدة عنوة وأقر أهلها عليها ولم يسلموا واشتغلوا بالزراعة، وضع علي

(١) سمي ما يخرج من الزروع والثمار زكاة، مع أن المأخوذ منهما ليس بمقتدر الزكاة، بل العشر او نصفه، لان المأخوذ يصرف مصارف الزكاة فسمي بها .

الارض الخراج ، فكان سبب وضعه الاشتغال بالزراعة ، وفي سبب  
الاشتغال بالزراعة عمارة للدنيا واعراض عن الجهاد ، فكان  
وجوب الخراج باعتبار الارض مؤونة وباعتبار الاشتغال  
بالزراعة عمارة للدنيا واعراض عن الجهاد ، فكان وجوب  
الخراج باعتبار الارض مؤونة وباعتبار الاشتغال بالزراعة  
عقوبة ( ١ ) .

م عقوبة كاملة ، مثل الحدود تجب بطريق العقوبة ، لان جنائيات  
الحدود معاصي خالصة ، فوجب الزاجر الذي هو عقوبة خالصة ،  
واذا كانت الحدود في ذاتها معاصي خالصة وعقوبات كاملة ،  
الا أنها من حيث الاستيفاء من الامام عبادة لان الامام  
مأمور شرعا باقامتها وعدم التواني فيها يثاب علي  
اقامتها ويعاقب علي تركها .

والمراد بالحدود هنا الحدود التي هي خالص حق الله  
تعالى وذلك : حد الزنا فانه شرع لحفظ الانساب ، وحد  
السرقه فانه شرع لحفظ المال ، وحد الشرب فانه شرع لحفظ

---

(١) في العشر والخراج معني آخر، هو أن الارض باقية مابقيت الدنيا عامرة - فمن  
ثم وجب علي ملاكها العشر أو الخراج عمارة لها ونفقة عليها واستمرارها  
لبقائها في ايدي ملاكها ، كما يجب علي الملاك مؤونة دوابهم وعمارة دورهم ،  
وعمارة الارض وبقاؤها بجماعة المسلمين ، لانهم يصونونها عن الاعداء فوجب  
الخراج للمقاتلة كفاية لهم ، ووجب العشر للمحتاجين كفاية لهم ، لانهم  
يقاتلون ويدافعون عن حرم الاسلام معني كما قال رسول الله صلي الله عليه  
وسلم : " انكم تنصرون بضعائكم " فكان الصرف اليهم صرفا لسبب الارض  
وانفاقا عليها .

العقل ، وحد قطاع الطريق ، لانه سببه محاربة الله ورسوله  
وقد سماه الله جزاء ٦ ، والجزاء المطلق ماوجب حقاً لله تعالى  
في مقابلة الفعل ، وانما كانت هذه الحدود عقوبات كاملة ،  
لانها وجبت بجنايات كاملة لايشوبها معني الاباحة ، فكان الجزاء  
المرتتب عليها عقوبات كاملة ، وليست الحدود المذكورة كسل  
العقوبات الكاملة ، بل هناك عقوبات أخرى كاملة لكنها غير  
مقدرة وهي التعزيزات ، ومنها ما هو حق خالص لله تعالى ( ١ ) .  
٦- عقوبة قاصرة ، كحرمان القاتل من ميراث المقتول بسبب  
مباشرة القتل المحظور فان معني العقوبة في الحرمان من  
الميراث بالقتل ظاهر ، لان غرم لحق القاتل بجنايته (٢) مع  
تحقق علة الاستحقاق وهي القرابة والغرم يحقق معني  
العقوبة ، ووجه القصور في الحرمان من الميراث أن الحرمان  
عقوبة مالية لا يصل بسببها الي المعاقب ألم يظهر بدنسه  
ولا يلحقه نقصا به في ماله ، بل يمنع ثبوت الملك له في  
تركة المقتول فكان معني العقوبة فيه قاصرا ، وانما كان  
الحرمان من الحقوق الخالصة لله تعالى ، لانه ليس فيه نفع

---

(١) العقوبة ماوجب علي ارتكاب محظور يستحق فاعله الاثم وسعت عقوبة لانها  
تتلو الذنب وتعقبه ، وكمال العقوبة يكون: بتمخضا وخصوصا للعقوبة  
بحيث لايشوبها معني العبادة ، وتامها في كونها زاجرة ، ومقابل العقوبة  
الكاملة : شيان : العقوبة القاصرة - اي الناقصة في معني العقوبة  
ومادار فيه الامر بين العقوبة والعبادة .  
(٢) " غرم لحق " بضم الغين ومكون الراء وفتح اللام وكسر الحاء .

عائد الي المقتول ، بل وجب جزاء خالما لله تعالى زاجرا  
عن ارتكاب ما حرمه كالحدود .

٧- حقوق دائرة بين العباداة والعقوبة ، وهي الكفارات ككفارة  
الحنث في اليمين والافطار في رمضان عمدا وكفارة القتل  
خطأ وكفارة الظهار ، فهذه الكفارات فيها معني العقوبة ،  
لانها وجبت جزاء علي أفعال مخالفة ، ولذلك سميت كفارات  
لانها ساترة للذنوب ، ولم تجب مبتدأة كما تجب العبادات  
بل تتوقف علي اسباب توجد من العباد فيها معني الحظر ،  
وفيهما معني الاباحة ، كاليمين المعقودة علي امر مستقبل  
والقتل الخطأ ، ومن ثم لم تجب الكفارة في القتل العمد  
المحض أو اليمين الغموس ، لانهما فعلا محظوران ليس فيهما  
معني الاباحة ، وفي الكفارات ايضا معني العباداة ، لانها تتأدي  
بما هو عباداة كالصوم والصدقة ، ولان أداها يجب بطريق  
العبادة فانها تجب بطريق الفتوى من غير حاجة الي القضاء  
ويؤمر من وجبت عليه بالاداء من غير ان تقام عليه كرها ،  
والشرع مافوض اقامة شيء من العقوبات الي المرء علي نفسه  
شأنها في ذلك شأن سائر العبادات ( ١ ) .

---

(١) الكفارات نوعان : نوع تغلب فيه جهة العباداة علي جهة العقوبة وهو  
جميع الكفارات عدا كفارة الافطار في رمضان ، وذلك لان هذه الكفارات تجب  
علي اصحاب الاعذار كالمخطي والناسي والمكره والمضطر ومن به اذى مسن  
راسه ، فلو كانت جهة العقوبة فيها غالبية ، لامتنع وجوبها بسبب العذر اذ  
لا عقوبة علي معذور ، ونوع تغلب فيه جهة العقوبة علي جهة العباداة وهو  
كفارة الافطار في نهار رمضان عمدا ، وذلك لسقوطها في كل موضع تحققت فيه  
شبهة الاباحة كالحدود ، ومن أمثلة عدم وجوب الكفارة لسقوطها بالشبهة : =

٨- حق قائم بنفسه ، اى حق ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة أحد يؤديه بطريق الطاعة ، كخمس الغنائم والمعادن والركاز ، فان هذا الخمس لم يجب ابتداءً علي أحد ، بل هو حق ثابت بذاته ، باعتبار أن الاصل في الغنيمة أنها جميعا لله تعالى ، كما أخبر بذلك في قوله تعالى: " قل الانفال لله والرسول " ( ١ ) فان معناه أن الحكم والامر في الانفال لله تعالى لانه خالص حقه لاحق لاحد فيه ، بناءً علي أن الجهاد حق خالص لله تعالى ، لان به اعزاز دينه واعلاء كلمته ، فصار ما يأتي عن طريقه حقا خالما لله تعالى ، الا أنه جل شأنه جعل أربعة اخماس الغنيمة للغانمين علي سبيل المنة عليهم فضلا منه ورحمة ، فبقي الخمس له كما كان في الاصل مصروفا الي من أمر بالصرف اليه ، وكذلك خمس المعادن فان الموجود في باطن الارض لم يكن لاحد فيه حق ، فجعل الشارع أربعة

- = أ- من افطر بعد ما أبصر هلال رمضان وحده ، للشبهة الثابتة بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم " صومكم يوم تصومون " أو بقضاء القاضي باعتبار اليوم الذي أبصره هو المكمل لشعبان .
- ب- اذا اعترض صومه مرض أو سفر بعد ما كان في أول النهار ، علي اعتبار أن الصوم كان مستحقا عليه في اول النهار ، وذلك لتمكن الشبهة .
- ج- اذا لم يكن قد نوى الصيام قبل منتصف النهار ثم أفطر ، وذلك لتمكن الشبهة الثابتة بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : " لا صيام لمن لم يمس يعزم الصيام من الليل " .

(١) اختلف في الانفال ، فقليل هي الغنائم مطلقا ، وقليل : هي ما يصل الي المسلمين عن المشركين بغير قتال من الاموال المختلفة .

أخماسه للواجد وبقي الخمس لله مصروفا الي من أمر بالصرف اليه  
ولهذا جاز وضع خمس الغنيمة فيمن هو من جملة الغانمين عند  
حاجتهم وفي آبائهم وأولادهم، وجاز وضع خمس المعدن في الواجد  
عند الحاجة، وبهذا يظهر أن هذا الخمس ليس بواجب عليه، لأنه لسو  
كان كذلك لما جاز اعطاؤه له، بل هو حق الله تعالى قائم كما كان  
ومن ثم جاز صرفه الي بني هاشم، لأنه باعتبار هذا المعنى  
لايتمكن فيه معنى الاوساخ بخلاف الصدقات .

القسم الثاني من أفعال العباد: <sup>(١)</sup> حقوق العباد الخاصة:

حق العبد الخالص هو : ما يتعلق به مصلحة دنيوية خاصة بالفرد دون المجموع ، وهو أكثر من أن يحصي ومن ذلك : ضمان المتلفات وبذل الدية والمغصوب وملك المبيع وملك الثمن وحق الزوج في الطلاق وحق كل من الزوجين قبل الآخر في الإضرار المترتبة علي عقد الزواج وحق الزوجة في طلب التطليق من القاضي إذا كان هناك سبب يبيح ذلك وما أشبه ذلك مما شرع لمصلحة دنيوية خاصة .

**القسم الثالث - حقوق مشتركة بين الله تعالى وبين العباد**

وَحَقُّ اللَّهِ فِيهَا غَالِبٌ :

ومن ذلك حد القذف : حد القذف يشمل علي الحقيقيــــــــــــــن  
بالاجماع ، فان شرعه لدفع العار عن المقذوفه، دليل علي حق

(١) هذا التقسيم هو كما قلنا جرى عليه الحنفية خلافا لغيرهم ممن يسرى أن الحق أيا كان ، لا بد وان يشتمل علي الحقيين معا حق الله تعالى وحق العبد ولمن يرى أن الحق اما أن يكون خالصا لله تعالى واما أن يكون مشتركا واحد الحقيين غالب .

العبد فيه ، وشرعه حدا زاجرا دليل علي أنه حق الله تعالى  
والاحكام تشهد بذلك ، وعلي مذهب اليه الحنفية حق الله  
تعالى فيه غالب كما في سائر الحدود<sup>(١)</sup>، فلا يجرى فيه الارث  
ولايسقط بعفو المقذوف ويجرى فيه التداخل عند الاجتماع، فلو  
قذف جماعة في كلمة واحدة أو في كلمات متفرقة لايقام عليه  
الا حد واحد .

القسم الرابع : مااجتمع فيه الحقان وحق العبد فيسه  
غالب كالقصاص، فانه مشتمل علي الحقين ،لانه باعتبار أنسه  
يحافظ علي حياة الناس ويؤمنهم علي أنفسهم ويحقق للمجتمع  
الامن ويقلل الجرائم يكون حق الله تعالى ولهذايسقط بالشبهات

---

(١) اختلف الفقهاء في صاحب الحق في القذف علي ثلاثة أقوال :

القول الاول : ان حد القذف حق مشترك بين الله تعالى وبين العبد وحق  
الله فيه غالب ذهب الي ذلك : جمهور الحنفية والامام مالك في قول  
والحنابلة في قول .

القول الثاني : ان حد القذف حق للعبد ، وذهب الي ذلك : الشافعية  
والحنابلة في القول الرابع والامام مالك في المشهور عنه ، وعلي هذا  
القول يجرى في حد القذف : العفو والارث ولايجرى فيه التداخل .

القول الثالث : ان حد القذف حق للعبد قبل بلوغ الامام ، فان بلغ الامام  
كان حقا لله تعالى ، ذهب الي ذلك : الامام مالك في قول له .

والمراد بالقذف : الطعن في الاعراض بخصوص الزنا ، كأن يقول شخص لآخر  
يازاني او يقول لها يازانية أو يابن الزاني أو يابن الزانية ، وللقذف  
في الشريعة الاسلامية اذا لم يثبت القاذف حجة قذف ثلاث عقوبات : الجلد  
ثمانون جلدة ، عدم قبول شهادة القاذف ، تفسيق القاذف ، قال الله تعالى  
" والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين  
جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من  
بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم " .

والقصاص جزاء الفعل في الاصل، وأجزية الافعال تجبلحق الله تعالى، وباعتبار أن القصاص يطفىء نار الغضب في قلوب أهل القتل ويشفي صدورهم من الرغبة في الانتقام يحقق مصلحة خاصة لأهل القتل وهو بهذا يكون حقا للعبد .

ولما كان القتل يتصل اتصالا وثيقا بشخص المجني عليه ويمسه أكثر مما يمس أمن المجتمع ونظامه، لأن القاتل قد تسبب عمدا في حرمان المقتول من الاستمتاع بالحياة وسلبه حقه في البقاء، جعل حق العبد فيه هو الغالب، وفي القصاص معنى آخر لترجيح جانب حق العبد هو : أن وجوبه بطريق المماثلة للجبر بحسب الامكان كما يشير الي ذلك قوله تعالى : " ولكم فـي القصاص حياة " ولهذا جرى فيه الارث والعفو والاعتياض بطريق المصلحة بالمال كما في حقوق العباد (١)، وقد ترتب علي وجـود الحقين وحق العبد غالب، انه لا يقتصر من القاتل الا اذا طلب ولي المقتول ذلك، واذا طلب ولي الدم الحكم علي القاتل بالقصاص كان له أن يستوفيه بنفسه تحت اشراف الحاكم بشرط أن يكون ممن يحسن الاستيفاء، فاذا كان عاجزا عن الاستيفاء أو لا يحسنه، جاز له أن يوكل من يقدر علي ذلك ويحسنه ( ٢ ) .

---

(١) اذا كان القاتل خطرا يهدد أمر المجتمع وسلامته، فإن حق الله تعالى يكون غالبا، ومن ثم يكون من حق الامام " ولي الامر " القصاص ولو عفا ولي الدم .  
(٢) مظنة عدم قدرة الناس علي استيفاء هذا الحق بأنفسهم، كافية لان يحكم ولي الامر بنيابة الغير دون نظر لكل فرد وانما كقاعدة عامة ولو كانوا يحسنون ذلك .



وليس هاك مانع شرعي من أن يكون هذا الوكيل موظفا عاما  
كما يجرى عليه العمل الان ، وقد دل علي أن لله تعالى حقا  
في القصاص ، سقوطه بالشبهة كسائر الحدود ووجوبه جزاء للفعل  
المنهي عنه ، واجزية الافعال تجب حقا لله تعالى .

#### القصاص في القانون :

معظم القوانين الوضعية تتفق مع الشريعة الاسلامية في  
تقرير مبدأ عقوبة القصاص من القاتل عمدا ، ولكن هذه القوانين  
تختلف مع الشريعة في التطبيق ، فالشريعة جعلت لولي الدم  
الحق في القصاص وجعلت كذلك للمجتمع الحق فيه ، ولكنها رجحت  
حق ولي الدم علي حق المجتمع .

وبناء علي ذلك : كان لولي الدم الحق في رفع الدعوى  
بطلب الحكم له بالقصاص ، والحق له كذلك في العدول عن هذا  
الطلب والعفو عن القاتل مجانا أو نظير عوض مالي ، كما كان  
له اذا طلب القصاص أن يستوفيه بنفسه مادام قادرا عليه  
ومحسنا له ، اما القوانين الوضعية ، فانها جعلت القصاص حقا  
خالصا للمجتمع وجعلت للنياية العامة حق رفع الدعوى ، وسلبت  
حق الولي في العفو وفي الاستيفاء .

#### ثالثا - المحكوم عليه :

المحكوم عليه هو: الشخص الذي تعلق خطاب الله تعالى  
بفعله ويسمي عند الاصوليين بالمكلف ، وقد اشترط الاصوليون  
لصحة التكليف بالشرعية شرطين : فهم المكلف وأهليته التكليف  
وسوف يكون كلامنا مقصورا في هذه الدراسة علي الشرط الاول .

لان الكلام علي الشرط الثاني محله الكلام علي الاهلية واقسامها وعوارضها وقد تقدمت دراستها في سنوات الدراسة الاولى وقد نعود الي دراستها في وقت لاحق .

الشرط الاول - أن يكون المكلف فاهما لما كلف به ومتصورا معناه ، بأن يفهم من الخطاب القدر الذي يتوقف عليه الامتثال وذلك لان التكليف طلب وقوع الفعل من المكلف علي قصود الامتثال ، ومن لا يكون فاهما ما كلف به يستحيل عليه عادة وشرعا أن يمتثل ، لغفلته عما كلف به ، ولانه لو صح تكليف الغافل لصح تكليف البهائم والتالي باطل للاجماع علي أنها غير مكلفة ، وقد ترتب علي اشتراط فهم المكلف لما كلف به ، أن المجنون غير مكلف وكذلك الصبي الذي لم يميز ، لانهم لا يفهمان خطاب التكليف علي الوجه المعتبر ، وأما لسبب أرش جنايتهما ونحو ذلك فمن أحكام الوضع لامن أحكام التكليف .

وأما الصبي المميز فهو وأن كان يمكنه تمييز بعض الاشياء ، لكنه تمييز ناقص بالنسبة الي تمييز المكلفين ، وايضا ورد الدليل برفع التكليف قبل البلوغ ومن ذلك حديث: رفع القلم عن ثلاثة : النائم حتي يستيقظ والصبي حتي يحتلم والمجنون حتي يفيق وهذا الحديث وان كان في طرقة مقال لكنه باعتبار كثرة طرقة من قسم الحسن وباعتبار تلقي الامة له بالقبول لكونهم بين عامل به ومؤول له صار دليلا قطعيا ، ويؤيده حديث : " من أخضر مئزره فاقتلوه " وأحاديث النهي عن قتل الصبيان حتي يبلغوا ، كما ثبت عنه صلي الله عليه

وسلم في وصاياه لامرائه عند غزوهم الكفار، وأحاديثه صلى الله عليه وسلم ، كان لا يأذن في القتال الا لمن بلغ سن التكليف .

وذهب بعض الاصوليين الي جواز تكليف الغافل محتجين بأنه لو لم يصح تكليف الغافل لما وقع ، لكنه وقع فيكون جائزا شرعا ، وقد دل علي وقوع تكليف الغافل :

١- تكليف السكران حيث اعتبر الشارع طلاقه وارثا جنائتيه وقيمة ما أتلفه ، ولا خلاف في ان السكران غافل غير فاهم .

واجيب عن ذلك الدليل بجوابين :

الجواب الاول : ان اعتبار الشارع لطلاق السكران واتلافه من باب ربط المسببات بأسبابها وضا شرعا ، وهذا من أحكام الوضع والكلام في احكام التكليف ، ومن ثم يكون هذا الدليل خارجا عن محل النزاع فلا يفيد .

الجواب الثاني: علي فرض ان الكلام في خطاب التكليف ، فان السكران من محرم ليس مكلفا حقيقة بمعنى أنه مطلوب منه شيء بل هو مكلف زجرا بمعنى انه يجازى مثل جزاء الماحي لاجل الزجر ، فتصح عبارته من الطلاق وغيره وتترتب عليها أحكامها من فرقة الزوجية ، ويؤاخذ بترك العبادات الواجبة ، فتلزمه الاحكام كلها دنيوية وأخروية .

والسر في ذلك : ان السكران انما يأتي ما يأتي من فعل محرم فعله باختياره ، وكان يمكن الا يرتكبه فلا يأتي به هذه القبائح ، فالقبائح كلها باختياره حكما ، ومن ثم يسقط ما يقال :

انه لاوجه للتكليف ولو زجرا ، لانه ان كان ذا عقل يسير فهو فاهم للخطاب فتكليفه كتكليف الصاحي ، والا فلا وجه للتكليف لانه والميت والمجنون سوا ٦ .

٢- ومما يدل علي تكليف الغافل أيضا قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وانتم سكارى حتي تعلموا ما تقولون" ( ١ ) .

وجه الدلالة : ان الخطاب في الآية الكريمة موجه للسكارى حال السكر ألا يصلوا ومن ثم يكون خطاب التكليف قد وجه لمن لايفهم التكليف .

واجيب عن هذا الدليل ، بأن النهي في الآية الكريمة ، نهى عن السكر عند ارادة الصلاة لا عن الصلاة ، أى لاتسكروا وقت الصلاة فتصلوا وانتم سكارى، وعلي ذلك يكون المنهي عنه ففي الحقيقة هو السكر ، كقوله تعالى : " فلا تموتن الا وانتم مسلمون " فان المنهي عنه فيه عدم الاسلام لا الموت ، وكما في قولك : لاتمت وأنت ظالم ، أى لاتظلم فتموت ظالما . والله اعلم ونكتفي بهذا القدر من الكلام عن الحكم الشرعي ، علي أن نستكمل ماتبقي من مباحثه ومباحث القسم الرابع ( الاجتهاد والتقليد ) في وقت لاحق أن شاء الله تعالى ، ونحمد الله تعالى أولا وأخرا وظاهرا وباطنا ، ونصلي ونسلم علي افضل الانبياء والرسول سيدنا محمد وعلي آله وصحبه ومن اتبعه باحسان الي يوم الدين .

## فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	الافتتاحية .....
١٢	التعريف باصول الفقه .
٢٢	آدلة الاحكام الشرعية
٣٠	الدليل الاول : الكتاب الكريم .....
٤٤	الدليل الثاني: السنة النبوية .....
٤٥	١- السنة الفعلية والقولية والتقريرية
٨٤	الدليل الثالث : الاجماع
١٠٥	القياس .....
١٢٧	مسالك العلة .....
١٥٤	الدليل الخامس الاستحسان .....
١٥٦	التعريف بالاستحسان وحجيته .....
١٥٩	الفرق بين القياس والاستحسان .....

الموضوع	الصفحة
الدليل السادس	
المصالح المرسله... ١٥٩	١٦٦
حجية المصالح المرسله	١٧٦
شروط العمل بالمصالح	
المرسله .....	١٨٢
الفرق بين المصلحه	
المرسله والقياس.....	١٨٣
الفرق بين المصلحه	
المرسله والاستحسان...	١٨٤
الدليل السابع سد الذرائع	١٨٥
حجية سد الذرائع .....	١٨٦
حقيقة سد الذرائع ....	١٩٩
الدليل الثامن- العرف	٢٠٠
اقسام العرف .....	٢٠١
حجية العرف .....	٢٠٢
شروط اعتبار العرف ...	٢٠٦
الدليل التاسع : شرع	
من قبلنا .....	٢١٠
حجية الاحكام الثابته	
بشرع من قبلنا .....	٢١٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الدليل العاشر: قول		تعارض العام والخاص ..	٢٩٦
المحابي .....	٢١٩	٣- اللفظ المشترك .....	٣٠٠
التعريف بالمحابي ..	٢١٩	التعريف بالمشترك .....	٣٠٠
حجية قول المحابي ..	٢٢٠	اسباب وجود المشترك ..	٣٠١
الدليل الحادى عشر		حكم المشترك .....	٣٠٣
الاستصحاب .....	٢٢٩	عموم المشترك .....	٣٠٥
التعريف بالاستصحاب ..	٢٢٩	اقسام اللفظ من حيث	
أنواع الاستصحاب واحكام		الوضوح والابهام .....	٣٠٩
هذه الانواع .....	٢٣٠	اقسام واضح الدلالة ..	٣٠٩
الاستصحاب لايثبت حكما		١- الظاهر وحكمه .....	٣١٠
جديدا .....	٢٣٤	٢- النص وحكمه .....	٣١١
طرق استنباط الاحكام		٣- المفسر وحكمه .....	٣١٣
من الادلة .....	٢٣٨	٤- المحكم وحكمه .....	٣١٥
اقسام اللفظ من حيث		تعارض الالفاظ الواضحه	٣١٦
وضعه للمعني .....	٢٤٠	التأويل .....	٣٢٠
١- اللفظ الخاص .....	٢٤٠	شروط التأويل .....	٣٢١
انواع اللفظ الخاص ..	٢٤٠	انواع التأويل .....	٣٢٢
الامر .....	٢٤٣	اقسام اللفظ المبهم ..	٣٢٤
النهى .....	٢٥٢	١- الخفي وحكمه .....	٣٢٥
المطلق والمقيد .....	٢٥٧	٢- المشكل وحكمه .....	٣٢٨
حمل المطلق علي المقيد	٢٦٢	٣- المجمل وحكمه .....	٣٢٩
٢- اللفظ العام .....	٢٦٩	٤- المتشابه وحكمه ..	٣٣٤
التعريف بالعام .....	٢٦٩	اقسام اللفظ من حيث	
الفاظ العام .....	٢٧١	دلالتة علي المعني ..	٣٣٧
دلالة العام .....	٢٧٧	أول .. منهج الحنفية ..	٣٣٧
تخصيص العام .....	٢٨٤	١- عبارة النص .....	٣٣٨
العام الوارد علي		٢- اشارة النص .....	٣٣٩
سبب خاص .....	٢٩٤	٣- دلالة النص .....	٣٤٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٤- دلالة الاقتضاء ...	٣٤٤	٢- المندوب واقسامه	
عموم المقتضي .....	٣٤٧	وحكمه .....	٤١٢
ترتيب الدلالات .....	٣٤٨	٣- الحرام واقسامه	
تعارض الدلالات .....	٣٥٠	وحكمه .....	٤١٦
ثانيا: منهج جمهور		الحرام لذاته والحرام	
الاصوليين .....	٣٥٣	لغيره .....	٤٢٠
١- المنطوق .....	٣٥٣	٤- المكروه وحكمه ...	٤٢٢
٢- المفهوم .....	٣٥٣	٥- المباح واقسامه ..	٤٢٦
أ- مفهوم الموافقه ..	٣٥٣	الرخصة والعزيمة ....	٤٣١
ب- مفهوم المخالفة ..	٣٥٥	الحكم الوضعي واقسامه	٤٤٧
التعارض والترجيح ...	٣٦٧	١- السببه .....	٤٤٨
التعريف بالتعارض ..	٣٦٧	٢- الشرط .....	٤٤٩
شروط التعارض .....	٣٦٨	٣- المانع .....	٤٦٠
دفع التعارض والتخلص		الصحة والبطالان والفساد	٤٦٢
منه .....	٣٧٠	اركان الحكم الشرعي	٤٦٩
١- تعارض النصوص		الحاكم .....	٤٦٩
الشرعية ووجه الترجيح		المحكوم به .....	٤٧٣
بينها .....	٣٧٢	اقسام المحكوم به ....	٤٨٣
٢- تعارض الاقيسة وأوجه		١- حق الله تعالى	
الترجيح بينها .....	٣٧٩	الخالص .....	٤٨٣
الاحكام الشرعية ....	٣٨٤	٢- حق العبد الخالص	٤٩٠
التعريف بالحكم الشرعي	٣٨٤	٣- الحق المشترك وحق	
اقسام الحكم الشرعي ..	٣٩٠	الله فيه غالب .....	٤٩٠
الفرق بين الحكم		٤- الحق المشترك وحق	
التكليفي والحكم الشرعي	٣٩٠	العبد فيه غالب ....	٤٩١
اقسام الحكم التكليفي	٣٩٣	الفهرس .....	٤٩٧
١- الواجب واقسامه			
وحكمه .....	٣٩٨		





